

مجلد
صالح النفر
بيروت - المزرعة

مجلد
صالح النفر
بيروت - المزرعة

349.297:Sh525mA

الشاذلي، أبو الحسن علي.

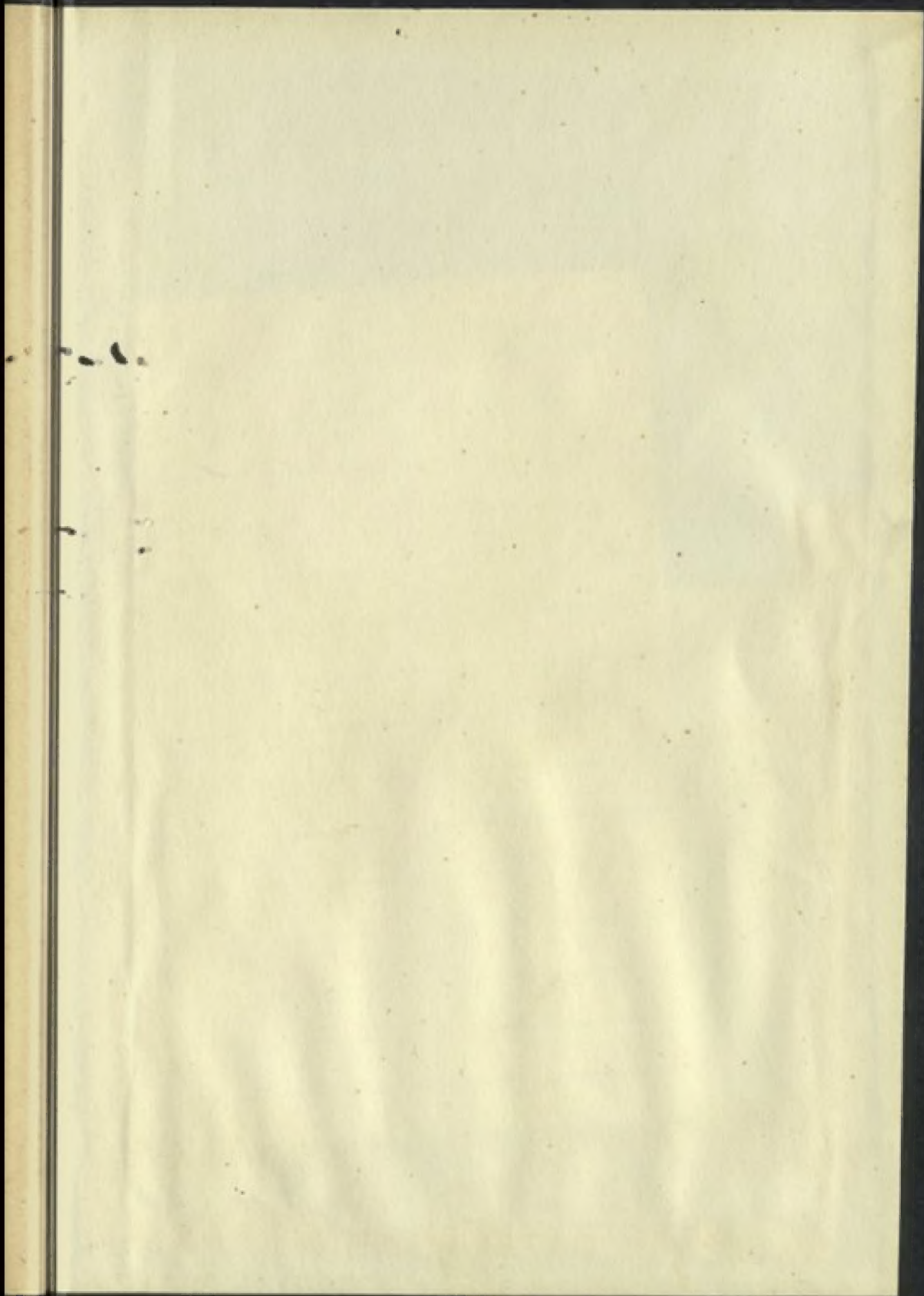
المقدمة العزية للجماعة الازهرية.

200107 F299

349.297
sh525mA

~~1 - JUN 1972~~

~~1 - Oct 71~~



349.297
S4525m A

المقدمة للعزيم للجماعة الأزهريّة

تأليف

أبي الحسن علي المالكي الشاذلي

(٨٥٧ - ٨٩٣٩)

في مذهب الإمام مالك رضي الله عنه

ومهامه

الجواهر المضية بشرح العزيم

لصالح عبد السميع الآبي الأزهري

جميع الحقوق محفوظة

دار الخياء الكتب العربيّة

صبي البابي الجاني وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أبدع الموجودات على مقتضى الحكمة والصلاة والسلام على نقطة دائرة كل نعمة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الذين بذلوا نفيس أنفسهم في مرضاة الله (أما بعد) فيقول «الآبي المطيع صالح عبد السميع» هذا شرح للثنى المسمى بالعزبة يعرب عن معانيها ويحاكي جمان مبانها نسأل الله حسن الأوبة إليه والصفح عنا يوم الوفود عليه إذ لاشك أنه جدير بالمسألة وحقيق بالإجابة لكونه ذا فضل وكرم وإحسان وعفو وصفح وغفران . قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين) ابتداءً بالبسملة وأردفها بالتحميد اقتداءً بأسلوب الكتاب المجيد وجمعا بين أحاديث الابتداء حيث (٢) كان ظاهر التعارض إذ قوله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ

صلى الله عليه وسلم كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو
أبتر الخ الحديث بقضى
بأن البداءة التي يحصل بها
كمال الأمر ذي البال
لا تكون ولا تتحقق إلا
إذا ابتدئ بسم الله
الرحمن الرحيم وقوله صلى

الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي رواية لا
بحمد الله الحديث أن الكمال لا يحصل إلا إذا ابتدئ بحمد الله ولا جهة تقضى
بتقديم إحدى الروايتين على الأخرى إذ كل منهما مشهور فتعارض الحديثان
فالجهة الدافعة للتعارض هي الجمع بين الروايتين بحمل حديث البسملة على الابتداء
الحقيقي وهو أن يتقدم ما ابتدئ به أمام المقصود ولم يسبقه شيء وحمل حديث
التحميد على الابتداء الإضافي وهو أن يتقدم ما ابتدئ به أمام المقصود وإن سبقه
شيء ثم إن الغرض في حديث الحمد ليس خصوص الحمد لله بل هو المفهوم الكلي
أي الوصف بالجليل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل (وأشهد أن لا إله إلا
الله وحده) أي أعترف بأن الله منفرد بالآلوهية واستحقاق العبودية بحق ويلزم

ذلك توحيد الذات الأقدس واختصاصها بالوجود الذاتي الذي لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم وأما وجود المخلوقات فهو نور وجوده سبحانه وتعالى وإلى هذا يشير قوله تعالى الله نور السموات والأرض وقوله (لا شريك له) تأسيس بالنظر إلى نفي الشريك في الملك وتأكيده بالنظر إلى ما يفيد قوله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده فانه يفيد نفي الشريك في الألوهية وفي العبادة بحق وفي الذات وفي الوجود الذاتي فالاذعان والتصديق بمضمون قوله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده يستلزم كمال الإيمان الذي تدور عليه صحة الأعمال من صلاة (٣) وصيام وزكاة وحج إلى غير ذلك

(وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) اصطفاؤه وأرسله إلى النقلين أي الإنس والجن (صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وآل كل والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين) أي يوم الجزاء وإنما سمي بيوم الجزاء لأن الجزاء يقع فيه (أما بعد : فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى أبو الحسن علي المالك الشاذلي غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه وسائر أهل السنة المحمدية)

لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحَلَّى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَآلِ كُلِّ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

(أما بعد) : فيقول العبدُ الصغيرُ إلى الله تعالى أبو الحسن علي المالك الشاذلي غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه وسائر أهل السنة المحمدية : هذه مقدمة في مسائل من العبادات وغير ذلك على مذهب الإمام مالك ابن أنس رحمه الله تعالى .

أي للنسوبة إلى محمد صلى الله عليه وسلم المشار إليها في عموم قوله تعالى - لعل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا - وفي الحديث « بعثت بالملة الحنيفية السمحاء » فالسنة للعهد والعهد هو سنة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومقول قوله فيقول العبد الخ (هذه مقدمة في مسائل) جمع مسألة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم أي يقام عليه البرهان فلا تكون المسألة إلا كسبية أي مكتسبة بالدليل فضروريات العلوم كوجوب الصلوات الخمس لاتعد من مسائله (من العبادات وغير ذلك على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى) أي ماذهب إليه الإمام مالك

رضى الله تعالى عنه من الأحكام (لينتفع بها الولدان ونحوهم) المراد بالولدان من بلغ سن التمييز إلى البلوغ والمراد بنحوهم من بقى من الرجال على حال الطفولية ولم يتعلم ثم ترجى لهم النفع بقوله (إن شاء الله تعالى) وقد حقق الله رجاءه لما علم من إخلاصه نفعنا الله تعالى به وقوله (لخصنها) يرجع إلى المقدمة التي سبق ذكرها وقوله (من كتابي) صلة لخصنها أي اختصرتها وهذبها من كتابي (المسمى بعمدة السالك على مذهب الإمام مالك في العبادات وغير ذلك) من أبواب الفقه (وسميتها بالمقدمة العزبية للجماعة الأزهرية) وامل وصفه لها بالعزبية إشارة إلى مسكنه الذي ألفها به وهو برأس سويقة العزى من (٤) القاهرة (مشملة على أحد عشر

لِيَنْتَفِعَ بِهَا الْوُلْدَانُ وَنَحْوُهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
لَخَصَّهَا مِنْ كِتَابِي الْمُسَمَّى «بِعُمْدَةِ السَّالِكِ عَلَى
مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ»،
وَسَمَّيْتُهَا «بِالْمُقَدِّمَةِ الْعَزْبِيَّةِ لِلْجَمَاعَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ»
مُشْتَمِلَةً عَلَى أَحَدَ عَشَرَ بَابًا .

الباب الأول في الطهارة

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا

بابا) وإنما بوبت الكتب
لداعية النشاط لأن القارئ
إذا ختم بابا وشرع في آخر
كان أنشط أي يحمل على
الشروع في الباب الآخر
برغبة ولما في ذلك من حسن
الترتيب وهو وضع كل
شيء في مرتبته فهو أدهى
لحسن الجمع .

(الباب الأول في الطهارة)
هي لغة النظافة والنزاهة
وشرعا صفة حكمية توجب

لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أوفيه
أوله فالأولان يرجعان للثوب والمكان والأخير للشخص وإنما امتنع الدخول
في الصلاة قبل الطهارة لخبر «مفتاح الصلاة الطهور» فإذا وجد مفتاحها ثبت جواز
طلب إباحة الدخول فيها ولما كانت الطهارة من شروطها الماء الطهور سواء نزل
من السماء أو نبع من الأرض أو كان من البحر ذكر الآية الشريفة دليلا على
طهورية ماء السماء فقال (قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا) فكأنه قال
من الطهور ماء السماء لقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا والمراد بالنازل من السماء
ماء المطر والتلج والجليد والطهور في اللغة ما يتطهر به وفي الشرع ما يتطهر به على وجه

مخصوص بأن يكون ماء مطلقا باقيا على أوصاف خلقته وإلى هذا أشار المصنف بقوله (الماء الطهور ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره) وذلك (كماء البحر) عذبا أو ملحا وقيل المراد به الملح لأنه الذي يتوهم فيه عدم الطهورية لسكونه متغيرا إذ طعمه موريح منتن والدليل على طهوريته قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته أي البحر للملح كما قاله الخطيب (٥) الشريفي الشافعي (والبئر) ولو بئر زمزم

خلافا لابن شعبان إلا أنه قصر خلافة على إزالة النجاسة به تشريفا له إذ الوضوء به جائز بلا خلاف (والمطر إذا لم يتغير شيء من أوصافه الثلاثة، وهي اللون والطعم والريح بما ينفك عنه غالبا كاللبن والعسل والبول والغدرة فإن تغير شيء من أوصافه الثلاثة بما ذكر ونحوه فلا يصح الوضوء منه ولا الغسل ولا الاستنجاء، والمتغير بالطاهر طاهر غير طهور يستعمل في العادات ولا يستعمل في العبادات، والمتغير بالنجس نجس لا يستعمل في شيء من العادات، ولا في شيء من العبادات، وإذا تغير بما هو من قراره كالتراب والملح والنورة

الماء الطهور : ما كان طاهرا في نفسه، مطهرا لغيره كماء البحر والبئر والمطر إذا لم يتغير شيء من أوصافه الثلاثة، وهي اللون والطعم والريح بما ينفك عنه غالبا كاللبن والعسل والبول والغدرة فإن تغير شيء من أوصافه الثلاثة بما ذكر ونحوه فلا يصح الوضوء منه ولا الغسل ولا الاستنجاء، والمتغير بالطاهر طاهر غير طهور يستعمل في العادات ولا يستعمل في العبادات، والمتغير بالنجس نجس لا يستعمل في شيء من العادات، ولا في شيء من العبادات، وإذا تغير بما هو من قراره كالتراب والملح والنورة

أي نحو ما ذكر كدم وزعفران (فلا يصح الوضوء منه ولا الغسل ولا الاستنجاء) ولا إزالة النجاسة (والتغير بالطاهر طاهر غير طهور يستعمل في العادات) كعجن وطبخ (ولا يستعمل في العبادات) من رفع حدث أو حكم خبث (والتغير بالنجس نجس لا يستعمل في شيء من العادات ولا في شيء من العبادات) فحكمه عدم الاستعمال مطلقا لافي عادة ولا في عبادة (وإذا تغير بما هو من قراره كالتراب والملح) ولو طرح فيه قصدا فلا يسلبه الطهورية على الراجح (والنورة) فلا يضر تغير الماء بها .

(أو) تغير (بما تولد منه كالطحلب) فلا يضر كان ينشأ أم لا وعمل كون التغير بالمتولد من الماء لا يضر ما لم يطبخ فيه فإن طبخ فيه فإنه يضر قاله ابن غازي بخلاف للملح فإنه لا يضر التغير به ولو طبخ فيه كما هو ظاهر المختصر فليس طبخ الماء بالملح يزيد على حالته بدون طبخ بخلاف الطحلب كما هو ظاهر (أو) بطول المكث فإنه لا يضر ويستعمل في العادات والعبادات) فليس طول المكث سائبا للظهورية حتى يمتنع في العبادات ولا سائبا للظاهرة حتى يمتنع في العادات (وإذا وقع في الماء القليل) الذي لا مادة له (كآنية الوضوء (٦) للموضوء وآنية الغسل للمغتسل

نجاسة) زائدة على قطرة (ولم يغيره فإنه يصح التطهير به) على المشهور (لكن يكره) استعماله في جميع ما يتوقف على الماء الطهور من حدث وحكم خبث وإزالة نجاسة (إذا وجد غيره) وتنتفي الكراهة إذا تعين بأن لم يوجد غيره (والماء) اليسير (المستعمل في الوضوء والنسل طهور يكره التطهير به) وعلة الكراهة الاختلاف في ظهوريته فإن

أَوْ بِمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ كَالطُّحْلُبِ أَوْ بِطُولِ الْمَكْثِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْعَادَاتِ وَالْعِبَادَاتِ، وَإِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ كَأَنِّيَةِ الْوُضُوءِ لِلْمُتَوَضِّئِ، وَآَنِيَةِ الْغُسْلِ لِلْمُغْتَسِلِ نَجَاسَةً وَلَمْ تُغَيِّرْهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ التَّطْهِيرُ بِهِ، لَكِنْ يُكْرَهُ إِذَا وَجِدَ غَيْرُهُ وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ طَهُورٌ يُكْرَهُ التَّطْهِيرُ بِهِ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ، وَفِي الْمُسْتَعْمَلِ فِي غَيْرِهِ، كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي التَّبَرُّدِ، وَغُسْلِ الْجُمُعَةِ قَوْلَانِ بِالْكَرَاهَةِ وَعَدَمِهَا.

فصل

أصبح قائل بعدم الظهورية وحقيقته ما تقاطر من الأعضاء ثم يجمع في إناء فيكره استعماله فيما لا يفعل إلا بالطهور كالوضوء وإزالة حكم الخبث (مع وجود غيره) وتنتفي الكراهة إذا تعين استعماله بأن لم يوجد غيره إذ الشيء الواحد لا يجتمع له وصفا الوجوب والكراهة (وفي) كراهة استعمال الماء (المستعمل في غيره) أي غير ما ذكر من الوضوء والغسل الواجبين (كالمستعمل في التبرد وغسل الجمعة) والعيدين والإحرام والأوضعية للمستحبة (قولان بالكراهة) أي كراهة استعمال الماء المستعمل في التبرد وما عطف عليه فيما يتوقف على الماء الطهور (وعدمها) أي عدم كراهة الماء المستعمل في التبرد الخ المعطوفات فيما يتوقف على الماء الطهور

(فصل) في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة وبدأ بالأعيان الطاهرة لشرفها فقال
 (كل حي فهو طاهر) إذا تولد من أصل طاهر بل ولو تولد من أصل نجس كاللحود
 المتولد من العذرة (آدميا) كان ذلك الحي (أو غيره) أي أو غير آدمي بأن كان
 كلبا أو خنزيرا لأن الحياة علة الطهارة لوجودها في الأنعام عند وجودها وفقدها عند
 فقدتها ولا يقال يبطل الدوران بوجود الطهارة في الأنعام المذكاة مع فقد الحياة لأنها
 بقول إن الذكاة علة أخرى والعلل الشرعية يخلف بعضها بعضا وكذا الشرف في ميتة
 الآدمي علة أخرى فإذا نتم الدوران ويلزم من الحياة الطهارة ومن عدمها عدمها
 إلا لعل أخرى كذا ذكاة في الذكي والشرف في ميتة الآدمي فالشرف في ميتة الآدمي
 خلف الحياة (وكذلك عرفه) (٧) أي الحي ولو كافرا أو سكرانا حال

سكره أو بعده بقراب أو بعد
 (ولمابه) أي الحي وهو
 ماسأل من فيه سواء خرج
 في نوم أو يقظة خرج من الغم
 أو المعدة إلا إذا تغير وكان
 خروجه من المعدة فيحكم
 بشعاسته ويعرف كونه من
 المعدة بنقته وصفوته (وخطأه)
 أي الحي (ودمه) أي الحي
 والحكم بطهارة هذه

(فصل) كل حي فهو طاهر آدميا
 أو غيره، وكذلك عرقه ولما به ومخاطه
 ودمنه وبيضه غير النذر بالذال المجمع وهو
 المتغير المنين، وابن آدمي في حال حياته
 طاهر، وابن مباح الأكل طاهر كاليفر
 والنعم والإبل، وكذلك بوله ودرجيمه.

للذكورات إن كانت من حي كما هو موضوع المصنف فإن كانت من ميت فإنها تكون
 نجسة إن كانت مما ميته نجسة وإلا فطاهرة (وبيضه) ولو من طير أو سباع أو حشرات وإن
 لم يؤمن سمها والتفريد بأمن السم كما في التوضيح تبعاً لابن رشد إنما هو بالنسبة لإباحة
 الأكل والسلامة هذه في الحكم بالطهارة فلهما حكاية لكل منهما مدركة خاصة ثم استثنى من
 حكم الطهارة قوله (غير النذر) وهو المتغير المنين وأما المروق وهو ما اختلط بياضه بصفاره
 فاستظهر كثير من الفقهاء الحكم بالطهارة (وابن آدمي في حال حياته طاهر) وكذلك
 موته بناء على الرجوع من الحكم بطهارة ميتته (وابن مباح الأكل طاهر) وذلك
 (كاليفر والنعم والإبل) وكذلك بوله ودرجيمه (إن خرجت حال الحياة وكذا بدلت
 إن ذكبت أما إن خرجت بدلت بولا ذكاة فهي نجسة وخرجت طهارة ولو لم يدرجيم

إذا كانا من حيوان مباح الأكل أن لا يتغذى بالنجس وإلا لحكمها ما أشار إليه
المصنف بقوله (مالم يتغذى) الحيوان مباح الأكل (بنجس) أما إن كان يتغذى
بالنجس تحقيقاً أو ظناً فبوله ورجيعه نجسان وكذا في حالة الشك بالتغذى بالنجس
إن كان شأنه ذلك فهما أيضاً نجسان فإن شك في تغذيه بالنجس ولكن شأنه عدم
التغذى بالنجس ففضلته طاهرة ولكن يستحب غسل ما أصابته (ولبن غيرها) أي
البقر والغنم والإبل وفي بعض النسخ غيره أي مباح الأكل (تابع للحمة فما حرم
أكل لحمة قلبه نجس) فيحرم (أ) استعماله وذلك (كالخيل والبغال

والحمير) في ذكره البغال
نسمح إذ لا لبن لها (وما كره
أكل لحمة) وذلك (كالسبع
قلبه مكروه) أي بالنسبة إلى
أكله وكذا بالنسبة إلى
الصلاة أيضاً فتكره الصلاة
به فمن صلى متلبساً به أعاد
الصلاة في الوقت (و) من
الطاهر (ميتة مالا نفس له
سائلة) أي لادم له جار وذلك
(كالذباب والنمل والدود)
والعقرب والزنبور والجندب

مَالَمْ يَتَغَذَّ بِنَجَسٍ ، وَابْنُ غَيْرِهَا تَابِعٌ لِلنَّجَسِ
فَمَا حَرَّمَ أَكْلُ لَحْمِهِ قَلْبُهُ نَجِسٌ كَالْخَيْلِ
وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ ، وَمَا كَرِهَ أَكْلُ لَحْمِهِ كَالسَّبْعِ
قَلْبُهُ مَكْرُوهٌ وَمَيْتَةٌ مَالًا نَفْسٌ لَهُ سَائِلَةٌ
كَالذَّبَابِ وَالنَّمْلِ وَالِدُّودِ طَاهِرَةٌ .

(فصل في ميتة الآدمي غير الأنبياء
نجسة ، وكذا ميتة ماله نفس سائلة
كالقملة على المشهور ، والبرغوث عند ابن القصار ،
وما أبين من الحي أو الميت مما تحلله الحياة

وربات وردان والخنافس (طاهرة) فقد خالف الحياة كون
الميتة لانفس لها سائلة (فصل في ميتة الآدمي غير الأنبياء نجسة) بناء على أن
هذه الطهارة الحياة وقد زالت والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً وقد علمت بما
تقدم أن الراجح طهارتها وأن الحياة خلقتها علة أخرى وهي الشرف فشرف الآدمي
خالف علة الحياة (وكذا) من النجس (ميتة ماله نفس سائلة) أي دم جار
(كالقملة على المشهور) الذي هو قول الأكثر (والبرغوث عند ابن القصار) ومثله
البقي والفراد (وما أبين من) الحيوان (الحي أو الميت مما تحلله الحياة) وذلك .

(كالقرن والعظم والظفر والجلد نجس) ولكن الحكم بنجاسة هذه المذكورات إن انفصلت عنه وهو حي وكذا بعد موته إن كانت مما يمتنه نجسة أما إن كانت مما يمتنه طاهرة كالآدمي والأنعام المذكورة فما انفصل عن شيء منها فليس بنجس (وابن الميتة نجس) (و) كذا لبن (محرم الأكل كالخنزير والأنان) وهذا مكرر مع قوله ولبن غيرها تابع للحمة (و) من النجس (بول الجلالة ورجيعها) (و) الجلالة (هي كل حيوان) مباح الأكل (يستعمل النجاسة) تحقيقا أو ظنا كالشك من كون شأنه ذلك (و) من النجس (البول والعذرة من الآدمي) صغيرا أو كبيرا أكل الطعام أم لا ذكرنا أو أتى وهما نجسان إن كانا (٩) (غير فضلات الأنبياء) أما فضلات

الأنبياء فطاهرة لإقراره صلى الله عليه وسلم من شرب بوله (و) الفضلة (من محرم الأكل) كغسل وفرس وحمار وخنزير نجسة (و) كذا الفضلة من (مكروهه) أي الأكل نجسة وذلك (كالسبع والذئب) ومن مكروهه أيضا الفأر الذي يصل للنجاسة (والقيح) نجس وهو الدة بكسر الهمزة التي يتخالطها دم

كالقرن والعظم والظفر والجلد نجس ، ولبن الميتة ومحرّم الأكل كالخنزير والأنان وبول الجلالة ورجيعها ، وهي كل حيوان يستعمل النجاسة ، والبول والعذرة من الآدمي غير فضلات الأنبياء ، ومن محرّم الأكل ومكروهه كالسبع والذئب ، والقيح والصديد والدم السفوح من الآدمي أو غيره ، والقيح المتغير عن حالة الطعام ، والمسكر كالخمر

(والصديد) نجس وهو ماء أبيض رقيق مختلط بدم أيضا فافسارق بينه وبين المدة الرقة والنخن (والدم السفوح) سواء كان (من الآدمي أو غيره) نجس وهو الدم المنفصل عن الحيوان بأي موجب كان من قطع أو ذكاة (والقيح المتغير عن حالة الطعام) نجس وإن لم يشبه أحدا وصف العذرة (والمسكر كالخمر) نجس وهو ما غيب العقل دون الخواص مع نشوة وفرح وأما الفسد ويقال له الخمر أيضا وهو ما غيب العقل دون الخواص لامع نشوة وطرب كالأفيون والمرقند ما غيبهما معا مع نشوة كحب البلاذر والدانورة فظهران ويترب على المسكر من حيث الإسكار ثلاثة أحكام النجاسة والحد وحرمة تعاطي القليل كالسكرين بخلاف الأخيرين فظهران ولا حد

على مستعمل شيء منها وإنما يحرم منهما ما أثر في العقل مع عدم الخد (و) من النجس
 (المنى و) يقال في أوصافه (هو من الرجل ماء أبيض تخين غليظ يتدفق في
 خروجه) أى يخرج دفقة بعد دفقة وهذه صفته في حال اعتدال المزاج (رائحته كرائحة
 الطلع بالعين أو الحاء المهملتين وقريب من رائحة العجين وإذا بيس كان كرائحة البيض)
 وقد يأتى على غير هذه الأوصاف بأن لا يأتى أبيض أو لا يأتى تخينا أو لا يتدفق (و) (المنى من)
 المرأة ماء أصفر رقيق (يوجب الفصل (١٠) عليها إذا برز إلى الخارج ولم ينعكس

لداخل الرحم فإن انعكس
 لداخل الرحم فلا يجب عليها
 الفصل إذا والدليل على أن
 للمرأة منيا وأنه يجب الفصل
 منه إذا برز إلى الخارج
 قوله صلى الله عليه وسلم حين
 سأله أم سلمة نعم إذا رأت
 للماء أى إذا برز إلى الخارج
 ولم ينعكس لداخل الرحم
 (و) من النجس (الودى)
 هذا إذا كان من غير مباح
 الأكل ولو كان من مباح
 الأكل وهو (بدال مهملة
 وفي الباء وجهان التشديد
 والتخفيف وهو ماء أبيض)
 خاثر أى (تخين يخرج غالبا

والمنى: وهو من الرجل ماء أبيض تخين غليظ يتدفق
 أى غليظ يتدفق في خروجه رائحته كرائحة
 الطلع بالعين أو الحاء المهملتين وقريب من
 رائحة العجين، وإذا بيس كان كرائحة البيض،
 ومن المرأة ماء أصفر رقيق، والودى
 بدال مهملة، وفي الباء وجهان التشديد
 والتخفيف وهو ماء أبيض تخين يخرج غالبا
 عقب البول. والذي يكسر الذال المعجمة ماء
 أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنماء أى قيام
 الذكر عند الملاعبة أو التذكار يفتح الغاء
 أى التفكر ورماد النجس ودخانه نجس.

عقب البول) وحكمه أنه نجس فيجب منه ما يجب من البول وأسبابه
 كثيرة منها غلبة الأبردة وحمل شيء ثقيل واستعمال المعدة (و) من النجس (المذى)
 يكسر الذال المعجمة مع تشديد الباء وصفته (ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنماء
 أى قيام الذكر) وأسباب الإنماء كثيرة منها حصوله (عند الملاعبة أو التذكار يفتح
 الغاء أى التفكر) وكسرت عند الضرر (ورماد النجس ودخانه نجس) هذا ضعيف
 والذهب طهارتهما فالضوء بالروث النجس طاهر ولو تعلق به شيء من الرماد .

(فصل : يجب إزالة النجاسة عن ثوب المصلي) أي يحمله ولو حكما فيدخل طرف
 الهامة الماني بالأرض ولو لم يتحرك بحر كتته لا طرف حصيره وباطن فروته فإنه لا يضر
 حيث صلى على الشعر والمراد بالمصلي مرید الصلاة لا المتلبس بالصلاة بالفعل إذا فائدة
 في خطابه بإزالة النجاسة في حال الصلاة (وبدنه) أي المصلي بمعنى مرید الصلاة وأما من
 لا يريد بها فإزالتها عن بدنه مستحبة وبقاؤها مكروه (ومكانه وهو ما غامسه أعضاؤه)
 وإنما يجب إزالة النجاسة (إذا كان ذا كرا لها قادرا على إزالتها) أما إن صلى بها غير
 ذا كرها أو صلى بها عاجزا عن إزالتها وتذكر أو قدر على إزالتها قبل خروج الوقت فإنه
 يعيد الصلاة ندبا فيعيد الظهر والعصر للاصفرار والمغرب والعشاء الليل كله والصبح
 للاسفار فلو ذكرها أو قدر على إزالتها (١١) بعد خروج الوقت فلا إعادة

(فصل) يجب إزالة النجاسة عن ثوب
 المصلي وبدنه ومكانه، وهو ما غامسه أعضاؤه
 إذا كان ذا كرا لها قادرا على إزالتها بالماء
 المطلق فلو أزالها بغيره وصلى لم تصح الصلاة
 وإذا سقط على المصلي وهو في الصلاة نجاسة
 بطلت صلاته وكذا إذا ذكر وهو في الصلاة
 أن يتوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة

عليه ولا تزال النجاسة ولا
 يرتفع حكم الحث إلا (بالماء
 المطلق) لما تقرر وثبت أنه
 لا يرفع حكم الحث إلا الماء
 المطلق (فلو أزالها بغيره
 وصلى بها لم تصح صلاته)
 ويجب عليه الإعادة أبدا
 (وإذا سقط على المصلي
 وهو في الصلاة نجاسة بطلت
 صلاته) بشرط أن تستقر

عليه أو لم تستقر عليه وتعلق به شيء منها بأن كانت رطوبة وبشرط أن يتسع
 الوقت الذي هو فيه بحيث يدرك ركعة فأكثر بعد إزالتها ووجد ما يزيلها به من
 الماء المطلق فإن اتفت هذه الشروط لم تبطل صلاته وينادي عليها ويحرم عليه
 القطع وقوله (وكذا إذا ذكر وهو في الصلاة أن يتوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة)
 إشارة إلى اعتبار الشرطين الأخيرين إذا ذكر النجاسة وهو في الصلاة أي ومثل
 ما إذا سقطت عليه نجاسة وهو في الصلاة إذا ذكر وهو فيها أن يتوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة
 في بطلان الصلاة ووجوب القطع إن اتسع الوقت الذي هو فيه وكان عنده من الماء
 المطلق ما يزيلها به أو توب طاهر يصل فيه والإشارة إلى صلاته وجوبه بالقطع.

(وإذا كان للكان نجسا وجعل عليه ساترا طاهرا كثيفا بمثلثة أى تخفيها جازت الصلاة عليه مطلقا أعنى للمريض والصحيح على ما رجحه ابن يونس) فترجيح ابن يونس خاص بالصحيح وأما المريض فالجواز له متفق عليه .

(فصل : يعنى عن يسير الدم) والعفو عن يسير الدم إنما هو بالنسبة إلى جواز الصلاة به والمكث في المسجد وأما بالنسبة إلى الطهارة فيتنجس باليسير المعفو عنه في الصلاة والمكث في المسجد (مطلقا أعنى (١٢) سواء كان دم حيض أو نفاس أو ميتة

رآه في الصلاة أو خارجها) والعفو عن يسير الدم لا ينافى استحباب غسله قبل الدخول في الصلاة (و) يعنى عن (يسير القبيح) وهو المدة الغليظة خالطها دم أم لا (و) يعنى عن يسير (الصدید) وهو المدة الرقيقة خالطها دم أم لا وإنما خص العفو بهذه الثلاثة أعنى يسير الدم ويسير القبيح والصدید دون سائر النجاسات لأن الاحتراز عنها عسر (واليسير) في هذا الباب هو (مادون الدرهم) مساحة لا وزنا فالدرهم من

وَدَا كَانَ الْمَكَانُ نَجِسًا وَجَمَلَ عَلَيْهِ سَافِرًا طَاهِرًا كَثِيفًا بِمُثَلَّثَةٍ أَيْ تَخْفِيفًا جَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا ، أَعْنَى لِلْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ يُونُسَ .

(فصل) يعنى عن يسير الدم مطلقا أعنى سواء كان دم حيض أو نفاس أو ميتة رآه في الصلاة أو خارجها من جسده أو غيره ويسير القبيح والصدید ، واليسير مادون الدرهم ، والمراد بالدرهم البغلى أى الدائرة التى تكون بباطن الذراع من البغل ، وعن أثر الدمل إذا لم ينك أى لم يعصر ،

حيز الكثير هذا مفاد المصنف ولكن الراجح أن الدرهم من حيز اليسير فالعفو كما يكون عن الأقل من الدرهم يكون عن الدرهم ولو جمع من مواضع كثيرة في كل موضع منها أقل من درهم (والمراد بالدرهم) في هذا الباب إنما هو (البغلى) أى المنسوب إلى البغل لأنه يعتبر بالمساحة (أى الدائرة التى تكون بباطن الذراع من البغل) وليس المراد به الدرهم الشرعى (و) يعنى (عن أثر الدمل إذا لم ينك أى لم يعصر) بل سأل بنفسه لعسر الاحتراز منه حيث أنه يعفى عنه ولو زاد

الخارج منه عن درهم فإن نسيه فلا عفو وإن زاد الخارج منه عن درهم وحمل قوله إذا لم ينك في الحمل الواحد أما إن كثرت فيعفى عن الخارج مطلقا ولو نكثت (و) يعفى (عن دم البراغيث) في الذوب ولو كثر والعفو عنه لا ينافي ندب غسله إن تفاحش بأن يستحي أن يجلس به بين أقرانه (و) في (عين طين المطر) ومائه وطين الرش ومائه والماء المستنقع في الطرق هذا إذا كانت النجاسة غير مخالطة له بل (وإن كانت العذرة فيه) أي مخالطة له ما لم تغلب عين النجاسة فإن غلبت عينها فأشار له بقوله (إلا أن تكون النجاسة غالبية) أي أكثر منه فلا عفو (أو يكون لها عين قائمة) وأصابته تلك العين فرجع عدم العفو أحد أمرين غلبة النجاسة على الطين أو يصيبه عنها (فصل) (١٣) في بيان فرائض الوضوء وسننه

وفضائله ومكروهاته ويقال في بيان حقيقته إنه طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة بنية وإلى فرائضه أشار المصنف بقوله (فرائض الوضوء سبعة) الفريضة (الأولى النية وهي) لغة مطلق القصد وشرعا (القصد بالقلب) إلى الشيء المعين (فينوي بقلبه عند غسل

وَعَنْ دَمِ الْبَرَاعِثِ وَطِينِ الْمَطَرِ، وَإِنْ كَانَتِ الْعَذْرَةُ فِيهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ النُّجَاسَةُ غَالِبَةً، أَوْ يَكُونَ لَهَا عَيْنٌ قَائِمَةٌ.

(فصل) فَرَايِضُ الْوُضُوءِ سَبْعَةٌ: الْأُولَى النِّيَّةُ وَهِيَ الْقَصْدُ بِالْقَلْبِ فَيَنْوِي بِقَلْبِهِ عِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ فَرَضَ الْوُضُوءِ أَوْ رَفَعَ الْحَدَّثَ أَوْ اسْتَبَاحَةَ مَا كَانَ الْحَدَّثُ مَا نِمًا مِنْهُ

وجوه فرض الوضوء) أراد بالفرض هنا ما توقف عليه صحة العبادة فشمل الوضوء قبل دخول الوقت ووضوء الصبي والوضوء للنافلة وحيث أراد بالفرض ما توقف عليه صحة العبادة فلا يرد ما يقال إن قوله فينوي بقلبه فرض الوضوء لا يشمل الوضوء قبل دخول الوقت لأنه ليس بفرض ولا يشمل أيضا الوضوء للنافلة ولا وضوء الصبي فبالإرادة المذكورة دخلت الوضوآت المذكورة والندفع الإبراد الذي كان يتوجه لو أراد بالفرض ما يشاب على فعله ويعاقب على تركه (أو) ينوي (رفع الحدث) أي الصيغة المقدر قيامها بأعضاء المكاف وأعضاء غير المكاف مثله (أو) ينوي (استباحة ما كان الحدث ما ناعا منه) ووقف ذلك عند القلبس بالفعل فإن تقدمت زمنا كثيرا فقال انظر لا يستند بها اتفاقا وفي تقدمها زمنا

يسيرا قولان مشهوران بالإجزاء وعدمه وشرطها عدم الإتيان بمناقي القرينة
 (الثانية غسل جميع الوجه وحده طولا من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر
 الذقن) فيجب على الأغم وهو ما استرخى شعره غسل بعض شعر رأسه لأنه من
 الوجه ولا يجب على الأصح وهو ما انحسر شعر رأسه أن يغسل ما انحسر عنه
 الشعر لأنه من الرأس لا من الوجه (و) حده (عرضا ما بين) وندى (الأذنين)
 فيجب غسل البياض الذي فوق الوتد الذي هو العظم الناقص من الأذن ويجب
 عليه أيضا غسل ما بين العذار والأذن مما تحت الوتد لأنهما داخلان في حد الوجه
 عرضا (و) يجب عليه أن (١٤) (يتفقد في غسل) الوجه (أسارير

الثانية غسل جميع الوجه ، وحده طولا من
 منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن . وعرضا
 ما بين الأذنين . ويتفقد في غسله أسارير وجهه
 وهي التكاميش التي تكون في الجبهة وظاهر
 الشفتين وما بين الذخيرين ، ويجب تخليل
 شعر اللحية الخفيفة وغسل ما طال من اللحية
 الكثيفة ؛ الثالثة غسل اليدين مع المرفقين

وجهته) وهي ما ارتفع عن
 الحاجبين إلى مبدأ الرأس
 فتشمل الجبينين فليس
 المراد بها هنا الجهة الآتية
 في الصلاة وهي مستدير
 ما بين الحاجبين إلى الناصية
 (و) الأسارير (هي
 التكاميش التي تكون في
 الجبهة) فيفصلها ويدلكها
 بأصبعه إن أمكن إدخاله فيها
 بدون مشقة وإلا اقتصر على

إصال الماء فقط (و) يجب عليه غسل (ظاهر الشفتين) وهو
 ما يظهر عند انطباقهما انطباقا طبيعيا بالانكاف (و) يجب غسل (ما بين
 للذخيرين) ثنية منخر وهي طاقة الأنف والذي بينهما يسمى مارنا (ويجب تخليل
 شعر اللحية الخفيفة) وهي ما تظهر البشرة تحتها وتخيلها لإصال الماء إلى البشرة
 والتفريد بالخفيفة لإخراج الكثيفة فلا يجب تخيلها بل مذهب الدعوة كراهة
 ذلك خلافا لترجيح ابن رشد (و) يجب (غسل ما طال من اللحية الكثيفة)
 حتى ينتهي لآخر الشعر . المراجعة (الثالثة غسل اليدين مع المرفقين) فيه مع إشارة
 إلى أن الغاية في الآية داخلية والمرفق بكسر أوله وفتح ثالثة آخر الذراع للتصل بالعند

(ويجب تخليل أصابعهما) لا تزع خافه المأذون له في اتخاذه ولو ضيقا وأما غير
 المأذون له فيه مما يحرم لبسه كخاتم الذهب فلا بد من نزع ولا يكتفى بحريكه إلا إن
 كان واسعا فيكتفى بحريكه خلافا لما يفيد كلام ابن غازی من وجوب نزعه أيضا.
 الفريضة (الرابعة مسح جميع الرأس و) يحدد (أوله) بأنه (من مبدأ الوجه و)
 يحدد (آخره) بأنه (منتهى الجمجمة) فلا يجب مسح القفا ولا شعره ولا بد
 في مسح الرأس من نقل الماء للمسح فلو نزل عليه مطر يسير ومسح به لم يجزه
 ولا يكتفى بالمسح إن كان شعره مضقورا بخيوط كثيرة ثلاثة فما فوق فيجب نقضها
 في الوضوء والغسل ولا ينقض الحيط والحيطان في وضوء (١٥)

ولا غسل . بقى ما إذا اشتد
 الضفر بنفسه من غير
 انضمام خيوط إليه فلا يجب
 نقضه في الوضوء ويجب في
 الغسل لأن المسح مبنى على
 التخفيف وفي نقض الشعر
 عند كل وضوء مشقة بخلاف
 الغسل والامشقة فيه لتدوره
 بالنسبة للوضوء وعملا بخبر
 فإن تحت كل شعرة جنازة
 (ومن توضأ ثم قلم أظفاره
 أو حلق رأسه فإنه لا يعيد

وَيَجِبُ تَخْلِيلُ أَصَابِعِهِمَا؛ الرَّابِعَةُ مَسْحُ جَمِيعِ
 الرَّأْسِ ، وَأَوَّلُهُ مِنْ مَبْدَأِ الْوَجْهِ ، وَآخِرُهُ
 مُنْتَهَى الْجُمُحُمَةِ ، وَمَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ
 أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ فَإِنَّهُ لَا يَعِيدُ غَسْلَ مَوْضِعِ
 التَّقْلِيمِ وَلَا مَسْحَ الرَّأْسِ ، وَاخْتَلَفَ إِذَا حَلَقَ
 لِحْيَتَهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، فَقِيلَ يَعِيدُ غَسْلَ مَوْضِعِهَا
 وَقِيلَ لَا يَعِيدُ ؛ الْخَامِسَةُ غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ مَعَ
 السَّكْمَيْنِ وَهُمَا الْعُظْمَانِ الْمَتَانِ

غسل موضع التقليم) أى ما كان مستورا بقلامة الظفر (ولا) يعيد (مسح
 الرأس) ولو كان شعره كثيفا وأشعر قوله فإنه لا يعيد غسل موضع التقليم
 أنه لو طال الظفر حتى انتهى على بعض من لحم الأصبع زيادة عن محل خلقته ثم
 قلمه فإنه يجب عليه إذا كان متوضئا غسل ما تحتها من محل خلقته وهو كذلك
 كما أفاده سند (واختلف إذا حلق لحيته بعد الوضوء فقيل يعيد غسل موضعها
 وقيل لا يعيد) وفي الأصح يرى الراجح من القولين عدم الإعادة سواء
 كانت خفيفة أم لا. الفريضة (الخامسة غسل الرجلين مع السكمين) وفي قوله
 مع السكمين إشعار بأن الغاية داخلية (و) السكمان (هما العظمان المتان

في طرفي السافين (وندب) عند غسل رجله (تحليل أصابعها) وإنما كان التحليل مندوبا لا واجبا لأن شدة التصاق الأصابع صيرها كالعضو الواحد وهذا حكمها في الوضوء وأما في الغسل فالتحليل واجب على أقوى القوانين . الفريضة (السادسة) ذلك وهو إمرار اليد على العضو مع الماء (أي بعد صب الماء عليه بقرينة قوله) (ولا يشترط مقارنته للصب) والمراد باليد باطن الكف فالدلك بغيره مع إمكانه بباطن كفه لا يجزئ . واختلف فيمن ذلك إحدى رجله بالأخرى هل يجزئ أم لا فذهب ابن القاسم يجزئ وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنه لا يجزئ غسل إلا مرور اليد على العضو اهـ وقولهم إمرار اليد أو ما في حكمها من خرقة أو حائط أو استنابة يحمل (١٦) على حالة عجزه عن ذلك

بيده فإن تعذر سقط .
 الفريضة (السابعة) للوالة
 وهو أن يفعل الوضوء كله
 في فور واحد (أي بدون
 تفريق وهو صادق بصورتين
 عدم التفريق أصلا
 والتفريق بدون تفاحش
 فقوله (من غير تفريق
 متفاحش) توضيح لقوله
 في طرفي السافين ، وندب تحليل أصابعها ؛
 السادسة ذلك وهو إمرار اليد على العضو
 مع الماء ولا يشترط مقارنته للصب ؛ السابعة
 الوالة وهو أن يفعل الوضوء كله في فور
 واحد من غير تفريق متفاحش مع الذكر
 والقدرة ؛ وسننه ثمانية :

في فور واحد وهذا (مع الذكر) فينبى الناس مطلقا طال أم لا ومثله من أكره الأولى
 على التفريق ومن أعد من الماء ما يكفيه لوضوئه ثم أرى من أعد ماء قطع
 بأنه يكفيه ثم تبين أنه لا يكفيه (و) مع (القدرة) فإن عجز بأن أعد ماء بظن
 أنه يكفيه فتبين أنه لا يكفيه فانه يبنى ما لم يطل الزمن ولا يبنى إذا طال لتقصيره
 ومثله العامد وفي تحديد المتفاحش أقوال فمن قائل بأنه يقدر بخلاف العضو الأخير
 من الغسل الأخيرة ومن قائل بأنه يقدر بخلاف أعضاء شخص معتدل في زمن معتدل
 ومكان معتدل ومن قائل إنه يحكم بالعرف والذي اقتصر عليه المصنف من وجوب
 للوالة أحد قوانين مشهورين والقول الآخر أنها سنة ثم شرع في بيان سنته فقال
 (وسننه ثمانية) لا يخفى أن الترتيب بينها في أنفسها أو مع الفرائض مستعجب فمن

غسل يديه ثلاثا فقد أتى بالسنة سواء جعل ذلك أول فعله أو قدم عليه الضمضة
 لكن إذا قدم الضمضة على غسل يديه فقد أتى بالسنة وفاته فضيلة الترتيب اه السنة
 (الأولى غسل اليدين) إلى السكوعين (قبل إدخالهما في الإناء) إن أمكن الإفراغ
 منه وحينئذ يكون الفصل ثلاثا قبل إدخالهما في الإناء من تمام السنة فإن لم يمكن
 الإفراغ منه لم يسن غسلهما قبل بل يدخلهما فيه إن كانتا طاهرتين أو متنجستين
 حيث لا يتغير الماء بهما وإلا احتال على أخذ الماء ولو بفيه فإن لم يمكنه إلا بإدخالها
 فيه تركه وتيمم وصار حكمه كحكم عدم الماء (وينوي) ندبا (بغسلهما) أي
 اليدين (التعبد) مفاد عبارته (١٧) هذه غير مفيد فكان عليه

أن يقول ولا بد لفصل اليدين
 من نية لأنه أمر تعبدى
 وحينئذ يكون التعبد على
 لكونه ينوي لأنه منوي
 كما تفيد عبارته بل هو
 صريح كلامه (و) إذا
 أراد فعل ما طلب منه على
 جهة الاستحباب (ف) يغسل
 كل واحدة على حدها
 ثلاثا هذا هو المول عليه
 وظاهر كلام العلامة خليل

الْأُولَى غَسَلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ،
 وَيَتَوَى بِنَفْسِهِمَا التَّعَبُّدَ ، وَيَفْضِلُ كُلَّ وَاحِدَةٍ
 عَلَى حِدَّتِهَا ثَلَاثًا. الثَّانِيَةُ الضَّمُّضَةُ وَهِيَ إِدْخَالُ
 الْمَاءِ فِي الْقَمَرِ ثُمَّ يُخَضِّضُهُ وَيَمِجُّهُ. الثَّالِثَةُ
 الْإِسْتِنْشَاقُ وَهُوَ جَذْبُ الْمَاءِ بِنَفْسِهِ لِدَاخِلِ
 أَنْفِهِ. الرَّابِعَةُ الْإِسْتِنْشَارُ وَهُوَ دَفْعُ الْمَاءِ مِنَ
 الْأَنْفِ بِنَفْسِهِ مَعَ جَعْلِ السَّبَابَةِ وَالْإِنْهَامِ مِنَ

(٢ - القدمة العزبة) أن غسلهما متفرقين من تمام السنة غير معول عليه.
 السنة (الثانية الضمضة) وظاهر كلامهم أن سنيتها تحصل بمرة وأن الثانية والثالثة
 كل منهما مستحب وسيد كر ذلك المصنف (وهى) لغة التحريك واصطلاحاً (إدخال الماء
 في القم ثم يخضضه ويمجه) وهو من تمام السنة فلو ابتلعه لم يكن آتيا بها وكذا لو فتح فاه
 فغزل منه الماء من غير ميم لم يكن آتيا بها كما يظهر من جملة الحج من تمام التعريف،
 السنة (الثالثة الاستنشاق وهو جذب الماء بنفسه) بفتح الفاء (لداخل أنفه) ليخرج
 ما في الحشوم من الأوساخ المائعة من إخراج الحروف على هيتها. السنة (الرابعة
 الاستنثار وهو دفع الماء من الأنف بنفسه) فإن تركه يسيل بنفسه لم يكن آتيا بالسنة
 وكيفية الاستنثار أن يدفع الماء من الأنف بنفسه (مع جعل السبابة والإيهام من

يده اليسرى على أنفه) فكون السبابة والإبهام من اليد اليسرى هو المشهور لأنه من باب زوال الضرر وفيل من يده اليمنى وأصل قائله رأى أن ذلك عبادة فله حظ من الشرف فيفضل بالسبابة والإبهام من اليد اليمنى (ويبالغ غير الصائم في للضمضة والاستنشاق) فيوصل الماء في الضمضة لأقصى الحلق وفي الاستنشاق لأقصى الأنف وأما الصائم فيكره له ذلك خيفة أن يبله الماء فيدخل جوفه (والأفضل أن يتمضمض بثلاث عرفات ثم يستنشق بثلاث عرفات) وصنيع مصنفنا هذا أحسن من صنيع العلامة خليل حيث قال وفعلهما يست أفضل فانه يصدق بصورتين بأن يتمضمض (١٨) بثلاث على الولاة ثم يستنشق

كذلك أو يتمضمض بعرفة ثم يستنشق بأخرى وهكذا والأولى فاضلة والثانية مفضولة وكلامه يوهم أنهما فاضلتان السنة (الخامسة مسح الأذنين ظاهرهما) وهو ما يلى الرأس (وباطنهما) وهو ما يلى الوجه (بأن يدخل سبائتيه في صماخيه) وهما ثقب الأذن ثم يمر (إبهاميه على ظاهر الشحمتين) مع

يَدِ الْيُسْرَى عَلَى أَنْفِهِ، وَيَبَالِغُ غَيْرُ الصَّائِمِ فِي الضَّمْضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَمَضَّمُ بِثَلَاثِ عَرَفَاتٍ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِثَلَاثِ عَرَفَاتٍ. الْخَامِسَةُ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا بِأَنْ يَدْخُلَ سَبَابَتَيْهِ فِي صِمَاخِيهِ وَيَجْعَلَ إِبْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا. السَّادِسَةُ تَجْدِيدُ الْمَاءِ لِمَسْحِ الْأُذُنَيْنِ. السَّابِقَةُ رَدُّ الْيَدَيْنِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ

الثامنة دوران السبابتين في مقابلتهما من الباطن ويكره له تنبيع الغضون لأن للمسح معنى على التخفيف. السنة (السادسة تجديد الماء لمسح الأذنين) وقد تبع مصنفنا ابن رشد في جعل تجديد الماء سنة مستقلة والذي عليه أكثر العلماء أن مجموع المسح وتجديد الماء سنة واحدة والذي في مختصر ابن عبد الحكم عن الإمام مالك رضي الله عنه أن التجديد مستحب. السنة (السابعة رد اليدين في مسح الرأس) أراد بالرد مازاد على الواجب سواء حصل الواجب بالمرّة الأولى أو مع المرّة الثانية ويتصور ذلك فيمن طال شعره فانه يجب عليه بعد المسح الأول الرد ثانيا لأن الذي يمسح ثانيا غير الذي يمسح أولا، ثم بعد ذلك يطلب بالسنة ومحل طلب سفية الرد إن بقي يده بلل بعد المسح الواجب وإلا سقطت سنة الرد. السنة

(الثامنة ترتيب فرائضه) فان خالف أعاد استنابا للمتكس ثلاثا لانا وما بعده مرة مرة
 إن قرب الزمن سواء نكس عمدا أو سهوا فان بعد الزمن بأن جفت أعضاؤه
 أعاد المتكس وحده مرة مرة ولا يعيد ما بعده إن كان بعده شيء هذا إذا نكس
 ناسيا وهل كذلك العائد المفهوم من المقدمات أن لا إعادة عليه والذي نقله
 ابن زرقون عن المدونة أنه يندب له إعادة الوضوء لما يستقبل من الصلوات
 ولا يعيد الصلاة والذي نقله المواق عن ابن يونس عن غير واحد أنه يعيد الوضوء
 والصلاة أبدا والتبادر أنه وجوبا (١٩) بناء على الإبطال بترك السنة

الثامنة ترتيب فرائضه :

(تنبيه) من ترك فرضا من فرائض
 الوضوء فإنه يأتي به ثم يعيد الصلاة ومن
 ترك سنة فإنه لا يعيد الصلاة ويفعل ذلك
 السنة لما يستقبل من الصلوات [وفضائله]
 إحدى عشرة . الأولى : التسمية في ابتداء
 الوضوء بأن يقول : بسم الله وإذا نسيها في
 ابتدائها ثم ندد كررها في أثنائها أتى بها .

(تنبيه من ترك فرضا من
 فرائض الوضوء) مقسولا
 كان ذلك الفرض أو
 مسحوا أعضاؤه وقوله
 (فإنه يأتي به) أي وجوبا
 جواب من أو خير عنه
 ويخرج من العموم المستفاد
 من قوله فرضا النية إذ في
 تركها يتبدى الوضوء
 مطلقا تركها عمدا أو سهوا
 طال أم لا (ثم يعيد
 الصلاة) وحمل كونه يأتي
 بالفرض المتروك ويعيد الصلاة

ولو طال الزمن بحيث نجف فيه أعضاء الوضوء إن تركه ناسيا أو عمدا أو عجزا
 فإنه يأتي به إن لم يطل الزمن وإلا ابتداء الوضوء وأعاد الصلاة (ومن ترك سنة) عمدا أو سهوا
 (فإنه لا يعيد الصلاة) يفعل تلك السنة لما يستقبل من الصلوات (إن لم يندب عنها غيرها ولا
 فلا يطلب بإعادتها كتركه غسل يديه أو لا فلا يطلب بإعادة غسلها لنيابة الفرض عنه وإن
 لم يكن الاثنان بها يوقع في مكروه كمن ترك تجديد الماء لمسح أذنيه ومسحهما من غير تجديد
 كمن مسحهما بل لحينه مثلا فلا يعيد المسح لما يلزم عليه من تكرار مسح الأذنين الذي هو
 مكروه (وفضائله إحدى عشرة) فضيلة الفضيلة (الأولى التسمية في ابتداء الوضوء بأن يقول
 بسم الله) ظاهرة عدم زيادة الرحمن الرحيم ومن العلماء من يرى أن التكميل أفضل .

الفضيلة (الثانية الدعاء بعد الفراغ منه) وقبل أن يتكلم (بأن يقول وهو رافع طرفه إلى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين) الذين كفروا ذنبوا تابوا (واجعلني من المتطهرين) من الذنوب. الفضيلة (الثالثة أن لا يتكلم في وضوئه) ولو بدعاء الأعضاء لقول النووي في المنهاج إن حديث الأعضاء لا أصل له ونحوه للسيوطي. الفضيلة (الرابعة قلعة الماء) الأولى التعبير بالتقليل لأنه الفعل المندوب (٣٠) أي الذي طلبه الشارع لأنه

لأنه كفيف إلا بالفعل ولأن عبارته توهم أن الوضوء في الماء الكثير كالبحر مكروه ولا فائز به وقوله (بلاحد) أي ليس لذلك حد محدود بل المطلوب في ذلك ما يحصل به الإسباغ المسمى غسلا شرعيا مع عدم السرف (كالنفل) في ندب تقليل الماء بلاحد بل للدار على الاسباغ المشار إليه بقوله (مع) إحكامهما بكسر الحمزة) أي اتقانها بدون سرف في الماء الذي يستعمله في الوضوء والنفل. الفضيلة

الثانية الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول ورفو رافع طرفه إلى السماء: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين. الثالثة أن لا يتكلم في وضوئه. الرابعة قلعة الماء بلاحد كالنفل مع إحكامهما بكسر الحمزة. أي إتقانها. الخامسة السواك يعود رطب أو يابس والأخضر أفضل أو يشيء خشن ويستاك باليمنى ويكون قبل الوضوء ويتمضمض بعده، وإذا بعد ما بين

(الخامسة السواك يعود رطب أو يابس والأخضر أفضل الوضوء لغیر الصائم) أي لكونه أبلغ في الانقاء ويكره للصائم حيث لم يجده طعما وإلحرام عليه إذا وجد طعما في حلقه لافي فيه إذ لا وجه للحرمة إذا (فان لم يجد عودا فبأصبعه) أي السبابة من اليمنى لأنه من باب العبادات لا من باب إزالة الأذى (أو يشيء خشن) ولو خرقه خشنا (ويستاك) ندبا (باليمنى) جاءلا الأهم والخنصر تحت السواك والثلاثة فوفه (ويكون) الاستياك (قبل الوضوء) لأجل إخراج ما تحلل منه (بتمضمض بعده) ويحصل المطلوب إذا تمضمض ثم استاك لكن الأكمل أن يكون بعدها (وإذا بعد ما بين

الوضوء والصلاة استاك وإن حضرت صلاة أخرى وهو على طهارة استاك (الثانية)
 ندبا إذا بعد ما بين الصلاتين والا فلا تدب . الفضيلة (السادسة أن يتوضأ في مكان
 طاهر) أي شأنه الطهارة فهو طاهر بالفعل فيخرج محل الخلاء ولو قبل الاستعمال لأنه
 ليس شأنه الطهارة . الفضيلة (السابعة أن يكون الإناء عن يمينه إن كان مفتوحا)
 لأنه أعون على أخذ الماء . الفضيلة (الثامنة أن يقدم غسل اليمين قبل اليسار)
 لشرف اليمنى . الفضيلة (التاسعة) (٢١) أن يبدأ بمقدم الرأس) لخصوصية

للرأس بهذا الحكم بل
 يندب في سائر الأعضاء البدء
 بمقدمها وأهل المصنف خص
 الرأس لأنه ربما يخفى مقدمها
 الفضيلة (العاشرة أن يرتب
 المسنون مع المسنون
 كالضمضة والاستنشاق)
 وكذا مع الفرائض وترتيبها
 مع الفرائض فعملها في المحل
 الذي يطلب فعلها فيه إذ لا يلزم
 من ترتيبها في نفسها ترتيبها
 مع الفرائض فمن بدأ بغسل
 وجهه ثم غسل يديه للكوعين
 ثم أتى بباقي السنن التالية
 لها فقد رتبها في نفسها ولكنه
 لم يربتها مع الفرائض

الْوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ اسْتَاكَ ، وَإِنْ حَضَرْتَ صَلَاةً
 أُخْرَى وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ اسْتَاكَ لِلثَّانِيَةِ . السَّادِسَةُ
 أَنْ يَتَوَضَّأَ فِي مَكَانٍ طَاهِرٍ . السَّابِعَةُ أَنْ يَكُونَ
 الْإِنَاءُ عَنْ يَمِينِهِ إِنْ كَانَ مَفْتُوحًا . الثَّامِنَةُ أَنْ
 يُقَدِّمَ غَسْلَ الْيَمِينِ عَلَى الْيَسَارِ . التَّاسِعَةُ أَنْ
 يَبْدَأَ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ . الْعَاشِرَةُ أَنْ يُرَتِّبَ السَّنُونَ
 مَعَ السَّنُونَ كَالضَّمْضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ . الْحَادِيَةُ
 عَشْرَةَ أَنْ يُكَرِّرَ الْفُسُولَ ثَلَاثًا بِخِلَافِ الْمَسْحُوحِ
 وَهُوَ الرَّأْسُ وَالْأُذُنَانِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ
 مَسْحِهِ .

(تنبيه) الزيادة على الثلاثة

وكذا من بدأ بغسل يديه ثم فعل بقية السنن التالية لها على ترتيبها ولكنه قدم مسح
 أذنيه على مسح رأسه فلم يربتها مع الفرائض وان رتبها في نفسها . الفضيلة (الحادية عشرة
 أن يكرر الفسول ثلاثا) ولا بد أن يفعل في الثانية والثالثة في كل ما يكرر كما يفعل
 في غسل الفرض من ذلك وتخليل أصابع اليدين والال لم يكن آتيا بالمندوب (بخلاف
 المسحوح وهو الرأس والأذنان فإنه لا يستحب تكرار مسحه) بل يكره (تنبيه الزيادة
 على الثلاثة) في الفسول وعلى الاثنين في مسح الرأس وعلى الواحدة في مسح الأذنين

(غير مشروعة) لأنها من شعائر أهل البدع فتكون داخلية في نظم قوله (هل نكره) أو تمنع قولان مشهوران) وقد حاذى المصنف في هذا القول المختصر وهل نكره الرابعة أو تمنع خلافه ومجمله إذا زاد بقصد التعبد أما لو زاد لإزالة الأوساخ لجاز كانص عليه في كبير الحرشي (ولا يستحب إطالة الفرة وهي الزيادة على ما وجب عليه غسله من الوجه واليدين مع المرفقين) اعلم أن الشارع إذا رسم أصاب رسم وغياه بغاية مخصوصة تكون الزيادة على ما غيابه من الظاهر على الشارع والله في الدين للنهي عنه بقوله تعالى - لا تغفلوا في دينكم - وقد غيابه الله تعالى غسل اليدين في الوضوء إلى المرفقين والرجلين إلى الكعبين فإذا لا يتم تفسير آثار الوضوء الوارد في السنة بفصل ما زاد على ما غيابه الشارع حيث لا دليل عليه وإنما يتم تفسير الآثار بالمزايا والخواص والفضائل فمن ذلك قولهم الانتفاع (٢٢) بالمبيع انتفاعا جازا موافقا للشرع

غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ ، وَاضْطِافَ هَلْ نَكْرَهُ أَوْ تَمْنَعُ
قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ ؛ وَلَا يُسْتَحَبُّ إِطَالَةُ الْفَرَّةِ
وَهِيَ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا وَجِبَ غَسْلُهُ مِنَ الْوَجْهِ
وَالْيَدَيْنِ مَعَ الْمَرْفَقَيْنِ

من آثار العقد الصحيح أي
من مزاياه وخواصه وفضائله
فالانتفاع بالمبيع انتفاعا
جازا بعض مزايا العقد
الصحيح وله مزايا أخرى
كعبواز البيع والهبة

والسدة والعشق إلى غير ذلك وقد أحرز أن في المزايا والخواص والفضائل قوله ولا صلى الله عليه وسلم أنكم تبعثون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء أي من مزاياه وخواصه وفضائله فيعلم غرا محجلين بعض مزايا الوضوء، والوضوء امتثال لأوامر الشارع للشار إليها بقوله تعالى - فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين - مزايا وفضائل أخرى فطلب غسل الوجه المشار إليه بقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم جهتان جهة إشار فوجهة مزية فجهة الإشار فأن يصون وجهه بكف النظر عما يحرم النظر إليه كي يكون نظرا فيدخل في عموم قوله تعالى - وجوهكم - بمثل ناضرة إلى رءوسها ناظرة - وجهة للزينة والفضيلة ما ورد في السنة من الفر فطلب غسل اليدين إلى المرفقين المشار إليه بقوله تعالى - وأيديكم إلى المرافق - جهتان أيضا جهة إشار فوجهة كرامة فجهة الإشار فأن يكف يده عما يحرم عليه تناوله كالسرة وق والنصوب وأن يكفها أيضا عن إيذاء المسلمين كي يتحقق بالاسم بالسطر أنه بيان السنة الظاهرة من أن المسلم من - لم الساعون من

لسانه وبدم وجهه الزية والكرامة أن تحلى بدمه بالسوار في الجنة لقول النبي الأجل - يحلون
 فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها حرير واطلب مسح الرأس جهتان أيضا
 جهة إشارة وجهة كرامة فجهة الإشارة أن يمسح الرياسة لقول النبي الأجل - تلك
 الدار الآخرة تجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعافية لمنفين -
 وجهة الكرامة أن تحلى بالأكليل المرصع بالجواهر في الجنة وفي طلب غسل الرجلين
 إلى السكمين جهتان أيضا جهة إشارة وجهة مزية فجهة الإشارة أن لا يعتنى في الأرض
 مرحا وجهة الزية ماورد في السنة من التعجيل وقله در السادة المالكية حيث
 يشيرون إلى هذا المذهب ولكنهم لم يأتوا به على أعين الناس لعلهم يشهدون أي لم
 يبينوه كما ينه (ولا) يستحب (مسح الرقبة) بل يكره لأنه من التعالي في الدين (ولا بأس
 بمسح الأعضاء بالتمديد) أي يجوز (٢٣) على أحد الاحتمالين والآخر التندب

﴿فصل بالاستنجاء واجب﴾

وتقدم على الوضوء مستحب

فإذا أخره فليحذر من مس

ذكره فلا ينفض وضوؤه

(و) الاستنجاء (هو غسل

موضع الحدث بالماء) ويكفي

بدله الاستنجاء بالأحجار

وَلَا مَسْحَ الرِّقْبَةِ وَلَا بَأْسَ بِمَسْحِ الْأَعْضَاءِ

بِالْمُتَدِيلِ -

﴿فصل﴾ الاستنجاء واجب، وهو غسل

مَوْضِعِ الْحَدَثِ بِالماء، وَيُسْتَنْجَى مِنْ كُلِّ

مَا يُخْرِجُ مِنَ الْخُرْجَيْنِ مُعْتَادًا سِوَى الرَّيْحِ

وما في حكمها من طوب وطين يابس وفطن وصوف غير متصل بحيوان ثم يشترط فيها
 يستجمر به كونه يابسا فلا يجوز بمثل لأنه ينشر النجاسة وكونه طاهرا فلا يجوز بالنجس
 ولا بالمتنجس وكونه متقيا فلا يجوز بالأمس كازجاج وكونه غير مؤذ فلا يجوز بالموذي
 كالحدود والحرف وكونه غير محترم أشرفه أو اطعمه أو لكونه حق الغير فلا يجوز بالمسكوب
 لحرمه الحروف ولو كان المسكوب باطلا كسجرا أو إنجيل مبدل ولا يجوز بالمطعم ولو
 كان من الأدوية ولا يجوز بالجدران المملوكة لغيره ويتعين الماء في منى وحيض ونفاس
 وبول امرأة ومنتشر عن مخرج كثيرا ومذى (ويستنجى من كل ما يخرج من
 الخرجين معتادا) لاحصى ودود ولو كانا مبتلين إلا أن نكثرت الساة والأفلا بد من
 زوالها ولو بالاستنجاء وكذا الدم الخارج من أحد السيلين يستجمر منه عند عبد الوهاب
 ويفسله عند سند وأخرج من قوله ويستنجى من كل ما يخرج من الخرجين
 قوله (سوى الريح) فلا يستنجى منه بل الاستنجاء منه مكروه

(وصفته) الأدبية (أن يبدأ بغسل يده اليسرى قبل ملافاة الأذى ثم يبدأ بغسل
 محل البول) خوفاً من أن تصل النجاسة إليه إذا بدأ باليد (ثم ينتقل إلى محل الغائط
 ويصب الماء على يده غسلاً بها المحل و) يندب له في حال غسل المحل أن (يستريح
 قليلاً) ليكون أبقى للمحل (ويجيد العرك حتى ينقى المحل ثم يغسل يده بعد ذلك بالتراب
 ونحوه) محل ذلك إذا لم يملأ (٢٤) بالماء قبل ملاقاتها الأذى (والاستبراء

واجب) اتفاقاً لأن به يحصل
 الخلو من الحدث المنافي
 للطهارة التي هي شرط في
 العبادة اتفاقاً (و) الاستبراء
 (هو استفراغ ما في المخرجين
 من الأذى) وأشار لبيان
 صفة الاستبراء في البول فقال
 (وصفته في البول أن يجعل
 ذكره بين أصبعيه السبابة
 والابهام) من اليد اليسرى
 ماسكاً بهما (فيمرهما من أصله
 إلى بصرته) أي كمرته وهي
 رأس الذكر (ويشده) بمنشاة
 فوقية فإن خرج ما فيه أول
 مرة كفى وإلا أعاد ذلك
 ثانية فإن خرج ما فيه كفى

وصفته أن يبدأ بغسل يده اليسرى قبل ملاقاتها
 الأذى، ثم يغسل محل البول، ثم ينتقل إلى
 محل الغائط، ويصب الماء على يده غسلاً بها
 المحل ويستريح قليلاً ويجيد العرك حتى ينقى
 المحل، ثم يغسل يده بعد ذلك بالتراب
 ونحوه والاستبراء واجب وهو استفراغ
 ما في المخرجين من الأذى، وصفته من البول
 أن يجعل ذكره بين أصبعيه السبابة والابهام
 فيمرهما من أصله إلى بصرته ويشده بفعل
 ذلك ثلاث مرات بخفة في السات والنتر،
 ويجب غسل الذكر كله لخروج المذي، وفي
 وجوب النية في غسله قولان.

والأعاد ذلك ثلاثة فقوله (يفعل ذلك ثلاث مرات) أي إن احتاج حتى لو احتاج فصل
 لرائد عن الثلاث لفعل فلا حد في العدد خلافاً لمن حده بثلاث وهم الشافعية (ويجب
 غسل الذكر كله لخروج المذي) بلدة معتادولو بغير إلتعاط (وفي وجوب النية في غسله)
 بناء على أنه تعبد وعدم وجوبها بناء على أنه غير تعبد وإنما هو مبنى على أن الغسل
 للنجاسة وغسلها غير محتاج إلى نية (قولان) وأشهر قوله غسل الذكر كله أن غسل
 بعضه لا يكفي ولو بنية وهو كذلك

(فصل : آداب قضاء الحاجة أربعة عشر أدبا) (الأول ذكر الله عند إرادة الدخول) إلى الخلاء وقبل انكشافه في غير موضع الخلاء (قبل الوصول إلى موضع الأذى فيقول : بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث) وروى في الصحيحين زيادة على هذا ومن الرجز النجس الشيطان الرجيم (ويقول بعد الخروج منه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يقول : الحمد لله الذي سوغنيه طيبا وأخرجه عني خبيثا (ولا يجوز) أي يكره على (٢٥) مراجعته الخطاب وقيل يحرم (دخول

الخلاء بشيء فيه ذكر الله تعالى كالخاتم والدرهم) ما لم تدع ضرورة كخوف ضياع (ولا يجوز الاستنجاء بشيء فيه ذكر الله تعالى) قال ابن العربي في آداب الاستنجاء لا يحل لمسلم أن يستنجي وفي يده خاتم فيه اسم الله وقد كان لي خاتم منقوش فيه محمد العربي فترك الاستنجاء به لحرمته اسم محمد وإن لم يكن ذلك الكريم الشريف ولكن رأيت للاشتراك حرمة اه

(فصل) آداب قضاء الحاجة أربعة عشر أدبا: الأول ذكر الله عند إرادة الدخول قبل الوصول إلى موضع الأذى فيقول : بسم الله ، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ويقول بعد الخروج منه : غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، ولا يجوز دخول الخلاء بشيء فيه ذكر الله تعالى كالخاتم والدرهم ، ولا يجوز الاستنجاء بشيء فيه ذكر الله تعالى . الثاني أن يقدم رجلاه اليسرى في الدخول واليمنى في الخروج .

وقال في الإرشاد لما تكلم على الاستنجاء وأنه بالشمال فإن كان فيها خاتم فيه ذكر الله نقله إلى اليمنى قال الثاني في شرحه وجوبا اه فكل من التقين يؤيد القول بالتحريم وقد مر حرمة الاستنجاء بالكتاب الذي فيه الحروف مطلقا وهو أيضا برجح القول بالحرمة (الثاني) من الآداب (أن يقدم رجلاه اليسرى في الدخول) للحل الممد لقضاء الحاجة (و) يقدم رجلاه (اليمنى في الخروج) على قاعدة الشرع أن ما كان من باب التكريم والتشريف والتزجيل يستحب فيه التيامن ومثليس من باب التكريم والتشريف كدخول المراحيض يستحب فيه التيامن

(الثالث) من الآداب (أن يقضى حاجته وهو جالس) إن كانت حاجته بولا وكان
السكان رخوا أو صلبا طاهر بن فإن كانت حاجته غائطا بين الجلوس (الرابع) من
الآداب (أن يديم الستر) حال انخراطه للجلوس (حتى يدنو من الأرض) حيث
يأمن نجاسة ثوبه (الخامس) من الآداب (أن يعتمد) عند قضاء الحاجة جالسا
(على رجله اليسرى) لأنه أعون في الاستفراغ (السادس إلى الرابع عشر أن يفرج
بين فخذه) حال قضاء الحاجة جالسا (وأن يجتنب الموضع الصلب) إن كان نجسا
وإلا جلس فيه (و) أن يجتنب (٢٦) (الماء الدائم) أي الراكد إن

الثالث أن يقضى حاجته وهو جالس . الرابع
أن يديم الستر حتى يدنو من الأرض .
الخامس أن يعتمد على رجله اليسرى . السادس
إلى الرابع عشر أن يفرج بين فخذه وأن
يجتنب الموضع الصلب والماء الدائم ، وأن
ينطى رأسه وأن لا يتكلم إلا لهمم كخوف
فوات نفس أو مال ، وأن يتقى الريح والجحر
واللأعن الثلاث وهي مواضع جلوس الناس
وطرفاتهم ، وأن يستتر عن أعين الناس

كان يسرا فان كان كثيرا
أو كان جاريا لم يكره
(و) من الآداب (أن
ينطى رأسه) عند قضاء
الحاجة (و) من الآداب
(أن لا يتكلم) حين قضاء
الحاجة في كل حال (إلا لهم)
من الأمور فتارة يكون
الكلام مندوبا كطلب
ما يزيل به الأذى وتارة يجب
وإليه أشار بقوله (كخوف
فوات نفس) وذلك إذا خاف

وقوع أعمى في موقعا أو نار (أو) خوف تلف (مال) له بالوأفهم اقتصاره وأن
على المهم أنه لا يرد سلاما ولا يجيب مؤذنا ولا يشمت غاطسا وكذا لا يحمد إن عطس
(و) من الآداب (أن يتقى الريح) أي مهبه ومن مهبه الكنيف الذي له منفذ
يدخل منه الريح (و) أن يتقى (الجحر) واتقاء الجحر عام في البول والغائط خلافا
لظاهر ابن عرفة من اختصاصه بالبول (و) اتقاء (اللأعن الثلاث) وهي مواضع جلوس
الناس (في الشمس شتاء وفي الظل صيفا) (وطرفاتهم) التي يذهبون فيها وكذا أمور دهم
إلى الماء (و) من الآداب (أن يستتر) بكثرة (عن أعين الناس) وقد يقال إن
هذا واجب لا مندوب وقد يجاب بأنه أراد بالآداب فيما تقدم ما يشمل الواجب

(و) من الآداب (أن يبعد عن مسامعهم) بحيث لا يسمع ما يخرج منه (إذا كان في الفضاء و) من الآداب (أن لا يستقبل القبلة ولا يستديرها إذا كان في الفضاء ولم يكن فيه سائر فإن كان فيه سائر ففي منعه) أي الاستقبال وجوازه لوجود السائر (قولان المختار منهما المنع) والراجع الجواز له هذا في الفضاء (وأما في المنزل فيجوز مطلقا سواء كان هناك سائر أم لا) حيث لا يراه أحد بحرم نظره له (كان هناك مشقة أم لا) (فصل: نواقض الوضوء أربعة الأول الردة) أي من الأسباب الناقضة للطهر بل محبطة (٢٧) للعمل الردة (وهي كفر المسلم)

بصرح القول كالإشراك بالله أو سب نبي من أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين أو بفعل يتضمن الارتداد كشك الزناز في وسطه (الثاني) من الأسباب الناقضة للوضوء (الشك في وجود الطهارة بعد تيقن الحدث) أو الشك فيه بأن شك هل أحدث أم لا وعلى أنه أحدث هل نوضاً أم لا (أو) الشك (في الحدث) بعد تيقن الطهارة (أو) تيقنهما وشك

وَأَنْ يَبْعَدَ عَنْ مَسَامِعِهِمْ إِذَا كَانَ فِي الْفَضَاءِ وَأَنْ لَا يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدِيرَهَا إِذَا كَانَ فِي الْفَضَاءِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ سَائِرٌ فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَائِرٌ فَفِي مَنْعِهِ قَوْلَانِ: الْمَخْتَارُ مِنْهُمَا الْمَنْعُ، وَأَمَّا فَعَلُهُ فِي الْمَنْزِلِ فَيَجُوزُ مُطْلَقًا أَعْنَى سَوَاءَ كَانَ هُنَاكَ سَائِرٌ أَمْ لَا كَانَ هُنَاكَ مَشَقَّةٌ أَمْ لَا.

(فصل: نواقض الوضوء أربعة:

الأول الردة، وهي كفر المسلم. الثاني الشك في وجود الطهارة أو في الحدث أو في السابقين منهما ما لم يستشككه ذلك. الثالث

(في السابق منهما) فيتنقض وضوءه في الصور الأربع في صورتان من صور النقض وهما إذا شك فيهما أو شك في السابق منهما أو تيقن أحدهما وشك في الآخر وشك في السابق منهما (ما لم يستشككه الشك) وإلا فلا نقض ولكن العمل على طرح الشك وعدم الاعتداد به يفيد تغير الصورة الأولى وأما الأولى فلا فن اعتقد حدث نفسه ثم شك في رفعه فلا يفترق فيه مستكح من غيره بل يطالب باليقين وينفى شكه والمراد بالشك مقابل الجزم فيشمل التردد على سواء ولا أثر لاهم (الثالث) من النواقض.

(الحدث وهو ماخرج من أحد السبيلين على وجه الصحة والاعتیاد) أى خارج معتاد من بول وغائط ومذى وودي ومنى فى بعض أحواله وهو ما إذا خرج باللذة معتادة أو خرج على وجه السلس فاحتز بالخارج من الداخل فتارة يوجب ما هو أعم من الوضوء وذلك كغيب حشفة بالغ وتارة لا يوجب شيئا كحشفة وقيد الصحة يخرج السلس وقيد الاعتیاد يخرج الحصى والدود فلا نقض بهما ولو خرجا مع أذى وكذا لا نقض بالدم والقيح إن خلاصا من أذى بول أو عنفرة (الرابع) من نواقض الطهور (الأسباب وهى ثلاثة) السبب (الأول لمس) بالغ (من توجد اللذة به فى العادة) أى عادة الناس لاعادة اللذة وحده وذلك (كالزوجة والأمة) وأولى الأجنبية إذ النفس إليها (٢٨) أميل ولمس من توجد اللذة

الحدث وهو ماخرج من أحد السبيلين على وجه الصحة والاعتیاد الرابع الأسباب وهى ثلاثة: الأول لمس من توجد اللذة بلمسه فى العادة كالزوجة والأمة إن قصد اللذة وجدها أو لا أو وجدها من غير قصد إلا القبلة فى القم فائها تنقض مطلقا فلا تراعى فيها اللذة ،

بلمسه فى العادة نقض للطهر ولو كان نظرا أو سن أو شعرا أو كان اللبس على جسد ولو من فوق حائل كغيب وهو الذى لا يحس اللامس فوقه برطوبة الجسد هذا هو الذهب وقيل لا نقض باللمس إلا إذا كان الحائل خفيفا وهو الذى

يحس اللامس فوقه برطوبة الجسد ومحل كون اللبس ناقضا للوضوء (إن قصد اللذة) التى هى الانتعاش الباطنى لا إن قصد لمسا من غير قصد لذة فلا تنقض إلا إن وجدها فدخل فى القسم الثالث الآتى فى كلامه (و) سواء (وجدها) عند القصد (أولا) إذ النقض عملا بقصده (أو وجدها) حين اللبس من غير قصد النقض عملا بوجودها وإن خلا عن القصد وهذا التفصيل فى غير القبلة على القم أما القبلة على القم ففيها النقض مطلقا خلت عن القصد والوجدان أو لم تخل عنهما أو إليها أشار بقوله (إلا القبلة) بقم الحاصلة (على القم فانها تنقض مطلقا) فصد لذة أم لا فلا تراعى فيها اللذة أى لا عبرة بدعواه أنه لم يقصد ولم يجد لأنها مظنة اللذة وإن حصلت عن كره أو استغفال فينتقض وضوء القبيل بالفتح وأولى القبيل بالكسر وتنقض القبلة بقم فى كل حال إلا أن تكون لوداع أو رجفة فلا تنقض إلا أن يلدوا أما القبلة على الحدث فتجرى على أحكام اللبس فيعتبر فيها

ما يعتبر في المس من القصد أو الوجدان (وقولنا لمس من توجد اللذة بلمسه عادة احتراماً
 عن لا توجد اللذة بلمسه عادة فإنها لا تنقض) وذلك (كالصغيرة التي لا تنهى) كبرت
 ست سنين وهذا في لمس جسدها أو تقييلها وأما لمس فرجها فإنه ينقض ولو كانت
 عادة من لسه عدم اللذة به وكذا النقض بلمس فروج الدواب ثم عطف على قوله
 كالصغيرة التي لا تنهى قوله (والمحرم كالأُم والبنات والأخت) فلا نقض في لمس
 هؤلاء ولو قصد ووجد هذا على رأيه الذي تبع فيه المختصر وهو ضعيف والراجح
 النقض في المحرم مع القصد (٣٩) والوجدان معاً أو مع الوجدان فقط

وكذلك مع القصد فقط
 عند ابن رشد لفسفه بهذا
 القصد وأولى إن كان متصفاً
 بالفسق قبل هذا القصد
 (الثاني) من الأسباب
 الرافعة للطهر (مس ذكر
 نفسه) لا ذكر غيره فيجري
 على حكم اللامسة من قصد
 اللذة أو وجدانها أوهما معاً
 وقيد (المتصل) مخرج
 للنقطع فلا نقض بمسه
 وعموم ذكر نفسه يشمل
 الحنث وهو كذلك إذا كان

وَقَوْلُنَا . لَمَسَ مَنْ تَوَجَّدَ اللَّذَّةُ بِلَمْسِهِ عَادَةً
 اخْتَرْنَا مِنْ لَا تَوَجَّدُ اللَّذَّةُ بِلَمْسِهِ عَادَةً فَإِنَّهَا
 لَا تَنْقُضُ كَالصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا تَنْهَى ، وَالْمَحْرَمِ
 كَالْأُمِّ وَالْبِنْتِ وَالْأَخْتِ . الثَّانِي مَنْ ذَكَرَ
 نَفْسَهُ الْمُتَّصِلَ بِبَاطِنٍ كَفَهَ أَوْ جَنْبَهُ أَوْ بَيَاطِنَ
 الْأَصَابِعِ أَوْ بِجَنْبِهَا مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ عَمْدًا أَوْ
 سَهْوًا أَوْ تَذَامُّنًا لَمْ يَمَسْ مِنَ الْكُمَرَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَلَا
 يَنْقُضُ بِمَسِّهِ مِنْ فَوْقِ حَائِلٍ وَلَوْ كَانَ خَفِيفًا
 وَلَا بِإِقْتِهَاقَةٍ فِي الصَّلَاةِ ،

مشكلاً وأولى إن تحققت ذكوره فإن تحققت أنوثته فلا نقض بمس ذكره هذا إذا كان
 المس (بباطن كفه أو جنبه أو بباطن الأصابع أو بجنبها) بل ولو كان المس بأصبع زائدة إن
 كانت مساوية أعبرها في التصرف والاحساس ويعتبر في المس أن يكون (من غير حائل) ولو
 خفيفاً ما لم يكن كالعدم والافتقار للمس مع وجوده وينقض للمس مع عدم الحائل مطلقاً أي
 سواء كان (عمداً أو سهواً أو تذاً لأمسه من الكمره أو غيرها ولا يفتقض بمسه من فوق
 حائل ولو كان خفيفاً) يفتقض الوضوء بمس الذكر بدون حائل (لا بالقهقهة في الصلاة)
 وإنما يبطل الصلاة بها سواء كانت عمداً أو سهواً أو غلبة إيماناً كان أو ما مؤمناً وهذا حكم
 القهقهة بالنسبة للوضوء والصلاة وأما حكمها بالنسبة للمس على أنه إن لم يقدر على الترك فإنه

يتبادى على صلاة باطلة إن كان مأموماً ولا ينقطع حق الإمام وهي إحدى المسائل التي يتبادى
 فيها على صلاة باطلة (ولا) ينتقض الوضوء (بمس امرأة فرجها على المذهب) أطلت أم لا
 (وقيل ينتقض مطلقاً وقيل ينتقض إن قبضت عليه أو أطلت أي أدخلت يدها بين شفرتيها)
 تنبيه شفرته وهو حرف الفرج فالنتقض على هذا القول مشروط بالاطاف وهو إدخال اليد
 بين الشفرين أو القبض باليد على (٣٠) الفرج لا مجرد لمس على ظاهر

الفرج وإليه أشار بقوله
 (ولا ينتقض) أي (الوضوء
 إن مست ظاهره) أي الفرج
 بدون قبض وبدون اطاف
 (و) كما لا ينتقض الوضوء بمس
 ظاهر الفرج (لا) ينتقض
 (بمس الدبر) إذا كان دبر
 نفسه ولو التذ ودبر غيره
 يجري على حكم اللامسة من
 الفساد أو الوجدان (ولا)
 ينتقض الوضوء بمس الأثمين
 (و) كذا لا ينتقض (بالانعاظ
 من غير لذة) ولو كان في
 صلاة (ولا) ينتقض (باللذة
 بالنظر من غير مذى) كذا
 (لا) ينتقض (بالتفكر مع
 اللذة في قلبه من غير انعاظ)

وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً فَرَجَهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَقِيلَ
 يَنْتَقِضُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ يَنْتَقِضُ إِنْ قَبِضَتْ عَلَيْهِ أَوْ
 أَطْلَقَتْ أَيْ أَدْخَلَتْ يَدَهَا بَيْنَ شَفْرَتَيْهَا ، وَلَا
 يَنْتَقِضُ إِنْ مَسَّتْ ظَاهِرَهُ وَلَا يَمَسُّ الذَّيْرَ وَلَا
 إِلَّا تَنَمِّينَ وَلَا بِالْإِنْعَاطِ مِنْ غَيْرِ لَذَّةٍ وَلَا بِاللَّذَّةِ
 بِالنَّظَرِ مِنْ غَيْرِ مَذْيٍ وَلَا بِالتَّفَكُّرِ مَعَ اللَّذَّةِ فِي
 قَلْبِهِ مِنْ غَيْرِ إِنْعَاطٍ [فَرَعَانِ : الْأَوَّلُ] الْفَرْقَةُ
 الشَّدِيدَةُ تُوجِبُ الْوُضُوءَ . الثَّانِي قَالَ فِي
 الْكِتَابِ إِنْ صَلَّى وَهُوَ يُدَافِعُ الْحَدَثَ أَعَادَ أَبَدًا :
 وَقَالَ الْأَشْيَاخُ إِنْ مَنَعَهُ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الْفَرَائِضِ
 أَعَادَ أَبَدًا وَإِنْ مَنَعَهُ مِنْ تَمَامِ الشَّيْءِ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ
 وَإِنْ مَنَعَهُ مِنْ تَمَامِ الْفَضَائِلِ .

بل ولو مع الإنعاظ (فرعان: الأول الفرقة الشديدة توجب الوضوء) هذا ضعيف فلا
 وهي الرجح السموعة داخل الجوف (الثاني قال في الكتاب) يعني المدونة (إن
 صلى وهو يدافع الحدث) بولا أو غائطا وتسمى مدافعة الغائط حفا بالحاء والقاف
 وتسمى مدافعة البول حفا بالحاء والقاف وجواب قوله إن صلى الخ (أعاد أبدا)
 ضعيف والتمسك بالتصديق وإليه أشار بقوله (وقال الأشياخ إن منعه ذلك من تمام
 الفرائض أعاد أبدا وإن منعه من تمام الشئ أعاد في الوقت وإن منعه من تمام الفضائل

فلا إعادة عليه) هذا هو القول عليه أشار في المختصر بقوله وبعثت عن فرض وعن سنة بعيد في الوقت اهـ (الثالث) من الأسباب التي ترفع الطهر (زوال العقل بالإغماء أو الجنون) أي استناره بأي نوع منه فليراد بزوال العقل بأي نوع من أنواع الجنون استناره إذ لو زال لم يعد أصلا (أو) كان زواله بمعنى استناره بسبب (السكر كان حرام أو حلال) ولا يشترط في زواله بالإغماء أو الجنون أو السكر طول ولا ثقل وإنما يعتبر هذا التفصيل في النوم وإليه أشار بقوله (أو بنوم إن ثقل وطال أو قصر) (٣١) فالتفصيل منه ينقض مطلقا طال أو

قصر إذ فيه تغير المشاعر من الاحساس رأسا هذا حكم التقييل منه فإنه متلبس (بغلاف) حكم (الخفيف) منه (فإنه لا ينقض ولو طال) حقيقة الخفيف منه (هو الذي يشعر صاحبه) أي التلبس به (بمن يذهب ومن يأتي) وإن لم يعرف عينه (و) حقيقة التقييل منه (هو الذي لا يشعر صاحبه بذلك) ومن علاماته سقوط ما بيده بدون إشعار أو انحلال

فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. الثَّالِثُ زَوَالُ الْعَقْلِ بِالْإِغْمَاءِ أَوِ الْجُنُونِ أَوِ السُّكْرِ كَانَ السُّكْرُ حَرَامًا أَوْ حَلَالًا أَوْ يَنُومُ إِنْ ثَقُلَ وَطَالَ أَوْ قَصُرَ ، بِخِلَافِ النَّوْمِ الْخَفِيفِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ وَلَوْ طَالَ وَهُوَ الَّذِي يَشْعُرُ صَاحِبُهُ بِمَنْ يَذْهَبُ وَمَنْ يَأْتِي ، وَالتَّيْلُ هُوَ الَّذِي لَا يَشْعُرُ صَاحِبُهُ بِذَلِكَ . وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ وَسُجُودُ السَّهْوِ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ بِيَدِهِ أَوْ بِعُودٍ وَحَمَلُهُ بِخَرْبَطَةٍ أَوْ عِلَاقَةٍ .

حيوته مع عدم الشعور أيضا وأما إن لم يسقط ما بيده أو سقط وشعر به فإنه غير تقييل . ثم شرع يبين ما يترتب على ارتفاع الطهر سواء كان ناشئا عن حدث أو سبب أو غيرهما فقال (ويحرم على المحدث) التلبس (بالصلاة) بدون طهر ويكفر إن استحل ذلك لا إن أقر بوجوبه وتركه عمدا فلا يكفر بل يحرم عليه ذلك والصلاة باطلة (و) يحرم على المحدث (الطواف) بدون طهر لخبر الطواف كالصلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام (و) كذا يحرم عليه (سجود التلاوة وسجود السهو) بدون طهر لاشتراط الطهارة فيهما (و) كذا يحرم عليه (مس المصحف بيده أو بعود) بدون طهر (و) كذا يحرم (حملة بخربطة أو علاقة) بدون طهر ولا يخفى أن الخربطة من أفراد

العلاقة في كلامه عطف العام على الخاص بأو وهو ممتنع وغاية ما يعتذر به عنه أن يراد بالعام ماعدا ذلك الخاص (ويجوز مس اللوح للعلم والتعلم على غير وضوء) ويعم ذلك الجواز للتعلم وإن حائضا لأجنبيا (و) يجوز (مس الجزء للتعلم ولو كان بالغا) ومثل التعلم من يريد القراءة لسوء حفظه وأشر قوله الجزء حرمة مس البالغ التعلم الكامل والذي عليه ابن يونس أنه المشهور والذي عليه ابن بشر جواز مس الكامل للتعلم اتفاقا وهذا القول وإن نوزع في الاتفاق فأقل أحواله أن يكون مشهورا ثانيا مساويا للشهير ابن يونس حرمة مسه (ويكره للصبيان مس المصحف الجامع للقرآن من غير وضوء) بناء على تعلق الخطاب بالمندوب بهم (فصل في وجوب جبات الفصل أربعة) جمع موجب بكسر (٣٣) الجيم وهو ما أوجب على الكلف أن

وَيَجُوزُ مَسُّ اللّوْحِ لِلْمُعَلِّمِ وَالْمُتَعَلِّمِ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ
وَمَسُّ الْجُزْءِ لِلْمُعَلِّمِ وَلَوْ كَانَ بَالِغًا وَيُكْرَهُ لِلصَّبْيَانِ
مَسُّ الْمُصْحَفِ الْجَامِعِ لِلْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ وَضُوءٍ .
(فصل) وموجبات الفصل أربعة: انقطاع
دم الحيض، ودم النفاس، والوَت، والجنابة،
وهي نَوَهاَنٍ خُرُوجُ الْمَنِيِّ الْمُقَارِنُ لِلذَّةِ الْمُتَعَادَةِ
مِنَ الرَّجُلِ أَوِ الْمَرْأَةِ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ

لا يقرب العبادة إلا بالفصل .
الوجب الأول (انقطاع دم
الحيض و) للوجب الثاني
انقطاع (دم النفاس و)
للوجب الثالث (اللوت
والجنابة) فكل واحد من
هذه المذكورات موجب
لفصل ومانع من قربان
العبادة قبل الاغتسال ويمنع

الحيض والنفاس أيضا من إباحة الوطء قبل الاغتسال ولو بعد انقطاعهما . ثم يفتح
نوع الجنابة فقال (وهي نوعان) أحدهما (خروج النقي) أي انفصاله عن محله المثبت
فيه أي للقر فيه فالوجب هو الانفصال عن محله ولا تعمس بكعصى أو يربط ذكره
لأنه منفصل حكما ويصح اغتساله في تلك الحالة لأن الوجب قد حصل ولا يكون
خروج النقي موجبا إلا إذا قارن الذمة المعتادة وإليه أشار المصنف بقوله (القارن
للذمة المعتادة من الرجل والمرأة) فخروجه بلالة أو بلدة غير معتادة كمن حك
لجرب أو هزته دابة أو لدغته عقرب أو نزل في ماء حار فأمنى فلا غسل عليه إلا
أن يحس عباى الذمة فيستدبرها ثم يني فيجب عليه حينئذ . ولما كان الحكم عاما
في الحالتين البتة والنوم لا أحدهما بالخصوص عمم فقال (في نوم أو يقظة) غير

أنه لا يشترط في وجوب الغسل بماء خرج في النوم أن يكون بللثة معتادة بل المدار في حالة النوم على خروج المني خبير إنما الماء من الماء فانهم قد حملوا الحديث على حالة النوم اه
وقد لو تعقل أنه كان يجامع ثم لا يجد شيئا لا غسل عليه وخص خبر إذا التقى الختانان فقد وجب للغسل بحالة البقطة جمعا بين الدالين (وقد يجب الغسل لخروجه من غير مقارنة اللذة مثل أن يجامع فيلذولم ينزل ثم يخرج منه المني قبل أن يغتسل) هذه المسألة في دور السقوط فكان الأولى إسقاطها إذ هي داخلية في قوله للمقارن حقيقة أو حكما فهي من المقارن حكما فجعله وجوب الغسل في هذه الصورة لخروج المني من غير مقارنة لذة فيه نظر إذ الغسل إنما وجب لخروجه مقارنا للذة حكما وأشار إلى النوع الثاني من الجنابة فقال (ومغيب حشفة) (٣٣) البالغ وهي رأس الذكر أو مغيب

مثلا من مقطوعها) وكون مغيب الحشفة موجبا للغسل بشهادة إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فهو شاهد صدق ولا يعارضه إنما الماء من الماء إذ هو خاص بحالة النوم أو منسوخ بهذا اه
ومغيب الحشفة موجب للغسل مطلقا سواء كان (في فرج آدمي أو غيره)

يقتصر الثاني ضد النوم وقد يجب الغسل لخروجه من غير مقارنة اللذة مثل أن يجامع فيلذولم ينزل ثم يخرج منه المني قبل أن يغتسل، ومغيب حشفة البالغ، وهي رأس الذكر أو مغيب مثليها من مقطوعها في فرج آدمي أو غيره أنثى أو ذكر حتى أو ميت وإن لم ينزل،

(٣ - المقدمة العزبة) كهيمة أو جن وسواء كان للمغيب فيه فرج (أنثى أو) كان دبر (ذكر) أو دبر أنثى (حي) كل منهما (أوميت) هذا الحكم إن أنزل بل (وإن لم ينزل) ولكن بشرط عدم الحائل على الحشفة رأسا أو كان الحائل خفيفا لا يمنع اللذة فإن كان هناك حائل كثيف يمنع اللذة وغيبها ولم ينزل فلا غسل عليه كما أنه لا غسل عليه إذا كان للمغيب فيه غير مطبق ولم يحصل نزول ولا يشترط في وجوب الغسل بمغيب الحشفة بدون حائل انتشار كما لا يشترط في الإحصان على رأي مصنفنا في شرحه على الرسالة خلافا للتتائي وأما في إحلال الميتونة فلا بد من الانتشار اتفاقا وقول المصنف حشفة البالغ احترازا من غير البالغ فلا يوجب به حشفته عليه غسلًا وكذا موطوءه إلا أن غنى فيجب عليها غيبة الأمر أنه يندب

فقط للصغير إن كان مأموراً بالصلاة ووطئ مطيعة أو بالغة كصغيرة أحرمت بها إن وطئها بالغ (ونفع الجنابة موانع الحدث الأصغر) المقدمة في قوله ويجزى عن الحدث الخ (مع زيادة تحريم قراءة القرآن) عليه ولو قصد الله كره (إلا الآية ونحوها) كالأيتين (على وجه التعمود) وظاهر كلام الباجي أن له قراءة أكثر من آيتين وأن له يقرأ المعوذتين وآية الكرسي معاً . ولا يقرأ سورة قل هو الله أحد لأنها لا تقرأ للتعمود (و) كذا يجوز له قراءة الآية ونحوها إذا كان على وجه (الرقي) من عين إنس أو من جن (و) كذا يجوز له قراءة كآية على جهة (الاستدلال) على حكم من الأحكام فالجواز منوط بكون القارئ عالماً به دخل (٣٤) في التعمود أو الرقي أو الاستدلال

وَنَفَعُ الْجَنَابَةَ مَوَانِعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، مَعَ
زِيَادَةِ تَحْرِيمِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إِلَّا آيَةَ وَنَحْوَهَا
حَتَّى وَجْهِ التَّعْمُودِ وَالرَّقْيَ وَالِاسْتِدْلَالَ وَدُخُولِ
السَّجْدِ وَالْمَسْكَةِ فِيهِ . وَالْفُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ
مُشْتَمِلٌ عَلَى فَرَائِضَ وَسُنَنِ وَفَضَائِلَ . فَأَمَّا
فَرَائِضُهُ فَخَمْسَةٌ : نِيَّةٌ رَفَعَهُ الْحَدَثُ الْأَكْبَرَ
وَتَعْمِيمٌ ظَاهِرُ الْجَسَدِ بِالمَاءِ وَالدَّلْكُ وَتَخْلِيلُ
الشَّعْرِ وَالْوَالَاةُ ،

فقراءة ما لا تعمود فيه ولا رقي
بها ولا استدلال لا يجوز
لجنب ولو قصد الله كره (و)
كذا يحرم على الجنب
(دخول السجد) ولو اجتازا
بأن يمر به بدون مكث فيه
هذا حكم الصحيح المقيم
وأما المريض والمسافر فلهما
دخوله بالتيمم (و) كذا
يحرم على الجنب (المسك)
فيه ويخرج من حصلت له
الجنابة وهو بالمسجد من

غير تيمم إلا أن يخشى على نفسه أو ماله إن كان له مال
فإن خشى على نفسه أو ماله الذي له بال فإنه يمكث فيه ويبيس به (والنسل من الجنابة
مشتمل على فرائض وسنن وفضائل ، فأما فرائضه فخمسة) أولها (نية رفع الحدث
الأكبر) عند الشروع في الفسل أو نية فرض الفسل أو نية استحبابه الممنوع
(و) ثانيها (تعميم ظاهر الجسد بالماء) ومنه صلاح الأذن (و) ثالثها (الدلك) وهو
إمرار اليد على العضو سواء كان مع صب الماء أو بعده ولو بعد انفصاله عن الجسد
فالمسبة غير مشترطة (و) رابعها (تخليل الشعر) ولم يفيد بالتحفيف كما يفيد في الوضوء
لوجوب تخليله في الغسل مطلقاً ولو كثيفاً (و) خامسها (الوالاة) على نحو الوضوء بأن

يفعله في فور واحد ويبنى التامى مطلقا والعاجز مالم يطل. (وأما سننه فأربعة) الأولى
 (البده بغسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء) لا منافاة بين كون الشيء مستحيا وبعض
 أجزائه فرض وبعضها سنة وبعضها مستحب كصلاة النافلة إذ هذه السنن للفعل ولو كان
 مندوبا وابست خاصة بالفصل الواجب بل هي سنن في جميع الاغتسلات (و) الثاني
 من السنن (مسح صمغ الأذنين) والمراد بالصمغ الذي يمن مسحه هو جميع الثقب
 الذي يدخل فيه طرف الأصبع دخولا متوسطا لا بما يحسه رأس الأصبع فان ذلك من
 الظاهر الذي يجب غسله (و) ثالثها (الضمضة) مرة واحدة (و) رابعها (الاستنشاق)
 مرة واحدة أيضا. (وأما فضائله فسبعة) الأولى (التسمية) وهل يجري الخلاف
 في زيادة الرحمن الرحيم الظاهر (٣٥) الجريان فان البابين واحد (و)

الثانية (البده بغسل ماعلى
 بدنه من الأذى) أى نجاسة
 منى أو غيره وهذا بده
 إضافي والبده الحقيقي المعلوم
 من السنن غسل بدنه أولا
 (ثم) بعد غسل ماعلى
 يديه من أذى ومنه فرجاء
 فيغسل ماعليهما من الأذى
 ويستترخي في غسل عرجه
 لأجل أن تظهر النكامة بش

وَأَمَّا سُنُّهُ فَأَرْبَعَةٌ: الْبِدَةُ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ
 إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ، وَمَسْحُ صَمَغِ الْأُذُنَيْنِ
 وَالضَّمْضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَأَمَّا فَضَائِلُهُ فَسَبْعَةٌ:
 التَّسْمِيَةُ وَالْبِدَةُ بِغَسْلِ مَا عَلَى بَدَنِهِ مِنَ الْأَذَى ثُمَّ
 الْوُضُوءُ كَامِلًا مَرَّةً مَرَّةً وَيَنْوِي بِهِ رَفْعَ الْجَنَابَةِ
 عَنْ تِلْكَ الْأَعْضَاءِ، ثُمَّ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا،
 ثُمَّ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ قَبْلَ الْأَيْسَرِ،

التي تعد من الظاهر الذي يجب غسل جميعه بتدبيله (الوضوء كاملا) فصب الندب
 الوضوء بعد غسل ماعلى بدنه من أذى وأما كونه كاملا أو يؤخر غسل رجلية
 فقد رائد لأن الفضيلة تحصل على كل طريقة منهما وقوله (مرة مرة) لأنه لا يثبت
 في الغسل إلا الرأس (وينوى به) أى بهذا الوضوء (رفع الجنابة عن تلك الأعضاء)
 لعل ذلك على جهة الاستحباب وإلا فالذهب أنه يجزى غسل الوضوء عن غسل
 عله ولو ناسيا لجنابته (ثم) بعد أن يتوضأ وضوءا كاملا على إحدى الطريقتين
 أو يؤخر رجلية على الطريقة الأخرى (إفاضة الماء على رأسه ثلاثا) فصب الندب
 الثلاثي وأما غسل الرأس فواجب فان اقتصر على مرة واحدة فقد حصل الواجب
 وفائته الفضيلة (ثم إفاضة الماء على شقه الأيمن قبل الأيسر) لما ثبت من محبته

عليه الصلاة والسلام التيامن في شئونه كلها ومنها الفصل (و) يندب (البده
بالأعلى قبل الأسفل) فيقدم غسل شقه الأيمن بتمامه على شقه الأيسر مراعيًا في
ذلك تقديم أعلى ذلك الشق على أسفله فقوله والبده بالأعلى قبل الأسفل أي أعلى
كل شق قبل أسفله هو لا مطلق الأسفل حتى يقال يلزم على تقديم الشق الأيمن
بأسفله تقديم الأسفل على أعلى اليسار (و) من فضائل الفصل (تقليل الماء مع
إحكام الفصل بكسر الهمزة أي إتقانه) فالفضيلة هي تقليل الماء مع إحكام الفصل
فلا يشترط سيلان الماء عن العضو وأما السيلان عليه فلا بد منه إذا لادمن إصاب
البشرة بالماء وإلا كان مسحًا لا غسلًا (فصل : التيمم) لغة التقصد وشرعًا (طهارة
ترايبية تشتمل على مسح الوجه (٣٦) واليدين بنية) وحكمة مشروعيته

والبده بالأعلى قبل الأسفل وتقليل الماء
مع إحكام الفصل بكسر الهمزة : أي إتقانه .
(فصل : التيمم طهارة ترايبية تشتمل
على مسح الوجه واليدين وسببه فقد الماء
حقيقة أو ما هو في حكمه مثل أن يكون معه
من الماء ما لا يكفيه أو ما يخاف باستعماله
فوات نفسه .

إدراك الصلاة في أوقاتها
وهو من خصائص هذه
الامة كالصلاة على الجنائز
وقسم الغنائم والوصية
بالثالث والصلاة في أي مكان
أدركه وقتها فيه وغير ذلك .
وفرائض ستة : النية
والصعيد الطاهر والضربة
الأولى ومسح الوجه واليدين
إلى الكوعين والمواالة في

فعله وأن لا يفصل بينه وبين ما قبله . وسننه أربع أو
الترتيب والضربة الثانية ومسح اليدين إلى المرفقين ونقل ما تعلق باليدين من الغبار
إلى الوجه واليدين أي ترك مسح ما تعلق بهما من غبار غاية الأمر أنه يندب له نفضها
نفضا خفيفا (وسببه) أي الأمور للبيحة للتيمم (فقد الماء حقيقة) بأن لا يجد ماء
أصلا (أو ما هو في حكمه) أي حكم الفقد للماء وذلك صادق بصورتين أشار المصنف
للأولى منهما بقوله (مثل أن يكون معه من الماء ما لا يكفيه) للفصل إن كان حدثه
أكبر أو لأعضاء الوضوء إن كان حدثه أصغر ، وأشار للثانية منهما بقوله (أو) كان
معه (ماء يخاف باستعماله فوات نفسه) أو نفس غيره إذا كان محترما كمن نفسه
إذا كان خوف الهلاك علما أو ظنا قويا ولا عبرة بالشك والوهم

(أو) خاف باستعماله (فوات منفعة) أو عطش محترم ولو حيوانا في ترك الوضوء به في هذه الصور ويتيمم فان اغتسل أو توضأ به عصي (أو) خاف باستعماله (زيادة مرض) حاصل وعلم ذلك من تجربة في نفسه أو من خبر عارف بالطب (أو) خاف باستعماله (ناخر بره) وهو من زيادة المرض في المعنى إلا أن الأول زيادة في الشدة وهذا زيادة في الزمن (أو) خاف (حدوث مرض) وعلم ذلك بشي مما مر من تجربة في نفسه أو إخبار عارف بالطب وكان طريق الخوف العلم أو الظن القوي ولا عبرة بالشك والوهم (ويباح التيمم من الحدث الأصغر والأكبر إذا وجد سببه أي ما رخص فيه ويبيحه وذلك كخوف الهلاك وخوف زيادة المرض أو حدوثه وصلة يباح التيمم الخ (للمريض) (٣٧) حقيقة أو حكما وهو من يخشى

باستعمال الماء حدوث مرض مستندا في ذلك لتجربة أو إخبار عارف بالطب وكان طريق ذلك الخوف العلم أو الظن ولا عبرة بالشك والوهم (و) كذا (المسافر) يباح له التيمم إذا كان السفر مباحا بل ولو كان سفر معصية ويباح التيمم للمريض والمسافر (لكل

أَوْ فَوَاتٍ مَنَفَعَةٍ أَوْ زِيَادَةِ مَرَضٍ أَوْ تَأَخُّرَ بُرْءٍ أَوْ حُدُوثَ مَرَضٍ ، وَيُبَاحُ التَّيَمُّمُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ إِذَا وَجِدَ سَبَبَهُ لِلْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَلِلصَّحِيحِ الْحَاضِرِ لِمَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِذَا تَعَيَّنَتْ وَلِفَرَضٍ غَيْرِ الْجُمُعَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْوَقْتِ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ

صلاة) ولو جمعة وسنة وناقلة (و) لا يباح التيمم للصحيح الحاضر لصلاة (الجنائزة) إلا (إذا تعينت) عليه بأن لا يوجد مصل غيره وخشى تغيرها بوضوئه فان وجد متوض غير لم يباح للحدث الصحيح التيمم وكذا إن وجد مريض أو مسافر يتيممان لما لم يباح للحاضر الصحيح أن يتيمم لما (و) يباح التيمم للحاضر الصحيح (لفرض) إذا كان الفرض (غير فرض الجمعة) أما فرض الجمعة فلا يتيمم له الحاضر الصحيح إذ له بدل وهو الظهر ولا يباح التيمم للحاضر الصحيح لفرض غير فرض الجمعة إلا (بشرط أن يخشى فوات الوقت باستعمال الماء) أي بظن ذلك وهذا الحكم الذي ذكره المصنف فيمن عنده ماء ويخاف من استعماله خروج الوقت بقى عليه صحيح حاضر لا يقدر على استعمال الماء البارد وخاف من تسخنه خروج

الوقت وحكمه إباحة التيمم وكذا صحيح حاضر عادم الماء فيقيم ندبا أول الوقت إن أيس من وجوده ووسطه إن تردد وآخره إن رجا (ولا يعيد) الصحيح ماصلا بالتيمم المباح له أي يحرم عليه إعادته بظاهرة مائية وأولى ترابية (بخلاف الجنائز إذا لم تتعين و) بخلاف (فرض الجمعة) فلا يقيم لها الحاضر الصحيح (ولو خشى فواته) أي فوات الوقت باستعمال الماء لأن فرض الجمعة له بدل وهو الظهر فيقيم له ولو في أول الوقت وأما المريض الحاضر الذي لا يقدر على استعمال الماء ولكن يقدر على السعي للجمعة أو كان مريضا بالجامع فيقيم لها لأن تيمم المريض للفرض شامل لفرض الجمعة (و) لا يقيم حاضر صحيح عادم للماء (٣٨) (سائر النوافل سنتها ومستحباتها)

وَلَا يُعِيدُ بِخِلَافِ الْجَنَازَةِ إِذَا لَمْ تَتَّعِنْ وَفَرَضِ الْجُمُعَةِ وَلَوْ خَشِيَ فَوَاتَهُ وَسَائِرِ النَّوَافِلِ سُنَّتِهَا وَمَسْتَحَبَّاتُهَا، وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ بِمَا يَبْطُلُ بِهِ الْوُضُوءُ وَيُوجَدُ الْمَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْوَقْتُ بِاسْتِعْمَالِهِ، وَإِذَا رَأَى الْمَاءَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَيَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَهُوَ التُّرَابُ وَالْحَجَرُ وَالرَّمْلُ وَجَمِيعُ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ مَا دَامَتْ عَلَى هَيْئَتِهَا لَمْ تُتَبَيَّرْ هَا سُنَّةٌ أَدْمَى

أي استقلالا فصب النقي التيمم لها استقلالا وأما تبعاً للفرض فيجوز له أن يصلي بقممه ماشاء من النوافل إن اتصلت به ولم نكثر جدا (ويبطل التيمم بما يبطل به الوضوء) من حدث وسبب إلى آخر المبطلات (و) يبطل أيضا (بوجود الماء) الكافي المباح إذا وجد (قبل) المدخول في (الصلاة) ويبطل

إذا وجد قبل الصلاة في كل حال (إلا أن يخشى فوات الوقت باستعماله) والاصل يطبخ بقممه ومثل وجوده قبلها قدرة المريض على استعماله قبلها (وإذا رأى الماء) أو قدر المريض على استعماله (وهو في الصلاة لم يبطل صلاته) ولو اتسع الوقت ويحرم عليه قطعها إلا أن يكون ناسياله فتبطل إن اتسع الوقت وإلا فلا ترك حكم ما إذا رآه بعد الفراغ منها وحكمه أنه إذا كان ناسياله تذبذب له الإعادة في الوقت لتقصيره وإلا يكن ناسياله فلا تندب له الإعادة (و) إذا كان فرضه التيمم (يقيم بالصعيد الطيب) أي الطاهر وبه فسرت الآية (وهو التراب والحجر والرمل) أي الحجر الصغير (و) يقيم (بجميع أجزاء الأرض) كالخشب وهي الحجارة الكبيرة بالنسبة للرمل (مادامت على هيئتها لم تغيرها صنعة آدمي

يطبخ) لبعض أنواع الرخام (ونحوه) كحرق الجص وهو الحجر الذي إذا شوي صار جيرا ولا يقيم عليه بعد ثقله على هيئة الشيء حتى صار جيرا وأما انفر الحجر وكذا النحت فليس يناقل فيقيم على الرخام والعمد وبلاط المسجد (والتراب أفضل من غيره) ولو نقل (ولا يقيم على شيء نفيس) من المعادن فحكمه النع مطلقا ولو كان بغير معدنه وذلك (كالذهب والفضة) والجوهر والدر والياقوت والزبرجد ونحوها من كل مالا يقطع التواضع به لله سبحانه هذا حكم المعادن النفيسة وأما المعادن غير النفيسة كمدن شب وملح وزرنيخ وكبريت ومغرة وكل فيقيم عليها بمعدنها لا بعد ثقله وصبرورتها (٣٩) في أيدي الناس كالحقير

واليس من النقل جعل حائل بين هذه المعادن وبين أرضها فلا يمنع التيمم عليها وإن كان على غيرها أفضل (ولا) يقيم (على لبد) وهو ما لبد بفضه على بعض من الصوف بغير نسج (ولا) يقيم (على بساط) وهو مانسج من الصوف (ولا) يقيم (على حصير) وهو مانسج من حشيش

يُطْبَخُ وَنَحْوِهِ، وَالتُّرَابُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَا يَتَيَّمُ عَلَى شَيْءٍ نَفِيسٍ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا عَلَى لِبْدٍ وَلَا عَلَى بَسَاطٍ وَلَا حَصِيرٍ وَإِنْ كَانَ فِيهَا غُبَارٌ، وَيَجُوزُ لِلْمَرِيضِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يَنَاولُهُ تَرَابًا أَنْ يَتَيَّمَهُ بِالْجِدَارِ الْمَبْنِيِّ بِالطُّوبِ النَّيِّءِ أَوْ بِالْحِجَارَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَسْتَوْرَةٍ بِالْجِيرِ وَمَنْ تَيَّمَّ عَلَى مَوْضِعٍ نَجَسٍ وَلَمْ يَعْلَمْ بِنَجَاسَتِهِ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَلَا يُكْرَهُ التَّيَّمُّ

الأرض المعروف بالسمر إن لم يكن فيها غبار اتفاقا (و) على المشهور (إن كان فيها غبار) مالم يكثر الغبار جدا وإلا جاز التيمم عليها لأنه حينئذ يكون التيمم على نفس التراب لا على نفس الحصير (ويجوز للمريض إذا لم يجد من يناوله ترابا أن يقيم بالجدار المبنى بالطوب النيب أو بالحجارة إذا كانت غير مستورة بالجير) مالم يخالط بخلط نجس كثير فإن خلط به فلا يجوز لأنه يقيم على نجاسة (ومن تيمم على موضع نجس ولم يعلم بنجاسته) حين التيمم بل شك فيها (أعاد في الوقت) أما لو اعتقد الطهارة فلا إعادة أصلا ومفهوم لم يعلم بنجاسته حين التيمم أنه لو تحقق النجاسة حين التيمم أعاد أبدا وهو كذلك (ولا يكره التيمم

بتراب نيمم به مرة أخرى) فقد فارق التراب الماء في هذا الحكم من كراهة الماء
 المستعمل في طهارة أخرى كما تقدم والفرق بينهما أن الماء رافع للحدث والتراب مبيح
 لارافع ويحتمل أن يكون الفرق بينهما غير معقول المعنى بل أمر تعبدى ومن شروط
 صحة التيمم أن يكون بعد تحقق وقت الفرض الذى يتيمم لأدائه فلا يصح إن وقع
 قبله وإلى هذا الشرط أشار المصنف فقال (ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت) أى
 وقت الفرض الذى يريد أن يؤديه بذلك التيمم والوقت في كل فرض بحسبه فوق
 الحاضرة معلوم ووقت الفائتة تذكرها وقت الجازة بعد التكفين ثم إن التيمم قبل
 الوقت باطل ولو أعقبه دخول الوقت بدون فصل واتصل بالصلاة والفرق بين عدم
 صحة التيمم للفرض قبل دخول (٤٠) وقته وصحة الوضوء قبل الوقت أن

بِتَرَابٍ نِيَمَمَ بِهِ مَرَّةً أُخْرَى، وَلَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ
 قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ وَصِفَتُهُ أَنْ يَتَوَيَّ اسْتِبَاحَةَ
 الصَّلَاةِ وَيَتَوَيَّ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ إِنْ كَانَ
 مُحَدَّثًا حَدَّثًا أَكْبَرَ ثُمَّ يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَيَسْتَعْمِلُ
 الصَّعِيدَ بِضَرْبِ عَظْمَيْهِ يَمِينِهِ جَمِيعًا ضَرْبَةً
 وَاحِدَةً فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِمَا شَيْءٌ نَفَضَهُمَا نَفْضًا خَفِيفًا،

التيمم شرع للضرورة فلا
 يفعل إلا عندها كأكل
 الميتة (وصفته أن يتوى
 استباحة الصلاة) التى يريد
 عند الضربة الأولى لأنها
 أول الفرائض والنية تكون
 عند أول فرض أو يتوى
 فرض التيمم (ويتوى من
 الحدث الأكبر إن كان

حدثا حدثا أكبر) أى من جنابة أو حيض وهذا ظاهر في نية استباحة
 الصلاة وكذا في نية استباحة ما منعه الحدث وأما إن نوى فرض التيمم فيجزئه وأولم
 يتعرض لنية الأكبر كما نص عليه الأجهوري في شرحه على خليل اهـ ويستأنس للفرق
 بقوة دلالة لفظ الفرض على الأكبر فكأنه من مدلوله (ثم يقول بسم الله) أى يندب
 لذلك (ويستعمل الصعيد بضرب عليه يديه جميعاً ضربة واحدة) المراد بالضرب هنا
 وضع اليدين فقط لآما هو ظاهره من كونه بقوة وشدة وكان حقه أن يعبر بوضع حتى
 يكون المفهوم أنه لو لم يضع يديه بالأرض ولحق بهما الغبار من غير وضع لم يجزه
 (فإن تعلق بهما شيء نفضهما نفضاً خفيفاً) لئلا يكون بهما ما يؤذى وجهه أو بشوّهه
 فالمدبوب نفضهما نفضاً خفيفاً بحيث لا يستوعب ما تعلق بهما من الغبار وإلا كان
 ناركاً لسنة نقل ما تعلق بهما من الغبار للوجه واليدين وفي التعبير بنفضهما نفضاً

حقيقا إرشاد إلى أن مسح ماعلق بهما من الغبار مسحا فويا لا يجزى * معه المسح
 للشار إليه بقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم فان قوله
 سيعانه فامسحوا الآية أي بما حصل من تيمم الصعيد (و) إذا نقضها نقضا خفيفا
 لم يستوعب ماعلق بهما من الغبار (و) (بمسح بها وجهه ولحيته) ويراعى الوتر
 ولا يتبع غضونه (و) (يبدأ) ندبا (من أعلاه إلى أن يستوفيه) ويجرى يديه على
 ماطال من لحيته (ثم يضرب أخرى ليدية) جميعا (ثم مسح ظاهر يده اليمنى بيده اليسرى
 حتى ينتهي إلى المرفق ثم مسح (٤١) باطنها إلى آخر الأصابع) قبل

اليسرى (ثم مسح ظاهر
 اليسرى بيده اليمنى إلى
 المرفق ثم مسح باطنها إلى
 آخر الأصابع) وهذه
 الصفة من مستحباته
 (ويجب تحليل الأصابع)
 وصفة ذلك أن مسح جوانب
 الأصابع بباطن أصبع من
 أصابعه لأنه يدخلها في
 خلال بعضها بعضا حتى
 يكون التحليل بجوانب
 الأصابع وهي لأعس التراب
 (و) يجب عليه حال مسح
 يديه (نزع الخاتم) للأذون

وَبِمَسْحِ بِهَا وَجْهَهُ وَلِحْيَتَهُ، يَبْدَأُ مِنْ أَعْلَاهُ إِلَى
 أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، ثُمَّ يَضْرِبُ أُخْرَى لِيَدَيْهِ، ثُمَّ
 يَمْسَحُ ظَاهِرَ يَدِهِ الْيُمْنَى بِيَدِهِ الْيُسْرَى حَتَّى
 يَنْتَهِيَ إِلَى الْمِرْفَقِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بَاطِنَهَا إِلَى آخِرِ
 الْأَصَابِعِ، ثُمَّ يَمْسَحُ ظَاهِرَ الْيُسْرَى بِيَدِهِ
 الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ يَمْسَحُ بَاطِنَهَا إِلَى آخِرِ
 الْأَصَابِعِ، وَيَجِبُ تَحْلِيلُ الْأَصَابِعِ وَتَرْعُ
 الْخَاتَمِ فَإِنْ لَمْ يَتَرَعَهُ لَمْ يُجْزِهِ، وَالضَّرْبَةُ
 الثَّانِيَةُ سُنَّةٌ، وَكَذَا الْمَسْحُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ،

فيه وغيره سواء (فان لم يتزع) ولو واسعا (لم يجزه) تيممه ولو حركه لأن التراب
 لا يدخل تحته ومن التزع ما إذا أخرجه لرأس الأصبع مثلا ومسح محل ثم رجع
 ومسح رأس الأصبع (و) من السنين (الضربة الثانية) وهي (سنة) وإن كان يفعل
 بها فرضا لأن فعل اليدين في الحقيقة إنعاده بالضربة الأولى حتى إنه لو اقتصر عليها ولم
 يحدد ضربة ثانية لم يصح تيممه (وكذا المسح) من الكوعين (إلى المرفقين) سنة
 إذا علمت أن كلام من الضربة الثانية والمسح من الكوعين إلى المرفقين سنة فاعلم أنه
 لو اقتصر على ضربة واحدة للوجه واليدين أجزاء وكذا لو اقتصر في مسح يديه إلى

الكوعين أجزاء غايّة الأمر أنّه يندب له أن يعيد الصلاة في الوقت المختار إذا صلى بهذا التيمم لقوة الخلاف في مسحهما إلى الكوعين وإلى هذا أشار المصنف بالتفريع فقال (ولو اقتصر على ضربية واحدة للوجه واليدين أجزاء) ولا إعادة عليه لعدم قوة الخلاف (و) كذا (لو اقتصر في مسح يديه إلى الكوعين) أجزاء (و) لكن لو (صلى) بهذا التيمم (أعاد) الصلاة ندبا (في الوقت المختار) فقط لقوة الخلاف في مسحهما إلى المرفقين (٤٢) وكذا يعيد تيممه إلى المرفقين

فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ضَرْبِيَّةٍ وَاحِدَةٍ لِلْوَجْهِ
وَالْيَدَيْنِ أَجْزَاءَهُ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ فِي مَسْحِ يَدَيْهِ
عَلَى الْكُوعَيْنِ وَصَلَّى أَعَادَ فِي الْوَقْتِ .
(فصل) إذا كان في أعضاء الوضوء أو
غيرها جرح وخاف من غسله بالماء فوات نفسه
نفسه أو فوات منفعة أو زيادة مرض أو
تأخر يبرؤ أو حدوث مرض فإنه يمسح عليه
فإن لم يستطع المسح عليه مسح على
الجبيرة وهي الدواة الذي يجعل عليه فإن لم
يستطع المسح عليها مسح على العصابة ولو
على الزائد غير المقابل للجرح

إن لم يكن صلى به (فصل)
في المسح على الجبيرة (إذا
كان في أحد أعضاء الوضوء)
كالوجه واليدين (أو غيرها)
من سائر الجسد (جرح وخاف
من غسله بالماء فوات نفسه)
بأن كان غسله يؤدي لهلاك
(أو فوات منفعة أو زيادة
مرض فإنه يمسح عليه)
إن استطاع وجوباً أن يخاف
بفسله هلاكاً أو شديداً
أذى وندبا إن لم يخف ذلك
ويقتصر في المسح على مرة
وإن كان المسح محل يفصل
ثلاثاً لو كان صحيحاً (فإن لم

يستطع المسح عليه مسح على الجبيرة وهي الدواة الذي يجعل عليه) أي على كفصد
الجرح (فإن لم يستطع المسح عليها) أي الجبيرة (مسح على العصابة) أي الخرقعة التي تشد
على الجرح ولا يشترط لبسها على طهارة (ولو على الزائد غير المقابل للجرح)
بأن انتشرت لضرورة الشد ومنه حصل ذلك ومسح عصابة موضع الجرح خاصة
شق عليه ذلك وأضر بالجرح فإن لم تنله مشقة حل الرباط ومسح العصابة
المسامية للجرح خاصة فالمراتب ثلاثة المسح على الجرح ثم على الجبيرة ثم على العصابة

ونجس هذه المراتب الثلاثة في (كفصد) ومراقة مباح أو محرم وتغسل قلمها وإعما
نص عليها وإن كانت داخلية تحت الجبيرة لأنهم يأتونها أنه لا يمسح عليها لأن بعض
الأئمة يرى أن الرارة من المباح نجسة (و) يمسح على (عمامة خفيف بنزعها) ضرر
عامة قدم ولو أمكنه مسح بعض (٤٣) رأسه فمل وكل على العمامة (ويشترط

في المسح المذكور أن يكون
جل جسده صحيحا) أي
أكثره والراد بالجسد
جميعه في الفسل وأعضاء
الوضوء في الوضوء (أو جرحا
ولا يضرر إذا غسل
الصحيح) فيدي المسكتين
(فان كان يضرر بفسل
الصحيح) في المسكتين (أو
كان الصحيح قليلا جدا
كأن لم يسبق إلا يساور رجل
فانه لا يفسل الصحيح ولا
مسح على الجرح بل ينتقل
إلى التيمم) ويكون حينئذ
فرضه التيمم (وإذا تغسل
مسح الجرح بحيث لا يمكن
وضع شيء عليه ولا ملاقاته
بالماء فان كان في موضع
التيمم) أي أعضائه أي
الوجه واليدين (ولا يمكنه

كفصد و عمامة خيف ينزعها ، ويشترط
في المسح المذكور أن يكون جل جسده صحيحا
أو جرحا ولا يضرر إذا غسل الصحيح ، فان
كان يضرر بفسل الصحيح أو كان الصحيح
قليلا جدا كان لم يبق إلا يد أو رجل فإنه
لا يفسل الصحيح ولا يمسح على الجرح بل
ينتقل إلى التيمم ، وإذا تمذر مسح الجرح
بحيث لا يمكن وضع شيء عليه ولا ملاقاته
بالماء فان كان في موضع التيمم ولا يمكن
مسحه أيضا بالتراب تركه بلا مسح ولا غسل
وغسل ما سواه ، وإن لم يكن في أعضاء التيمم
فإنه يفسل الصحيح ويتيمم على الجرح على
أحد الأقوال الأربعة ، وإذا مسح على الجبيرة
ثم نزعها لدواه أو غيره ،

مسحه أيضا بالتراب تركه بلا مسح ولا غسل وغسل ما سواه غسلا أو وضوءا وإن كان
غسلا أو وضوءا ناقصا لأن المائبة النافسة أولى من الترابية النافسة (وإن لم يكن في أعضاء
التيمم فانه يفسل الصحيح ويتيمم على الجرح على أحد الأقوال الأربعة) وهو الجمع بين الماء
والتيمم (وإذا مسح على الجبيرة ثم نزعها لدواه) يجعله على الجرح (أو غيره) بأن نزعها

اختياراً (أو سقطت بنفسها بطل المسح عليها) أي انتهى حكمه وبطلت الصلاة إن كان متلبساً بها (وإذا ردها فلا بد من المسح ثانياً) بنية إن نسي مطلقاً طال أولاً وإن عجز ما لم يطل إذ الوالاة ههنا كهي في الوضوء وحكم ردها من وجوب المسح ثانياً والوالاة حكم ما إذا برأ الجرح من وجوب الغسل والوالاة المعتبرة في الوضوء والغسل (فصل في المسح على الخفين) أي في بيان حكمه وشروطه وبدأ ببيان شروطه فقال (للمسح عليه) أفرد الضمير مراعاة (٤٤) للجنس وقوله (ثمانية شروط)

مبتدأ ومضاف إليه والمسح خبر عنه (الأول) من الشروط (أن يكون جلداً فلا يمسح على غيره) أي غير الجلد وذلك (كالخرفة ونحوها) إذا صنعت على هيئة الخف (فلا يصح المسح على شيء صنع على هيئة الخف وكان من غير الجلد) إلا الجورب وهو ما كان على شكل الخف من الكتان ونحوه (كالفطن فيصح المسح عليه بشرط أن يكون (من فوقه) وهو ما يلي السماء (من تحته) وهو ما يلي

أَوْ سَقَطَتْ بِنَفْسِهَا بَطَلَ الْمَسْحُ عَلَيْهَا، وَإِذَا رَدَّهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْمَسْحِ ثَانِيًا .

فصل في المسح على الخفين

لِلْمَسْحِ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ: الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ جِلْدًا، فَلَا يَمَسَحُ عَلَى غَيْرِهِ كَالْخِرْقِ وَنَحْوِهَا إِذَا صُنِعَتْ عَلَى هَيْئَةِ الْخَفِ إِلَّا الْجُورِبَ وَهُوَ مَا كَانَ عَلَى شَكْلِ الْخَفِ مِنَ الْكَتَانِ وَنَحْوِهِ مِنْ فَوْقِهِ وَمِنْ تَحْتِهِ جِلْدٌ مَخْرُورٌ، الثَّانِي أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا فَلَا يَمَسَحُ عَلَى النَجَسِ كَجِلْدِ الْخَيْزُرِ وَجِلْدِ الْمَاكُولِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ أَوْ الْمَذْكُورِ غَيْرِ الْمَاكُولِ وَإِنْ دُبِغَ، الثَّالِثُ

الأرض لا ما يلي باطن الرجل (جلد مخروز) لا ملصق بنحو راس (الثاني) من ان الشروط (أن يكون) الجلد (طاهراً) أو نجساً معفواً عنه ومن المعفو عنه الخف للعمول من الكيمخت وإذا كان الشرط طهارة الجلد المصنوع خفاً (فلا يمسح على النجس) غير المعفو عنه وذلك (كجلد الخيزر وجلد الماكول المذكي أو المذكي غير الماكول وان دبغ) وأولى غير المذكي أصلاً إذ لا يظهر واحد منها بالدباغ غاية الأمر أنه يرخص في استعماله في يابس وماء (الثالث) من الشروط .

(أن يكون مخروزا) وإذا كان الشرط أن يكون الحنف مخروزا (فلا يصح عليه)
 أي الحنف المعلوم من السياق (إذا كان مربوطا أو نحوه) كلفه برمس وصبغ
 أو عجين حتى صار على هيئة الحنف (الرابع) من الشروط (أن يكون سائرا
 محل الفرض لا مانع عنه فلا يصح المسح عليه وكذا) لا يصح المسح (إن
 كان فيه خرق كبير قدر ثلث القدم) لعدم ستره محل الفرض وأما الثقب فيمسح
 عليه إن كان ثقبه صغيرا لا يمكن (٤٥) غسل مظهر منه وإلا لم

يمسح عليه لعدم ستره
 محل الفرض ولو كان أقل
 من ثلث القدم لأنه يظهر
 فيه ما يمكن غسله فلا
 يصح عليه ولا يغسل لأنه
 لا يجتمع مسح وغسل
 (الخامس) من الشروط
 (أن يمكن تتابع الشئ
 فيه) بحيث لا يكون واسعا
 ولا ضيقا جدا (فالواسع
 الذي لا يمكن أن يتابع
 الشئ فيه) ومثله الضيق
 جدا (لا يصح عليه)
 لعدم استقرار جميع
 قدمه أو جلها في محلها
 (السادس) من الشروط

أَنْ يَكُونَ مَخْرُوزًا ، فَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ
 مَرْبُوطًا أَوْ نَحْوَهُ ، الرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ سَائِرًا
 لِمَحَلِّ الْفَرْضِ لَا مَانِعَ فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ
 وَكَذَا إِنْ كَانَ فِيهِ خَرَقٌ كَبِيرٌ قَدَرُ ثُلُثِ
 الْقَدَمِ ، الْخَامِسُ أَنْ يُمْكِنَ تَتَابُعُ الشَّيْءِ فِيهِ
 فَالْوَاسِعُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَابَعَ الشَّيْءُ فِيهِ
 لَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ ، السَّادِسُ أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ
 فَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ إِذَا لَبَسَهُ وَهُوَ مُحْدَثٌ ، وَيَشْتَرَطُ
 فِي هَذِهِ الطَّهَارَةِ أَنْ تَكُونَ مَائِيَّةً فَلَوْ نَعِمَ ثُمَّ
 لَبَسَهُ لَمْ يَمْسَحْ عَلَيْهِ ، وَأَنْ تَكُونَ كَامِلَةً
 فَلَوْ غَسَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ ،

(أن يلبسه على طهارة) شرعية (فلا يصح عليه إذا لبسه وهو محدث) وكذا
 لا يصح عليه إذا لبسه على طهارة غير شرعية كوضوء لتبرد أو دخول على
 سلطان أو مسجد أو سوق أو غير ذلك مما يجوز أن يفعل بغير وضوء (ويشترط
 في هذه الطهارة) المجوزة للمسح على الحنف وهي الطهارة الشرعية شرطان آخران
 أشار لأولهما بقوله (أن تكون مائية فلو نعيم ثم لبسه لم يصح عليه) وأشار
 إلى ثانيهما بقوله (وأن تكون تلك الطهارة كاملة فلو غسل إحدى رجليه

وأدخلها في الحنف قبل غسل الأخرى ونحو ذلك (كتنسكبس وضوئه بأن قدم
 غسل رجله ولبس الحنف ثم تم وضوؤه ف (لا يمسح عليه) لأن شرط المسح
 عليه أن يكون بعد طهارة كاملة شرعا ومعنى هذه الطهارة ليست كذلك (السابع)
 من الشروط (أن لا يكون عاصيا بلبسه) وذلك (كما أحرم غير المضطر للبدن) أما إذا
 اضطر للبدن بحيث صار ساترين لحمل الفرض فانه يمسح عليهما وأما إذا اضطر
 لهما لكن لم يضطر إلى لبسهما بتلك الحالة فانه يجب القطع ولا يمسح (أو) عاصيا
 (بسفره كالعاق والآخر فلا يمسح (٤٦) واحد منهما) ويصح سند

القول بأنه يمسح وذكر ابن
 مرزوق ضابطا وهو أن كل
 رخصة لا تخص بسفر كسج
 خف ونيم فتفعل وإن من
 عاص بسفره وكل رخصة
 تخص بسفر كقصر صلاة
 وفطر يوم سفر فيشترط أن
 لا يكون عاصيا به (الثامن)
 من الشروط (أن لا يكون
 مترفا بلبسه) وإنما كان
 لبسه لموافقة السنة ولما لو
 اتنى هذا الفرض ونحوه

وأدخلها في الحنف قبل غسل الأخرى ونحو ذلك
 لا يمسح عليه السابع أن لا يكون عاصيا
 بلبسه كالأحرم غير المضطر للبدن أو بسفره
 كالعاق والآخر فلا يمسح (واحد منهما) الثامن
 أن لا يكون مترفا بلبسه فمن لبسه لنوم أو
 نحوه لا يمسح عليه .

(تنبيه) إذا اجتمعت هذه الشروط جاز
 المسح ولا يتوقت بوقت ولا يلزمه نزعه
 إلا أن تحصل له جنابة أو يحصل فيه .

حكمه ما أشار إليه المصنف بقوله (من لبسه لنوم) أي لاتقاء براغيث (أو نحوه) خرق
 كلبسه لمجرد المسح أي إن عليه في غسل رجله مشقة ما بالنسبة لمسح الحنف هذا
 معنى لبسه لمجرد المسح (لا يمسح عليه) وأما إن لبسه لاتقاء حر أو برد أو اتقاء
 عقرب أو للاقتداء به عليه الصلاة والسلام فانه يمسح عليه في جميع هذه الأغراض
 (تنبيه : إذا اجتمعت هذه الشروط جاز المسح) عليه (و) ليس له حد مقدر
 بيوم وليلة مثلاً (لا يتوقت بوقت) على سبيل الوجوب ينتهي إليه حكم المسح وإنما
 يندب نزعه كل جمعة لاجل غسل الجمعة (ولا) يبطل المسح عليه (يلزمه نزعه) في حال
 من الأحوال (إلا أن تحصل له جنابة) فيلزمه نزعه ويبطل المسح عليه (أو يحصل فيه

خرق كبير) قدر الثالث وما في حكمه كالأقل المنفتح الذي لم يصف رجدا (أو ينزع
قدمه أو أكثرها إلى ساق خفه) وهو ماستر ساق الرجل فيلزمه نزع حنك
ويبادر بفعل رجله كالمبادرة المطلوبة في الوضوء المبر عنها بالموالاة فإن أخر ابتداء
الوضوء (وصفة المسح المستحبة) هي (أن يضع) أي وضع (أصابع يده اليمنى على
أطراف أصابع رجله من ظاهر قدمه اليمنى ويضع يده اليسرى من تحت أطراف
أصابعه من باطن خفه ويمرهما إلى السكبين ويفعل باليسرى كذلك) على أحد
القولين المشهورين (فصل) (٤٧) في الحيض (الحيض) لغة

السيلان واسطلاحا (هو
الدم الخارج بنفسه) أي
بلا علاج فمن عاجته قبل
وقته بدواء فليس بحيض
ولا تحل به العدة وإن يكون
ما خرج بنفسه حيضا إذا
كان (من قبل من حمل
عادة) كراهة وصغيرة
دونها يمكن حملها ولم تقطع
النساء بعده بأن قطعن
بإمكان حملها أو شككن
فإن قطعن بعده فليس
الخارج دم حيض وذلك
كيفت ست أو سبع إلى

خَرَقٌ كَبِيرٌ أَوْ يَنْزِعُ قَدَمَهُ أَوْ أَكْثَرَهَا إِلَى
سَاقِ خَفِّهِ، وَصِفَةُ الْمَسْحِ الْمُسْتَحَبَّةِ أَنْ يَضَعَ أَصَابِعَ
يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلِهِ مِنْ ظَاهِرِ
قَدَمِهِ الْيُمْنَى، وَيَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِنْ تَحْتِ
أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ مِنْ بَاطِنِ خَفِّهِ، وَيَمُرُّهُمَا
إِلَى السَّكْبَيْنِ، وَيَفْعَلُ بِالْيُسْرَى كَذَلِكَ عَلَى
أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

(فصل) في الحيض هو الدم الخارج بنفسه
من قبل من تحيل عادة في مدة خمسة عشر
يوما فدونها إلى ساعة من غير ولادة ولا

نسع وهو منتهى الصغر هذا بيان حقيقته باعتبار الشخص الذي يتوقع منه
الحيض وأما وقوعه باعتبار الزمن الذي يقع فيه فله غايتان غاية في القلة وغاية
في الكثرة فغايتته في الكثرة بالنسبة للعدة والعبادة معا تبدأ (في مدة خمسة عشر
يوما) إلى أن يقضى إليها أي الخمسة عشر يوما وغايتته في القلة من المدة المذكورة
(فدونها إلى ساعة) أي جزء من الزمن ولكن هذه الغاية تختص بالعبادة وأما
بالنسبة إلى العدة فلا يعتبر هذا حيضا والذي يعتبر حيضا في بيان العدد
ما كان يوما أو بعض يوم وكان خروجه (من غير) سبب (ولادة ولا) سبب

(مرض) فما خرج بسبب ولادة يسمى نفاسا وما خرج بسبب مرض يسمى استحاضة (فأقله لاحد له) بالنسبة للعبادة (كأكثر الطهر) لاحدله أيضا (وأما أقله أي (الطهر ف) هو (خمسة عشر يوما) فأقله خمسة عشر يوما وأكثره لاحد له (وأما أكثر الحيض ف) هو (يختلف باختلاف) النساء (الحيض) بحكم مضغومة ومثناة مشددة جمع حائض (فإن كانت) الحائض وهي من تلبست بالحيض (مبتدأة) أي لم يسبق لها حيض ولم تنقصر لها عادة فأكثره في حقها (إذا) لم ينقطع عنها الدم و (تعادتها الحيضة) أن تمكث (خمسة عشر يوما) ثم ما أتى بعد ذلك واستمر عليها (٤٨) فهو دم استحاضة فيحكم لها

مرض فأقله لاحد له كأكثر الطهر، وأما أقل الطهر فخمسة عشر يوما، وأما أكثر الحيض فيختلف باختلاف الحيض، فإن كانت مبتدأة فأكثره في حقها إذا تعادتها بها الحيضة خمسة عشر يوما، وإن كانت متعادة فإما أن تختلف عادتها أم لا فإن لم تختلف استظهرت على عادتها بثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة عشر يوما،

حينئذ يحكم النقاء من الحيض فتغتسل وتصل ونصوم وتوطأ هذا حكم للمبتدأة، وأما المعتادة فأشار إليها بقوله (وإن كانت) الحائض أي التلبسة بالحيض (معتادة) أي تقدم لها حيض وتقرر لها عادة فلا يخرجها عما إن تكون عادتها في الحيض على نسق واحد وإما أن تختلف وإلى حكمها باعتبار هذا التفصيل

أشار بقوله (فإما أن تختلف عادتها أم لا) فلكل منهما وإن حكم بخصه (ف) حكمها (إن لم تختلف) عادتها (استظهرت) أي أن تستظهر وكان حق العبارة عليه إذ الفقيه إنما يتكلم على الأحكام المستقبلية ويكون استظهارها (على عادتها بثلاثة أيام ما لم تجاوز) أي مدة عدم مجاوزة عادتها (خمسة عشر يوما) وإلا فلا استظهار ففي مثل ما إذا كانت عادتها اثني عشر يوما فأقل أن تستظهر بثلاثة أيام وإن كانت عادتها ثلاثة عشر يوما استظهرت بيومين وأربعة عشر بيوم وخمسة عشر لا استظهار كأن تقدم وكما يأتي للمنفرد إلى حكم المعتادة وهي التي تقدم لها حيض وتقرر لها عادة ولكن تختلف عادتها أكثر فتارة تكون عادتها سبعة أيام مثلا

وتارة تكون أقل من ذلك أو أكثر أشار بقوله (وان اختلفت) عاداتها (استظهرت) أي تستظهر وتبين استظهارها (على أكثر عاداتها) أي على أكثر اعتيادها زمانا لا محيئا وقوله (كذلك) أي ما لم يتجاوز خمسة عشر يوما أي إن محل استظهارها على أكثر عاداتها ما لم تكن أكثر عاداتها في الحيض خمسة عشر يوما وإلا فلا استظهار عليها (وهي في أيام الاستظهار حائض) فتتبع مما يمنع منه الحائض (فإن تمادى بها) الدم (إلى (٤٩) تمام خمسة عشر يوما) فما فوقها

(فحكمها حكم الطاهر في توجيه الصلاة والصوم وعدم القضاء وإن كان الزوج) ولا عبرة بتمييزه قبل خمسة عشر يوما التي هي أقل الطهر والله أعلم. (فصل) في بيان علامات الطهر (ولا طهر علامتان) العلامة الأولى (الجفوف وهو أن تدخل المرأة خرقة في فرجها فتخرج جافة ليس عليها شيء من الدم) ولا من الصفرة ولا من الكدرة ولا يشترط جفافها من بلل الفرج إذا لم يخلو غالبا من

وإن اختلفت استظهرت على أكثر عاداتها كذلك وهي في أيام الاستظهار حائض فإن تمادى بها إلى تمام خمسة عشر يوما فحكمها حكم الطاهر في توجيه الصلاة والصوم وعدم القضاء وإن كان الزوج .

(فصل) ولا طهر علامتان: الجفوف وهو أن تدخل المرأة خرقة في فرجها فتخرج جافة ليس عليها شيء من الدم، والقصة البيضاء وهي ماء أبيض رقيق يأتي في آخر الحيض كما والقصة وهي الجبر والقصة أبلغ المعتادة، فإذا رأت الجفوف أولا انتظرت .

(٤ - المقدمة العزبة) الرطوبة (و) العلامة الثانية (القصة البيضاء وهي ماء أبيض رقيق يأتي في آخر الحيض) علامة على انقطاعه لأن دم الحيض يأتي أولا كدرا ثم لا يزال يصفو إلى أن يصير عند انقطاعه (كما والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد (وهي الجبر) أي ماء الجبر: أي الماء للموضوع فيه الجبر (والقصة أبلغ المعتادة) لها فقط وكذا لمعتادتهما معا فهي أبلغ مطلقا وفائدة الألفية أن معتادتهما معا إذا رأتها أولا لا تنتظر غيرها وإذا رأت الجفوف أولا انتظرتها ولذا قال للصنف (فإذا رأت الجفوف أولا انتظرت) ندبا .

(القصة لآخر الوقت المختار) بحيث يسع الطهر مع إدراك أربع ركعات الفرض قبل فراغه هذا حكم معتادة القصة وكذا معتادتهما معا (وأما المبتدأة) فحكمها أنها (لا تنتظر القصة إذا رأت الجفوف أولا) وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف أنها إذا رأت القصة أولا فهل تطهر بها أولا بد من انتظار الجفوف قولان مشهوران (و) يجب (على المرأة أن تنتظر طهرها) أي علامته (عند النوم) لتعلم حكم صلاة الليل (و) يجب عليها أيضا أن تنتظر علامة طهرها (عند وقت صلاة الصبح) لتعلم حكم صلاة النهار وكذا يجب عليها نظره عند غير الصبح من الصلوات وجوبا موسعا عند كل صلاة إلى أن يبقى من الوقت قدر ما تغسل وتترك الصلاة بتامها فيجب حينئذ (٥٠) وجوبا مضيقا ولا يجب عليها

القصة لآخر الوقت المختار، وأما المبتدأة فلا
تنتظر القصة إذا رأت الجفوف أولا، وعلى
المرأة أن تنتظر طهرها عند النوم وعند
صلاة الصبح ويمنع الحيض الصلاة والصوم
والطلاق، ومس المصحف، وقراءة القرآن،
ودخول المسجد،

ولا يندب لها نظره قبل
الفجر لاحتمال إدراك
العشاء والصوم لأنه ليس
من عمل السلف ولم يتقدم
له سلف (ويمنع الحيض
الصلاة والصوم) صحة وجوبا
ولا تقضى الصلاة التي فاتتها
زمنه وقضاء الصوم بأمر
جديد من الشارع أي دليل

دل على وجوب قضاؤه ولم يدل دليل على قضاء الصلاة فبقيت والوطء
على أصل المنع منها لوجود الحيض (و) يمنع الحيض أيضا (الطلاق) فيحرم أن يطلقها
زمنه وإذا وقع ونزل وطلقها في الحيض أجبر على الرجعة إن كان الطلاق رجعيا
ولا يتبدى فيه العدة بل مبدؤها من الطهر الذي بعده إذا أفراء عندنا مفسرة
بالطهر وأما من توفي عنها زوجها وهي حائض فتحسب الأربعة أشهر وعشرا من
يوم الوفاة وإنما يكون طلاق الحائض حراما إذا كان مدخولا بها أو كانت غير حامل
أما غير المدخول بها وكذا الحامل فلا إذ حرمة طلاق المدخول بها في الحيض معلل
بتطوُّل العدة وغير المدخول بها لا عدة عليها وعدة الحامل وضع حملها على كل حال (و) يمنع
الحيض أيضا (مس المصحف وقراءة القرآن) قال بهرام والشهور أنها تقرأ القرآن في غير
المصحف (و) يمنع الحيض أيضا (دخول المسجد) ولو بمحاضرة فلا تعكف ولا تطوف إلا

لعن في الدخول (و) يمنع الحيض (الوطء في الفرج) وكذا غير الفرج مما بين السرة
والركبة (و) كذا يمنع الوطء (بعده) أي بعد انقطاع الحيض (و) قبل طهرها بالماء
وكذا يحرم المنع مما بين السرة والركبة ولو من فوق حائل بغير النظر ويباح المنع
عما زاد على ما بين السرة والركبة مما فوقهما أو أسفل منهما كاستمنائه بصدرها
أو بيدها ومنع وجود الحيض أيضا ارتفاع الحدث ولو جنابة فلا إذا أرادت الخائض
أو النفساء أن تطهر من الجنابة في زمن نزول الحيض أو في زمن النفاس فلا يرتفع
حدثها . (فصل) في بيان حقيقة النفاس (النفاس) لغة ولادة للراة لأنفس
الدم ولذا يقال دم النفاس والشيء (٥١) لا يضاف لنفسه فهو كانت حقيقة

أنه نفس الدم للزم إضافة
الشيء إلى نفسه وذلك باطل
واصطلاحاً (هو الدم الخارج
من القبل بسبب الولادة)
معها أو بعدها لا قبله فليس
دم نفاس وإنما هو حيض
وهذا مبني على أن معناه
اصطلاحاً الدم الخارج من
القبل بسبب لولادة وأما
على أنه تنفس الرحم بالولد
فيجب الغسل ولو خرج الولد
جافاً أو كثر النفاس مستون

وَالْوُطْءُ فِي التَّرَجُّعِ زَمَنَ الْحَيْضِ وَيَمْنَعُهُ قَبْلُ
طَهْرِهَا بِالمَاءِ .
(فَصْلٌ) النَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنْ
الْقَبْلِ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ غَيْرَ زَائِدٍ عَلَى سِتِّينَ يَوْمًا
فَإِذَا زَادَ عَلَى سِتِّينَ يَوْمًا فَلَا تَسْتَظْهِرُ ، وَحُكْمُ
دَمِ النَّفَاسِ فِيهِ يَمْنَعُهُ وَفِي اقْتِضَائِهِ الْغُسْلُ حُكْمُ
دَمِ الْحَيْضِ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

يوماً فهو (غير زائد على ستين يوماً فإذا زاد على ستين يوماً فلا تستظهر) بل نصير
مستحاضة هذا أكثره وأما أقله فلا حد له من حيث الزمن فلا ينافي أن أفله دفعة
كالحيض (وحكم دم النفاس فيها يمنعه) من صحة صلاة وصوم وجميع موانع الحيض
(وفي اقتضائه الغسل) أي بعد انقطاعه وفي ترتيب الأحكام الشرعية عليها فتعمر
ذمتها بالصلاة بحيث لو أخرت الظهر بعد انقطاعه كانت مطالبة بقضائه ما أدركت وقته
من الصلاة بعد الانقطاع والحكم بأنها طاهرة وقوله (حكم دم الحيض مطلقاً) أي
في جميع صور المنع والاقتضاء للغسل وقوله (والله أعلم) فيه نفوذ العلم إلى الله
وأنه الذي يعلم الأشياء على ما هي عليه من صواب وخطأ وأما هو فلا

(الباب الثاني في بيان متعلقات (الصلاة) إما من حيث الشرطية أو الشطرية وإما من حيث الطلب على جهة السنية والاستحباب وإما من حيث النفع وإما على جهة الفساد لكونه يؤثر خللا فيها وإما على جهة نفي السكال وقوله (وهي أحد أركان الإسلام الخمس) محض فائدة زائدة على ما عفا له الباب وفي قوله (التي بنى عليها) الإسلام إشارة لحبر بنى الإسلام على خمس أبدا منها (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله) أي الاعتراف بأن لا إله إلا الله فلا يشترط لفظ الشهادة ولا النفي ولا الاثبات ولا الترتيب (٥٢) (وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم

الباب الثاني في الصلاة

وَمِنْ أَحَدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ إِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَالصَّلَاةُ أَكْثَرُهَا بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ مَنْ أَقَامَهَا فَقَدْ أَقَامَ الدِّينَ وَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ الدِّينَ، وَرَأَوْجُورُهَا خَمْسَةُ شُرُوطٍ: الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَارْتِفَاعُ دَمِ

رمضان وحج بيت الله الحرام إن استطاع إليه سبيلا) وفي ذكر الصلاة في ترتيب أركان الإسلام عقب الشهادتين ما يشهد بفضلها على جميع الأركان بعد الشهادتين ولذا قال (والصلاة أعظمها بعد الشهادتين من أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد ترك الدين) وسند الأفضلية قوله عليه الصلاة والسلام الصلاة عماد الدين

من أقامها أقام الدين ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ثم شرع في ذكر شروطها فقال (ولو جوبها خمسة شروط) أولها (الإسلام) فمن لم ينسب بالإسلام لا تجب عليه الصلاة فعنده الإسلام من شروط الوجوب مبنى على القول بأن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ولكن الصحيح أنهم مخاطبون بها وعليه فالإسلام شرط صحة كطهارة الحدث والحيث والاستقبال وترك الكثير من الأفعال وسر العورة (و) الثاني من شروط الوجوب (البلوغ) فلا تجب على صبي وإن مراهما وإنما تنبذ له فقط ومن شروط الوجوب والصحة معا (العقل) فلا تجب على مجنون ولا نصح منه (و) من شروط الوجوب والصحة أيضا (ارتفاع دم

الحيض والنفس) فلا تجب على الحائض ولا تصح منها وكذا النفاء بقي من شروط
الوجوب والصحة مع ما ينوع الدعوة ووجود ما يكفيه من الماء الطهور أو بدله من
الصعيد وعدم النوم والسمو (و) أما (حضور وقت الصلاة) الذي عده المصنف من
شروط الوجوب فله جهتان جهة كونه سببا في الوجوب وجهة كونه شرطاً في الصحة
لا كما عده المصنف (وتجب) الصلاة (بأول الوقت) المحقق دخوله فلو دخل في الصلاة
مع الشك في تحققه لم تجزمو وإن تبين أنها وقعت فيه هذا إذا كان الشك قبل الدخول
فيها ومثله لو طرأ عليه الشك وهو في أثناءها وأما لو طرأ عليه الشك بعد الفراغ منها
فلا يضر إذا تبين أنه أحرم بها بعد دخول وقتها وأما إذا تبين أنه أحرم بها قبل دخوله
فالأمر واضح وإنما تجب بأول (٥٣) الوقت (وجوبا موسعا) بحيث

لو أخرها عنه ثم مات لا يكون
عاصيا إلا إذا ظن الموت
لقرينة قامت عنده وذلك
كالحيض نقصا من وجب
عليه وكون الصلاة تجب
بأول الوقت وجوبا موسعا
لا ينافي أن الأفضل للقدان
يصلها أول وقتها ظهرا أو
غيرها صيفا أو شتاء وكذا
الجماعة إلا الظهر فيستحب

الْحَيْضُ وَالنَّفَسُ وَحُضُورُ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَتَجِبُ
بِأَوَّلِ الْوَقْتِ وَجُوبًا مُوسِعًا مَنْ جَعَلَ وَجُوبَهَا
أَوْشِبًا مِنْ وَاجِبَاتِهَا أَوْشِبًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ
الْحُمْسَةِ فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ يَسْتَقَابُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ
تَابَ وَالْأَقْتِلَ، وَمَنْ أَقَرَّ بِوُجُوبِهَا وَامْتَنَعَ مِنْ
فَعْلِهَا انْظُرْ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتِهَا الضَّرُورِيُّ
مِقْدَارُ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ.

لهم تأخيرها ربع الغامة لشدة الحر ويستحب لهم أيضا تأخيرها المشاء قليلا (فمن جحد
وجوبها) عليه أو مشروعيها (أو شيئا من واجباتها) المتقدمة (أو شيئا من أركان
الاسلام الخمسة) المتقدمة (فهو كافر مرتد يستقاب ثلاثة أيام فإن تاب) بأن أقر بما
جحدته على سبيله (وإلا قتل) على رده ودفن بمقبرة الكفار وماله ليت مال المسلمين
(ومن أقر بوجوبها وامتنع من فعلها) كسلا وطلبت منه كما يشمر به قوله امتنع لأن
الامتناع فرع الطلب (انتظر) أي انتظره الأمام أو نائبه وجماعة المسلمين يقومون مقامه
عند قدمه وفقد نائبه وحل انتظاره إن طلبت منه بسعة الوقت فإن طلبت منه بضيقه
بحيث بقي منه ما يسع ركعتين لم يقتل وأما انتظاره مع تكرار الطلب والتهديد بالضرب
والقتل (إلى أن يبقى من وقتها الضروري مقدار ركعة كاملة) بسجدها هذا مراده

بقوله كاملة فمعنى كمالها أن تقدر له الركعة بسجدة فيها فلا تقدر فيها طمأ نية ولا اعتدال صوتا
للماء ما أمكن (فإن) صلى خلى سبيله وإن (لم يصل قتل بالسيف حدا) لا كفر أخلافا لمن
قال إنه يقتل كفرا كابن حبيب وابن حنبل روى أن الشافعي قال إذا كفرته بتركها
وهو يقول لا إله إلا الله فبأي شيء يرجع للإسلام فقال بفعالها فقال له إن كان إسلامه
يحصل بعد فعلها فتكون واقعة في زمن الكفر وإن لم يترتب عليها لم يدخل بها
فكثرت أم وحكم من قال لا أتوضأ أولا أغتسل من جنابة أولا أستر عورتي لصلاة
أولا أركع بها أولا أسجد كسلا حكم تارك الصلاة كسلا وحكم تارك الصوم كسلا يؤخر
إلى أن يبقى من الليل ما يسع النية فإن لم ينو قتل حدا وحكم من امتنع من أداء
الزكاة أن تؤخذ منه كرها وإن (٥٤) يقتال وتقوم نية الإمام مقام نيته

ومن ترك الحج فالحج فالحج حسيبه
فلا تعرض له لأنه ربما كان
معذورا في الباطن (و) إذا
قتل واحدا من هؤلاء الذين
تركوا العمل كسلا وقتلنا إن
القتل حدا لا كفرا (فلا
يصل عليه) أهل الفضل
والصلاح أي يكره لهم ذلك
ردعا لغيره وإنما يصل عليه

فَإِنْ أَمَّ يُصَلِّ قُتِلَ بِالسَّيْفِ حَدًّا وَيُصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ
أَهْلِ الْفَضْلِ وَالصَّلَاحِ وَيُذْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ،
وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ وَلَا يُقْتَلُ بِالْفَأْتِنَةِ وَيُؤْمَرُ الصَّبِيُّ
بِهَا لِسَبْعِ سِنِينَ، وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهَا ضَرْبًا
غَيْرَ مُبْرِحٍ إِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ.

(فَصْلُ) فِي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ خَمْسَةٌ :
الظُّهْرُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْعِشَاءُ ، وَالصُّبْحُ ،

(غير أهل الفضل والصلاح ويذفن في مقابر المسلمين) وترته وورثته (ولا يطمس) ولكل
قبيره (أي لا يخفى أي يكره ذلك بل يسلم كغيره من قبور المسلمين) (ولا يقتل بالفأتن)
التي لم تطلب منه أصلا أو طلبت بضيق وقتها (ويؤمر الصبي بها لسبع سنين) لأن
خطاب وليه بأمره منزل منزلة خطابه هو (ويضرب ضربا غير مبرح) إن علم
أو ظن أفادته وإلا فلا يضرب إذا الوسيلة إذا لم يترتب عليها مقصدها لا تشرع ويضرب
ضربا غير مبرح (إذا بلغ عشر سنين) قبل بلوغ الصبي العشر من السنين يستلزم أمرين
الأول الضرب على الصلاة المفروضة بشرط أن لا يكون مبرحا أي لا يكسر عظاما
ولا يهشم لحما والثاني التفرقة بينهم في المضاجع ولو بنوب واحد يحيل بينهما (فصل)
في بيان الصلاة المفروضة (الصلاة المفروضة خمسة الظهر والمغرب والعشاء والصبح)

ومجموعها من خصائص هذه الأمة كما خصت هذه الأمة بآثار كفارات لما يفتن
 ما اجتنبت الكبار (ولكل واحدة منها وقتان) تنفية وقت وهو الزمن المقدر
 للعبادة شرعا أحدهما (اختياري و) الآخر (ضروري و) الوقت (الاختياري للظاهر)
 ينتدى (من زوال الشمس) أي ميلها عن كبد السماء أو وسطها وينتهي (لآخر
 القامة) بغير ظل الزوال إن كان هناك ظل فإن لم يكن هناك ظل وذلك في الإقليم
 الذي في خط الاستواء وهو وسط الأرض فلا يعتبر إلا القامة خاصة (وهو) أي آخر
 القامة (أول وقت العصر) فينتدى أول وقت العصر الاختياري من آخر القامة
 (و) ينتهى (آخره إلى اصفراء (٥٥) الشمس) أي ظهور اصفرارها

في الأرض والجدران لافي
 عينها إذ لا تزال نقية حتى
 تغرب (و) الوقت الاختياري
 (للمغرب) يدخل (بغروب)
 جميع (قرص الشمس)
 دون أثرها وشعاعها (وهو)
 أي الوقت الاختياري
 للمغرب (مضيق غير ممتد)
 فلا (يقدر) إلا (بفعلها)
 بعد تحصيل شروطها (من
 طهارة خبث وطهارة من
 حدث أصغرا أو كبيرا كان

وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا وَقْتَانِ اخْتِيَارِيٌّ وَضَرُورِيٌّ
 فَالْاِخْتِيَارِيُّ لِلظَّاهِرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لِأَخْرِ
 الْقَامَةِ ، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ ، وَآخِرُهُ إِلَى
 اصْفَرَارِ الشَّمْسِ ، وَلِلْمَغْرِبِ بَغْرُوبِ قُرْصِ الشَّمْسِ
 وَهُوَ مُضِيقٌ غَيْرُ مُمْتَدٍّ يُقَدَّرُ بِفَعْلِهَا بَعْدَ تَحْصِيلِ
 شُرُوطِهَا ، وَلِلْعِشَاءِ مِنْ غَيْبِ بَيَّةِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ
 إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، وَلِلصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 الصَّادِقِ إِلَى اسْفَارِ الْأَعْلَى ، وَالضَّرُورِيُّ لِلصُّبْحِ
 مِنَ الْإِسْفَارِ الْأَعْلَى .

عليه ومن ستر عبادة واستقبال قبلة وما ذكره المصنف هو وقت افتتاحها وأما وقت
 امتدادها بعد الدخول فيها فآخره الشفق انفاقا وفي الموطأ قرأ في المغرب بالطور
 والمرسلات ولا يجوز النطو بل بالفراة فيها إلى ما بعد الشفق إجماعا ويجوز مادام الشفق
 (و) الوقت المختار (للعشاء) مبدؤه (من غيبوبة الشفق الأحمر إلى ثلث الليل الأول)
 وهو محسوب من الغروب ولا ينوب أنه لطلوع الفجر (و) الوقت المختار (لالصبح)
 مبدؤه (من طلوع الفجر الصادق) المستطير بالراء أي المنتشر ومنه قوله تعالى ويخافون
 يوما كان شره مستطيرا أي منتشرا وينتهي (للاسفار الأعلى) الذي يميز الشخص فيه
 جلسته تميزا واضحا (والضروري للصبح) مبدؤه (من الاسفار الأعلى إلى

طلوع الشمس و) الوقت الضروري (للاظهر من أول وقت العصر المختار إلى غروب الشمس) هذا مقداره وسكنه خلاف العروق من أن الوقت إذا ضاق اختص بالآخيرة فغاية ما يمكن في الجواب عنه أن يقال قوله ولا يظهر إلى غروب قرص الشمس أي إلى قرب الغروب وكذا يقال فيما بعده (و) الوقت الضروري (للعصر من الاصفرار إلى وقت الغروب و) الوقت الضروري (للمغرب) ينتدى (من الفراغ منها إلى طلوع الفجر) (٥٦) أي إلى قرب الطلوع (و) الوقت

الضروري (للعشاء من آخر ثلث الليل الأول إلى طلوع الفجر - تنبيه : من آخر الصلاة إلى الوقت الضروري من غير عذر أثم) وإن كان مؤديا وتتصف صلاته بأنها أداء (و) من العذر لرافع للأثم (الحيض والنفاس والكفر) وأغماض الشارع الكافر ترغيبه في الإسلام في الحقيقة ليس المانع من الأثم الكفر بل الإسلام الذي جاء بعده لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (و)

طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَالظُّهْرِ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ الْمُخْتَارِ إِلَى غُرُوبِ قُرْصِ الشَّمْسِ ، وَالْعَصْرِ مِنَ الْإِصْفِرَارِ إِلَى وَقْتِ الْغُرُوبِ ، وَالْمَغْرِبِ مِنَ الْفَرَاغِ مِنْهَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَالْعِشَاءِ مِنْ آخِرِ ثُلَاثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ .

(تنبيه) مَنْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ إِلَى الْوَقْتِ الضَّرُورِيِّ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ أَثِمَ ، وَالْعَذْرُ الْخِيَصُ ، وَالنَّفَاسُ ، وَالْكُفْرُ وَالصَّبَا ، وَالْجُنُونُ ، وَالْإِغْمَاءُ ، وَالنَّوْمُ ، وَالنَّسيَانُ .

(فصل) يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ .

من العذر (الصبا) وإن كان إطلاق العذر عليه مجازا إذا وجوب عليه حتى يعذر ليسقط عنه الأثم (و) من العذر (الجنون والاعماض والنوم والنسيان) فإذا زال العذر بأن طهرت الحائض أو النفساء أو أفاق المجنون أو النسي عليه أو احتلم الصبي ولم يبق من الوقت إلا مقدار الطهارة سقطت عنهم الصلاة وإذا حصلت هذه الأعذار في وقت صلاة سقطت إلا النوم والنسيان فلا يسقطان الصلاة إن حصلتا في وقتها (فصل) يجب على المكلف قضاء ما فاتته

من الصلوات المفروضة (سواء فاتته سهواً أو عمداً) (مرتبة) على نحو ما فاتته فيقضى
السرية سرية وإن قضاها ليلاً والجهرية جهرية وإن قضاها نهاراً والسفوية سفوية
وإن قضاها حضراً والحضرية حضرية وإن قضاها سراً ويستثنى من قوله على نحو
ما فاتته من فاتته عرض لا يقدوم معه على القيام أصلاً فإذا قضاها صحيحاً وجب عليه القيام
في قضاها وكذا من فاتته وهو قادر على استعمال الماء فيقضيها عرض بيمينه وعكسه
ولا يتعزى في القضاء أوقات النهي بل يقضى (في أي وقت كان) عند طلوع الشمس
وعند غروبها وخطبة الجمعة وزمن سفر وحضر وإنما يتوقى أوقات النهي حيث يكون
القضاء ناشئاً عن شك من كونها في ذمته إذا القضاء حينئذ واجب عليه لبراءة ذمته
حيث لا يكون واقعاً ببراءتها إذ هي لا تبرأ إلا بيقين ولكن يتعزى في تلك الصلاة
التي لم ييقن اشتغال ذمته بها وإنما نشأ له ذلك من الشك أوقات النهي وجوباً في الحرم
ونداً في المكروه (ويجب) مع الذكر (٥٧) والقدرة (ترتيب الحاضرين

المشركتين في الوقت)
وذلك كظهر وعصر ومغرب
وعشاء ومن كون الترتيب
واجباً شرطاً ابتداءً ودواماً
مع الذكر والقدرة بحيث
يلزم من عدمه عدم الصحة

مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ مُرْتَبَةً فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ،
وَيَجِبُ تَرْتِيبُ الْحَاضِرَتَيْنِ الْمُشْرَكَتَيْنِ فِي
الْوَقْتِ فَإِنْ خَافَ أَعَادَ الثَّانِيَةَ أَبَدًا، وَيَجِبُ
تَقْدِيمُ الْفَوَائِتِ عَلَى الْحَاضِرَةِ .

ومن وجوده وجودها وتذكر في أثناء الصلاة الثانية أنه لم يؤد الأولى من المشتركين
كان الحكم بطلان الثانية ووجوب إعادتها أبداً بعد أن يؤدي الأولى وحيث كان
الترتيب واجباً شرطاً ابتداءً ودواماً (فإن خالف) هذا الترتيب فيما وجب فيه وجوباً
شرطاً سواء خالف في الابتداء أو تذكر في الأثناء أنه لم يؤد الأولى من المشتركين
أدى الأولى و (أعاد الثانية أبداً) لتركه ما هو واجب على جهة الشرطية وإنما ثبت
هذا الحكم وهو وجوب الترتيب وجوباً شرطاً بين المشتركين مادام الاشتراك
بينهما فإن ارتفع الاشتراك بأن ضاق الوقت عن فعلهما بحيث صار الباقي منه لا يسع
إلا الأولى فقط فلا اشتراك فلا ترتيب على جهة الشرطية بل الترتيب بينهما كهو بين
الحاضرة ويسير الفوائت الذي أشار إليه المصنف بقوله (ويجب تقديم) يسير
(الفوائت على الحاضرة) وجوباً غير شرط وهو ما يلزم من وجوده رفع الإثم ويلزم من
عدمه الإثم هذا إذا لم يلزم على تقديم يسير الفوائت على الحاضرة خروج وقت الحاضرة بل

(وان) لزم من تقديم يسير الفوائت عليها خروج وقتها أي الحاضرة فإن نزل
وقدم الحاضرة على يسير الفوائت أعاد الحاضرة ولو بوقت الضرورة ولو كانت مغرباً
صلبت في جماعة أو عشاء بعد وتر ويثبت هذا الحكم للفوائت من وجوب تقديمها
على الحاضرة وإن خرج وقت الحاضرة (مالم تزد) أي مدة عدم الزيادة (على
خمس صلوات فإن زادت عليها) أي الخمس صلوات (على أحد القولين) أن يسير
الفوائت خمس صلوات (أو) لم تزد (على الأربع على المشهور الآخر) أن يسير الفوائت
أربع صلوات وجواب قوله فإن زادت عليها الخ (قدمت الحاضرة) وفجوى الجواب
فتغير الحكم فتقدم الحاضرة (٥٨) وجوبا (إذا ضاق وقتها) فإن لم

وإن خرج وقت الحاضرة مالم تزد على خمس
صلوات، فإن زادت عليها على أحد القولين
المشهورين أو على الأربع على المشهور الآخر
قدمت الحاضرة إذا ضاق وقتها، ومن ذكر
فائتة في وقتية يحجب ترتيبها معها فإن كان
قد أقطع مالم ينفذ ركعة بوضع يديه على
رُكبتيه فإن عقدها ضم إليها أخرى وخرج
عن شفع، وإن كان إماماً.

يضق وقت الحاضرة قدمت
الفائتة (ومن ذكر فائتة
في وقتية يجب ترتيبها) أي
الفائتة بأن كانت يسيرة كما
مر (معها) أي الوقتية
وتفصيل قوله ومن ذكر الخ
قوله (فإن كان فلذا قطع
مالم يعقد ركعة بوضع يديه
على رُكبتيه) المشهور أن
الركعة هنا كالركعة في الجمعة
والجماعة والرعاف وأصحاب

الأعذار فلا بد أن تكون كاملة بسجدة لها فلا تتحقق بمجرد وضع اليدين على قطع
الرُكبتين كما هو مفاد المصنف ومفهوم مالم يعقد ركعة قوله (فإن عقدها) بسجدة لها
على المذهب لأعلى مفاد المصنف فالحكم ما أفاده بقوله (ضم إليها أخرى وخرج عن
شفع) ويجعلها نافلة ولا يشتمل شفعاً بنية الفرضية ولو صبحاً وإنما أمر بالتأدي بعد عقد
ركعة لأن عقدها يؤكده حرمة الصلاة ولأن الخروج من الصلاة بركعة لا يحسن فأمر
بالتأدي إلى صورة النفذ وهو ركعتان هذا حكم الفذو أما حكم الإمام إذا نذر فائتة في
وقتية فأشار إليه بقوله (وإن كان إماماً) أي وإن كان من نذر فائتة في حاضرة إماماً
فيجوز فيه التفصيل الذي ذكره في الفذو من كونه يقطع إذا لم يعقد ركعة ويتأدي إن

عقد ركعة وبتحتها شغما بنية النفل ولا ينصرف عن ركعة لعدم حسن ذلك فقول
 المصنف (قطع ولا يستخلف) مقيد بما إذا لم يعقد ركعة (و) إذا قطع الإمام في الحالة التي
 يسوغ فيها القطع (يسرى ذلك) القطع (الصلاة للمؤمنين) الذين لا فائنة عليهم فإن لم
 يذكر الإمام إلا بعد فراغ الوقتية نذب له بعد صلاة الفائنة إعادة الوقتية في الوقت وكذا
 يندب للمؤمنيه أيضا (وإن كان) من تذكر الفائنة في الحاضرة (مأموماً تعادى
 مع إمامه) وجوبا وحرم عليه قطع الصلاة (فإذا فرغ) من الصلاة (صلى ما نسي
 ثم يعيد) على جهة النذب (ما صلى) أي الصلاة التي صلاها مع الإمام وإنما نذب
 له الإعادة (في الوقت) ولو الضروري فإذا حاذى الفراغ من الصلاة من الإمام خروج
 الوقت فلا إعادة عليه (فإذا) (٥٩) كانت الصلاة التي أمر بإعادتها

على جهة النذب ظهرا مثلاً
 صلاها كما هي ظهرا وإن
 (كانت جمعة) فلا يصلها
 كما هي جمعة بل (صلاها
 ظهرا) وكان الأولى أن
 يقول فليصلها ظهرا لأن
 الفقيه إنما يشكك على الأحكام
 المستقبلية ويوجب عليه التحدى
 أيضا مع إمامه إذا تذكر
 حاضرة في حاضرة يجب

قَطَعَ وَلَا يَسْتَخِيفُ وَيَسْرِي ذَلِكَ لِصَلَاةِ
 الْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ كَانَ مَا مُوَمَّا تَعَادَى مَعَ إِمَامِيهِ ،
 فَإِذَا فَرَغَ صَلَّى مَا نَسِيَ ثُمَّ يَعِيدُ مَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ
 فِي الْوَقْتِ فَإِذَا كَانَتْ جُمُعَةً صَلَّاهَا ظَهْرًا .
 ﴿ تَنْبِيْهِ ﴾ سَيَأْتِي أَنْ عَقَدَ الرَّكْعَةَ عِنْدَ
 ابْنِ الْقَاسِمِ يَرْفَعُ الرَّأْسَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْإِلَّا
 فِي مَسَائِلَ مَذْكَورَةٍ فِي الْمَطَوَّلَاتِ .

ترتيبها معها شرطا بأن كانتا مشتركيتين وإنما وجب عليه التحدى لكونه من
 مساجين الإمام يجب متابعتة ويحرم عليه الخروج عنه ولكن الإعادة في هذا
 الفرع واجبة لما علمت من أن الترتيب بينها شرط في الصحة ﴿ تَنْبِيْهِ سَيَأْتِي ﴾ في فضل
 سنن الصلاة (أن عقد الركعة عند) الإمام عبد الرحمن (ابن القاسم هو رفع
 الرأس من الركوع) لا مجرد الانحناء ووضع اليدين على الركبتين كما يقول
 الإمام أشهب (إلا في مسائل مذكورة في المطولات) فيشقان فيها على أن عقد
 الركعة يحصل بمجرد الانحناء ووضع اليدين على الركبتين وتلك المسائل هي ترك سر
 أوجه موضعها وتقديم السورة على أم القرآن وتكبير عید وسجدة تلاوة وذكر
 بعض صلاة وإقامة مغرب عليه وهو ما والله أعلم .

(فصل : يحرم عليه) أي السكاف (صلاة النفل) وحيث أريد به ما قابل الفرائض الخمس فيشمل الجنائز ولو على القول بأنها فرض كفاية لأن لها شهرا بالمندوب من حيث إنها جائزة الترك ويتعلق المنع به (عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند خطبة الجمعة وعند ضيق الوقت) الاختياري والضروري سيات (أو بعد خروجه) أي الوقت ولكن هذا مفيد (لمن عليه فرض) ويمنع أيضا عند ابتداء إقامة راتب مسجد (ويكره) النفل في أوقات منها أن يكون (بعد طلوع الفجر) ولو داخل مسجد وأجازه له الأخصي إلا أن تقام الصلاة إلا ركعتي الفجر والشفع الوتر وإلا الورد الذي غلبه عنه النوم إذا لم يخف (٦٠) فوات الجماعة وفعله قبل الأسفار

وإلا جنازة وسجود تلاوة فيجوز أن قبل صلاة الصبح وقبل الأسفار وكرها فيه وحمل كراهة الجنائز في الأسفار إذا لم يخف تغيرها وإلا وجبت وتستمر الكراهة فيما ذكر (إلى أن ترتفع الشمس) عن محل طلوعها إلى جهة السماء (قيد رمح) وقدره اثنا عشر شعرا (و) يكره النفل (بعد فرض عصر)

(فصل) يحرم عليه صلاة النفل عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند خطبة الجمعة وعند ضيق الوقت، أو بعد خروجه لمن عليه فرض، ويكره بعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس قيد رمح وبعد فرض العصر إلى أن تصلى المغرب وعند أذان الجمعة إلى جالس وبعد فرض الجمعة في مصلاتها ولا تسكروه عند وقت الاستواء.

لا بعد دخول وقته وقبل صلاته فلا كراهة وتستمر الكراهة (إلى أن فصل نصلي المغرب) ويستثنى من وقت الكراهة حال الطلوع وحال الغروب فإنهما وقتا حرمة لا كراهة كما يؤخذ من عموم كلام الصنف (و) يكره (عند أذان الجمعة للجالس) وأما القادام عنده والتنفل قبل الأذان واستمر إليه فلا كراهة وحمل الكراهة للجالس إذا كان ممن يقتدى به وإلا فلا (و) يكره النفل (بعد فرض الجمعة في مصلاتها) أي الجامع الذي صلاها فيه وتنتفي الكراهة إذا خرج من المسجد ثم عاد إليه فله أن يصلي ما شاء من النفل (ولا تسكروه) النافلة (عند الاستواء) قبل ميل الشمس عن كبد السماء وقتها وجوب محرم بوقت نهى تحريم وفضع نداء محرم

بوقت نهى كراهة إذا لا يتقرب إلى الله تعالى بما نهى عنه أحرم كل عمدا أو سهوا
أو جهلا ثم تذكر الساهی فيها أو علم الجاهل أنه في وقت نهى وإذا قطع ما أحرم
به فلا قضاء عليهما لأنهما فعلا ما أمرا به (فصل) في حكم (الأذان) أي فعله لأن
الأذان عبارة عن الكلمات ولا يتعلق بها حكم لأنه إنما يتعلق بالأفعال وحكمه
أنه (سنة) كفاية لفرض عين وفي اختيارى ولو جمعة خلافا لمن قال بوجوب
الأذان الثاني فعلا وبسن كفاية (في المواضع التي العادة أن يجتمع الناس بها) أي
فيها (كالجوامع والمساجد) ولو (٦١) تلاصقت أو تقاربت ويدخل

في التلاصقين ما إذا كان
أحدهما فوق الآخر ويدخل
أيضا للتلاصقين ما لو كان
مسجد بين قوم فتنازعوا
فيه واقتسموه وضربوا
حائطاً في وسطه فلا يجوز لهم
مؤذن واحد ولا إمام واحد
وإن كان لا يجوز لهم أن
يقتسموه لأن ملكهم قد
ارتفع عنه وحكمه في المص
أنه فرض كفاية وبمحرم
قبل وقته (وهو) لغة مطلق
الإعلام واصطلاحاً (الإعلام
بدخول وقت الصلاة

(فصل) الأذان سنة في المواضع التي
العادة أن يجتمع الناس بها كالجوامع والمساجد
وهو الإعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة
بالألفاظ المشروعة، وهو الله أكبر، الله
أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله
إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن
محمداً رسول الله، ثم يرجع الشهادتين بأرفع
من صوته أولاً، ثم يقول: حي على الصلاة،
حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح،
الله أكبر، الله أكبر،

المفروضة) عينا (بالألفاظ المشروعة) الواردة في السنة (وهو) أي الأذان أي جملة
الواردة في السنة يشترط فيها الترتيب هكذا (الله أكبر، الله أكبر) أي كبير أي
عظيم فابس أفعال التفضيل على بابه إذا لعظمة حقيقية لقبره تعالى (أشهد أن لا إله
إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله
ثم يرجع) الشهادتين استئنانا وليس هو بركن كما ادعاه الأئمة وبنى عليه بطلان الأذان
بتركه ويكون ترجيع (الشهادتين) صوت (أرفع من صوته) بهما (أولاً ثم) بعد ترجيع
الشهادتين (يقول حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر

الله أكبر لا إله إلا الله . ويزيد في أذان الصبح بعد قوله حي على الفلاح الصلاة خير
 من النوم مرتين () والمذهب أن محلها بعد قوله حي على الفلاح وقال أبو حنيفة
 لا يقوله إلا بعد فراغه من الأذان والحجة لنا ما في أبي داود أن أبا حنيفة قال للذي
 صلى الله عليه وسلم علمني سنة الأذان فقد كرر الأذان وقال بعد قوله حي على الفلاح فإن
 كانت صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر (ولا يجوز) أي يحرم
 (أن يؤذن لصلاة من الصلوات الخمس حتى الجمعة قبل وقتها) وأعيد في الوقت
 كالصلاة أيضا ان وقعت قبله (٦٢) وأشار بقوله حتى الجمعة للرد على

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَزِيدُ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ بَعْدَ قَوْلِهِ
 حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ
 مَرَّتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْذَنَ بِصَلَاةٍ مِنَ
 الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَتَّى الْجُمُعَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا إِلَّا صَلَاةُ
 الصُّبْحِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْذَنَ لَهَا فِي السُّدُسِ
 الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، ثُمَّ يُؤْذَنُ لَهَا
 ثَانِيًا عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُفْرَدِ إِذَا
 كَانَ مُسَافِرًا أَنْ يُؤْذَنَ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ .
 (تَنْبِيْهٌ) وَلِيَحْذَرَ الْمُؤْذِنُ مِنْ مَدِّ

ابن حبيب القائل بأن الجمعة
 يؤذن لها قبل الزوال
 ولكنها لا تصلى إلا بعده
 وإنما استثنى من عدم جواز
 الأذان قبل الوقت قوله (إلا)
 صلاة الصبح فإنه يستحب
 أن يؤذن لها في السدس
 الأخير من الليل قبل طلوع
 الفجر (لورود دليل خاص
 فيها ففي الموطأ من حديث
 ابن عمر رضي الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ان بلالا

ينادي بليل فكلوا وشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم واجماع
 أهل المدينة على ذلك خلفا عن سلف متواتر (ثم يؤذن لها ثانيا عند الوقت)
 وهو انصداع الأفق بالضياء المستطير أي المنتشر (ويستحب للمفرد إذا كان مسافرا
 أن يؤذن لحديث أبي سعيد) الخدرى فقد روى عنه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم
 قال له اني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديته فأذنت بالصلاة
 فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد
 له يوم القيامة والحكمة في هذه الشهادة مع أنه يقع عند عالم الغيب والشهادة إنهار
 للشهود يوم القيامة بالفضل وعلو المراجعة (تَنْبِيْهٌ : وَلِيَحْذَرَ الْمُؤْذِنُ مِنْ مَدِّ

بَاءَ أَكْبَرُ) أى مدبأ أَكْبَرُ الواقعة في جملة الله أَكْبَرُ (و) ليحذر من مدحمة
(أشهدو) من مدحمة أفظ (الجلالة) لأنه يصير مستغما فتضيع فائدة الخبر وهو
الاعتراف بعظمته سبحانه وتعالى من جملة الله أَكْبَرُ والإقرار بوحدايته سبحانه من
جملة أشهد أن لا إله إلا الله (و) ليحذر (من الوقف على) الهاء من (لا إله) لما
فيه من الأشعار بنفى الألوهية وهو كفر (ومن ترك ادغام الدال في الراء من محمدا
رسول الله) لأنه لمن خفي عند القراء (ومن فتح اللام من رسول الله) لأنه لم
يشهد قط بالرسالة لأنه جعل رسول (٦٣) الله بدلا من محمد ولم يأت بخبر

أن والظاهر أن هذا إذا لم
يلاحظ أن الخبر محذوف
وأما إذا لاحظ أن الخبر
محذوف والتقدير أشهد أن
محمد رسول الله ثابت فيكون
شهادة بالرسالة قطعا
(و) ليحذر (من ترك الهاء
من حى على الفلاح) لخروجه
لغير المقصود (ويكون
الأذان مترسلا) وهو أن
يكون (من غير مدعمرط
ولا تعطيط) أى مفرط
ويكون (موقوفا) أى (غير
مغرب) بل يكون ساكنا

بَاءَ أَكْبَرُ وَأَشْهَدُ وَالْجَلَالَةَ، وَمِنَ الْوَقْفِ عَلَى
لَا إِلَهَ وَمِنَ تَرْكِ ادْغَامِ الدَّالِ فِي الرَّاءِ مِنْ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ وَمِنَ فَتْحِ اللَّامِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَمِنَ
تَرْكِ الذُّطْقِ بِالْهَاءِ مِنْ حَى عَلَى الصَّلَاةِ وَمِنَ تَرْكِ
الْهَاءِ مِنْ حَى عَلَى الْفَلَاحِ وَيَكُونُ الْأَذَانُ مُتَرَسِّلًا
مِنْ غَيْرِ مَدٍّ مُفْرَطٍ وَلَا مُعْطِطٍ مَوْقُوفًا غَيْرَ مُغْرَبٍ
مُتَوَالِيًا بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّلُهُ سَكُوتٌ كَثِيرٌ وَلَا
كَلَامٌ سِوَاهُ كَانَ سَلَامًا أَوْ رَدًّا أَوْ غَيْرَهُمَا،
وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَحْكِيَهُ إِلَى آخِرِ
الشَّهَادَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيْعٍ

(متواليا بحيث لا يتخلله سكوت كثير ولا كلام) وتقييد السكوت بكونه كثيرا
دون الكلام يشعر بأن الكلام يكره مطلقا كثيرا كان أو قليلا وأما السكوت
فلا يكره إلا إذا كان كثيرا (سواء كان) السلام (سلاما أو ردا) ولو بإشارة (أو غيرها)
أى غير السلام والرد وذلك كتنشيت عاظم (ويستحب لمن سمعه) أى الأذان
الفرض أو السنة أو الندوب لا المحرم أو المكروه فيعزم الأول ويكره الثانى (أن
يحكيه إلى آخر الشهادتين من غير ترجيع) إلا إذا فاته سماع الشهادتين أو لا فيستحب
له حكاية الترجيع ثم بالغ على ندب حكاية الأذان وأنه لنتهى الشهادتين فقال :

(ولو كان في صلاة فائقة) فإن حكى ما زاد على الشهادتين صححت أن أبدال الجيعلتين بحرفين والابطلت إن فاعها عمدا أو جهلا لاسهوا وحكمة لفظ الصلاة خبر من النوم يبطل حق النفل لأنه كلام أجنبي من الصلاة ونكره حكمة الأذان في الفريضة أصلية كندورة وبحكيه بعد فراغه منها (ويشترط في المؤذن شروط صحة وشروط كمال . فشروط الصحة) أربعة (أن يكون مسلما) فلا يصح من كافر في ما إذا أذن الكافر هل يكون بأذانه مسلما أم لا فمن يقول إن الشرع منوط بالظاهر يحكم بإسلامه بمجرد نطقه بالشهادتين ومن يحكم بعدم إسلامه يقول إن النية شرط للإسلام وهو حين نية الأذان لم يشو الإسلام ومن شروط الصحة أن يكون المؤذن (ذكرا) فلا يصح من امرأة (بالغاً) (٣٤) لأن صبي مميز إذ غير المميز كالعدم

فلا دخول له في موضوعنا ما لم يعتمد الصبي للمميز في أذانه على أذان بالغ وإلا صح (عاقلا) فلا يصح من مجنون (و) أما (شروط الكمال) فضابطها (أن يكون عدلا عارفا بالآوقات صيئا) أي حسن الصوت نديه وكونه (منطهرا) أي

وَلَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ بَاقِلَةً ، وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُؤَذِّنِ شُرُوطٌ صِحَّةٌ وَشُرُوطٌ كَمَالٌ ؛ فَشُرُوطُ الصَّحَّةِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ذَكَرًا بَالِغًا عَاقِلًا ، وَشُرُوطُ الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا عَارِفًا بِالْأَوْقَاتِ صَيِّئًا مُنْطَهَرًا أَقْنِيًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ إِلَّا لِإِسْمَاعٍ ؛ وَأَنْ لَا يَكُونَ قَدْ صَلَّى تِلْكَ الصَّلَاةَ الَّتِي أَذَّنَ لَهَا .
(فَصْلُ) الْإِقَامَةُ سُنَّةٌ :

منوشا وبكره الأذان ممن ليس على طهارة وكونه (فاعا) فيكره أوكد الأذان من الجالس إلا لعذر وكونه (مستقبل القبلة إلا لإجماع) فيجوز له الاستدبار ولو بجميع بدنه وقيل يدير وجهه فقط عينا وشمالا لإجماع مع بقاء بدنه للقبلة (ومن) شروط الكمال (أن لا يكون قد صلى تلك الصلاة التي أذن لها) فيكره أذانه بعد صلاته وظاهره الكراهة مطلقا أي كان ذلك في المسجد الذي صلى فيه تلك الصلاة أو كان في غيره وعبرة الخطاب صرحت بالمنع فيما إذا كانت الإعادة في نفس المسجد الذي صلى فيه تلك الصلاة فهي مخالفة للإطلاق الذي هو ظاهر مصنفنا إلا أن يؤول المنع في كلامه بالكراهة (فصل) في بيان حكم (الإقامة) وحكمها أنها (سنة) عين لها بالغ صلى فريضته وإن فضاء إلا لحرف فوات وقت اختياري أو ضروري بفعلها فلا تسن بل يجب تركها

حافظه على الوقت وفي الخطاب يندب أن يكون المقيم متطهرا وقائما ومستقبلا وفيها
 نقل عن ابن عرفة أن الوضوء شرط فيها بخلاف الأذان وأعل وجهه أن اتصالها
 بالصلاة صيرها كالجزء منها ولأنها أوكد بدليل سفيها في حق المنفرد دون الأذان
 فتدوب وبوافق ذلك قول المدونة لا بأس بأن يؤذن غير متوضي ولا يقيم إلا
 متوضئا له وإنما اشترط الوضوء فيها لأنها (أوكد من الأذان) هذا جزء علة وتعلم
 العلة قوله (لاتصالها بالصلاة) ولكون الاتصال من تمام العلة قال (وان تراخي)
 وكان الأولى فان تراخي (ما بينهما) (٦٥) أي الإقامة والصلاة (بطلت

الإقامة واستؤنفت) وفي
 إعادتها البطلان صلاتها مطلقا
 طال الأمر بين البطلان
 والشروع أولا أو ان طال
 قولان (وقال ابن كنانة من
 تركها عمدا بطلت صلاته)
 والمشهور محتمل (فالاختياط)
 مراعاة لقول ابن كنانة
 (أن يجترس) أي يحتفظ
 (على الاتيان بها ولا يتساهل
 في ذلك) وندب لامام ناخير
 احرام بعدها (وهذا) الحكم
 وهو سنية الإقامة ثابت

أَوْ كَذُمِنَ الْأَذَانِ لَا تَصَالِحُ بِالصَّلَاةِ وَإِنْ تَرَخَى
 مَا بَيْنَهُمَا بَطَلَتِ الْإِقَامَةُ وَاسْتَوْنَفَتْ ، وَقَالَ ابْنُ
 كِنَانَةَ مَنْ تَرَكَهَا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فَالِإِحْتِيَاظُ
 أَنْ يُجْتَرَسَ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا وَلَا يَتَسَاهَلَ فِي ذَلِكَ
 وَهَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَالْإِقَامَةُ فِي
 حَقِّهَا مُسْتَحَبَّةٌ سِرًّا وَإِنْ لَمْ تُقِمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهَا
 وَلَقَطْهَا : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ،
 حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ ، قَدْ قَامَتْ

(٥ - المقدمة العزبية) (في حق الرجل. وأما المرأة فالإقامة في حقها مستحبة)
 إذا صلت وحدها فان صلت مع رجال اكتفت بقامتهم وسقط عنها ندب الإقامة
 وكونها (سرا) مستحب على حدته فتأني بمستعيبين ان أقامت سرا (و) حيث
 كانت الإقامة في حق المرأة لاحكم لها الا الاستحباب وليس في تركها اثم ف(ان لم
 تقم) بأن تركت الإقامة (فلا إثم عليها) إذ لا يترتب الاثم على ترك المستحب
 (واقظها) أي الإقامة من حيث هي أي لا يقيد كون المقيم ذكرا أو أنثى (الله أكبر الله
 أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت

الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله (وقول الصنف) وما ذكرناه من أفراد
 الإقامة ماعدا التكبير (أى الإلتكبير فى أولها وآخرها) فإنه مثنى هو المشهور
 فمفيد لقوله (فإن شفع غير التكبير) حتى قد قامت الصلاة (لا تجزئته الإقامة
 ولا يتكلم) المفهم (فى) حالة (الإقامة) أى يكره له ذلك (ولا يرد على من يسلم
 عليه) لا إشارة ولا لفظا أى يكره له الرد مطلقا سواء كان بالإشارة أو بالكلام
 (والصلى غير بين أن يقوم (٦٦) للصلاة حال الإقامة أو بعدها) ولو

أطاق القيام حالها والله أعلم
 (فصل : شرائط الصلاة
 أربعة) أولها (طهارة
 الخبث عن الثوب والبدن
 والمكان ابتداء ودواما)
 فالصحة منوطة برفع حكم
 الخبث عن الثوب والبدن
 والمكان فلا تصح الصلاة
 إلا برفع حكم الخبث عنها
 فأى واحد منها كان متلبا
 بالخبث سواء كان فى ابتداء
 الصلاة أو فى أثنائها كان
 مانعا من الصحة وأشار إلى
 الشرط الثانى بقوله (وطهارة
 الحدث ابتداء ودواما)
 وهذا الشرط يجزئ (فى

الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا
 الله ، وما ذكرناه من أفراد الإقامة ماعدا
 التكبير فإنه مثنى هو المشهور ، فإن شفع غير
 التكبير لا تجزئته الإقامة ولا يتكلم فى
 الإقامة ولا يرد على من يسلم عليه والصلى مخير
 بين أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو بعدها .
 (فصل : شرائط الصلاة أربعة : طهارة
 الخبث عن الثوب والبدن والمكان ابتداء ودواما
 وطهارة الحدث ابتداء ودواما فى كل صلاة ذات
 ركوع وسجود وغيرهما ، وسر العورة بكثيف
 بمثالثة أى غليظ ، وعورة الرجل .

كل صلاة) لا فرق بين صلاة (ذات ركوع وسجود و) صلاة
 (غير) ذات الركوع والسجود أى مقابلة (لها) كجنازة وسجدة مهورة ولاوة
 (و) الثالث من الشروط (سر العورة) مكلف (بكثيف بمثالثة أى غليظ) أى
 لا يظهر منه البدن وأما ما لا يظهر منه البدن ولسكنه يحدد العورة لرفته فتكره الصلاة
 به وتعاد فى الوقت ثم شرع فى بيان العورة فقال (وعورة الرجل) مع مثله بالنسبة
 للنظر وكذا بالنسبة للصلاة أيضا إذ الكلام فى تحديد العورة المخففة بقربنة قوله

(من مرنه إلى ركبته) إذ الناطقة منه ليست كذلك وإنما هي السوائل فهي من
 لتقديم الذكر والأنثيان ومن المؤخر ما بين أليتيه فمن صلى كاشفا شيئا من ذلك أي
 من العورة الفلظفة عادا بدا حيث كان عادا فادرا لانسبا أو عاجزا في الوقت (وعورة
 المرأة الحرة مع) رجل (أجنبي) منها مسلم بالنسبة للنظر (جميع بدنهما إلا الوجه والكفين)
 وكذا بالنسبة للسلاة أيضا فتصح صلاتها بكشفهما وللأجنبي رؤيتهما بالاحشوف فتنة
 أو قصد للذة فيحرم (و) الرابع من الشروط (استقبال القبلة) مع الأمن والقدرة
 فالمرضى الذي لا يمكنه التحول ولا التحويل والمربوط ومن تحت الهدم لا يشترط
 في حقهم الاستقبال ويحب على من بمكة وما في حكمها بحيث تمكنه العناية استقبال
 عين السكبة بحيث لا يخرج (٦٧) شيء من بدنه عن سمته وأما من

بغير مكة وما ألقى بها فيكفيه
 استقبال جهتها فقط وتعتبر
 شرطية الاستقبال في كل
 حال (إلا في القتال حالة
 الالتحام) للحرب المشاة أو
 ركبان فلا يكون الاستقبال
 شرطيا كما لا يشترط ترك
 الأفعال بل يجوز طعن
 وركض دابة وإنشاد شعر
 وإمساك ما طغى يدم (و) إلا

مِنْ سُرْنِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَعَوْرَةُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ
 مَعَ أَجْنَبِيٍّ جَمِيعَ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ،
 وَاسْتِقبالُ الْقِبْلَةِ إِلَّا فِي الْقِتَالِ حَالَةً إِلَّا لِحَتَامٍ،
 وَفِي النَّافَةِ فِي السَّفَرِ الْمُبِيعِ لِلْقَصْرِ لِلرَّاكِبِ
 وَمَنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ نَاسِيًا فَلَمْ يَعْلَمْ حَتَّى
 فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ أَعَادَ أَبَدًا وَجَاءَ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ
 وَكَذًا إِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ غَامِداً .

(في النافية) وإن وثرا أو أخرى بالجواز ركعتا الفجر وسجود التلاوة ولكن تعتبر هذه
 الرخصة (في السفر المبيح للقصر للراكب) ركوبا متادا لدابة تركب عرفا لا ماش
 ولا لمحول وجهه جهة دبر الدابة أو جنبها حيث لم يكن ركوب الجنب عرف قوم وإلا
 صح (ومن صلى إلى غير القبلة ناسيا) جهتها أو لحكم الاستقبال (فلم يعلم حتى فرغ
 من صلاته أعاد أبدا وجاء في ذلك خلاف) موضوعه إذا تبين له ذلك بعد الفراغ
 وكان في الغرض لا إن تبين فيها فتبطل ويعيد أبدا ولا النقل فلا إعادة (وكذا إن
 كان جاهلا) جهتها ولم يعلم حتى فرغ من صلاته هل يعيد أبدا أو في الوقت خلاف
 ومحل ذلك في قبلة الاجتهاد والتخير وأما من بمكة أو المدينة أو جامع عمر وبالقسطاط
 فلا إعادة بدامتفق عليها لبطلان الصلاة اتفاقا (أو) كان (غامدا) في عدم الاستقبال

فصلاته بأطرافها (فصل : فرائض الصلاة) أي أركانها التي تقوم وتحقق
وتشكون عنها هويتها الخارجية (أربعة عشر) خبر عن قوله فرائض الصلاة. الفريضة
(الأولى تكبيرة الاحرام لكل مصل) فهي لازمة لكل من أراد الدخول في حرمت
الصلاة إماما كان أو مأموما أو فردا (ولفظها) أي تكبيرة الاحرام (الله أكبر من
غير إشباع الباء) وشروطها أن تكون من قيام وأن تكون بعد استقبال القبلة وأن
تعد لفظ الجلالة مدا طبعيا فان ترك شيئا من هذه لم تجزه (ولا يجزى غيرها) أي
غير هذه الجملة المركبة من الله (٦٨) وأكبر فلا يجزى الرحمن أكبر

ولا الله الكبير أو العظيم
(ان كان يحسن العربية)
فلا يجزى إلا هذه الجملة
وهي جملة الله أكبر (أما من
لا يحسنها) فيه خلاف (قيل
يدخل بالنية دون المعجمة)
وهو المشهور من الخلاف
(وقيل يدخل بلفظه) وعلى
هذا القول فلو قال خدای
أكبر انغذت الصلاة به
وصدق عليه أنه أتى
بتكبيرة الاحرام بلفظه .
الفريضة (الثانية النية)

(فصل) فرائض الصلاة أربعة عشر :
الأولى تكبيرة الإحرام لكل مصل ولفظها
الله أكبر من غير إشباع الباء ولا يجزى
غيرها إن كان يحسن العربية . أما من
لا يحسنها فقول يدخل بالنية دون المعجمة
وقيل يدخل بلفظه . الثانية النية بأن يقصد
بقوله الدخول في الصلاة الميمنة ويكون قصده
مقارنا للفظ التكبير ، ولا يلزمه التعرض
في نيته لعدد الركعات . الثالثة قراءة الفاتحة
على الإمام والقائد بذال معجمة : أي المنفرد .

مصورة بأن يقصد بقلبه الصلاة الميمنة بقوله (بأن يقصد بقلبه
الدخول في الصلاة الميمنة) غير مناسب والمناسب ما صورنا به (ويكون قصده مقارنا
لفظ التكبير) فان تأخر عنه أو تقدم بكثير بطلت وفي تقدمه يسر خلاف والاضافة
في قوله لفظ التكبير للبيان وأشار بقوله بأن يقصد بقلبه إلى محل النية وأن الأولى
عدم النطق بما قصده واللفظ واسع فان خالف لفظه نيته فالمعتبر النية (ولا يلزمه
التعرض في نيته لعدد الركعات) ولا الأداء أو ضده . الفريضة (الثالثة قراءة الفاتحة على
الإمام والقائد بذال معجمة أي المنفرد) بحركة لسان وان لم يسم نفسه وهل وجوبها

في كل ركعة أوفى الجلل أوفى الباقي سنة مؤكدة خلاف . الفريضة (الرابعة القيام
 للاحرام واقراءة الفاتحة) في الفرض لقادر فيجب تعلم الفاتحة إن أمكن التعلم بأن
 اتسع الوقت الذي هو فيه وقبل التعلم ووجد معلما فإن لم يمكن ذلك وجب عليه أن
 يأتم عن بحسبها فإن لم يأتم به بطلت صلاته فإن لم يجد إماما يحسنها سقط القيام لها
 لأنه فرعها وقد سقطت ويندب الفصل بسكوت أو تسبيح بين تكبيره وركوعه لئلا
 تنابس تكبيره القيام بتكبيره الركوع . الفريضة (الخامسة الركوع و) بين (أكملها)
 بقوله (أن ينحن بحيث يستوي ظهره وعنقه) وتقرب راحته من ركبتيه فإن لم
 تقرب راحته من ركبتيه لم يكن ركوعا وإما هو إتمام فلا يحصل به الفرض (و) ينصب
 له أن (ينصب ركبتيه) مستويين (٦٩) معتدلين (و يضع كفيه)

مفرقا أصابعهما (عليهما)
 قلو سد لها فقليل يبطلان
 صلاته كما يظهر المدونة
 ولكن صرفها عن هذا
 الظاهر أبو الحسن ومن ثم
 أفتى البرزلي وغيره بصحة
 صلاة من سدل يديه ولم
 يضعهما على ركبتيه لأن
 أصل الوضع مندوب وليس
 بشرط (و) إذا ركع (يجافي)

الرَّابِعَةُ الْقِيَامُ لِلْأَحْرَامِ وَالْقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةُ
 الْخَامِسَةُ الرُّكُوعُ وَأَكْمَالُهُ أَنْ يَنْحَنِيَ بِحَيْثُ
 يَسْتَوِيَ ظَهْرُهُ وَعُنُقُهُ ، وَيَنْصِبَ رُكْبَتَيْهِ ،
 وَيَضَعَ كَفَيْهِ عَلَيْهِمَا ، وَيَجَافِيَ الرَّجُلُ مِرْفَقَيْهِ
 عَنْ جَنْبَيْهِ وَلَا يُنْكَسُ رَأْسُهُ بَلْ يَكُونُ ظَهْرُهُ
 مُسْتَوِيًا . السَّادِسَةُ السُّجُودُ وَصِفَتُهُ أَنْ يُمْكِنَ
 جِهَتُهُ وَأَنْفُهُ مِنَ الْأَرْضِ ،

أي يبعد (الرجل مرفقيه عن جنبه ولا ينكس رأسه) أي يكره له ذلك (بل
 يكون ظهره مستويا) أي فيجعل رأسه مساويا لظهره . الفريضة (السادسة السجود)
 والواجب فيه تمكين الجهة على أي سري ما يمكن فالتمكين مستحب وإليه أشار للصنف
 بقوله (وصفته) أي الكملة (أن يمكن جهته وأنفه من الأرض) ولا يبالغ في ذلك
 حتى يؤثر في جهته لأن ما لكما رضي الله تعالى عنه كرهه وأنكره أبو سعيد الخدري
 على من ظهر في جهته أثره وقال علماؤنا لا يفعله إلا جهالة الرجال وضعفة النساء
 وقوله تعالى - سيأثم في وجوههم من أثر السجود - معناه خشوعهم وخضوعهم قال
 الخطيب والسجود على الأنف مستحب على الراجح وإنما الإعادة لترك السجود عليه
 بالوقت الاختياري مراعاة أن يقول بوجوبه وإلا فالاستحب لا يثبت عليه سجود

بتركه وقيل سنة فالمسألة ذات أقوال ثلاثة المعتمد منها الاستحباب (والركبتين وأصابع القدمين) وهذا سنة أي أن كل واحد منهما سنة ويشهد له ما في المختصر من قوله وسن على أطراف قدميه وركبتيه كيديه على الأصح (السابعة والثامنة الرفع من الركوع والسجود فإن تركه) فهما أو في أحدهما ولو مرة سواء تعدا الترك أو كان جاهلا حكمه أو كان ساهيا (وجبت) عليه (الإعادة) لتركه أمرا واجبا. الفريضة (التاسعة الجلوس للسلام قدر ما يعتدل فيه ويسلم) تسليم التحليل وما زاد على ذلك إلى آخر التشهد (٧٠) سنة والجلوس بقدر الدعاء

والرُّكْبَتَيْنِ وَأَصَابِعَ الْقَدَمَيْنِ. السَّابِعَةُ وَالثَّامِنَةُ
الرُّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ فَإِنْ تَرَكَهُ وَجَبَتْ
الْإِعَادَةُ. التَّاسِعَةُ الْجُلُوسُ لِلسَّلَامِ قَدْرَ مَا يَمْتَدِلُ
فِيهِ وَيُسَلِّمُ. الْعَاشِرَةُ تَسْلِيمَةُ التَّحْلِيلِ وَهِيَ
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَلَا يُجْزِي غَيْرُهَا وَلَيْسَ عَلَى
الْإِمَامِ وَالْقَدِّ غَيْرُهَا، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَيُسَلِّمُهَا عَنْ
يَمِينِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ قِبَالَهَ وَجْهَهُ يَقْصِدُ بِهَا الرَّدَّ عَلَى
الْإِمَامِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى بَسَارِهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَحَدٌ
يَقْصِدُ بِهَا الرَّدَّ عَلَيْهِ، وَالْأَفْضَلُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ
أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ تَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ

مندوب والجلوس بعد
سلام الامام مكروه .
الفريضة (العاشرة تسليم
التحليل وهي السلام عليكم
ولا يجزى غيرها) وزيادة
ورحمه الله وبركاته إما
مكروهة أو خلاف الأولى
وشروط تسليم التحليل أن
تكون باللسان العربي
فإن عجز عنها به سقطت
عنه ووجب عليه الخروج
بالنية (وليس على الامام
والقَدِّ) لا وجوبا ولا ندبا

(غيرها) أي غير تسليم التحليل (وأما المأموم فيسلمها عن يمينه ثم) يسن له أن (يسلم قبالة وجهه يقصد بها الرد على الامام) إن أدرك معه ركعة وإلا فلا يطالب بالسلام عليه ثم يسن له أن يسلم جهة يساره إن كان فيها مأموم انسحبت عليه أحكام المأمومية بأن أدرك ركعة فأكثر مع الامام لأنه بإدراك الركعة فأكثر صار معه في عداد المأمومين الذين انسحبت عليهم أحكام الامام (والأفضل في تسليم الرد) على الامام أو من على اليسار (أن تكون بلفظ تسليم التحليل) وأجزأ فهما سلام عليكم وعليكم السلام

(ولا يشترط أن ينوي) المصلي إماماً أو مأموماً أو فذاً (بسلامه) للتجليل (الخروج من الصلاة على أحد القولين المشهورين، و) على (مقابله) الذي هو المشهور الآخر (لا بد من ذلك) أي من قصد الخروج من الصلاة (و) يتفرع (عليه) أي على هذا القول الذي يقول لا بد من ذلك أحكام منها بطلان الصلاة إذا سلم من الخروج من الصلاة من غير نية ومنها أنه يختلف الغرض بالنسبة للإمام والقصد (يقصد الإمام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين به ويقصد الفذ السلام على الملائكة) ظاهر العبارة (٧١) أن الفذ لا ينوي إلا السلام على

الملائكة وليس كذلك بل القصد أن الفذ ينوي التجليل والملائكة كالمأموم. الفريضة (الحادية عشرة الاعتدال في الفصل بين الأركان) وهذا بناء على أرجح الأقوال من أنه فرض. الفريضة (الثانية عشرة الطمأنينة في أركان الصلاة كلها قيامها) وفيه أن القيام لا يحتاج فيه لطلب الطمأنينة لأن معه الفاتحة المستلزمة لاستقرار الأعضاء ساعة ما إلا أن يقال يعتبر

وَلَا يُشْرَطُ أَنْ يَنْوِيَ بِسَلَامِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ الشَّهُورَيْنِ، وَمُقَابِلُهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ يَقْصِدُ الْإِمَامُ بِسَلَامِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْمُقْتَدِينَ بِهِ وَيَقْصِدُ الْفَذُ السَّلَامَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ الْإِعْتِدَالُ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَرْكَانِ، الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ الطَّمَأْنِينَةُ فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا قِيَامُهَا وَرُكُوعُهَا وَسُجُودُهَا، وَالرَّفْعُ مِنْهَا وَبَيْنَ السُّجُودَتَيْنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْإِعْتِدَالِ أَنْ الْإِعْتِدَالُ فِي الْقِيَامِ مَثَلًا انْتِصَابُ

ذلك فيمن لا يجب عليه فاتحة فيحتاج إلى طلب الطمأنينة فيه (وركوعها وسجودها والرفع منها) أي الأركان والمراد الركوع والسجود إذ ليس هناك غيرها يرفع منه فلذا في بعض النسخ منهما بضمير اللين (وبين السجدين) وهو يوجه إلى فرضية الجلوس بين السجدين وليس بصريح لأن الرفع بين السجدين يتحقق ولو مع القيام وأشار إلى الفرق بين الطمأنينة وبين الاعتدال حتى يتحقق أن كلا منهما فرض على حدته فقال (والفرق بينها) أي بين حقيقة الطمأنينة (وبين حقيقة الاعتدال أن الاعتدال في القيام مثلاً) وكذا الجلوس كما أشار له مثلاً (انتصاب

القائمة والطمأنينة استقرار الأعضاء (زمنا ما ، الفريضة (الثالثة عشرة ترتيب
الأداء وهو أن يكون الإحرام قبل القراءة والقراءة قبل الركوع والركوع قبل
السجود والسجود قبل السلام) فلا تنقوم وتحقق ماهية الصلاة إلا بهذا الترتيب ،
للفريضة (الرابعة عشرة الموالاة فيجب إيقاع أجزاء الصلاة وأركانها على بعضها
بعضاً من غير تفريق) بين أجزائها (٧٢) بأن يكبر ويسكت زمناً طويلاً

الْقَامَةِ وَالطَّمَأْنِينَةَ اسْتِقْرَارُ الْأَعْضَاءِ ، الثَّالِثَةُ
عَشْرَةٌ تَرْتِيبُ الْأَدَاءِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْإِحْرَامُ
قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَالْقِرَاءَةُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَالرُّكُوعُ
قَبْلَ السُّجُودِ وَالسُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ ، الرَّابِعَةُ
عَشْرَةُ الْمُوَالَاةُ : فَيَجِبُ إِيقَاعُ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ
وَأَرْكَانِهَا عَلَى بَعْضِهَا بَعْضًا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ
(فَصْلٌ) وَسُنُّنُ الصَّلَاةِ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرَةٌ
الْأُولَى قِرَاءَةُ سُورَةٍ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا بِمَدِّ
الْفَاتِحَةِ فِي الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَالْأَوَّلَيْنِ مِنْ
غَيْرِهِمَا مِنْ فَرَائِضِ الْأَعْيَانِ ، الثَّانِيَةُ الْقِيَامُ
لِذَلِكَ ، الثَّالِثَةُ الْجَهْرُ فِي الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
وَالْمِشَاءِ وَجُمُعَةِ الصُّبْحِ وَالشَّفَعِ وَالْوُتْرِ وَالْجُمُعَةِ

بحيث يعمد من رآه أنه
معرض عن صلاته وقد
انفرد المصنف بهذا من
الفرائض فلهله ساقه إلى
ارتكاب هذا الاطلاع
(فصل . في بيان سنن
الصلاة .) هي أي (سنن
الصلاة ثمانية عشر الأولى
قراءة سورة أو مايقوم
مقامها) كالآية ولو قصيرة
فيحصل بكل منهما السنة
إلا أن تكميل السورة
مندوب فيكره تركها إكمالها
كما يكره تكرارها وإنما
تحصل السنة بقراءتها (بعد
الفاتحة) فإن قدمها على

الفاتحة أعادها بعدها إذا بعدية شرط في السنة وإتمام سن قراءة السورة والعيد
أو ما يقوم مقامها (في الصبح والجمعة والأولين من غيرهما من فرائض الأعيان)
لا في فرض كفائي ولا في سنة (الثانية) من السنن (القيام لذلك) القروء من سورة
أو آية (الثالثة الجهر في الأوليين من المغرب والعشاء وجمعة الصبح والشفع والوتر)
هذا ضعيف والذهب ندبه فبما أي إن الجهر مندوب في الشفع والوتر وليس سنة
فهما كما أفاده المصنف (والجمعة) يسن فيها الجهر

(والعبدین ونوافل اللیل والاستسقاء) المذهب الندب في ذلك كالوتر (الرابعة الإمرار فيها عدا ذلك) ولسكنه يخص بالفرائض كظهر وعصر وثالثة مغرب وأخبرني عشاء لأنه في النوافل مندوب لاستة التي الكلام فيها (والسر ما لا يسمع بأذنه والجهر ضده) وهو ما يسمع بأذنه وأقله في حق الرجل أن يسمع نفسه ومن يليه وأكثره لاحدله (تنبيه : لو قرأ (٧٣) سرا في محل الجهر أو جهرا

في محل السر عمدا أو سهوا الآية والآيتين لا شيء عليه) أي لا بطلان في العمد ولا سجود في السهو ومفهوم الآية والآيتين أنه لو قرأ أكثر من ذلك لم يكن الحكم أنه لا شيء عليه بل الحكم ما ذكره المصنف بقوله (أما إذا قرأ أكثر من آيتين ونذر قبل وضع يديه على ركبتيه أعاد أم يديه على ركبتيه أعاد أم القرآن والسورة) إن كانت الصلاة فرضا (و) أما (إن نذر بعد وضع يديه على ركبتيه) (فلا يرجع) ويسجد للسهو وإنما اعتبر عقد الركعة بمجرد الانحناء ولم يعتبر برفع الرأس من

وَالْعَبْدَيْنِ وَنَوَافِلَ اللَّيْلِ وَالِاسْتِسْقَاءِ الرَّابِعَةُ
الْإِمْرَارُ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ ، وَالسَّرُّ مَا لَا يُسْمَعُ
بِأُذُنٍ ، وَالْجَهْرُ ضِدُّهُ .

(تنبيه) لو قرأ سرا في محل الجهر أو جهرا في محل السر عمدا أو سهوا الآية والآيتين لا شيء عليه ، أما إذا قرأ أكثر من آيتين ونذر قبل وضع يديه على ركبتيه أعاد أم القرآن والسورة ، وإن نذر بعد وضع يديه على ركبتيه لا يرجع ، لأن عقد الركعة عند ابن القاسم برفع الرأس من الركوع إلا في مسائل منها هذه فإن عقدتها بوضع يديه على ركبتيه ، قال بعضهم لو ترك الجهر عمدا فقبل يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه

الركوع الذي هو مذهب ابن القاسم لما تقرر أن ابن القاسم يوافق أشهب في هذه المسئلة وأمثالها بأن عقد الركوع يكون بمجرد الانحناء ولذلك قال المصنف (لأن عقد الركعة عند ابن القاسم برفع الرأس من الركوع إلا في مسائل منها هذه فإن عقدتها بوضع يديه على ركبتيه) وحينئذ يترتب عليه عدم التدارك (قال بعضهم لو ترك الجهر عمدا فقبل يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه) أي لا يترتب عليه

سجود ولا تبطل صلاته (وقيل تبطل صلاته لأن هذا من التهاون بالسنن كما يتهاون
بالفريضة) ولا مفهوم للجهر بل كل سنة تركت عمدا في الصلاة فيها هذان القولان .
(الخامسة كل تكبيرة) أي جميع التكبير (سنة) واحدة (ماعدا تكبيرة الإحرام)
فإنها فرض فلم تدخل في السكوية (السادسة إلى التاسعة) أي فالسنة السادسة (الجلوس
الأول فيما فيه جلوسان) وأما ما فيه أكثر فلا تخص السنة بالجلوس الأول
(و) السنة السابعة (التشهد الأول ، و) السنة الثامنة التشهد (الثاني) بأي لفظ
كان سواء كان تشهد ابن مسعود (٧٤) الذي أخذ به أبو حنيفة وأحمد

أو كان تشهد ابن عباس
الذي أخذه الشافعي أو كان
تشهد عمر الذي قاله علي
المنبر معلما له الناس بخضرة
للمهاجرين والأنصار من غير
تكبير عليه فكان إجماعا
سكوتيا ولذا أخذ به الإمام
مالك رضي الله تعالى عنه
ولكون التشهد بهذا
اللفظ الوارد عن عمر
رضي الله تعالى عنه سنة
تاسعة على حدثها لم تعتبر
من تمام سنة التشهد جزم

وَقِيلَ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لِأَنَّ هَذَا مِنَ التَّهَاقُوتِ
بِالسَّنَنِ ، كَمَا يَتَهَاقُونَ بِالْفَرِيضَةِ ، الْخَامِسَةُ كُلُّ
تَكْبِيرَةٍ سُنَّةٌ مَاعَدَا تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ،
الْسادِسَةُ إِلَى التَّاسِعَةِ : الْجُلُوسُ الْأَوَّلُ فِيهَا
فِيهِ جُلُوسَانِ ؛ وَالتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي بِاللَّفْظِ
الْوَارِدِ فِيهِ ، وَهُوَ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ
الطَّيِّبَاتُ الصَّالَوَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ كَانَتْهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَحَلَّى عِبَادَ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ ،

للصنف بقوله (باللفظ الوارد فيه) وقيل إن خصوص هذا اللفظ الوارد تشهد
عن عمر رضي الله تعالى عنه فضيلة (و) على كل من القول بالسنية والقول بالفضيلة
فاللفظ الوارد عن عمر (هو التحيات لله) أي الألفاظ الدالة على الملك مستحقة لله
(الزكايات) أي الناميات وهي الأعمال الصالحات (لله الطيبات) أي الأقوال
الحسنة (الصلوات) الخمس المهدودة أو جنسها (لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله)
أي إحسانه (وبركاته) أي خبراته التزايدية (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)
أي أمان الله علينا وعلى عباده الصالحين فيشمل كل عبد لله صالح

(أشهد أن لا إله إلا الله وحده له شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) السنة
(العاشرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير) دون الأول
(وهي) باللفظ الوارد (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم وبارك على (٧٥) محمد وعلى آل محمد كما باركت

على إبراهيم وعلى آل
إبراهيم في العالمين إنك حميد
مجيد) السنة (الحادية عشرة
قول سمع الله لمن حمده للإمام
والفد) على ما فيه من
الخلاف من أن جميع
سمع الله لمن حمده سنة
واحدة أو كل واحدة سنة
السنة (الثانية عشرة و)
السنة (الثالثة عشرة الرد
على الإمام والرد على من
على يساره) ذكرهما في
السنن تنميا لها وإن تقدم
له ذكرهما. السنة (الرابعة
عشرة الجهر بتسليمة
التحليل) في أي صلاة فرضا
كانت أو نقلا سرا كانت
أو جهرا من إمام ومأموم
وفد واحترز بقوله (فقط)
عن تسليمة غيرها فلا يسن

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الْعَاشِرَةُ:
الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّشَهُدِ
الْأَخِيرِ، وَهِيَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى
آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى
آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ،
كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي
الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ قَوْلُ
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لِلْإِمَامِ وَالْفَدَّ، الثَّانِيَةَ
عَشْرَةَ وَالثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ الرَّدُّ عَلَى الْإِمَامِ وَالرَّدُّ
عَلَى مَنْ عَلَى يَسَارِهِ، الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْجَهْرُ
بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطْ، الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ
الْإِنْصَاتُ لِلْإِمَامِ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ، السَّادِسَةَ
عَشْرَةَ السُّتْرَةُ.

الجهر فيها وإنما يتصور ذلك من المأموم فالأفضل له في تسليمة الرد السر بها. السنة
(الخامسة عشرة الانصات) أي السكوت (للإمام) فلا يخرج عليه بالقراءة معه
وإنما يسن له الانصات (فإذا يجهر فيه) ولو لم يسمعه بل ولو سكنت الإمام فالقراءة
معه مكروهة. السنة (السادسة عشرة السترة) فعدوها من السنن إنما هو على ظاهر

للدونة واعتمد جمع أنها مستحبة وهو المعتمد وإنما تطلب السفرة (للإمام والفد) وأما المأموم فسفرة الإمام سفرة له وتكون السفرة بظاهر ثابت غير مشغل في غلظ رمح وطول ذراع فلا يجوز أن يتخذ الثائم سفرة وكذا المأبون ولا تكون إلى ظهر امرأة أجنبية وكذا زوجته أو أمته ولا بأس بالاستئثار بظهر الرجل ودره المار جهده (ويأثم المار) ومناول آخر شيئاً أو مكلمه (بين يدي المصلي إذا كان له) أي المار ومن في حكمه (مندوحة) أي سعة في ترك ذلك صلى المصلي استرة أو غيرها فإن لم يكن له مندوحة لم يأثم ولو مر بين يدي من له سفرة وانظر لم سكت عن إثم المصلي إذا تعرض مع أن المختصر (٧٦) جمع بينهما بقوله وإثم مارة له

مندوحة ومصل تعرض فتارة يأتان وتارة لا يأتان وتارة يأثم المار وتارة يأثم المصلي فالقسم الأول مصل تغير ستره ومار له مندوحة والثاني مصل لمحاولاً مندوحة للمار والثالث مصل لمحاولاً المار مندوحة والرابع مصل تغيرها ولا مندوحة للمار. السنة (السابعة عشرة الزائد على ما يسمع السلام

لِلْإِمَامِ وَالْفَدِّ وَيَأْثُمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي إِذَا كَانَ لَهُ مَدْحُوحَةٌ، السَّابِعَةُ عَشْرَةُ. الزَّائِدُ عَلَى مَا يَسْمَعُ السَّلَامَ مِنَ الْجُلُوسِ الثَّانِي، الثَّامِنَةُ عَشْرَةُ الزَّائِدُ عَلَى مِقْدَارِ الطَّمَأْنِينَةِ.

(فصل) وَمُسْتَحَبَاتُ الصَّلَاةِ تَزِيدُ عَلَى

ثَلَاثِينَ فَضِيلَةً. الْأُولَى قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ مَعَ الْإِمَامِ فِي السَّرِيَّةِ، الثَّانِيَةُ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَقَطْ

من الجلوس الثاني) أو الأول في صبح أو جمعة. السنة (الثامنة عشرة الزائد على بخاذي مقدار الطمأنينة) الفرض وهي استقرار الأعضاء زماناً ولا حد لهذا الزائد إلا أنه ينهي عن القسط منه ولا سيما إذا كان من الإمام (فصل) ومستحبات الصلاة تزيد على ثلاثين فضيلة (الفضيلة) الأولى قراءة المأموم مع الإمام في (الصلاة) (السرية) ويندبه أن يسمع نفسه إن قصد الخروج من خلاف الشافعي. الفضيلة (الثانية رفع اليدين) حذو المنكبين مصورين بصورة النابت بحمل رموس أصابعهم السماء ويكون هذا الفعل (عند الشروع في تكبيرة الإحرام فقط) لا قبله ولا في غيرها ثم بين صفة الرفع الذي عده من فضائل الصلاة بقوله :

(يحاذى بهما من كيبه فاقنن) أى اليدين مكشوفتين لما في كشفهما من الدلالة على النشاط والقيام إلى الصلاة يعزم قوى حتى لا يكون في عداد من ذمهم الله تعالى بقوله وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى أى متباطئين كما ذكره على الفعل فإن ستر اليدين قرينة على التباطؤ كما أن إرسالها عقب تكبيرة الاحرام إلى جنبه يعنف قرينة على عدم الخشوع فإذا المطلوب في هيئة الصلاة كشف اليدين عند تكبيرة الاحرام وإرسالها إلى جنبه عقب تكبيرة الاحرام بوقار حتى يكون موفيا بالهيئة المقصودة للشرع (و) من فضائل الصلاة (تطويل القراءة في الصبح والظهر لكن) ليس التطويل في الصبح والظهر على نسق واحد بل هو (في الصبح (٧٧) أطول) منه في الظهر فإذا

كان المطلوب فهما طول القراءة فيقرأ فهما من طوال الفصل وأوله من الحجرات على القول المشهور (و) من الفضائل (تقصيرها) أى القراءة (في العصر والغرب) فيقرأ فهما من قصار الفصل وأوله من والضحي إلى سورة الناس (و) من الفضائل (توسطها) أى القراءة (في العشاء) فيقرأ فيها من وسط الفصل وأوله

يَحَازِي بِهِمَا مَنْ كَبَّيْهِ قَارِعَتَيْنِ، وَتَطْوِيلُ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ، لَكِنَّ فِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ، وَتَقْصِيرُهَا فِي الْمَصْرِ وَالْمَغْرِبِ، وَتَوَسُّطُهَا فِي الْمِشَاءِ، وَتَقْصِيرُ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ الْأَوَّلَى وَتَقْصِيرُ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ عَنِ الثَّانِي، وَقَوْلُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ لِلْمَأْمُومِ عِنْدَ قَوْلِ الْإِمَامِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ، وَلَقَدْ بَدَأَ بِقَوْلِهَا، وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ،

من عبس وآخره سورة الليل إذا يغنى (و) من فضائل الصلاة (تقصير) قراءة (الركعة الثانية عن الأولى) ولكن في الزمن وإن قرأها أطول مما قرأ في الأولى (و) من فضائل الصلاة (تقصير الجلوس الأول) أى الزائد (عن) الجلوس (الثاني) الذي يعقبه السلام (و) وقت (قول ربنا ولك الحمد للمأموم) متحقق (عند قول الإمام سمع الله من حمده و) وقتها (لقد) متحقق (بعد ما يقولها) هو فالفضيلة في حق اللقد أن يقول ربنا ولك الحمد بعد قوله هو سمع الله من حمده (و) من الفضائل (التسبيح في الركوع والسجود) لم يتعرض لحكم الدعاء فيه مع أن أدنى مراتبه أن يكون مستحبا للإشارة الواردة فيه منها قوله عليه الصلاة

والسلام» أما الركوع فمطموع فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فإنه من أن يستجاب لكم» فيستفاد من قوله عليه الصلاة والسلام فإنه من أن يستجاب لكم أى حقيق أن يستجاب لكم أن الدعاء فيه مطلوب حيث إنه من مواطن الاجابة قال شارح هذا الكتاب وقد عده شيخنا من المستحبات اهـ (و) من فضائل الصلاة (التأمين سرا) وجعل في المختصر الاسرار به لمن أمر به مندوباً مستقلاً أى زائداً على مندوبيته وقوله (وهو قول آمين بعد الفراغ من الفاتحة بالمدمع التخفيف اسم الله تعالى) لم يصح نقله (٧٨) على أنه اسم من أسمائه تعالى بل هو

اسم فعل لطلب الاجابة فقوله (ونونه مضمومة على النداء التقدير يا آمين استجب دعاءنا) بناء على مدحاه من أنه اسم من أسمائه تعالى وقد علمت أنه لم يصح نقله فالمعول عليه أنه اسم فعل لطلب الاجابة ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام فإنه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه اهـ فان فحوى الحديث لا يصدق

والتأمين سرا، وهو قول آمين، بعد الفراغ من الفاتحة بالمدمع مع التخفيف اسم الله تعالى ونونه مضمومة على النداء، التقدير يا آمين استجب دعاءنا، ولا يؤمن المأموم خلف الإمام في الجهر بقراءة إلا إذا سمع قراءته، والقنوت في الصبح فقط بعد الفراغ من القراءة في الركعة الثانية قبل الركوع سرا، ولفظه وهو: اللهم إنا نستعينك وتستغفرك وتؤمن بك وتوكل عليك،

إلا على مادة اسم الفعل (ولا يؤمن المأموم) والنفي منصب على قوله وتؤمن وتوكل (إلا إذا سمع قراءته) أى قوله ولا الضالين ودليله خبر إذا سمعتم الإمام يقول ولا الضالين فقولوا آمين الحديث (و) من فضائل الصلاة (القنوت) فكونه من مندوبات الصلاة حكم ثابت له في نفسه (وكونه في الصبح فقط) مندوب ثان وكونه (بعد الفراغ من القراءة في الركعة الثانية قبل الركوع) مندوب ثالث وكونه (سرا) مندوب رابع (ولفظه) الخاص الآتي وهو اللهم إنا نستعينك الخ مندوب خامس (وهو) أى القنوت باللفظ الخاص (اللهم إنا نستعينك) أى نطلب معونتك (ونستغفرك) أى نطلب مغفرتك (وتؤمن بك وتوكل عليك) أى لا على غيرك

(ونشئ عليك الخير كله) لعل هذا لم يرد إذ ليس في وسع شخص أن ينشئ على الله بكل ثناء كيف وقد قال أكمل الخلق سبحانه لا أحصى ثناء عليك الحديث (نشكرك ولا نكفرك ونخضع لك) أي نخضع ونذل (ونخلع) الأديان كلها لآقرارنا برؤوسيتك وشهادتنا بوحدايتك (واترك من يكفرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد) (٧٩) بكسر الفاء ومعناه نسرع

في العمل (نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدد) أي الثابت الحق (إن عذابك بالكافرين ملحق) أي لاحق بهم ولا مناص لهم عنه ولا يتخطاهم بل هم فيه مبلسون مقيمون داعون ربنا الأمان الأمان (و) من فضائل الصلاة (الدعاء بعد الشهادتين الثاني) وقبل السلام (و) من فضائل الصلاة (تقديم يديه حين يسوي بهما للسجود على ركبتيه وتقديم ركبتيه على يديه عند القيام) عكس البعير في نزوله وقيامه فإنه في حالة نزوله يقدم ركبتيه أي ينزل بهما والصلي لا ينزل

وَنُشِئَ عَلَيْكَ الْخَيْرُ كُلَّهُ نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنَخْضَعُ لَكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِي وَنَحْفِدُ نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْافُ عَذَابَكَ الْحَدِيدَ إِنَّ عَذَابَكَ يَا نَكَاةً لِلْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ وَالِدُعَاءِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الثَّانِي ، وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ حِينَ يَسْوِي بِهِمَا لِلْسُّجُودِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَتَقْدِيمُ رُكْبَتَيْهِ عَلَى يَدَيْهِ عِنْدَ الْقِيَامِ ، وَعَقْدُ الْخِنْصَرِ وَالْيَنْصَرِ وَالْوُسْطَى مِنَ الْيَدِ الَّتِي مَادَا السَّبَابَةَ وَالْإِبْهَامَ مِنْهَا فِي الشَّهَادَتَيْنِ وَيُحَرِّكُ السَّبَابَةَ وَيَعْتَقِدُ بِالْإِشَارَةِ بِهَا أَنَّهَا مِطْرَدَةٌ لِلشَّيْطَانِ وَيَبْسُطُ الْيُسْرَى ،

بهما وإنما ينزل بيديه والبعير يقوم أولاً بمؤخره والصلي يقوم بركبتيه فهو عكس في الجملة (و) من الفضائل (عقد الخنصر والينصر والوسطى) على الأصبع التي تحت الإبهام (من اليد اليمنى مادا السبابه والإبهام منها في الشهادتين ويحرك السبابه) دائماً بعينا وشمالا في تشهديه (ويبسط) ندبا أصابع اليد (اليسرى) ولا يحركها أي ولا يحرك سبابتها لأنها التي شأنها التحريك .

(و) من الفضائل (وضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما حدواذنيه أو قربهما في السجود) ويندب ضم الأصابع في السجود وتفرقها في الركوع (و) من الفضائل (محافة الرجل) أي لا المرأة قائماتكون منضمة منزوية منافيه من الصلاة دونها ونكون المحافة (في السجود) (٨٠) حاصلة (بين ركبتيه وبين مرفقيه وبين

فخذه . و) من الفضائل (التكبير عند الشروع في أفعال الصلاة إلا في تكبيرة القيام من اثنتين فإنه يكبرها بعد ما يستوي قائما) إماما كان أو فردا أو مأموما (و) من الفضائل (التورك في الجلوسين وبين السجدين وهو أن يفضى بوركه الأيسر إلى الأرض ويخرج رجله جميعا من جانبه الأيمن وينصب قدمه اليمنى وباطن إبهام اليمنى إلى الأرض لا جانب إبهامها إلى الأرض (و يفضى اليسرى . و) من الفضائل أن (يضع كفيه على فخذه) بعد رفعهما عن الأرض فإن لم يرفعهما بين السجدين فقليل

وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ، وَوَضَعُهُمَا حَدَّوَاذْنَيْهِ أَوْ قَرَّبَهُمَا فِي السُّجُودِ ، وَمُحَافَاةُ الرَّجُلِ فِي السُّجُودِ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَبَيْنَ مَرْفَقَيْهِ وَجَنْبَتَيْهِ وَبَيْنَ فَخْذَيْهِ ، وَالتَّكْبِيرُ عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَإِنَّهُ يُكَبِّرُهَا بَعْدَ مَا يَسْتَوِي قَائِمًا ، وَالتَّوْرُكُ فِي الْجُلُوسَيْنِ ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَهُوَ أَنْ يُفْضِيَ بَوْرِكَه الْأَيْسَرَ إِلَى الْأَرْضِ ، وَيُخْرِجَ رِجْلَيْهِ جَمِيعًا مِنْ جَانِبِهِ الْأُيْمَنِ ، وَيَنْصِبَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى ، وَبَاطِنَ إِبْهَامِ الْيُمْنَى إِلَى الْأَرْضِ ، وَيُثْنِي الْيُسْرَى ، وَيَضَعُ كَفَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَالتَّيَامُنُ بِالسَّلَامِ الْمَقْرُوضِ لِكُلِّ مُصَلٍّ ، وَهُوَ أَنْ يُشِيرَ بِرَأْسِهِ قِبَالَ وَجْهِهِ وَيَتَيَامَنُ بِهَا قَلِيلًا ،

لا يجزى وقيل يجزى وهو الراجح (و) من الفضائل (التيامن بالسلام المقروض بحيث لكل مصلي) إماما كان أو مأموما أو منفردا (وهو) أي التيامن (أن يشير برأسه قبالة وجهه) أي جهة وجهه (ويتيامن بها) أي بالنسليم أي ببعضها بأن يختم بالكاف والنم عن يمينه (قليلا) مصور ذلك القليل بقوله .

(بحيث ترى صفحة وجهه) فقط ولا يبالغ جدا حتى يكون مستديرا بوجهه (و) من الفضائل (النظر إلى موضع السجود في قيامه) هذا التخصيص الذي درج عليه مصنفنا طريقة مرجوحة وأقول عليه أن النظر إلى الامام عام في جميع أعمال الصلاة (و) من الفضائل (مباشرة الأرض أو ما نبتت بالوجه والكفين) أي لا يغيرها ولو فرض أن قدميه على (٨١) حصر مثلا وكان إذا سجد سجد

بوجهه وكفيه على الأرض
 اسكان آتيا بالمطلوب (و)
 من الفضائل (المشي إلى
 الصلاة بوقار وسكينة
 واعتدال الصفوف وترك
 التسمية في القرينة) وكذا
 التعود وجازت التسمية
 والتعود بنفل ومحل كراهة
 التسمية إذا لم يقصد الخروج
 من خلاف الشافعي وإلا
 فلا كراهة (و) من الفضائل
 (التذكر بعد السلام من
 الصلاة بالأذكار الواردة
 كقراءة آية الكرسي)
 لما رواه ابن حبان وغيره أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من قرأ آية الكرسي

بِحَيْثُ تَرَى سَفْحَةَ وَجْهِهِ وَالنَّظَرَ إِلَى مَوْضِعِ
 السُّجُودِ فِي قِيَامِهِ وَمُبَاشَرَةَ الْأَرْضِ أَوْ مَا نَبَتَتْ
 بِالْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ وَالْمَشْيَ إِلَى الصَّلَاةِ بِوَقَارٍ
 وَسَكِينَةٍ ، وَاعْتِدَالَ الصُّفُوفِ وَتَرْكَ التَّسْمِيَةِ فِي
 الْقَرِينَةِ وَالذِّكْرُ بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ
 بِالْأَذْكَارِ الْوَارِدَةِ كَقِرَاءَةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ ،
 وَالتَّسْبِيحِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَالتَّحْمِيدِ ثَلَاثًا
 وَثَلَاثِينَ وَالتَّكْبِيرِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَخَتَمِ الْمِائَةِ
 بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ
 الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

(فصل) يُبَكِّرُهُ الدُّعَاءُ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ

الْإِحْرَامِ ،

(٦ - المقدمة العربية) دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت
 أي إلا عدم الموت زاد الطبراني وقيل هو الله أحد (و) أدخل بالكاف (التسبيح
 ثلاثا وثلاثين والتحميد ثلاثا وثلاثين والتكبير ثلاثا وثلاثين وختم المائة بإله إلا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) (فصل) في بيان ما يكره في الصلاة
 (يكره الدعاء بعد تكبيرة الإحرام) وقبل القراءة وظاهره أي دعاء كان وأجيز
 سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي للذي

فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين اللهم باعد بيني وبين خطاياي
كما باعدت بين المشرق والمغرب ونقي من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس
واغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد . وروى عن مالك رضي الله تعالى عنه
استحسانه وصححه ابن عبد السلام وقال ابن حبيب يقوله بعد الإقامة وقبل الأحرار
(و) يكره الدعاء (في الركوع وفي التشهد الأول و) من المكروه (التعوذ والبسملة
في الفريضة) قبل الفاتحة أو بعدها وكذا من المكروه القراءة خلف الإمام في الجهر
(و) من المكروه (السجود على البساط) ما لم يكن محبسا بالمسجد وإلا انتفت
الكراهة (و) يكره السجود (٨٢) (على المنديل ونحوه وعلى طرف

وَفِي الرُّكُوعِ وَفِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، وَالتَّعَوُّذِ
وَالْبَسْمَلَةِ فِي الْفَرِيضَةِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الْبِسَاطِ
وَالْمُنْدِيلِ وَنَحْوِهِ وَفِي طَرَفِ الْكُمِّ وَالْإِلْفَاتِ
بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَتَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ وَفَرَقَمَتِهَا
وَالْعَبَثُ بِخَاتَمِهِ أَوْ بِإِحْيَتِهِ وَتَمْيِيزُ بَصَرِهِ
وَرَفْعُهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَضَمُّ الْقَدَمَيْنِ، وَوَضْعُ الْيَدِ
عَلَى الْخَاصِرَةِ، وَتَحْدِيثُ النَّفْسِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا،

الكم) إلا الحر أو برد (و)
من المكروه في الصلاة
(الالتفات لغير ضرورة)
وعمل كراهة الالتفات لغير
ضرورة حيث يقبض رجلاه
إلى القبلة ولو التفت
بجميع جسده فان استدبر
أو شرق أو غرب بجسده
ورجليه أيضا بطلت صلاته
(و) من المكروه (تشبيك

الأصابع) فهو مكروه في الصلاة (و) كذا (فرقتها) مكروه مستعمل زائد على وحمل
كراهة التشبيك (و) من المكروه أيضا في الصلاة (العبث بخاتمه) أي اللعب
بخاتمه (أو بإحْيَتِهِ و) من المكروه أيضا في الصلاة (تمْيِيزُ بَصَرِهِ) إلا لحوف
نظر المحرم فيجب إذا ذكره أيضا قيام منكس الرأس وقال عمر رضي الله تعالى عنه لا تنكس
رأسه أرفع رأسك فانما الخشوع في القلب (و) من المكروه في الصلاة (رفع)
بصر (ه إلى السماء و) من المكروه أيضا في الصلاة (ضم القدمين) معتمدا عليهما
سوية دائما والذي يخرج عن الكراهة أن يفرق بينهما (و) من المكروه أيضا
(وضع اليدين على الخاصرة) إذ هو من فعل اليهود (و) من المكروه أيضا (تحديث
النفس بأُمُورِ الدُّنْيَا) والتعبيد بالله نيا يخرج تحديث نفسه بأُمُورِ الآخرة فلا كراهية فيه

(و) من المكروه أيضا (حمل شيء بكم أو فم) لا يمنع عن شيء من أركان الصلاة وإخراج الحروف فلا يبطل بحمله أي مع الكراهة (و) من المكروه (الصلاة بطريقين) ولكن لمن يخشى أن يمر بين يديه أحد (و) من المكروه لا يقيد كونه في الصلاة (قتل البرغوث والقملة في المسجد) لأنه نزه عن ذلك (فصل) في بيان مبطلات الصلاة (يبطل الصلاة بترك شرط من شرائطها) المتقدمة وظاهر قوله (مع الذكر والفطرة) أن جميع الشروط يعتبر فيها ذلك وليس كما قال إذ منها ما لا يعتبر فيه ذلك كطهارة الحدث ومنها ما يعتبر فيه ذلك كستر العورة وطهارة الخبث واستقبال القبلة (و) من الشروط التي تبطل الصلاة بتركها تكبيرة الإحرام أو النية فتبطل الصلاة (بترك تكبيرة الإحرام أو النية) ولا يتأني في هذين (٨٣) التقييد بالطول لعدم الدخول في

في الصلاة بالكلية وإنما يعتبر الطول في غيرها من الأركان كالركوع والسجود وإليه أشار المصنف بقوله (أو) كان الترك (غيرها) أي غير تكبيرة الإحرام أو النية (من أركانها) كالركوع والسجود إذا طال الترك بحيث لا يمكن التدارك وفي

وَحَمَلُ شَيْءٍ بِكُمِّهِ أَوْ فَمِهِ ، وَالصَّلَاةُ بِطَرِيقَيْنِ
مَنْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَقَتْلُ الْبُرْغُوثِ وَالْقَمَلَةِ
فِي الْمَسْجِدِ .

(فصل) تبطل الصلاة بترك شرط
من شرائطها مع الفطرة وعليه وترك تكبيرة
الإحرام أو النية أو غيرهما من أركانها ،

اعتبار الطول طريقنا ابن القاسم وأشهب فإن القاسم يعتبره بالعرف وأشهب يعتبره بالخروج من المسجد وموضوعنا أن الترك حصل على سبيل السهو أما مع العمد فلا يتقيد بالطول ، إذا علمت أن الطول مفوت للتدارك وعدمه يمكن معه التدارك فلذلك كرك كيفية التدارك فنقول الترك إما أن يكون من الركعة الأخيرة أو من غيرها فإن كان من الأخيرة وتذكر قبل أن يسلم أو بعد أن سلم معتقدا السكالم والفرض أنه لم يطل ففي هاتين الحالتين يأتي بركعة بدل التي بطلت وإن كان من غير الأخيرة فلا يخلو إما أن يعقد ركوع التي تليها أولا فإن لم يعقد ركوع التي تليها أي بالتارك لتمام الركعة وبلغ ما بعده أي بعد الركن المتروك ويبقى عليها فتارك الرفع من الركوع يرجع محدودا ثم إذا وصل إلى حد الركوع والطمأن برفع منه وتارك السجدة الأولى ينحط لها من قيام فإذا تذكرها وهوى الركوع خر ساجدا ولا يرفع

ليأتي بهامن قيام وتارك الغائبة يرجع قائما وكذا تارك الركوع يرجع قائما فان
كان عقد ركوع التي عليها بطلت الركعة لتفريقها ركن وصارت التي عقدها عوضا
عنها وانقلب ركعانه فتصير الثانية أولى والثالثة ثمانية وهكذا (و) تبطل الصلاة
(بترك سنة واحدة عمدا على أحد القولين) للشهورين والشهور الأخر لا بطلان وقد
تقدمت هذه المسئلة في سنن الصلاة بما لها وما عليها (و) تبطل الصلاة (بالكلام
لغير إصلاحها) ولو أكره عليه أو وجب لإفادته أعمى وللراد به الصوت سواء اشتمل
على حروف أم لا فإذا نهق كالحمار (٨٤) أو نهق كالغراب بطلت صلاته

(و) تبطل الصلاة (بالفعل
الكثير من غير جنس
الصلاة كالمشي الكثير
بخلاف القليل جدا كالمشي
لستر أو فرجة) السبعين
والثلاثة (و) مما لا تبطل
به الصلاة (العزمة وحك
الجسد) ما لم يكن جدا
وبكره القليل لغير ضرورة
(والأكل والشرب مبطل
مطلقا) عمدا أو نسيانا على
أحد التأويلين على المدونة

وَيَتَرَكُ سُنَّةً وَاحِدَةً عَمْدًا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ
وَبِالْكَلَامِ لَغَيْرِ إِصْلَاحِهَا ، وَبِالْفِعْلِ الْكَثِيرِ
مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الصَّلَاةِ ، كَالْمَشْيِ الْكَثِيرِ
بِخِلَافِ الْقَلِيلِ جَدًّا ، كَالْمَشْيِ لِسِتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ
وَالْعِزَّةِ وَحَكِّ الْجَسَدِ ، وَالْأَكْلُ وَالشَّرْبُ
مُبْطِلٌ مُطْلَقًا وَبِزِيَادَةِ فِعْلٍ مِنْ جَنْسِ الصَّلَاةِ
عَمْدًا أَوْ جَهْلًا مُطْلَقًا وَسَهْوًا إِنْ كَثُرَ ، وَهُوَ
رَكْعَتَانِ فِي الصُّبْحِ وَأَرْبَعٌ رَكْعَاتٍ فِي الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ ،

والآخر عدم البطلان كما إذا اقتصر على أحدهما نسيانا (و) تبطل صلاة الغرض ومن
(بزيادة فعل من جنس الصلاة) ركوع أو سجود (عمدا أو جهلا مطلقا) فلأكثر
(وسهوا إن كثروا) حد الكثير الذي يبطل سهوا (هو ركعتان في الصبح) ومنها
الجمعة (و) حده في الرباعية (أربع ركعات) فزيادة أربع ركعات سهوا مبطل
(في) كل من (الظهور والعصر والعشاء) فلا يبطل الرباعية إلا بزيادة أربع ركعات
سهوا وأما زيادة ثلاث ركعات سهوا في الرباعية فلا تبطلها وترك المغرب لا خلاف فيها
فقليل كالثنائية تبطل بزيادة ركعتين وقيل كالرباعية لا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات
وزاد شيخ التنائي قولنا ثلاثا وهو بطلانها بثلاث قال التنائي ولم أره تعبده اهـ

(ومن صلى صلاة تامة) بأن (أتى بها على نظامها) أي لم يترك شيئا منها لامن فرائضها ولا من سنتها (و) لكنه (لا يعرف) أي لا يميز (الفرض) فيها (من السنة ولا) يميز (السنة من المستحب) (ف) صلاته هذه مطروحة على بساط البحث (ف) قيل إن صلاته هذه (باللغة و) القول (الصحيح أنها صحيحة إن) كان (أخذ وصفها عن عالم) إمامان قال له العالم أفضل كذا وكذا وإما بأن رأى العالم يفعلها ففعل كفعله وقد يستدل لهذا الثاني بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي والوضوء كالعبادة في هذا والله أعلم (٨٥) (فصل) في بيان حكم السجود للترتيب

على السهو فقوله (سجود السهو سنة) بيان لحكمه وإعنا يترب سجود السهو على المصلي (لنقص سنة مؤكدة من سنن الصلاة أو سنتين خفيفتين بشرط الدخول في هيئة الصلاة فلا يسن ترك أذان ولا ترك إقامة مما ليس داخل في هيئة الصلاة ثم لا فرق بين كون النقص علقا أو مشكوكا فيه لقولهم الشك في النقص كتحقيقه (وهي) أي السنن

وَمَنْ صَلَّى صَلَاةً تَامَةً أَتَى عَلَى نِظَامِهَا وَهُوَ لَا يَتَرَبُّ الْقُرْآنَ مِنَ السُّنَّةِ وَلَا السُّنَّةَ مِنَ الْمُسْتَحَبِّ، فَقِيلَ إِنَّ صَلَاتَهُ بِاللُّغَةِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ إِنْ أَخَذَ وَصَفَهَا عَنْ عَالِمٍ .

(فصل) سجود السهو سنة لنقص سنة مؤكدة من سنن الصلاة وهي تامة :
قراءة ما سوى أم القرآن والظهر والاسرار
والتكبير سوى تكبيرة الإحرام والتحميد
والشهادة الأولى والجلوس الأول له ،

لأن كدة التي يترتب السجود على نقص كل واحدة منها بافترادها سواء كان السجود قبلها أو بعدها كما يأتي تفصيله (تامة) فيترتب السجود القبلي على ترك (قراءة ما سوى أم القرآن و) يترتب السجود الفل أيضا على ترك (الظهر) بأن قرأ في محله مرا (و) يترتب السجود المعدي على ترك (الاسرار) بأن قرأ في محله جهرا (و) يسجد القبلي لترك (التكبير) مرتين أو أكثر (سوى تكبيرة الإحرام) فإن تركها يبطل الصلاة (و) يسجد القبلي لترك (التحميد) الأولى التامع أي قول مع التمام حمده إذا ترك ذلك مرتين أو أكثر (و) يسجد القبلي لترك (الشهادة الأول و) لترك (الجلوس الأول له) أي التشهد ويلزم من تركه ترك التشهد ولا يلزم

من ترك التشهد تركه (و) يسجد لترك (النشهد الأخير) عنده في السنن المؤكدة التي
يسجد لها وأشار لغير المؤكدة بقوله (ولا سجود لترك سنة غير مؤكدة كتكبير
واحدة) إذا تركها (مرة) واحدة (غير تكبير الاحرام ولا) يسجد (لترك
فضيلة كالفنوت في الصبح فان سجد (٨٦) لهما) أي للتكبير الواحدة

أو الفنوت قبل السلام
(بطلت صلاته ولا) يسجد
(لفريضة كتكبير
الإحرام أو لزيادة قول غير
مبطل للصلاة كالكلام
القليل سهوا أو فعل غير
مبطل) للصلاة (كزيادة
ركعة في الرباعية سهوا و)
كذا (الانصراف القريب
من الصلاة سهوا) لا يبطلها
كن نسي السلام وتذكركه
بعد أن انحرف عنها وقد
قرب الانحراف من غير
طول ولا مفارقة موضعه
فانه يعتدل للقبلة ويسلم
ويسجد بعد السلام فان
لم ينحرف والحالة هذه

والتشهد الأخير ، ولا سجود لترك سنة غير
مؤكدة كتكبيرية واحدة غير تكبير
الإحرام ولا لترك فضيلة كالفنوت في الصبح ،
فان سجد لهما بطلت صلاته ، ولا لفريضة
كتكبيرية الإحرام ، أو لزيادة قول غير
مبطل للصلاة كالكلام القليل سهوا أو فعل
غير مبطل ، كزيادة ركعة في الرباعية سهوا
والانصراف القريب من الصلاة سهوا ، ومحل
سجود السهو مختلف فالزيادة فقط يسجد لها
بعد السلام والنقص فقط أو النقص والزيادة
يسجد لهما قبل السلام ، وصفته سجدة تان
بكبر لهما في ابتدائهما والرفع منهما أو يمد
التشهد في القبلي ثم يسلم ، فان سها المأموم

سلم فقط ولا سجود عليه (ومحل سجود السهو مختلف فالزيادة فقط
يسجد لها بعد السلام والنقص فقط أو النقص والزيادة يسجد لها قبل السلام ، وصفته) أي
السجود (سجدة تان بكبر لهما في ابتدائهما) بأن يهوى بالتكبير ساجدا إلا أنه يأتي بتكبير
غير تكبير الهوى (و) بكبر في (الرفع منهما) بعيد التشهد في القبلي ثم يسلم فان سها
المأموم (عن سنة مؤكدة أو عن جميع السنن حالة كونه

(خلف الإمام) لأحالة مفارقتة للإمام لقضاء ما عليه لأن قوله (فإن الإمام يحمله عنه) خاص بحالة القدوة وأما سهوه حالة المفارقة فلا يحمله عنه الإمام كما أنه لا يحمله عنه شئ من الأركان سوى الفاتحة سواء حصل الترك له عمدا أو سهوا أو جهلا ولا مفهوم لقوله فإن بها المأموم عن سنة الخ إذ لو تعد ترك جميع السنن حالة القدوة لاشيء عليه وإنما التقييد بالسهو ليكون الفصل معقودا للسهو (ويلزم المأموم) ولو مسبقا أدرك ركعة (سهو الإمام) أي السجود عن سهو الإمام قبلها أو بعدها (وإن لم يسه) المأموم (معه ولا حضر سهوه) بأن كان مسبقا لكن مع شرط أن يكون أدرك معه ركعة كاملة وإذا كان يلزمه سهو الإمام فيسجد القبلي معه والبعدي بعد القضاء فإن قدمه على القضاء بطلت صلاته (٨٧) إن قدمه عمدا أو جهلا لاسهوا

كما تبطل صلاته إن سجد القبلي معه مع كونه لم يدرك معه ركعة ثم إن المأموم مطالب بالسجود ولو تركه الإمام أو لم يدرك المأموم وجبه فإن كان مترتبا على ثلاث سنن وتركه الإمام ولم يسجد له وسجده المأموم بطلت صلاة الإمام دون

خَلْفَ الْإِمَامِ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَحْمِلُهُ عَنْهُ وَيَلْزَمُ
الْمَأْمُومَ سَهْوُ الْإِمَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْهَ مَعَهُ ، وَلَا
حَضَرَ سَهْوَهُ .

(فصل) صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ
وَلَا يَحْتَصِلُ فَضْلُهَا إِلَّا بِأَدْرَاكِ رُكْعَةٍ يَسْجُدُ فِيهَا
فَمَنْ أَدْرَكَهَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيدَهَا فِي جَمَاعَةٍ

صلاة المأموم وتزاد هذه على قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه والله أعلم (فصل) في بيان حكم (صلاة الجماعة) أي فعل الصلوات الخمس في جماعة فحكم الصلاة في جماعة أنه سنة في غير الجمعة فرض في الجمعة وإلى بيان حكم الصلاة في جماعة حال كون الصلاة غير جمعة أشار المصنف بأنه (سنة مؤكدة) هذا الفضل العظيم الذي وردت به السنة من مشكاة قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسين جزءا وفي رواية بسبع وعشرين درجة (لا يحصل) هذا الفضل أي (فضلها) أي الجماعة (إلا بأدراك ركعة بسجودها) فلا يحصل بأدراك ما دون ركعة (فمن) حصله أي هذا الفضل بأن (أدركها) أي الركعة بسجودها ولو مع واحد أو مع زوجته وأولى أكثر من ركعة وأولى الصلاة كلها (ليس له أن يعيدها في جماعة

أخرى) أى يحرم للنهي عن صلاتين في يوم (والجماعة اثنان) ولو أحدهما الإمام
(فصاعدا) فأقل ما يستحق به الجمع اثنان فلا يتحقق بواحد إذ لا يطلق عليه جمع
لأنة ولا عرفا علما أو خاصا (ومن صلى وحده) وكان المناسب الفاء بأن يقول فمن
صلى وحده (أو لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة فإن له) أى فيسند به وكان الأولى التعبير
به حتى يرتبط بقوله (أن يعيدها في جماعة) ثم ارتباطه بواجب الإعادة في جماعة ليس خاصا
بالوقت الاختياري بل نداء الإعادة في جماعة عام ولو في الوقت الضروري لأن غاية طلبها أفضل
الجماعة لأفضل الوقت ومن ثم طلبت في البلد وفي كل مسجد في فرض عيني حاضر أو غائت
لا كفاي فمستحبة على الشهور ومن أيضا في كسوف واستسقاء على ما لاحظنا والذي
لغيره ندمها ما لم يعيدها أو صح وتكرر الجمع كثير ينفل أو يمكن مشتهر وقوله (أو مع واحد)
تبع في هذا المختصر كابن الحاجب وأما (٨٨) ابن عرفة قال لا بأس بالجماعة

أخرى ، والجماعة اثنان فصاعدا ، ومن صلى
وحده أو لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة
فإن له أن يعيدها في جماعة ، أو مع واحد
مأموماً ناوياً بذلك التفويض إن كانت تلك
الصلاة غير المغرب .

التي يعيدها اثنان أو إمام
راتب وتقل ابن الحاجب
تعاد مع واحدا أعرفه اه
ثم نداء الإعادة مشروط أن
يعيدها (مأموما) لا إماما
لأن صلاة العيد تشبه النفل
والمستعمل لا يؤم مفترضا وإذا

صلى منفرد أو أراد أن يحصل فضل الجماعة كما هو المطلوب منه يعيدها في جماعة وكذا
حالة كونه (ناويا بذلك) المذكور من الإعادة (التفويض) إلى الله تعالى في قبول
أيهما شاء ومع نية التفويض لا بد من نية الفرض وفائدة نية الفرضية مع كونه أداها
أنه إن تبين عدم الأولى أو فسادها أجزأته هذه فإن لم ينو الفرض صحت المعادة إن
لم يتبين عدم الأولى أو فسادها فإن تبين عدم الأولى أو فسادها بطلت المعادة أيضا
وأما تندب الإعادة حيث لا يترتب عليها نفويت أمر شرعى من كونها تؤثر عدد
ركعات اليوم والليلة كما في فرض المغرب ولذا قال المصنف (إن كانت تلك الصلاة)
التي يريد إعادتها (غير المغرب) لا إن كانت مغربا فتحرم الإعادة ثلاثا نصير شفعاً وهي
إنما شرعت ثلاثية لتوتر عدد ركعات اليوم والليلة ولأنه يلزم أيضا من إعادتها التنفل
بثلاث ولم يعهد في الشرع .

(وكذا) أى ومثل ذاك أى فى النسخ ما لو ترتب على الإعادة مخالفة ما وردت به السنة فلا يعيد
 (المشاة بعد وتر صحيح) لأنه يلزم من إعادتها إعادة الوتر على أحد القولين فيخالف
 لا وتران فى ليلة وإن جرى ما على عدم إعادته على القول الآخر خالفوا به لآخر صلواتكم
 من الليل وتر (ومنى) حصل فضل الجماعة ثم (أقيمت عليه) للترتيب (تلك الصلاة)
 بعينها (وهو فى المسجد فإنه لا يبدأ بتلك الصلاة) القامة التى حصل فضلها أى يحرم
 عليه ذلك للنسب عن صلاتين فى يوم (ولا غيرها فرضاً أو نقلاً) أى يحرم عليه ذلك
 (فصل فى بيان شروط الإمامة. شروط الإمامة تسعة) (الشرط الأول) منها (الطهارة)
 وفى عد الطهارة من شروط الإمامة نظر إذ هى شرط فى صحة الصلاة مطلقاً لا مأمراً لا ولا بعد
 من شروط الشئ إلا ما كان خاصاً به (٨٩) فقوله (فالتصحح إمامة من صلى محدثاً

متعمداً) لا من حيث إن
 الطهارة شرط خاص بالإمامة
 بل من حيث إن من دخل
 الصلاة عالماً بالحدث فصلاته
 باطلة فتبطل إمامته إذ من
 شرط الإمامة أن يكون
 ما تلبس به صحيحاً ولا صفة
 لا تلبس به مع اتقاء
 شرطه وهو الطهارة ومفهوم
 قوله متعمداً أنه إن لم يتعمد

وَكَذَا الْمَشَاءُ بَعْدَ وَتْرٍ صَحِيحٍ، وَمَنْ أَقِيَمَتْ عَلَيْهِ
 تِلْكَ الصَّلَاةُ وَهُوَ فِي السَّجْدِ فَإِنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِتِلْكَ
 الصَّلَاةِ وَلَا غَيْرَهَا قَرْضًا أَوْ نَقْلًا.

(فصل) شروط الإمامة تسعة. الأول
 الطهارة فلا تصح إمامة من صلى محدثاً متعمداً
 الثاني أن لا يكون مأموماً، فمن اقتدى
 بمسبوق أو بمأموم ظنّه إماماً بطلت صلاته

بل يبين له بعد فراغه من الصلاة حدث نفسه فإن صلاة من خلفه صحيحة فلا يلزمه
 إعادتها لا منفرداً ولا جماعة وأما صلاته هو فإنه يعيدها بعد أن يتطهر. الشرط (الثاني)
 من شروط الإمامة (أن لا يكون) هو أى الإمام (مأموماً) بأن أدرك مع الإمام ما أى
 مقداراً من الصلاة به ينسحب عليه حكم للمؤمومة ويتقضى عنه حكم الإمامة إذا الشخص
 الواحد لا يكون مأموماً وإماماً فى عمل واحد وعلى هذا يتفرع قول المصنف (فمن
 اقتدى بمسبوق) أدرك مع الإمام ركعة (أو بمأموم ظنّه إماماً بطلت صلاته) وأما
 لو اقتدى بمأموم لم يترك ركعة صحح الافتداء به قطعاً لعدم انسحاب حكم للمؤمومة
 عليه إذ بادره ركعة لا يعلو أحكام المؤمومة من حرمة الإعادة فى جماعة فمن اقتدى
 به فى هذه الصلاة صححت صلاته نعم لو صلى هذه الصلاة (وإذا نسيها مرة أخرى لا يجوز

أن يقتدى به في هذه الصلاة بعينها لأن الإعادة حينئذ تصير نفلا ولا يصح اقتداء
 المفترض بالتفعل الشرط (الثالث) من شروط الإمامة (الاسلام) فلا تصح إمامة الكافر
 الشرط (الرابع) من شروط الإمامة (الذكورة فلا تصح إمامة المرأة مطلقا) حرة
 أو أمة كبيرة أو صغيرة في فريضة أو نافلة لرجال أو نساء هذا حكم إمامتها وأما صلاتها
 هي فصحيحة ولو نوت الإمامة عمدا ومثل المرأة في عدم صحة الإمامة الحنفى الشكل .
 الشرط (الخامس) من شروط الإمامة (البلوغ فلا تصح إمامة غير البالغ في الفرض)
 وأما في النفل فتصح وإن لم تجز ابتداء قال ابن رشد إنما لم تجز إمامة الصبي للبالغين
 إذ لا يؤمن أن يصلي بغير طهارة إذ لا حرج عليه في ذلك . الشرط (السادس)
 من شروط الإمامة (العقل فلا (٩٠) تصح إمامة مجنون) سواء كان

الثالث الإسلام، الرابع الذكورة فلا تصح
 إمامة المرأة مطلقا، الخامس البلوغ فلا تصح
 إمامة غير البالغ في الفرض إلا إمامته
 السادس العقل فلا تصح إمامة المجنون ولا
 السكران السابع الحرية وهي شرط في الجمعة
 الثامن السلامة من الفسق بالجارية فلا تصح
 إمامة الزاني وشارب الخمر .

مطبقا أو كان يفيق أحيانا
 ولعل عدم الصحة حال الأفافة
 لاحتمال طروق الجنون
 (و) كذا (لا تصح) إمامة
 (السكران) الطافح بخلاف
 للمبر فتصح خلفه من حيث
 التميز لكنها تبطل من
 حيث تحمله بالتجاسة إذا

فقد في إزالتها الشرط (السابع) من شروط الإمامة (الحرية وهي شرط في التاسع
 الجمعة) إذ الرق لا جمعة عليه ، وكذا لا تصح إمامته في العيدين على ظاهر المدونة عند
 بعضهم ولكن رده الخطاب قائلا الذي في التهذيب والأم صحة إمامته في العيدين
 مع السكر اهـ والذي غر بعضهم حتى قال بعدم الصحة في العيدين ظاهر قول
 المدونة لا يؤم في الجمعة لأنه لا جمعة عليه ولا عيد اهـ وتصح في غير ذلك لكن
 يكره أن يكون إماما راتبا في الفرائض بخلاف النوافل كقيام رمضان فإنه يجوز
 أن يكون العبد راتبا فيها . الشرط (الثامن) من شروط الإمامة (السلامة من
 الفسق بالجارية فلا تصح إمامة الزاني وشارب الخمر) ونحوهما من ارتكب كبيرة لم
 مكفر . الشرط

(التاسع) من شروط الامامة (القدرة على الأركان) من قيام وقراءة ونحو ذلك (فلا تصح إمامة العاجز عن الركوع مثلا) أو السجود أو القيام أو عن أي ركن من أركان الصلاة قولي أو فعلي في كل حال (إلا أن يكون المأموم أيضا عاجزا عنه) مساويا له فتصح إمامة جالس بفرض لعاجز مثله وعموم كلام المصنف يشمل اقتداء الآخر بالأخر من إذا الركن يشمل القولي والفعل في الواقع ما يفيد ولا يشمل المومي بالمومي فقها وإن كان ظاهر العبارة الشمول فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر على المشهور خلافا لقول ابن عرفة إن مفهوم المازري ومثله لا ينرشد جواز اقتداء المومي بالمومي إلا أن المشهور خلافه (و كذلك) أي ونظير العاجز عن الأركان (العاجز عن أحكام الصلاة) من وجوب النية والركوع والسجود وسنية السورة ونسب التسيب وما يترتب (٩١) عليه السجود وحيث فسرنا كلام

المصنف بهذا حسن الاستثناء وأما لو كان جارا لا بالأحكام فالصلاة منه ومن مأمومه المساوي له باطلة فقوله (فلا تصح إمامته إلا مثله) مبني على ما أسلفناه من التفسير الذي يشابه مراده (واختلف هل تصح إمامة من لم يميز بين الضاد والظاء) أو الصاد

التَّاسِعُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَرْكَانِ فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْعَاجِزِ عَنِ الرُّكُوعِ مَثَلًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ أَيْضًا عَاجِزًا عَنْهُ، وَكَذَلِكَ الْعَاجِزُ عَنْ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ فَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا لِمِثْلِهِ، وَاخْتَلَفَ هَلْ تَصِحُّ إِمَامَةُ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الضَّادِ وَالظَّاءِ وَإِمَامَةُ اللَّاحِنِ،

والسين في الفائدة كفي ثقل الواقع أو غيرها كما هو ظاهر المصنف وموضوع الخلاف هل تصح إمامته لمن يميز بينهما ولم يجد إماما سواه إماما بأن قدم وحده يصلي ولم يجد غيره أو قام بذلك المأموم مانع بمنعه الامامة وهو الراجح لكن مع شرط أن لا يجد إماما غيره يميز أو لا بالاطلاق متفق عليه أو تبطل صلاة اللحنى به ولو لم يجد معالما ولو ضاق الوقت وعليه كثير من العلماء وحيث كان مقابله هو الراجح فليس لهذا مرتبة إلا الضعف (و) اختلف أيضا هل تبطل (إمامة اللاحن) عجزا عن تعلم الصواب إما لضيق وقت أو لعدم معلم مع قبوله للتعلم فيهما واتم به غير لاحن لعدم وجود غيره سواء كان لحنه في الفائدة أو غيرها أو تصح في غيرها وتبطل بالاحن فيها غير المعنى على هذين القولين أم لا تبطل إن غير المعنى كضم ناء أنعمت لا إن لم يغيره كضم لام الحمد لله أو تصح مطلقا أي في الفائدة أو غيرها غير المعنى أولا

ولكن مع الكراهة واختاره ابن رشد أو تمنع ابتداء مع وجود غيره وتصح بعد الوقوع واختاره الحنفي أقوال (وتصح الصلاة خلف المخالف في الفروع الظنية) ولو رآه يأتي بمخالف يتعلق بصحة الصلاة كعدم السك أو مسح بعض الرأس أو تقبيل زوجته بغيرها أو مسها أو على هذا يحمل قول من قال بصحة الصلاة خلف المخالف ويحمل قول من قال بعدم الصحة إذا رآه يأتي بمخالف على ما يتعلق بصحة الاتهام كعبادة لصلاته لا ما يتعلق بصحة الصلاة فحينئذ يكون قائلاً بصحة صلاة المالكي خلف الشافعي ولو أتى بمخالف كعدم ذلك أو مسح بعض رأسه أو خلف الحنفي ولو أتى بمخالف كتقبيل زوجته بغيرها أو مسها أو مسها وقد مثل للمصنف لذلك بقوله (كالمالكي خلف الشافعي) أو غيره كالحنفي (فصل) في بيان شروط صحة (٩٢) الاقتداء وإليها أشار المصنف بقوله

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْمُخَالَفِ فِي الْفُرُوعِ الظَّنِّيَّةِ
كَالْمَالِكِيِّ خَلْفَ الشَّافِعِيِّ .

(فصل) شروط صحة صلاة المأموم
خمس : الأول : الاقتداء وهو أن ينوي أنه
مأموم بالامام ، وأن صلاته تابعة لصلاته
فإن تابعه من غير نية بطلت صلاته ،

(شروط صحة صلاة المأموم
خمس) . الشرط الأول
الاقتداء) وهو أن يكون
متابعاً لغيره في صلاته فقول
المصنف (وهو أن ينوي)
ليس على ما ينبغي إذ ليس
الاقتداء هو أن ينوي الخ
بل الاقتداء أن يكون

الشخص تابعاً لغيره في صلاته من أول صلاته (أنه مأموم بالامام وأن صلاته
تابعة لصلاته) بحيث تحصل له عمرة التابعة فيحمل عنه الفاتحة والسنن الباطل لعدم
تركها لغير المأموم وقوله (فإن) تأخرت نية مأموميته عن مبدأ صلاته أو (تابعه
من غير نية) متابعه مع إخلاله بما يحمله الامام عند حصول نية التابعة فجوابه قوله
(بطلت صلاته) فالباطل أن مترتب على التابعة من غير نية التابعة مع الإخلال ببعض
ما يطلب منه ومفهومة أنه لو تابعه ومع عدم نية التابعة ومع عدم الإخلال بشيء مما
يطلب منه فلا تبطل صلاته وهو كذلك وكثيراً ما يقع ذلك ممن يعلم في الامام شيئاً
يقدر في صلاته وخشي بصلاته منفرداً عنه الضرر أو من أهل البدع الذين يرون
عدم صحة الصلاة خلف غير معصوم ولا يخلو الزمان عن معصوم عندهم وأشهر كلام
للمصنف بأن الامام لا يشترط في صحة إمامته نية الإمامة وهو كذلك لكن لا يحصل له فضل

الجماعة الا بفيتها فلو صلى انسان خلف انسان ولم يعلم به أو علم به ولم ينو الامامة فلا يحصل له فضل الجماعة وأما لو نوى الامامة حين علمه بمن صلى خلفه لحصل له فضل الجماعة ولو في الأثناء لأن نية الإسمية لا يشترط أن تكون في الأول بخلاف نية للأوموية فيشترط أن تكون في الابتداء ولكن تعقب هذا المذهب ابن عبد السلام وابن عرفة بأنه يلزم على قولهم أن يعيد في جماعة اه قال بعض العلماء وما أظن أحدا يقول اه واختار الأحمي حصولها له وإن لم ينوها ومورد الخلاف بين من نفى فضلها عند عدم النية ومن أثبت فضلها ولو مع عدم النية في غير الجمعة والجمع ليلة المظفر خاصة وفي صلاة الحروف وفي صلاة الاستخلاف وأما من فلا بد من نية الامامة قطعا. الشرط (الثاني) من شروط الاقتداء (أن لا يأتي بمفترض يستنفل) فالذي يلزمه أن لا يأتي إلا بمفترض مثله وأما (٩٣) عكس كلام المصنف وهو اتهام

مستنفل بمفترض فجاءه بناء على جواز التنفل بأربع أو كافا في سفر أو خلف من صلى الصبح بعد الشمس أو خلف جمعة ليست على الأوموم . الشرط (الثالث) من شروط الاقتداء (أن يتحد الفرضان في السفة

الثاني أن لا يأتي بمفترض يستنفل . الثالث أن يتحد الفرضان في ظهريّة أو غيرهما فلا يصلي ظهرا خلف عصر ولا العكس . الرابع : أن يتحد في الأداء والقضاء فلا يصلي ظهرا قضاء خلف من يصلي أداء ولا العكس .

(الظهريّة أو غيرها) فلا يجوز الاقتداء مع اختلاف فرض الإمام وفرض الأوموم (فلا يصلي ظهر خلف عصر ولا العكس) وهو صلاة العصر خلف الظهر . الشرط (الرابع) من شروط الاقتداء (أن يتحدا) أي يتفقا في ثلاثة أشياء فتتحد الصلاةان (في الأداء والقضاء) ويتحدا في زمنهما وفي موجههما بكسر الجيم (فلا يصلي ظهرا قضاء خلف من يصلي أداء ولا العكس) ولو اختلف الأداء والقضاء بالنسبة للإمام والأوموم كالصلى الظهر خلف الشافعي بعد دخول وقت العصر فلا يصح لأنه أداء عند المالكي قضاء عند الشافعي ولا يصلي ظهر يوم أحد مضى خلف من يصليها عن يوم السبت قبله ولا يصلي ظهرا خلف موجهها بأن كانت عن ظهر يوم أحد مضى لمن يتيقن أنها في ذمته خلف ظهر يوم الأحد بمينه لسكن لمن يتيقن الترك تحقيقا فصار متيقن الترك مفترضا حقيقة خلف مستنفل حكما . الشرط

(الخامس) من شروط الاقتداء (المتابعة في الاحرام والسلام) بأن يفعل كلاهما بعد فراغ إمامه منه لقوله عليه الصلاة والسلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كفر فكبروا الحديث (فلو أحرم أو سلم) بأن ابتداء أحدهما وأولى إذا ابتدأهما (قبل الإمام أو ساواه) في أحدهما وأولى ساواه (فيهما) في الابتداء (بطلت صلاته) فرغ قبله أو بعده أو معه فإن ابتداء بهما أو بأحدهما بعده وأنتم معه أو بعده صححت فإذا ابتداء بعده وختم قبله بطلت على المتعمد في كل من الإحرام والسلام تسع صور تجري في العاقد والجاهل مطاقا أي في الإحرام والسلام وتجرى في الساهي في الإحرام لعدم انسحاب المأمومية عليه وأما في السلام فقد انسحبت عليه المأمومية فيحمل عنه الإمام سهوه فلو سلم ساهيا قبل الإمام أو معه فإن الإمام يحمل (٩٤) سهوه ولكن لا بد من سلامه

الخامس: المتابعة في الإحرام والسلام فلو أحرم أو سلم قبل الإمام أو ساواه فيهما بطلت صلاته، وأما غيرهما فالسبق فيه غير مبطل لكنه حرام والمساواة فيه مكروهة.

(فصل) الأفضل أن يقف الرجل الواحد من يمين الإمام،

بعد سلام الإمام فلو ترك السلام بعد الإمام أو سلم بعده لكن بعد أن طال ما بين سلامه وسلام الإمام بطلت صلاته لترك ما وجب عليه وهو سلامه بعد سلام الإمام إذ هو ركن من أركان الصلاة تبطل الصلاة بتركه رأسا أو بفعله في غير

موضعه هذا حكم الإحرام والسلام بالنسبة للمأموم وأما غيرهما بالنسبة والاثنتان له أيضا فأشار المصنف بقوله (وأما غيرهما) من أركان الصلاة فتحكمها مختلف فيها ما يكون السبق فيه حراما ويؤمر بالعودة إلى الإمام ولا تبطل الصلاة به وذلك في الأفعال كالركوع والسجود والرفع منها ومنها ما يكون السبق فيه مكروها وذلك في الأقوال والمساواة في جميعها مكروهة وإلى هذه الأحكام أشار المصنف بالتفريع فقال (فالسبق فيه غير مبطل لكنه حرام والمساواة مكروهة) فالأفضل أن تكون أفعال المأموم عقب أفعال الإمام بعد فصل لطيف والله أعلم. (فصل) في بيان موقف المأموم من الإمام وبيان ما هو الأفضل الأكمل (الأفضل أن يقف الرجل الواحد) ومثله السبي الذي عقل القرية (عن عين الإمام) ويندب أن يتأخر عنه قليلا وتكرار المحذرة ومصدر هذا الحديث صلى الله عليه وسلم حيث أدرك ابن عباس إلى بيته حين كان واقفا على يساره

(و) يقف (الاثنان فصاعدا خلفه) وتقف للرأه الواحدة مع الامام خلفه ومع رجلين فصاعدا معه خلفهما أو خلفهم ومع رجل معه عن يمينه خلفهما بحيث يكون بعضها خلف الامام وبعضها خلف من على يمينه لا خلف من على يمينه فقط وخلف الامام فقط (وتصح صلاة المأموم إذا تقدم على الامام لكنه يكره) ونكره أيضا محاذاته ولكن محل الكراهة إذا كان (لغير ضرورة) من ضيق ونحوه أما مع الضرورة فلا كراهة وعلى كل حال فالصلاة صحيحة (ونجوز الصلاة) من مقتد بإمام (منفردا خلف الصف) إن عسر عليه وقوفه به وتحصل له فضيلة الصف لنية الدخول فيه لولا التعسر فإذا لم يتعسر عليه ذلك كره وقوفه خلف (٩٥) الصف وفاته فضيلة الصف،

ولكن فضيلة الجماعة حاصلة في قسمي التعسر وعدمه (وبكره تفريق الصفوف من غير ضرورة) وتحصل ذلك بإشياء صف آخر قبل إكمال الصف الأول وهكذا (ونجوز أن يصلي المأموم في مكان أعلى من مكان الامام) ولو علوا كثيرا كالسطح إذا كان يضبط أحوال الامام عن غير عسر وبكره إذا تعسر عليه

وَالِاثْنَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَهُ، وَتَصِحُّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْإِمَامِ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ مُنْفَرِدًا خَلْفَ الصَّفِّ وَيُكْرَهُ تَفْرِيقُ الصَّفُوفِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَتَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَأْمُومُ فِي مَكَانٍ أَعْلَى مِنْ مَكَانِ الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْكِبَرُ فَتَكُونُ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِمَّا عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ،

ذلك ويستمر له هذا الحكم الذي هو الحواز إذا كان يضبط أحوال الامام في كل حال (إلا أن يقصد بذلك) العلو الترفع و (الكبر) المناقاة للتذلل والتواضع الذي هو روح العبادة ومدرسة مشروعية إذا لاسبب لمشروعية العبادة إلا أفراد المعبود بالعبادة ولا يكون ذلك ولا يحصل إلا بالتذلل والخضوع بين يديه والكبر يناقض هذا (ف) حينئذ تعطل حكمة المشروعية (تكون الصلاة باطلة) إذ بذلك نخرج عن حكمة المشروعية ولا نفيجهل إلا الفساد (ولا يجوز أن يصلي الامام في مكان أرفع مما عليه أصحابه) وللتع في كلام المصنف خاص بمن يصلون بغير السفينة أما إن كانوا يصلون بسفينة فلا يكون حكم صلاة الامام في مكان أرفع يصل في أصحابه المنع

بل يكره فقط ولذلك أخرجه المصنف بالشرط فقال (إن كان في غير سفينة) أما في السفينة فليكون الشأن فيها عدم التحكك بسبب الضيق فلا يكون الحكم بالمنع بل يكره فقط (٩) الحكم بالمنع في غير السفينة والحكم بالكراهة في السفينة (إن كان الملو كثيرا) فإن كان (يسيرا كالشبر) ومثله الذراع (ولم يقصده الكبير) بل إما أن يقصده به التعظيم ولو كان أكثر من الشبر والذراع كصلاته صلى الله عليه وسلم على النهر أو كان في مبدأ الأمر لم يكن معه من يطلب أن يساويه في المكان فله حينئذ أن يصلي في أي مكان شاء فاختار أرفع مكان فصلى فيه فدخل إنسان فاقتدى به في مكان أسفل من مكانه الذي يصلي فيه فلم تكن صلاته في المكان العالي أمرا مدخولا عليه ابتداء فحيث كان (٩٦) الملو مقيدا باليسير ولم يكن

إن كان في غير سفينة فإن كان يسيرا كالشبر
ولم يقصده به الكثير فإن الصلاة صحيحة ،
وإن كان أكثر من ذلك بطلت عليه وعليهم .
(فصل) الجمعة فرض عين ، والسمي
إليها واجب على البعيد قبل النداء بمقدار
ما يدرك وعلى القريب بزوال الشمس ، وقيل
بالأذان ، وأوجبها سبعة شروط :

هناك داعية الكبير فالحكم
ما أفاده المصنف بقوله (فإن)
للصلاة صحيحة) وإن كان
الأولى في مقابلة قول أولا
ولا يجوز الخ أن يقول
فإن الصلاة جائزة ويلزم
من الجواز الصحة ثم أفاد
مفهوم إن كان يسيرا
كالشبر فقال (وإن كان
أكثر) من ذلك ولم يكن

لواحد مما مر (بطلت عليه وعليهم) (فصل) في بيان
حكم صلاة (الجمعة) وحكمها أنها (فرض عين) على كل مكلف حر (و) حكم
(السمي إليها واجب على البعيد) المنزل ولو بسة أميال إذا كان عصرها ويجب
عليه السمي (قبل النداء بمقدار ما يدرك) الصلاة فقط إن علم أن عدد الجمعة
يتم بدونه أو بمقدار ما يدرك الخطبة والصلاة إن علم أن العدد لا يتم إلا به (و)
يجب السمي (على القريب) المنزل إلا (بزوال الشمس وقيل بالأذان) الثاني
والامام جالس على المنبر وهو الذي يحرم به البيع ونحوه ويفسخ إن وقع بين اثنين
تلقىهما الجمعة أو بين من تفرقه ومن لا تفرقه (ولو جوبها سبعة شروط) اعلم أن فرض
الجمعة شروط وجوب وشروط أداء ، فشروط الوجوب هي ما تعمر بها الجمعة ولا يجب على

للكلف تحصيلها أي تصير الامة عامرة بالوجوب بسببه وذلك كالبلوغ فالنسي قبل بلوغه ذمته خالية عن وجوب الجمعة مثلاً فإذا بلغ استقر الوجوب فيها أي بعلق الوجوب بها وشروط الأداء ما تبرا بها الامة ويجب على المكلف تحصيلها فالشرط الأول من شروط الوجوب ما أشار له المصنف بقوله (الأول التكليف فلا تجب على صبي ولا مجنون ونحوهما) كالمنعى عليه . الشرط (الثاني الحرية فلا تجب على عبد) كامل الرق (و) كذا (لا) تجب على (من فيه شائبة حرية) كمكاتب ومدبر ومعتق وبعضه ومعتق لأجل ومقاطع لأن كل واحد منهما مشغول بخدمة سيده (ولكن يستحب له والصبي حضورها) وتسقط الظاهر عن حضرها ممن لا يجب عليه الحضور إلا أنهم في ندب الحضور يختلفون فمنهم من (٩٧) لا يحتاج إلى إذن ومنهم من يحتاج

إليه فالمكاتب يندب له الحضور مطلقاً والفقير والمدبر إن أذن السيد وأما البعض فالיום الذي يكون لسيد يذهب فيه باذنه واليوم الذي لنفسه يذهب فيه بلا إذن . الشرط (الثالث الكورية فلا تجب على امرأة) بل يحرم حضور شابة عذشى منها الفتنة فإن

الأول التكليف ، فلا تجب على صبي ، ولا مجنون ونحوهما ، الثاني الحرية فلا تجب على عبد ولا من فيه شائبة حرية ، ولكن يستحب له وللصبي حضورها ، الثالث الكورية فلا تجب على امرأة ، الرابع الإقامة ، فلا تجب على مسافر إلا أن ينوي إقامة أربعة أيام ، الخامس الاستيطان بموضع يستوطن فيه ،

٧ - المقدمة العزمية ﴿ لم تكن عشية الفتنة كرهه فقط وجاز التجالة لا أرب للرجال فيها . الشرط (الرابع الإقامة فلا تجب على مسافر إلا أن ينوي إقامة أربعة أيام) صحيح فتجب عليه تبعاً لأهل البلاد فلا يصح عده ممن تعتقد بهم الجمعة فإن كان عدد الجمعة لا يكمل إلا به فليست . الشرط (الخامس الاستيطان بموضع يستوطن فيه) فإن كان داخل في كفر سخ من بلدها وجبت عليه فقط وإن كانت لا تعتقده وإن كان الاستيطان لنفس بلد الجمعة فهو من شروط الوجوب والصحة مما أي لامن شروط الوجوب كما هو مفاد المصنف فالتحقيق أن استيطان بلدها من شروطها مما كما أفاده الاتفاق فقد قال ما حاصله (إن الاستيطان يعني العزم على الإقامة على التأييد من شروط الصحة والتوطن بالفعل من شروط الوجوب فهو شرط وجوب وصحة باعتبار بن فالعزم

على التأييد اجتمع فيه الشرطان باعتبار العزم وباعتبار الإقامة والمقيم لا على التأييد
ليس فيه إلا شرط الوجوب . الشرط (السادس) القرب بحيث لا يكون منها في وقتها
أى لا يكون من بلد الجمعة في وقت الجمعة وهو وقت دخول الأذان الثاني (على أكثر
من ثلاثة أميال) وربع أو ثلث ميل (وهو القدر الذى يبلغه الصوت الرفيع إذا
كانت الرياح ساكنة والأصوات هادئة والمؤذن صيحا) فمن أدرك النداء على قدر
ثلاثة أميال وربع أو ثلث ميل فانه (٩٨) يجب عليه الرجوع حيث

السادس القرب بحيث لا يكون منها في وقتها
على أكثر من ثلاثة أميال وهو القدر الذى
يبلغه الصوت الرفيع إذا كانت الرياح ساكنة ،
والأصوات هادئة ، والمؤذن صيحا ، ومبدأ
الأميال الثلاثة من المنار ، وقيل من طرف
البلد ، والميل على المشهور كما سيأتى ألف ذراع ،
والتحديد بالمسافة المذكورة إنما هو فى حق
الخارج عن بلد الجمعة ، وأما من هو فيها
فتجب عليه ، ولو كان من المسجد على ستة
أميال . السابع الصحة فلا تجب على مريض ،
وإن صح قبل أن تقوم لزمته .

علم أو ظن إدراك ركعة
(و) قولهم (مبدأ الأميال
الثلاثة) فى حق الخارج
عن بلد الجمعة (من المنار)
هو الراجح (وقيل من
طرف البلد) ضعيف (والبلد
على المشهور كما سيأتى)
أول باب السفر (ألف ذراع)
ومقابل المشهور أنه ألف
ذراع وفيه أقوال أخر فقد
قيل إنه ثلاثة آلاف ذراع
وخمسة ذراع وقيل إنه
اثنا عشر ألف خطوة
والخطوة ثلاثة أقدام
(والتحديد بالمسافة المذكورة)

في قوله ومبدأ الأميال الخ (إنما هو فى حق الخارج) عن بلد الجمعة (وأما من هو ولأدائها
فيها فتجب عليه ولو كان من المسجد على ستة أميال) ذكر هذا تنبيها للشرط السادس
والخامس والافقد أفادنا فيما تقدم أول الباب من أن من كان فى المصر يجب عليه
السعى ولو على أكثر من ستة أميال . الشرط (السابع) الصحة فلا تجب على مريض
لا يقدر على الإتيان إليها (وإن صح قبل أن تقوم) صلاتها (لزمته) إن كان يمكنه
أن يتطهر ويدرك ركعة وكذا كل من زال عذره قبل أن تقوم لزمته فلو علق العبد قبل

أن تقام لزمته ولو صلى الظهر لعلمه بالرق وكذا المسافر يقدم من سفره والسيح يبلغ
ثم ذكر شروط صحة الجمعة فقال (ولأدائها) أي صحتها (أربعة شروط) فمن شروط
أدائها (الأول الإمام المقيم) وإذا اعتبر في صحتها الإمام بوصف كونه مقبلا فلا
تصح أفذاذا ولا بإمام مسافر (ما لم يكن الخليفة فلا يشترط كونه مقبلا فلو من قرية
جمعة فيخطب لهم فتصح الجمعة له ولم فلو حضر ولو بعد الإحرام ولو صلى ركعة
بطلت ويبتدىء الصلاة هو أو بأذنه . الشرط (الثاني) من شروط الأداء (الجماعة)
فهو شرط في الأداء كما أنها شرط في الوجوب فلا تجب الجمعة على أهل قرية إلا إذا
كانوا جماعة تنقري بهم القرية (٩٩) ولا تصح الجمعة ولا تنادي إلا بجماعة

فالجماعة شرط في الوجوب
والصحة معا (وهي غير
محدودة بعدد مخصوص)
فيطلق على الثلاثة جماعة
وعلى الأربعة جماعة وهكذا
ولكن المدار على جماعة
تنقري بهم القرية بأن
تستكمل الشروط التي
سيذكرها المصنف وهي غير
موجودة في الثلاثة والأربعة
إلى الأحد عشر لعدم تنقري
بهم غالبا ولذا استدرك

وَلَا دَأْيَهَا أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ: الْأَوَّلُ الْإِمَامُ الْمُقِيمُ
فَلَا تَصِحُّ أَفْذَاذًا وَلَا بِإِمَامٍ مُسَافِرٍ ، الثَّانِي
الْجَمَاعَةُ وَهِيَ غَيْرُ مَحْدُودَةٍ بِعَدَدٍ مَخْصُوصٍ
وَلَكِنْ لَا تُجْزَى مِنْهَا الثَّلَاثَةُ ، وَلَا الْأَرْبَعَةُ ،
وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ بَلَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا عِدَدًا
تَنْقَرِي بِهِمْ قَرْيَةٌ مُسْتَفْنِينَ عَنْ غَيْرِهِمْ آمِنِينَ
عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَهَذَا الْمَدَدُ شَرْطٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ
لَا فِي الدَّوَامِ ،

للمصنف على قوله غير محدودة بعدد مخصوص فقال (ولكن لا تجزى منها الثلاثة
ولا الأربعة وما في معنى ذلك) كالحصة والسنة والعشرة والأحد عشر لعدم تنقري بهم
غالبا (بل لا بد أن يكونوا عددا تنقري بهم قرية) ولا يكونون كذلك إلا إذا كانوا
(مستغنيين عن غيرهم آمنين على أنفسهم) بأن يمكنهم الإقامة والدفع عن أنفسهم (وهذا
العدد) الذي ليس بمحدود (شرط في الابتداء) أي فشرط خطابهم بها في الابتداء
استيطان البلد كونهم من تنقري بهم القرية وليس ذلك شرطا في حاضرها ولذا قال
المصنف (لا في الدوام) وفقه المسئلة أنهم لا ينالون بإقامة الجمعة في ابتداء الأمر إلا
إذا وجد عدد تنقري به القرية بأن استكمل الشروط العشرة فيه وبهذا فالمتبر

في أدائها وإقامتها أن يوجد عدد من أول الخطبة إلى أن يفرغ الإمام من الصلاة
أقل ما يبلغ هذا العدد غير الإمام اثنا عشر رجلا ذكورا أحرارا مستوطنين ناوين
الاستيطان على التأيد (فإن) حضر جماعة أهل البلد كلهم أو أكثرهم في محل إقامة
الجمعة ثم (انقضوا من خلف الإمام) فلم يبق معه إلا ما هو شرط في أدائها وهو ما أفاده
للصنف بقوله (وبقي) معه (النا عشر لسلامه صحت) صلاتهم جمعة (وإلا) أي وإن
لم يبق هذا العدد لفرغ الإمام من الصلاة بأن بقي معه قبل تمام الصلاة أقل من اثني
عشر رجلا (فلا) تصح والله أعلم . الشرط (الثالث) من شروط أداء الجمعة (الجامع)
واعتبر الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كونه داخل للمصر أو القرية لأن الجمعة عندنا
لا تختص بالمصر والحق ابن عمرو الأفقيسي ما كان خارجا ولكنه متصل به بحيث
ينعكس عليه دخان للمصر أو القرية (١٠٠) ويشترط فيه أن يكون مبنيا

فَإِنْ انْقَضَوْا مِنْ خَلْفِ الْإِمَامِ وَبَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَا
عَشَرَ لِسَلَامِهِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا. الثَّالِثُ الْجَامِعُ
فَلَا تَصِحُّ فِي غَيْرِهِ وَلَا عَلَى سَطْحِهِ وَلَا فِي بَيْتٍ
قَنَادِيرِهِ وَفِي مَعْنَى الْجَامِعِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ :

البناء المعتاد لأهل تلك البلد
وأن يكون متحدا فإن تعدد
في وقتين مختلفين فالجمعة
للعتيق الذي أقيمت فيه
الجمعة ابتداء ولو تأخر بناؤه
ولتحكم بالصحة في العتيق

دون الجديد غاية وهي أن لا يهجر العتيق وينفرد الجديد بالصلاة فيه وأن لا يحكم رحابه
حاكم يرى جواز التعدد من غير شرط فتصح في الجديد أيضا وأن لا يحتاجوا
للجديد لسكونهم وبقية العتيق بهم وإلا صحت في الجديد أيضا وإذا كان شرط أداء
الجمعة أن يكون الجامع مبنيا البناء المعتاد لأهل تلك البلد (فلا تصح) الجمعة في ذي بناء خف
بحيث لا يطلق عليه اسم مسجد عرفا ولا مابني بعض حوائطه وترك البعض الآخر
أو بني جميع حوائطه وترك غير مسقوف ابتداء على ما قال الشيخ على السهوري
واستظهر الخطاب قول ابن رشد وشيخه وكذا ابن الحاج عدم اشتراط ذلك ابتداء
ودواما وكذا لا تصح الجمعة (في غيره) من البيوت المجاورة له والحوائط المجاورة
وتصح رحاب المسجد والطرق المتصلة به (و) كذا (لا) تصح (على سطحه ولا في بيت
قناديريه) ولو أجازهم إلى ذلك الضيق (ولي معنى الجامع في حق غيره) أي غير الإمام
وغير الإمام هم المأمومون فتصح صلاتهم .

في كراحيه) الخارج عنه (والطريق المتصلة به) وأما الإمام فلا تصح صلاته في شيء من ذلك لا في رحاب المسجد ولا في الطريق المتصلة به فإن نزل وصلى في شيء من ذلك بطالت عليه وعليهم وأما المأمومون فتصح صلاتهم في رحاب المسجد وفي الطريق المتصلة به لكن مع الشرط الذي أشار له المصنف بقوله (إذا اتصلت الصفوف) برحيته وإن لم يضق للمسجد (وضاق للمسجد) الواو بمعنى أو أي أو ضاق المسجد فأحدهما كاف في الصحة وأما محن المسجد فتصح فيه بغير شرط. الشرط (الرابع) من شروط الأداء (الخطبة) أي جنسها لأن لها خطبتين يجاس أولهما وبينهما والأفضل تقصيرها وكون الثانية أقصر واشتمالها على آيات من القرآن وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وابتدؤها بالحمد لله وكونهما على (١٠١) المنبر ويشترط في صحة الخطبة

كونها بما تسميه العرب خطبة بأن تكون مشتملة على تحذير وتبشير وكلام مسجع مخالف للنظم والنثر وكونها بعد الزوال فإن فعلت أو بعضها قبله أعيدت وفي وجوب قيامها وسنيتها تردد وكونها (قبل الصلاة) فإن خطب بعدها أعاد

وَرَحَابُهُ وَالطَّرِيقُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ إِذَا انصَلَّتِ الصُّفُوفُ
وَضَاقَ الْمَسْجِدُ . الرَّابِعُ الْخُطْبَةُ قَبْلَ الصَّلَاةِ ،
وَلَا تَصِحُّ الْخُطْبَةُ إِلَّا بِحُضُورِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي
تَتَقَدَّرُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ وَيَسْتَحَبُّ الزَّيْنَةُ بِأَحْسَنِ
الثِّيَابِ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ،
وَالسَّوَالِكُ ، وَمَسُّ الطَّيِّبِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ،

الصلاة وشرط صحتها أن تكون بالعري وأن تكون جهرا فاسرارها ككونها بالعجمية كعدمها ويشترط اتصال الصلاة بها ويسبر الفصل مفترا ولا يصلى إلا الخاطب مالم يعذر فإن حصل له عذر انتظر في القريب واستخلفوا في البعيد قال الأجهوري والظاهر أن يكون من استخلف عن الإمام ممن يصح أن يكون إماما في الجمعة فلا بد فيه من البلوغ والحرية والدكورية والاستيطان (ولا تصح الخطبة إلا بحضور الجماعة التي تنعقد بهم الجمعة) فحضورها على العدد المذكور فرض عين وعلى من زاد عليهم فرض كفاية (ويستحب) لمن يريد حضور الجمعة (الزينة بأحسن الثياب) وهي البيض ولو قديعة والمستحب في العيد الجديد ولو أسود فلو انفق أن يوم الجمعة يوم عيد تزين في كل وقت بما يناسبه (و) يستحب في يوم الجمعة (قص الشارب وتقليم الأظفار والسوالك ومس الطيب ونحو ذلك) المذكور من استعداد وتقف إبط إن احتاج

لذلك ويسن غسل لها متصلا بالروح وبعد لفصل الكثير (ويسقط فرض الجمعة
بمرض يتعذر معه الإتيان أو لا يقدر إلا بعسقة شديدة) وإن لم يكن المرض نفسه
شديدا كأمي لا يجد قائدا ولا يهتدى للوصول بانفراد فلو وجد الأعمى قائدا بأجرة
وجب عليه حيث كانت أجرة المثل وإلا فلا (و) يسقط فرضها أيضا (بمرض
قريب) اشتد مرضه أو احتضر وليس هناك من يقوم به وخشى عليه الضيعة وعمل
هذا الشرط إن لم يكن المريض أباً أو ولداً أو زوجاً وإلا فاشرافهم عذر وإن لم يخش
عليهم الضيعة وأولى موتهم (و) يسقط فرضها أيضا (بخوف ظالم يؤذيه في ماله)
إذا كان يحذف به (أو) خوفه (١٠٣) منه على (نفسه أو خوف نار

وَيَسْقُطُ فَرْضُ الْجُمُعَةِ بِمَرَضٍ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْإِتْيَانُ
أَوْ لَا يَقْدِرُ إِلَّا بِعَسَقَةٍ شَدِيدَةٍ وَبِمَرَضٍ قَرِيبٍ
وَبِخَوْفٍ ظَالِمٍ يُؤْذِيهِ فِي مَالِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ خَوْفِ
نَارٍ أَوْ سَارِقٍ أَوْ حَتِّسِ الْفَرْمَاةِ وَهُوَ مُعِيرٌ
وَبِأَوْحَلِ الْكَثِيرِ وَالْمَطَرِ الشَّدِيدِ وَأَكْلِ
الثَّوْمِ وَالْعُرْيِ .

(فَمَنْ) صَلَاةُ السَّفَرِ سُنَّةٌ وَلَهَا سَبَبٌ
وَشَرَائِطُ وَمَحَلٌّ فَأَمَّا سَبَبُهَا فَكُلُّ سَفَرٍ طَوِيلٍ

أوسارق أو خوف (حبس
الفرمالة وهو معسر) ولو
كان يقدر على إثبات
عسره لأنه يحبس لإثباته
(و) يسقط فرضها أيضا
(بالوحل الكثير) الذي
يمنع أواسط الناس بالمشي
بعدمهم (و) يسقط فرضها
أيضا (بالمطر الشديد) الذي
يحمل أواسط الناس على
تغطية رؤوسهم (و) مما

يبيح التخلف عن الجمعة (أكل الثوم) لأنه يحرم على آكله إتيان وهو
المسجد وألحق به الكراوات والبصل (و) ما يبيح التخلف عنها أيضا (العري) أي
ليس عنده ما يستر به عورته إذ هو الواجب فقط لجميع البدن فإن وجدته بأجرة
أو إغارة وجب عليه ذلك ووجب عليه حضور الجمعة والله أعلم . (فصل) في بيان
حكم صلاة السفر وحكمها أي (صلاة السفر) أنها (سنة) مؤكدة ودليل السنية قوله
صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته إذ قوله صلى الله عليه
وسلم صدقة الحديث يرشدنا إلى أنها ليست عزيمة لأن مصدر الصدقة غير مصدر
العزيمة إذ مصدر الصدقة الإحسان والامتنان ومصدر العزيمة الإلزام وإنما نحن للبالغ
الماتل فلا نسئ لصي (ولها سبب وشرائط ومحل فأما سببها فكل سفر طويل

(وهو) محدود بالمسافة : (أربعة برد) وعدهود بالسير بسفر يوم وليلة يسير الحيوانات
الثقيلة بالأحمال على المعتاد وتعتبر هذه المسافة في حق كل مسافر إلا السكي ومنوى
ومزداني ومحبي فبين لكل واحد منهم القصر إذا خرج للنسك اتباعا للسنة إذ
المسافة ليست بمسافة قصر ولما استشر المصنف أن يقال ماهو البريد أجاب بقوله
(والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ألفا ذراع فهي ستة عشر فرسخا)
هذه كيتها بالفراسخ وأما كيتها بالأميال (فهي ثمانية وأربعون ميلا) حاصلة من
ضرب ثلاثة في ستة عشر هذا بيان للمسافة التي تكون سببا في القصر وأما شرائطها
التي لا تتحقق شرعا إلا بها فأشار (١٠٣) إليها بقوله (وأما شرائطها

فأربعة) أشار الأول منها
بقوله (أن يكون السفر وجها
واحدا) أي دفعة واحدة
بأن لا يقيم فيها بين المسافة
إقامة توجب الإغام كأربعة
أيام صحاح فلو خرج للسفر
ونينه أن يقيم أربعة أيام
بعد ثلاثة برد مثلام يسير
ويقيم وهكذا إلى أن يقطع
المسافة فإنه لا يقصر وكذا
من لا يدري غاية سفره

وَهُوَ أَرْبَعَةُ بُرْدٍ ، وَالْبَرِيدُ أَرْبَعَةُ فَرَسَخٍ
وَالْفَرَسَخُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ ، وَالْمِيلُ أَلْفُ ذِرَاعٍ فَهِيَ
سِتَّةٌ عَشْرَ فَرَسَخًا فَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مَيْلًا
وَأَمَّا شَرَايِطُهَا فَأَرْبَعَةٌ : الْأُولَى أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ
وَجْهًا وَاحِدًا ذَهَابًا فَقَطْ ، فَلَا يُحْسَبُ مَعَ ذَلِكَ
الرُّجُوعُ بَلْ يُعْتَبَرُ الرُّجُوعُ وَاحِدَةً ، الثَّانِي الْعَزْمُ
قَلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْ أَوَّلِهِ مِنْ غَيْرِ
تَرَدُّدٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، الثَّالِثُ الشَّرُوعُ فِيهِ

كطلب رعي وآبق وتعتبر المسافة التي تجوز القصر أن تكون (ذهابا فقط فلا يحسب
مع ذلك) الذهاب (الرجوع) أي لا يضمه له بل يعتبر الرجوع منفردا (وحده)
أي فالخضري على حده فان كان أربعة برد قصر وإلا فلا لا تنفاه سبب القصر الشرط
(الثاني العزم على قطع المسافة المتقدمة من أوله من غير تردد دفعة واحدة) فلو سافر
بغير قصد لها لم يقصر فهذا الشرط أخص عما قبله وجه الأخصية أن الشرط الذي قبله
ما أفاد إلا أنه دفعة واحدة أعم من أن تكون مقصودة أم لا وهذا أفاد كونها دفعة واحدة
وأنها مقصودة فظهرت الأخصية بزيادة قيد الشرط (الثالث الشروع فيه) أي السفر فمن
عزم على السفر ولم يشرع فيه بالفعل لم يقصر لأن الأصل الإغام والنية إذا لم تقارنها ففعل
لا تخرج عن الأصل فإذا وجدت الأسباب وتوفرت الشروط وشرع في السفر بالفعل

(فالخضري) أي ساكن الحاضرة (ب) مثير المسافة التي يبتدىء (القصر) منها (إذا) عدى البساتين المنسوبة إلى تلك البلد (وأما) ساكن البلد الخراب التي خلت من السكان الكائنة في طرف البلد إذا كانت قائمة البنيان وأشار بقوله (المعمورة بعمارتها) أي أنه لا عبرة بالبساتين المنفصلة عن البلد التي لا ترتفع سكانها بمرافق المتصلة من معاونة بعضهم لبعض فإنه لا معنى لقوله المعمورة بعمارتها إلا أنهم يرتفعون ويتعاونون ويتقاضون فيقتضي بعضهم من بعض ما يحتاج إليه في الحال (و) المسافة التي يبتدىء القصر منها (العمودي وهو ساكن البادية) (يقصر إذا) سافر و (حاور) حالته (بكر الحاء المهملة) (١٠٤) وهي البيوت التي ينصبها أيادي

فَالْخَضْرَى يَقْصُرُ إِذَا عَدَى الْبَسَاتِينَ الْمُنُوبَةَ
إِلَى تِلْكَ الْبَلَدِ الْمَعْمُورَةِ بِبِنَائِهَا وَالْعَمُودِي
وَهُوَ سَاكِنُ الْبَادِيَةِ يَقْصُرُ إِذَا جَاوَزَ حِلَّتَهُ
وَهِيَ الْبُيُوتُ الَّتِي يَنْصِبُهَا لِأَيِّ إِلَهَاءٍ وَسَاكِنُ
الْجَبَلِ أَوْ قَرْيَةٍ لَا بِنَاءَ فِيهَا وَلَا بَسَاتِينَ يَقْصُرُ
إِذَا انْفَصَلَ عَنْ مَنَازِلِهِ ، وَمُنْتَهَى الْقَصْرِ فِي
الدُّخُولِ هُوَ مَبْدَأُ الْقَصْرِ فِي الْخُرُوجِ ؛ الرَّابِعُ
إِبَاحَةُ السَّفَرِ فَالسَّافِرُ لِلْهُؤُورِ كَالصَّيِّدِ مِنْ غَيْرِ

إليها (ولو) تفرقت حيث جمعهم اسم الحي والدار أو الدار فقط أو الحي فقط إن ارتفع بعضهم ببعض لأنهم حينئذ كأهل الدار الواحدة (وساكن الجبل أو قرية لا بناء فيها ولا بساتين) كرايع بطريق مكة (يقصر إذا) انفصل عن منزله (أمار جوع) قوله يقصر إذا انفصل عن

منزله ساكن الجبل إذا كان منفردا فظاهر وأما رجوعه لقوله أو قرية حاجة لا بناء فيها ولا بساتين فغير ظاهر لأنهم أناس مجتمعون في محل لا بناء فيه ولا بساتين فهم أهل عمود أو مثلهم فيجزي فهم ماجري في العمودي فلا يظاهر قوله إذا انفصل عن منزله إلا أن يقال أراد بمنزله القرية بتمامها وعليه مؤاخذه من جهة أخرى وهي أنه إذا لم يكن فيها بناء ولا بساتين فكيف يقال لها قرية (ومنتهى القصر في الدخول) أي العمود إلى وطنه الذي خرج منه أو الدخول إلى بلده يريد بها إقامة تقطع حكم السفر (هو مبدأ القصر في الخروج) على التفصيل المتقدم الشرط (الرابع) من شروط القصر (إباحة السفر) بأن يكون سفرا مباحا كسفر التجارة والحج وطلب العلم (فالسافر للهو كالصيد من غير

حاجة) لا يقصر على المشهور ومقابله يقصرونها مبنيان على كراهة صيد الهموم والباحة
(والعاصي بسفره) سواء وقع ذلك في مبدئه أو في أثناءه ومثله بقوله (كلا بقى
والعاق) فهؤلاء الثلاثة المسافر للهو والآبق والعاق (لا يقصرون) أى يحرم عليهم
القصر اتفاقا فى الثانى وهو العاصى وعلى الأصح فى الأول وهو المسافر للهو ، هذا الذى
تقدم فى بيان أسباب القصر وشرائطه وما يذكره الآن فى بيان محله من الصلوات
المفروضة وإليه أشار بقوله (وأما محله) أى المحل الذى يسن فيه القصر فى السفر
من الصلوات الخمس (فهو) كل صلاة رباعية أدرك وقتها فى السفر (فأل فى السفر
للعهد والمعهود السفر للبالح وهو المستجمع للشرائط المنفردة مع انتفاء اللوانع وحيث
كانت الرخصة لاتعدى الرباعية (١٠٥) إلى الثنائية والثلاثية) فلا يقصر

الصبح ولا المغرب (وفى
كون الصلاة فرضت ركعتين
ثم زيدت فى الحضر ركعتان
أو فرضت أربعاً ثم نقصت
فى السفر ركعتان أو فرضت
كأهى على وضعها الآن أقوال
(ويقصر فائتة السفر) أى
التي فاتته فيه (سواء فضاها
فى السفر أو فى الحضر) فقصر
فائتة السفر لازم على كل

حَاجَةٌ ، وَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ كَلَّا بَقِيَ وَالْعَاقِ
لَا يَقْصُرُونَ . وَأَمَّا مَحَلُّهُ فَكُلُّ صَلَاةٍ رُبَاعِيَّةٍ
أَدْرَكَ وَقْتُهَا فِي السَّفَرِ فَلَا يَقْصُرُ الصُّبْحُ وَلَا
الْمَغْرِبُ ، وَيَقْصُرُ فَائِتَةُ السَّفَرِ سَوَاءَ قَضَاهَا فِي
السَّفَرِ أَوْ فِي الْحَضَرِ كَأَنَّهُمُ الْحَضَرِيَّةُ الَّتِي تَرْتَبَتْ
فِي ذِمَّتِهِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ وَيَقْطَعُ الْقَصْرُ نِيَّةَ
إِقَامَةٍ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صَحَّاحٍ بِمَوْضِعٍ .

حال (كما) أنه (يتم) الصلاة (الحضرية التي ترتبت فى ذمته فى الحضر) أربعاً إن
قضاها فى الحضر اتفاقا (و) كذا إن قضاها فى (السفر) على المشهور (ويقطع
القصر نية إقامة أربعة أيام صحاح بموضع) مع وجوب عشر بن صلاة فى مدة الإقامة
التي نواها فمن دخل قبل فجر يوم السبت ونوى أن يقيم إلى غروب الشمس من يوم
الثلاثاء ويخرج قبل أذان العشاء فلا ينقطع حكم سفره لأنه لم يجب عليه فى هذه
المدة عشرون صلاة وأفاد بقوله نية إقامة الحج أنه إذا أقام المدة المذكورة مجردة عن
نية الإقامة فلا ينقطع السفر ولو أقام شهراً أو أكثر وأما العلم بإقامة أربعة أيام
فأكثر بموضع فى طريقه فإنه يقطعه إلا المسكر بدار الحرب فيقصرون ولو نوا
إقامة المدة الطويلة لأنه عليه السلام أقيم على الطائف تسعة عشر يوماً وهو

يقصر الصلاة فلو دخل في الصلاة ثم بدا له في أثناءها أن يقيم فنوى الإقامة فالمشروع في حقه أن ينصرف عن شفع فإن صلاته إذا لم تجزه حضرية إن أتمها أربعاً لعدم دخوله عليها ولا سفرية إن أضاف إليها ركعة لأن فرضه إذا انعم **(مسئلة)** لو دخل الصلاة بلا نية قصر ولا انعم ففي صحة صلاته وبطلانها قولان محلها إن صلاها سفرية وإلا صحت اتفاقاً **(فائدة)** اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس صحيح لكن بكرة في الحالتين وتناً كذا الكراهة في اقتداء المسافر بالمقيم لمخالفته سنة فانه يتم خلفه ولذا قال **(فان ١٠٦)** اقتدى المسافر به أي بالمقيم **(لزمه**

اتباعه ولا إعادة عليه) أي إن نوى الانعم ولو حكماً كاحرام بما أحرم به الإمام فان نوى القصر فلا يصح الانعم وتكون صلاته حيثما باطلة لمخالفته لنية إمامه المقتضية للانتقال عنه **(وان اقتدى المقيم به) أي** بالمسافر **(فكل) منها على** سنته **(فيصلي المسافر فرضه** فإذا سلم أتى المقيم بما بقى عليه من صلاته **(فصل)**

(فائدة) اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس صحيح لكنه بكرة وتناً كذا الكراهة في اقتداء المسافر بالمقيم فإن اقتدى به لزمه اتباعه ولا إعادة عليه، وإن اقتدى المقيم به فكل على سنته فيصلي المسافر فرضه، فإذا سلم من ركعتين أتى المقيم بما بقى من صلاته.

(فصل) وصية الجمع بين الصلاتين المشتركتين في الوقت رخصة إذا كان في البر دون البحر

في بيان كيفية جمع الصلاتين المشتركتين من كونه جمع تقديم أو جمع تأخير والمواطن التي يقع فيها هذا الجمع عرفه ومزدلفة والمطر والسفر **(وصية)** هذا **(الجمع بين الصلاتين المشتركتين في الوقت) أنها (رخصة) أي جائزة والأولى تركها** وإنما خص هذا الجمع بالمشركتين لأنهما اللتان يمكن فيهما إيقاع كل صلاة في وقتها الاختياري فغيرها لا يجمع هذا الجمع لعدم هذه العلة فلا يجمع عصر ومغرب ولا عشاء وصبح وإنما يباح هذا الجمع للمسافر **(إذا كان في البر دون البحر) قصر** للرخصة على موردها وهو اتباع السنة ولأن إباحته في البر لشقة النزول والركوب وذلك معدوم في البحر.

(فإذا زالت الشمس على المسافر وهو في المنزل) بفتح الميم والهاء هو في الأصل الماء الذي ترده الإبل وغيره عن محل نزول المسافر مطلقا كان به ماء أولا (أو) زالت عليه (وهو راكب) أي سائر (ونوى النزول بعد الغروب جمع بين الصلاتين جمعا صوريا) بأن (يوقع الظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها) وإنما سمى جمعا صوريا لأن صورته صورة جمع وهو في الحقيقة ليس بجمع لأن كل صلاة وقعت في وقتها الاختياري (وكذا إذا نوى) الراكب أو السائر (النزول بعد الاصفرار وقبل الغروب) فإنه يجمع هذا الجمع هذا إذا زالت عليه الشمس وهو في المنزل أو وهو راكب وأما إن زالت عليه وهو نازل ونوى النزول بعد الغروب جمع بين الصلاتين قبل الارتحال فتكون الأولى في وقتها (١٠٧) الاختياري والثانية في وقتها

الضروري الذي هو قبل عتارها لأن ضرورة السفر أبحاث له إيقاع العصر في ذلك الوقت وإن نوى النزول قبل الاصفرار صلى الظهر قبل أن يرتحل وآخر العصر وجوبا فان قدمها أعيدت في الوقت مراعاة لخاصة السفر في الجملة فان نوى النزول بعد اختياري العصر وهو من

فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَلَى الْمَسَافِرِ وَهُوَ فِي الْمَنْهَلِ أَوْ وَهُوَ رَاكِبٌ وَنَوَى النُّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ جَمْعًا صُورِيًّا يُوَقِّعُ الظُّهْرَ فِي آخِرِ وَقْتِهَا وَالْعَصْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَكَذَا إِذَا نَوَى النُّزُولَ بَعْدَ الْإِصْفَرَارِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَبِجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لِلْمَطَرِ وَحَدِّهِ، أَوْ مَعَ الظُّلُمَةِ وَالطَّيْنِ لَا مَعَ الظُّلُمَةِ وَحَدِّهَا وَفِي جَمْعِهِ لِلطَّيْنِ وَحَدِّهِ

الاصفرار إلى الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وخير في العصر لأنه إن صلاها قبل الارتحال أوقعها في وقتها الضروري وإن أخرها إلى وقت نزوله أوقعها في الضروري أيضا فهي على كل حال واقعة في الوقت الضروري (ويجمع) جمع تقديم على سبيل التنبؤ بين المغرب والعشاء للمطر وحده) أي الوايل وهو الذي يحتمل أو اسط الناس على تغطية رءوسهم إذا حضر قبل صلاة المغرب فلو حدث بعد الشروع فيها وأولى بعد الفراغ منها فأنهم لا يجمعون لأن نية الجمع قد فانت بناء على أن محلها أول الصلاة الأولى ومثل المطر الواقع للمطر المتوقع لقربة تدل عليه (أو) كان للمطر (مع الظلمة والطين) المانع من المشي بالمد لأواسط الناس (لا مع الظلمة وحدها) أي لا يجمع للظلمة وحدها وكان ينبغي للأصناف أن يحذف مع وبقول لا الظلمة وحدها (وفي جمعه للطين وحده) أي من غير مطر ولا ظلمة

(قولان مشهوران) أحدهما يجمع لوجود الشقة والآخر لا يجمع لحقتها وهو الممول عليه (وصفة الجمع لذلك) أي للمطر وما يناسب له الجمع وهو الطين والظلمة (أن يؤذن للمغرب على المنار أول وقتها) على حسب العادة (ويؤخر صلاتها) بقدر ثلاث ركعات بعد شروطها (ثم يؤذن للمساء في صحن المسجد إذا كان منخفضا) لأنهم لا يطالبون غيرهم (ثم يصلونها) بالجملة (قبل مغيب الشفق ثم) بعد فراغهم منها (ينصرفون) إثر الصلاة قبل مغيب الشفق (١٠٨) (و) لكن (لا يصلون الوتر إلا

قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ ، وَصِفَةُ الْجَمْعِ لِذَلِكَ أَنَّ
يُؤَذَّنُ لِلْمَغْرِبِ عَلَى الْمَنَارِ أَوَّلَ وَقْتِهَا وَيُؤَخَّرُ
صَلَاتُهَا قَلِيلًا ثُمَّ يُؤَذَّنُ لِلْمِشَاءِ فِي صَحْنِ الْمَسْجِدِ
إِذَا كَانَ مُنْخَفِضًا ، ثُمَّ يُصَلُّونَهَا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّفَقِ
ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ ، وَلَا يُصَلُّونَ الْوِتْرَ إِلَّا تَقْدَمُ
مَغِيبِ الشَّفَقِ .

(فصل) السنن المؤكدة بين الصلوات
أربعة ، الأولى : وهي أوكدّها الوتر ، وهي
ركعة واحدة ، ويدخل وقتها الاختياري
بالفراغ من صلاة المساء الأخيرة ويكون
مستوفيا بشفع منفصل عنها بسلام ،

بعد مغيب الشفق) لأن
وقته لا يدخل إلا بمغيبه فان
صلوه قبله أعيد بعده وترك
جمع الظهرين بعرفة جمع
تقديم والمساءين بمزدلفة
جمع تأخير وعلى منهما سنة
وصفة الجمع بينهما أن
يكون بلذاتين وإقامتين
ويجمع أيضا الظهرين بعد
الزوال من خاف على نفسه
الانقضاء أو الحلي أو الجنون
أو النافض أو البعد وهو
الموخة التي لا يملك نفسه
معا من قيام أو جلوس
وقت العصر فإن قدم ثم سلم

أعاد الثانية في الوقت والله أعلم (فصل: السنن المؤكدة) القيد لبيان الواقع ويستحب
إذ ليس عندنا سنن غير مؤكدة (من الصلوات أربعة) . السنة (الأولى وهي أوكدّها
الوتر) خبر عن قوله الأولى وما بينهما جملة معترضة (وهي ركعة واحدة ويدخل وقتها
الاختياري بالفراغ من صلاة المساء الأخيرة) إن صليت بعد الشفق والآخر إليه
ويستمر اختياره للفجر ويكره تأخير بعده غير عنز (ويكون مستوفيا بشفع)
ويكره وتر بواحدة لا بشفع قبلها (منفصل عنها بسلام) ندبا وكره وصله به

(ويستحب أن يقرأ في الركعة الأولى من الشفع بعد الفاتحة بسبح اسم ربك الأعلى
وفي الركعة الثانية بعد الفاتحة بقل يا أيها الكافرون وفي ركعة الوتر بقل هو الله أحد
والمعوذتين) هذا هو المأثور من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الركعات الثلاث
بما ذكر (ومن نسي الوتر أو نام (١٠٩) عنه ثم استيقظ) من غفلته

أو من نومه (وفد بقى لطاوع
الشمس مقدار ركعة أو
ركعتين فإنه يترك الوتر)
وجوبا (ويصلي الصبح
(و) أما (إن اتسع الوقت
لثلاث ركعات أو أربع فإنه
يصلي الوتر) تاركا ما عداها
(ثم) يصلي (الصبح)
ويقتضي الفجر بعد حل
النافلة ويستمر وقتها إلى
الزوال (وإن اتسع الوقت
خمس ركعات صلى الشفع
والوتر والصبح وترك الفجر)
لأنه يفتي من حل النافلة
للزوال والشفع لا يفتي
ومراعاة أن يقول الشفع
مع الوتر كالصلاة الواحدة
وقيل يصلي الوتر ثم الفجر

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الشَّفْعِ
بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَفِي
الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا
الْكَافِرُونَ ، وَفِي رُكْعَةِ الْوُتْرِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
وَالْمُؤَذِّنِينَ ، وَمَنْ نَسِيَ الْوُتْرَ أَوْ نَامَ عَنْهُ ثُمَّ
اسْتَيْقَظَ وَقَدْ بَقِيَ لَطَاوِعُ الشَّمْسِ مِقْدَارُ رُكْعَةٍ
أَوْ رُكْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَتْرُكُ الْوُتْرَ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ ،
وَإِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لثَلَاثَ رُكْعَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ فَإِنَّهُ
يُصَلِّي الْوُتْرَ ثُمَّ الصُّبْحَ ، وَإِنْ اتَّسَعَ لَخَمْسَ رُكْعَاتٍ
صَلَّى الشَّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالصُّبْحَ وَتَرَكَ الْفَجْرَ ، وَإِنْ
اتَّسَعَ سَبْعَ رُكْعَاتٍ صَلَّى الشَّفْعَ وَالْوُتْرَ وَالْفَجْرَ
وَالصُّبْحَ . الثَّانِيَةُ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ ، وَهِيَ سُنَّةٌ
مُؤَكَّدَةٌ فِي حَقِّ مَنْ تَلَّزَمَهُ الْجُمُعَةُ ،

لأنه رغبة والشفع نافلة ولأنه أقدم بالوقت مع الشفع لأنها من نواحي الصبح وإذا
كان الصبح أولى من الوتر عند ضيق الوقت فكذلك تابعه (وإن اتسع الوقت
سبح ركعات صلى الشفع والوتر والفجر والصبح) . السنة (الثانية) من السنن
المؤكدة (صلاة العيدين وهي سنة مؤكدة) عينية (في حق من تلزمه الجمعة)
وهو الحر الذي ذكر المتوطن إذا كان غير حاج لقيام وقوفه بالمشعر المحرم مقامها ،

(مستحبة في حق) من لا تلزمه الجمعة من (العبد والسافر والمرأة) ووقتها من حل
 النافذة للزوال (وصفتها ركعتان بغير أذان ولا إقامة) ولا ينادى الصلاة جامعة أي بكره
 لعدم ورود ذلك فيحرم بصلاة العيد ويكبر التكبير المشروع في كل ركعة (يكبر في) الركعة
 (الأولى بعد تكبيرة الاحرام ست تكبيرات) ثم يقرأ الفاتحة وسورة (و) يكبر
 (في الثانية خمس تكبيرات بعد تكبيرة القيام) أي غيرها فليس تكبير القيام
 معدودا من الخمس (ولا يستحب رفع اليدين في شيء من التكبير) بل هو خلاف
 الأولى (سوى تكبيرة الاحرام) (١١٠) فرفع اليدين فيها مستحب ويندب

مُسْتَحَبَّةٌ فِي حَقِّ الْعَبْدِ وَالسَّافِرِ وَالْمَرْأَةِ، وَصَفَتْهَا
 رَكْعَتَانِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ بِكَبَرٍ فِي الْأُولَى
 بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ سِتُّ تَكْبِيرَاتٍ،
 وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ
 الْقِيَامِ، وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي شَيْءٍ مِنَ
 التَّكْبِيرِ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَإِنْ
 نَسِيَ التَّكْبِيرَ رَجَعَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَضَعْ يَدَيْهِ
 عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَيُسْتَحَبُّ
 الْجَهْرُ بِالتَّكْبِيرِ،

للإمام أن يتابع التكبير
 ولا يكت إلا بقدر تكبير
 المأموم (وإن نسي التكبير)
 كله أو واحدة منه لأن
 كل واحدة سنة مؤكدة
 في العيد (رجع إليه ما لم)
 ركع و (يضع يديه على
 ركبتيه) وإلا نادى (وسجد
 بعد السلام) وفي حالة
 ما إذا نكس قبل أن يركع
 وفعل ما طلب منه وهو
 الرجوع إلى التكبير فيكبر
 استأنوا ويعد القراءة ندبا

ومن أدرك الإمام في الركعة الأولى وقد فرغ من التكبير وشرع والتنطيط
 في القراءة فإنه يكبر ستا عقب تكبيرة الاحرام وكذا مدرك بعض التكبير مع الإمام
 فإنه يكبر ما حصل مع الإمام ثم بعد أن يفرغ الإمام من التكبير يكبر ما فاتته (ويستحب)
 يوم العيد أمور منها خروجه لها بعد طلوع الشمس وذلك لمن قرب منزله وإلا قبلها
 بقدر ما يكون وصوله إلى قبل الإمام ومنها تكبيرة عند خروجه إن خرج بعد
 طلوع الشمس لا إن خرج قبل الطلوع لبعده منزله ونحوه فيؤخر التكبير إلى أن
 تطلع الشمس ومنها (الجهر بالتكبير) للرجل فقط وحده الجهر أن يسمع نفسه ومن
 يليه وفوق ذلك قليلا لإظهار الشريعة رندب لمن فاتته الصلاة مع الإمام أن يصلها بالصلى

أو بالمسجد (و) يستحب (التطيب) أي طيب كان (و) يستحب (التزين بالثياب الجديدة لمن يقدر عليها) وإن لم يقدر مصل ولا ينبغي لأحد ترك إظهار الزينة والتطيب في الأعياد تقشفا مع القدرة عليه فمن تركه رغبة عنه فهو مبتدع (و) يستحب (الرجوع من طريق غير) الطريق (التي جاء منها) يستحب (الفطر قبل) الرواح إلى المصلى في عيد الفطر (ويندب أيضا كونه على ثمرات وكونها وترا إن) يسره ذلك وإلا حسا حسوات (١١١) من الماء (و) يندب (تأخير)

أي الفطر (في عيد النحر) حتى يرجع فيفطر على كبد أضعفته إن كان مضجعا بأن قدر على التضحية (و) يندب (التكبير فيه) أي عيد النحر (عقب خمس عشرة فريضة مبدؤه بعد ظهر يوم النحر وآخره بعد صبح اليوم الرابع منه) فإن نسيه ثم تذكر بالقرب كبر وإلا فلا (وصفة التكبير الله أكبر الله أكبر) ثلاثا (لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر) والله الحمد (ويكره التنفل قبلها أو بعدها على لا بمسجد

والتطيب والتزين بالثياب الجديدة لمن يقدر عليها والرجوع من طريق غير التي جاء منها والفطر قبل الرواح إلى المصلى في عيد الفطر وتأخير في عيد النحر والتكبير فيه عقب خمس عشرة فريضة أو لها ظهر يوم النحر وآخرها صبح اليوم الرابع منه . وصفة التكبير : الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد . الثالثة : صلاة كسوف الشمس وهي سنة في حق كل مكلف ذكر أو أنثى ، ويستحب إيقاعها في السجدة والجمع لها

فلا يكره لأقلها ولا بعد وإنما كره التنفل بالمصلى لعدم ورود ذلك . السنة (الثالثة) من السنن المؤكدة (صلاة كسوف الشمس) وهو ذهاب ضوئها كله أو جلها (وهي) أي صلاة الكسوف (سنة) عين (في حق كل مكلف ذكر أو أنثى) فيحاطب بها من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه فيصلها المسافر والمرأة في بيتها (ويستحب إيقاعها في السجدة) مخافة انجلائها قبل وصول المصلى فتفوت السنة (و) يستحب (الجمع لها) بأن ينادى لها الصلاة جامعة لما صح أنه عليه الصلاة والسلام نادى فيها الصلاة

جامعة ومن الوجوه المقررة في هذه الجملة أن صدرها مفعول لفعل محذوف وعجزها مرفوع على أنه خبر لمحذوف والتقدير احضروا الصلاة وهي جامعة (ووقفها) الذي يقع فعلها فيه يشتد (من حل النافلة) وينتهي (للزوال) فلو طلعت مكسوفة انتظر حل النافلة ولو كسفت بعد الزوال لم تصل على المشهور كعند الغروب اتفاقا بل إجماعا (وصفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان بغير أذان ولا إقامة) أي بكرة ذلك (و) يندب أن (يقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة البقرة) ثم يركع ركوعا مقاربا لقدر البقرة طولا مسجعا لا قارنا أو داعيا ثم يرفع (و) يقرأ (في القيام الثاني منها) أي من الركعة (١١٣) الأولى (بعد الفاتحة آل عمران)

وَوَقْتُهَا مِنْ حِلِّ النَّافِلَةِ لِلزَّوَالِ، وَصَفْتُهَا رَكْعَتَانِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا بِإِقَامَةٍ وَ يَقْرَأُ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِمَدِّ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةَ وَفِي الْقِيَامِ الثَّانِي مِنْهَا بِمَدِّ الْفَاتِحَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَفِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِمَدِّ الْفَاتِحَةِ النَّسَاءِ وَفِي الْقِيَامِ الثَّانِي بِمَدِّ الْفَاتِحَةِ الْمَائِدَةِ وَصَلَاةُ خُسُوفِ الْقَمَرِ سَنَةً وَصَفْتُهَا كَسَائِرِ النَّوَافِلِ

ثم يركع ركوعا مقاربا لها طولا مسجعا لا قارنا أو داعيا ثم يرفع ولا يطول في ذلك الرفع تطويلا زائدا على الطمأنينة ثم يسجد ويطيل فيه كالركوع الثاني وتكون السجدة الثانية أقصر من الأولى ولا يطيل الفصل بين السجدين إجماعا ثم يقوم للركعة الثانية (و) يقرأ (في القيام الأول من

الركعة الثانية بعد الفاتحة النساء) ثم يركع ويطيل فيه كالنساء مسجعا ركعتان ثم يرفع (و) يقرأ فيه أي (في القيام الثاني) من الركعة الثانية (بعد الفاتحة المائدة) ثم يركع ركوعا مقاربا لها طولا مسجعا ثم يرفع ولا يطيل فيه طولا زائدا على الطمأنينة ثم يسجد ويطيل فيه كالركوع الثاني والسجدة الثانية دون الأولى في الطول ولا يطيل الفصل بين السجدين ولا في التشهد ثم يسلم ويمنع أن تعاد في يومها إن لم تسجد ولحكن يستغفرون بالدعاء (وصلاة خسوف القمر سنة) على المشهور والأحقر على أنها فضيلة هذا حكمها من كونها سنة أو فضيلة (و) أما (وصفتها) فهي (كسائر النوافل

ركعتان) بدون تطويل و (بركوع واحد وقيام واحد) اسكن ركعة وكان يقضى عن هذا قوله كسائر النوافل فان مطلقها لم يعمد فيه إلا ركوع واحد وقيام واحد في كل ركعة وغير هذا كما في الكسوف فانما كان للدليل خاص وهو فعله صلى الله عليه وسلم (والقراءة فيهما جهرا) لأنها صلاة ليلية (ولا يجمع لها) أى يكره أن تصلى جماعة والأفضل كونها في البيوت لافى المساجد السنة (الرابعة) من السنن المؤكدة (صلاة الاستسقاء) فالسنة الصلاة لطلب السقيا لأطاب السقيا فإنه مندوب (وتكون) صلاة الاستسقاء (لأجل إصلاح الزرع أو) أجل (شرب حيوان آدمى أو غيره وصفتها) أنها (كسائر النوافل ركعتان) من حل النافلة للزوال (بحر فمما بالقراءة) ندبا وصفة الذهاب إلى صلاة (١١٣) الاستسقاء أن يخرجوا ضحى مشاة

بعد أن يصوموا ثلاثة أيام
وتصدقوا بما يسر وبعد
أن يتوبوا ويردوا التبعات
لعل الله أن يرفع عنهم ما نزل
بهم من البلاء والقحط
والتعين للخروج الشايع
والتجالة والصدية الذين
يعقلون القرية لامن لا يعقل
منهم ولا هيمة ولا حائض
ويكره منع أهل التهمة من

رَكْعَتَانِ بِرُكُوعٍ وَاحِدٍ وَقِيَامٍ وَاحِدٍ وَالْقِرَاءَةُ
فِيهِمَا جَهْرًا وَلَا يُجْمَعُ لَهَا، الرَّابِعَةُ صَلَاةُ
الِاسْتِسْقَاءِ وَتَكُونُ لِأَجْلِ إِصْلَاحِ الزَّرْعِ، أَوْ
لِشُرْبِ حَيَّوَانٍ آدَمِيٍّ، أَوْ غَيْرِهِ، وَصِفَتُهَا كَسَائِرِ
النَّوَافِلِ رَكْعَتَانِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ.

(فصل) رَكْعَتَا الْفَجْرِ رَغِيْبَةٌ تَفْتَقِرُ

(٨ - المقدمة العزبية) الخروج ولكن ضدب انفرادهم عنا بوضع لا يوم
خشية سبق القضاء فيحصل السق فيه فيفتنن بذلك ضعفاء المسلمين ثم اذا صلى الامام
ندب له خطبة كالعيد إلا أنه يبدل التكبير بالاستغفار ويبالغ في الدعاء آخر الثانية
ومصدر هذا خبر الموطأ كان صلى الله عليه وسلم إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك
وبهيمتك وانشر رحمتك وأحى بلدك الميت فإذا فرغ من الخطبة استقبل القبلة وحول
رداءه فيجعل ماعلى اليمين على اليسار وما عن اليسار على اليمين من غير تنكيس
ويحول الرجال كذلك فعودا دون النساء وظاهر النقل تأخير الدعاء عن التحويل
فيخطب ، ثم يستقبل ثم يحول ثم يدعو فهذه الأربعة على هذا الترتيب والله
سيحاه وتعالى أعلى وأعلم (فصل ركعتا الفجر رغبة) (فتفتقر

إلى نية تخصها (عن مطلق النافلة فان صلاحها ولم ينو بهما ركعتي الفجر لم يجزها
عنها (ووقتها بعد طلوع الفجر) فان أوقعهما قبله ولو مع الشك لم يجزها وندب
إيقاعهما في المسجد ونابا عن التحية ويحصل له الثواب إن نوى نيابتهما عن
التحية (ومن دخل المسجد فوجد الامام يصلي الصبح تركهما) ولو لم تخف فوات
الركعة الأولى (و) إذا تركهما كما هو المطلوب منه (يدخل معه) في صلاة الصبح
هذا حكم ما إذا دخل المسجد فوجد (١١٤) الامام يصلي الصبح الخ (و)

أما (إن أقيمت عليه الصلاة
وهو خارج المسجد) وخارج
أقنيتة التي تصلى فيها
الجمعة (فانه بركعهما)
خارج الأقنية المذكورة
(ما لم تخف فوات ركعة فان
خاف) ذلك تركهما و (دخل
مع الامام) على طريق
السنة لتحصل له فضيلة
الجمعة وقضاها بعد طلوع
الشمس وبعد ارتفاعها
فقد رجع (ويستحب أن
يقرأ فيهما بآم القرآن فقط)
ويؤثر عن الغزالي أن من
قرأ في ركعتي الفجر بآم

إِلَى نِيَّةٍ تَخْصُهَا، وَوَقْتُهَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَمَنْ
دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَ الْإِمَامَ يُصَلِّي الصُّبْحَ
تَرَكَهُمَا وَدَخَلَ مَعَهُ، وَإِنْ أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَهُوَ خَارِجُ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ يَرُكُّهُمَا مَا لَمْ يَخَفْ
فَوَاتَ رَكْعَةٍ فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا بِآمِ الْقُرْآنِ فَقَطْ.
(فصل) صَلَاةُ الضُّحَى مُسْتَحَبَّةٌ،
وَأَكْثَرُهَا ثَمَانُ رَكَعَاتٍ، وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ وَهِيَ
رَكْعَتَانِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ، وَلَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ
وَرَقِيَامٌ وَرَمَضَانٌ وَهُوَ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ رَكْعَةً

نشرح وأنم ترك كيف فصرت عنه يد كل عدو ولم يجعل لهم إليه سبيل بالشفع
(فصل: صلاة الضحى مستحبة) استحبابا مؤكدا (وأكثرها ثمان ركعات)
وأوسطها ست وأقلها ركعتان (و) من المستحب أيضا (تحية المسجد وهي) لا تندب إلا لمن
يريد الجلوس به وهو على طهارة والوقت وقت جواز وصفها أنها (ركعتان) فليصلهما
(قبل أن يجلس) فيكره جلوسه به قبل أن يصليهما (و) لكتها (لا تقوت بالجلوس)
ونأدت بفرض (و) من المستحب أيضا (قيام رمضان وهو ثلاث وعشرون ركعة

بالشفع والوتر) ويندب الافراد فيها إن لم تعطل المساجد ونشط لفعليها منفردا (و) من المستحب أيضا (الصلاة قبل الظهر وبعده وقبل العصر وبعد المغرب و) بعد صلاة (العشاء وليس في ذلك تحديد) بل هذا أمر موكول لاختيار الشخص إن شاء صلى اثنين وإن شاء صلى أكثر وهو معنى قول المصنف (بل يصلي ما يسره (و) هل (سجدة التلاوة) سنة أو فضيلة خلاف وشروط سجدة التلاوة (للقاري) أن يكون منظره من الحدث الأكبر والأصغر وأن يكون مستوعا العورة وأن يكون طاهر الثوب (و) أما شروطها (١١٥) (قاصد الاستماع) فستأتي

في قول المصنف إن كان القاري صالحا للإمامة إلى آخر ما قال وكان الأول وقاصد السمع لأن الاستماع قصد السمع ويشترط في قاصد السمع زيادة على ما اشترط فيه شروط القاري من كونه منظره نقي الثوب من حيث مستور العورة وليس لها إحرام زائد على تكبيرة الهوتى ولا تحتاج أيضا لسلام وينحط لها القاري من قيام ولا يجلس

بِالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ، وَالصَّلَاةُ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهُ
وَقَبْلَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْمِشَاءِ وَلَيْسَ فِي
ذَلِكَ تَحْدِيدٌ ، بَلْ يُصَلِّي مَا يَسْرَرُ لَهُ ، وَسَجْدَةُ
التَّلَاوَةِ لِلْقَارِئِ ، وَقَاصِدُ السَّمْعِ ، إِنْ كَانَ
الْقَارِئُ صَالِحًا لِلْإِمَامَةِ بِأَنْ كَانَ ذَكَرًا أَبَالِغًا
مُتَوَسِّنًا غَيْرَ قَاصِدٍ إِسْمَاعِ النَّاسِ حُسْنَ قِرَاءَتِهِ
وَعِدَّةُ السَّجَدَاتِ الَّتِي يُسْجَدُ لَهَا إِحْدَى عَشْرَةَ
سَجْدَةً وَهِيَ مَاعِدَا الَّتِي فِي النُّجْمِ وَالْإِنْشِقَاقِ
وَالْقَلَمِ وَثَانِيَةِ الْحَجِّ .

ليأتى بها منه . ثم ذكر شروط سجود قاصد الاستماع بقوله (إن كان القاري صالحا للإمامة بأن كان ذكرا) محققا (بالغا) عاقلا (متوضئا) على المشهور خلافا لمن قال وإن لم يكن متوضئا فلا يسجد مستمع امرأة ولا صبي ولا ختنى مشكلى ولا مجنون ومن شروط سجود المستمع أيضا أن يكون القاري (غير قاصد إسماع الناس حسن قراءته) فإذا لا يطلب السمع بالسجود وإذا توفرت الشروط طلب به قاصد السمع ولو ترك القاري السجود (وعدة السجديات التي يسجد لها إحدى عشرة سجدة) ليس في الفصل منها شيء ولذا أخرجه بقوله (وهي ماعدا التي في النجم والانشقاق والقلم و) كذا (ثانية الحج) ولم يذكر مواضعها لشهرتها وأخصرها قول ابن عرفة

آخر الأعراف والآصال في الرعد ويأمرون في النحل وخشوعا في سبحان وبكيا في مريم وما يشاء في الحج وتفورا في الفرفان والعظيم في النمل ولا يستكبرون في السجدة وأتاب في ص وقيل حسن مآب وتعبدون في فصلت وقيل لا يسمون (فصل : صلاة الجنائز) على ميت مسلم استقرت له حياة ووجد جله وليس بشهيد قيل إنها (فرض كفاية وقيل) إنها (سنة) وإنما يصل على من يغسل فالغسل والصلاة مثلا زمان فيحرم تغسيل الشهيد والكافر وبكره تغسيل السفط وكذا من لا يوجد جله والتميم قائم مقام الماء عند عدمه أو خشية تقطع جسده منه أو نزله ويغسل كالجنابة تعيدا بلانية (١١٦) ويجب ستره عند الغسل من سرته

ركبته وإن كان للغسل زوجا وأركانها خمسة .
(الأول) منها (النية) أي قصد الصلاة على الميت .
(الثاني) من أركان صلاة الجنائز (القيام) لا الركوب أو الجلوس (الثالث) من أركان صلاة الجنائز (التكبير وهو أربع تكبيرات) فكل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة وإنما

(فصل) صلاة الجنائز فرض كفاية وقيل سنة ، وأركانها خمسة : الأول النية ، الثاني القيام ، الثالث التكبير وهو أربع تكبيرات ، وإذا زاد الإمام خامسة لم تبطل صلاته ، ولا يتبعه من خلفه ويسلمون ، ولا ينظرونه ، ويستحب رفع اليدين في التكبيرة الأولى فقط ، والابتداء بالحمد لله ، الرابع الدعاء للميت بإثر كل تكبيرة بأي دعاء يتيسر

كانت يمتثلها في الجملة لا من كل وجه لأن نقص تكبيرة واحدة ولا يبطل بخلاف زيادتها وأما زيادة الركعة فمبطله وإلى كون الزيادة غير مبطله أشار المصنف بقوله (وإذا زاد الإمام خامسة) عمدا أو سهوا (لم تبطل صلاته و) لكن (لا يتبعه من خلفه) في تلك الزيادة (و) إذا كانوا لا يتبعونه (يسلمون ولا ينظرونه) ولو زاد سهوا (ويستحب رفع اليدين في التكبيرة الأولى فقط) والهيئة المطلوبة من العمل على الجنائز وقوفه عند وسط الرجل ومنكب الأثر (و) يستحب (الابتداء) بعد تكبيرة الاحرام وقبل الدعاء (بالحمد لله) والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يدعو . (الرابع) من أركان الصلاة على الجنائز (الدعاء للميت) وعمله (بإثر كل تكبيرة بأي دعاء يتيسر) فإن وإلى التكبير ولم يدع أعاد الصلاة لأن الدعاء إثر كل

تكبيرة ركن حتى من المأموم فلبس كالفاتحة في حق المأموم لأن القصد تكبير الدعاء
للحيث (ولا يستحب دعاء مخصوص) نعم قال الإمام في الوطأ أحسن ما سمعت من
الدعاء على الجنائزة دعاء أبي هريرة يكبر ويحمد الله ويصلي على نبيه صلى الله عليه
وسلم ثم يقول اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا
أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان
عسنا فزد في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا
تفتنا بعده هذا في الدعاء للذكر البالغ الذي يقوله بعد كل تكبيرة وأما الدعاء للصغير
فيقول بعد التثاء على الله والصلاة على رسوله اللهم إنه عبدك وابن عبدك أنت
خالقه ورزقه وأنت أمه (١١٧) وأنت تحييه اللهم فأجعله لوالديه

سلفا وذخرا وفرطا وأجرا
وتقل به موازينهم وأعظم به
أجورهم ولا تحرمنا وإياهم
أجرهم ولا تفتنا وإياهم بعده
اللهم أحقه بصالح سلف
المؤمنين في كفالة إبراهيم
وأبدله دارا خيرا من داره
وأهلا خيرا من أهله وعاقبه
من فتنة القبر وعذاب جهنم
تقول ذلك إثر كل تكبيرة

وَلَا يُسْتَحَبُّ دُعَاءُ مَخْصُوصٍ، الْخَامِسُ السَّلَامُ
وَيُسَلَّمُ الْإِمَامُ وَاحِدَةً عَنْ بَعْضِهِ يَسْمَعُ نَفْسَهُ
وَمَنْ بَلَّيْهِ، وَيُسَلَّمُ الْمَأْمُومُ وَاحِدَةً يَسْمَعُ نَفْسَهُ
فَقَطْ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ.

الباب الثالث في الزكاة

وَهِيَ عِبَادَةٌ عَنْ مَالٍ مَخْصُوصٍ

من الثلاث الأول ونقول بعد الرابعة اللهم اغفر لأسلافنا وأفرادنا ولمن سبقنا بالإيمان
اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام واغفر
للمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات. الركن (الخامس) من أركان صلاة
الجنائزة (السلام) بعد فراغه من التكبيرات الأربع فإن سلم بعد ثلاث يعني إن
قرب وإن طال أعاد الصلاة وإن دفن فعلى القبر لأنه دفن بغير صلاة ولا يخرج من
قبره ليصلي عليه (ويسلم الإمام) من صلاة الجنائزة تسليم (واحدة) خفيفة (عن
بعضه يسمع) بها (نفسه ومن بليته) ليقبض به في السلام (ويسلم المأموم واحدة يسمع
نفسه فقط ولا يرد على الإمام) سواء سمع سلامه أم لا (الباب الثالث في الزكاة :
وهي) في عرف الشرع (عبارة عن مال مخصوص) وهو ربع العشر مثلا

و (يؤخذ من مال مخصوص) وهو الذهب والفضة والأشياء من الإبل والبقر وغنم ومن أنواع الحُرث (إذا بلغ قدره مخصوصا) وهو النصاب (في زمان مخصوص) أي عند تمام الحول (يصرف في جهات مخصوصة) وهي الأصناف الثمانية التي في آية - إنما الصدقات - الآية وإلى بيان حكمها أشار المصنف فقال (يجب على الحر) فلا يجب على الرقيق (المسلم) فلا يجب على الكافر بناء على أنه غير مخاطب ولكن الممول عليه أنه مخاطب وعليه فلا مفهوم لمسلم في كلام المصنف ثم عظم فيمن يجب عليه الزكاة بلا فرق بين ذكر وأنثى صغير أو كبير إلا أن الخطاب (١١٨) بها قد يكون خطاب نسكليف

وذلك في الكبير البالغ وقد يكون خطاب وضع وذلك في الصغير والمجنون وإلى هذا التعميم أشار بقوله (ذكرنا) كان من يجب عليه (أو أنثى صغيرا أو كبير عاقلا أو غيره) ثم أشار إلى مقدار النصاب في الذهب فقال (فنصاب الذهب عشرون دينارا) شرعية وهو أكبر من الدينار المصري المسكوك (ونصاب

يُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ مَخْصُوصٍ إِذَا بَلَغَ قَدْرًا مَخْصُوصًا فِي زَمَنٍ مَخْصُوصٍ يُصْرَفُ فِي جِهَاتٍ مَخْصُوصَةٍ. تَجِبُ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا عَاقِلًا أَوْ غَيْرَهُ، فَنَصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَنَصَابُ الْوَرَقِ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَالْوَجِبُ فِي ذَلِكَ رُبْعُ الْعُشْرِ إِذَا بَلَغَ حَوْلًا كَامِلًا، وَكَانَ يَمْلِكُ كَامِلًا.

فصل في زكاة النعم

وهي الإبل والبقر والغنم معاوية أو سائمة

الورق مائتا درهم) شرعية وهو أصغر من درهم مصر فالنصاب بها مائة درهم عاملة وخمسة وثمانون درهما ونصف درهم وثمان درهم (و) المقدار (الواجب في ذلك ربع العشر) وما زاد فبحسابه إذا لا وقص في العين (إذا بلغ) النصاب (حوالا كاملا وكان ملكا كاملا) فقبل الحول لا يجب الزكاة ولو كان المالك عنده أضعاف أضعاف النصاب وكذا لا يجب على الغاصب والودع والمتنقط لعدم الملك وكذا لا يجب على العبد والدين لعدم تمام الملك فالغاصب والودع والمتنقط محترق المالك والعبد والدين محترق المالك ملكا كاملا أي تاما (فصل في زكاة النعم وهي الإبل والبقر والغنم) فتجب فيها الزكاة مطلقا أي سواء كانت (معاوية أو سائمة) فهي لا تخرج عن هذين الوصفين فالمعاوية

هي التي يعلقها ربه من عنده والساعة هي التي تأكل من المرعى وسواء كانت
(عاملة في) حرت أو دواليب (أو مهملة) متروكة بلا عمل (فلا تجب) الزكاة
(في غيرها) أي غير هذه الثلاثة (و) بين غير هذه الثلاثة بقوله (من الخيل
والبغال والحمر والرقيق) لقوله عليه الصلاة والسلام لبس على المسلم في عبده ولا فرسه
صدقة (ولا) أي وليس في (١١٩) (المتولد من الطباء والغنم) زكاة

(وشروط وجوبها أن تكون
نصابا كاملا ملكا كاملا

حولا كاملا مع مجيء الساعي
إن كان) وأما إن لم يكن
فإن زكاة تجب بمرور الحول
ثم أشار إلى تفصيل أنواع
النعم وإلى بيان ما يؤخذ
عند بلوغ كل كمية
من أعداد أصنافها فقال
(أما الإبل) يؤخذ (في
كل خمس) عن واجبها
(شاة جذعة) ذكر
أو أنثى (وهي مأوفا سنة
ودخلت في الثانية)
وتخرج (من الضأن إن
كان في البلد الضأن
والعز سواء أو الضأن
أغلب) و (أما إن كان

عاملة أو مهملة ، ولا تجب في غيرها من الخيل
والبغال والحمر والرقيق ، ولا في المتولد من
الطباء والغنم ، وشروط وجوبها أن تكون
نصابا كاملا ملكا كاملا حولا كاملا مع مجيء
الساعي إن كان ، أما الإبل ففي كل خمس شاة
جذعة وهي مأوفا سنة ودخلت في الثانية
من الضأن إن كان في البلد الضأن والمز سواء
أو الضأن أغلب ، أما إذا كان المز أغلب فالشاة
منه إلى تسع ، فإذا بلغت عشر ففيها شاتان إلى
أربعة عشر فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث
شياه إلى تسعة عشر فإذا بلغت عشرين ففيها
أربع شياه إلى أربع

العز أغلب فالشاة منه) ويستمر هذا الواجب (إلى) أن تبلغ الإبل عدد
(تسعة) ثم يتغير الواجب إن زاد عددها عن تسعة (فإذا بلغت عشرا ففيها
شاتان إلى أربعة عشر) ثم يتغير الواجب إذا زاد عددها عن أربعة عشر
(فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث شياه إلى تسعة عشر) ثم يتغير الواجب
إن زادت عن هذا العدد (فإذا بلغت العشرين ففيها أربع شياه إلى أربع

وعشرين) ثم يتغير واجبها إن زادت عن هذا العدد (فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمسة وثلاثين ففيها) حينئذ (بنت مخاض وهي التي دخلت في السنة الثانية) إن كانت عنده (فإن لم تكن له) أي توجد عنده بنت مخاض (٥) الواجب عليه (ابن لبون وهو ما) أو في سنتين و (دخل في السنة الثالثة) ويستمر هذا الواجب إلى أن تزيد عنه (١٢٠) (فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس

وأربعين) تغير الواجب (ففيها) حينئذ (بنت لبون فإذا) زادت عن ذلك بأن (بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة) بكسر الحاء سميت بذلك لأنها استحققت الحمل وطروق الفحل (وهي التي دخلت في) السنة (الرابعة فإذا) زادت عن ذلك بأن (بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة وهي التي دخلت في الخامسة ، فإذا) بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان فإذا زادت على ذلك تغير الواجب ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ،

وأربعين) تغير الواجب (ففيها) حينئذ (بنت لبون فإذا) زادت عن ذلك بأن (بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة) بكسر الحاء سميت بذلك لأنها استحققت الحمل وطروق الفحل (وهي التي دخلت في) السنة (الرابعة فإذا) زادت عن ذلك بأن (بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها) حينئذ (جذعة وهي التي دخلت في) السنة (الخامسة فإذا) زادت عن ذلك بأن (بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها) حينئذ (بنتا لبون

فإذا) زادت عن ذلك بأن (بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها) حينئذ (حقتان فإن زادت على ذلك تغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي خمسين حقة) فيتغير في كل عشرة وفي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات

(وأما) الواجب في (البقر) ومنه الجاموس (ففي كل ثلاثين منها تبيع جذع
أوجذعة وهو ما أوفى سنتين) سمي تبعا لأنه يتبع أمه (و) الواجب (في كل
أربعين) منها (مسنة) ولكن (لا تؤخذ إلا أثنى وهي الموقية) أي التي أوفت
(ثلاث سنين ثم) الواجب (١٢١) (في الستين) منها (تبيعان ثم

في كل ثلاثين) منها (تبيع
وفي كل أربعين) منها
(مسنة) ففي سبعين تبيع
ومسنة وفي ثمانين مسنتان
وفي تسعين ثلاثة أتبعة وفي
مائة تبيعان ومسنة وفي مائة
وعشرة مسنتان وتبيع
(إلى عشرين ومائة فيخير
الساعي في أخذ ثلاث مسنات
أو أربعة أتبعة، وأما
الواجب في (الغنم) ففي
كل (أربعين) منها شاة
جذع أوجذعة من الضأن
أو المعز وهو ما أوفى سنة و)
الواجب (في مائة وإحدى
وعشرين شاتان و) الواجب
(في مائتين وشاة ثلاث
شياه و) الواجب (في أربعين
أربع شياه ثم) الواجب
بعد ذلك (في كل مائة شاة)

وَأَمَّا الْبَقَرُ فَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنْهَا تَبِيعُ جَذَعُ
أَوْ جَذْعَةٌ وَهُوَ مَا أَوْفَى سَنَتَيْنِ ، وَفِي أَرْبَعِينَ
مُسِنَّةٌ لَا تَتُخَذُ إِلَّا أَثْنَى ، وَهِيَ الْمَوْقِيَّةُ ثَلَاثَ
سِنِينَ ثُمَّ فِي السِّتِينَ تَبِيعَانِ ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ
تَبِيعٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ إِلَى عِشْرِينَ
وَمِائَةً فَيُخَيَّرُ السَّاعِي فِي اخْتِاخِ ثَلَاثِ مُسِنَّاتٍ أَوْ
أَرْبَعَةِ أَتْبَعَةٍ ، وَأَمَّا الْغَنَمُ فَفِي أَرْبَعِينَ مِنْهَا شَاةٌ
جَذَعُ أَوْ جَذْعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ أَوِ الْمَعْزِ وَهُوَ مَا أَوْفَى
سَنَةً وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي
مِائَتَيْنِ وَشَاةٍ ثَلَاثَ شِيَاهٍ ، وَفِي أَرْبَعِينَ مِائَةً أَرْبَعُ
شِيَاهٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ .

(تنبيه) لا تؤخذ كرائم الأموال
كالأكل والكولة والفحل وذات اللبن ولا شراؤها
كالسحلة والنيس والمجوز والموراء

ففي خمسمائة خمس شياه وهكذا في تنبيه: لا تؤخذ كرائم الأموال أي خيارها لما فيه
من الضرر على ربها وذلك (كالأكل والكولة والفحل وذات اللبن ولا شراؤها كالسحلة)
لما فيه من الضرر على الفقراء ولا مفهوم للسحلة إذ كل مالا يفي سنة لا يجزى (و) دخل
بالكاف (النيس) وهو ذكر المعز الصغير الذي ليس بعد للضراب (والمجوز والموراء)

ولا تنافي بين كون العيبة لا تجزى وبين كونها تعد على أرباب الماشية فتعد الماشية كلها على أربابها معيها وسليمها سواء أكلها أم لم يأكدها. (فصل : في زكاة الحرت) والحرت في كلامه بمعنى الحرث بدليل قوله (وهو المقتات المتخذ للعيش غالبا) فخرج ما اقتبت ولست به لم يتخذ للعيش غالبا وذلك نحو التين ثم شرع في بيان ما يجب فيه الزكاة وما لا يجب فيه فقال (فتجب الزكاة في الحنطة والشعير والأرز ونحوها) من كل مقتات مدخر من دخن وعلس وذرة ولسن وهو حب يوجد باليمن يشبه خلفه البر فهذه السبعة تجب فيها الزكاة (١٢٢) (و) تجب أيضا (في القطاني)

فصل في زكاة الحرت

وَهُوَ الْمُقَاتُ الْمُتَّخَذُ لِلْعَيْشِ غَالِبًا ، فَتَجِبُ
الزَّكَاةُ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْأَرْزِ وَنَحْوِهَا ،
وَفِي الْقَطَانِي كَالْمَدَسِ وَالْبَسِيلَةِ وَالْفُولِ
وَالْحِمَصِ ، وَفِي التَّمْرِ وَالزَّيْتِ وَالزَّيْتُونِ ، وَلَا
تَجِبُ فِي الْقَصَبِ وَالْبَقُولِ وَالتِّينِ ، وَالْفَوَاكِهِ
كَالرُّمَّانِ ؛ وَنِصَابُ الْحَرْثِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ وَهِيَ أَلْفُ
رِطْلٍ وَسِتَّمِائَةِ رِطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ كُلُّ رِطْلٍ مِائَةُ
دِرْهَمٍ وَتِمَائِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا بِالدَّرْهَمِ

السبعة التي صرح المصنف
ببعضها وأدخل بقيتها
بالكاف في قوله (كالمدس
والبسيلة والفول والحمص)
فأدخل بالكاف الأوربا
والترمس والجلبان فجعله
هذه الحبوب الأربعة عشر
تجب فيها الزكاة (و) تجب
أيضا (في التمر والزيتون)
في حب (الزيتون) وحب
السهم وحب الفجل
والفرطم فالحبوب ثمانية
عشر والتمر والزيتون فجعله

هذه عشرون صنفا هي التي تجب فيها الزكاة فقط (ولا تجب في غيرها) السكي
من (القصب) من (البقول) الورد والياسمين والقرع والقش والبطيخ والعصفور (و) عما
لا تجب فيه الزكاة على المشهور (التين) وظاهر المدونة وجوبها فيه (و) لا تجب في (الفواكه
كالرمان) وإلى بيان النصاب الذي يترتب عليه وجوب الزكاة أشار بقوله (ونصاب الحرت)
أي مقداره شرعا (خمس أوسق) والوسق مقداره ستون صاعا يصاع النبي ﷺ وهو
أربعة أمداد عمده عليه الصلاة والسلام وهو بالكيل من اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين
ولا مبسوطتين وبالوزن رطل وثلاث بالبغدادى (وهي) أي الخمسة أوسق بالوزن (ألف
رطل وستائة رطل بالبغدادى كل رطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهما بالبرهم

المكي وهو) أي الدرهم (خمسون وخمسا حبة من الشعير للتوسط) ومقدار الخمسة أوسق بالسكيل أربعة أرادب وروبية بكيل مصر (وإنما تعتبر الأوسق بعد وضع ما فيها من الحشف والرطوبات) فيقال ما ينقص هذا الرطب مثلا إذا يبس وصارت غرا فيقال كذا فإن كان فيها بقي نصاب زكاة وإلا فلا وهكذا العنب إذا كان يتزيب فإن كان العنب لا يتزيب والرطب لا يقتصر كعنب مصر ورطبها فيقدر جفافه كغيره ويخرج الزكاة من ثمنه إذا بلغ (١٢٣) حبه نصابا ومنه القول الأخضر

وإذا بلغ حسب الزيتون خمسة أوسق أخرج من زبته عشرة أو نصفه ولا يجوز الإخراج من حبه وأما ما لازيت له كزيتون مصر فيخرج من ثمنه كعنبها ورطبها (والخرج من زكاة الحرت العشر) وإن بأرض خراجية (فما سقى من غير مشقة كماء السماء) ولو اشترى السبح أو أنفق عليه لقلة المؤنة (ونصف العشر فيما سقى بآلة كالسوايب) وإن سقى بهما وتساوى السقيان مدة فكل على حكمه فيقسم

المَكِيُّ وَهُوَ خَمْسُونَ وَخُمُسًا حَبَّةً مِنَ الشَّعِيرِ
الْمُتَوَسِّطِ وَالْمَا تُعْتَبَرُ الْأَوْسُقُ بِمَقْدُورِهَا
مِنَ الْحَشَفِ وَالرُّطُوبَاتِ ، وَالْمُخْرَجُ مِنْ زَكَاةِ
الْحَرْتِ الْعَشْرُ فِيمَا سَقِيَ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ كَمَا السَّمَاءُ
وَنِصْفُ الْعَشْرِ فِيمَا سَقِيَ بِآلَةٍ كَالسَّوَابِ .

فصل في بيان من تصرف له الزكاة

تُدْفَعُ لِأَحَدِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورِينَ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
الْآيَةِ ، الْأَوَّلُ الْفَقِيرُ وَهُوَ الَّذِي يَمْلِكُ الشَّيْءَ
الْمُسِيرَ الَّذِي لَا يَكْفِيهِ لِعَيْشِهِ وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ
نِصَابًا لَا يَقُومُ بِهِ وَلَا بِعِيَالِهِ .

الحرت أصفين فيؤخذ من أحد النصفين العشر ومن الآخر نصفه والله أعلم ^{في} فصل
في بيان من تصرف له الزكاة (تصرفوا) تدفع لأحد الأصناف الثمانية المذكورين
في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين (اقرأ) الآية (الأول من الأصناف
الثمانية) (الفقير) وإلى بيانه بالوصف أشار بقوله (وهو الذي يملك الشيء المسير
الذي لا يكفيه لعيشه) أي في العام وإن الواقعة في قول (وإن كان يملك نصابا
لا يقوم به ولا بعيله) شرطية وجوابها قوله :

(فان له أن يأخذ الزكاة) ويجوز لمن يعطيه الزكاة أن يدفع له كفاية سنة وإن كانت أكثر من نصاب (الثاني) من الأصناف (المسكين وهو أحوج من الفقير) ولذا وصفه بقوله (وهو الذي لا شيء له جملة) وقد وصفه الله تعالى بقوله - أو مسكينا ذا منة (ويشترط فيه وفي الفقير الاسلام) فلا تعطى لسكافر لأنها قريبة وهو ليس من أهلها ما لم يكن مؤلفا أو جاسوسا كما يأتي (والحرية) فلا تعطى للرقيق إذ هو غني عنها بسببه (الثالث) من الأصناف (العامل على الزكاة كالساعي) فيعطى منها (وإن كان غنيا) لأنه يأخذها (١٣٤) بعنوان الأجرة فليس الغني

مانعا من ذلك ولذا لو كان فقيرا أخذ بوصفيه أي وصف الفقر ووصف العمل ما لم يكن في حفظ العمل الكفاية وإلا فلا يؤخذ بوصف الفقر (الرابع) من الأصناف (المؤلفة فلا بهم) وإلى أسد الأقوال فيهم أشار للصنف بقوله (وهم قوم كفار يعطون ترغيبا في الاسلام) فحكم التأليف باق الآن فيعطون منها لأجل الترغيب

فَإِنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الزَّكَاةَ، الثَّانِي الْمِسْكِينُ وَهُوَ أَحْوَجُ مِنَ الْفَقِيرِ وَهُوَ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ جُمْلَةً، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ وَفِي الْفَقِيرِ الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ، الثَّالِثُ الْعَامِلُ عَلَى الزَّكَاةِ كَالسَّاعِي وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا، الرَّابِعُ الْمُؤَلَّفَةُ فَلَوْ بِهِمْ وَهُمْ قَوْمٌ كُفَّارٌ يُعْطَوْنَ تَرْغِيبًا فِي الْإِسْلَامِ، الْخَامِسُ الرِّقَابُ وَهُوَ الرِّقِيقُ الْمُؤْمِنُ يُشْتَرَى وَيُعْتَقُ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ، السَّادِسُ الْفَارِمُ وَهُوَ مَنْ اسْتَدَانَ فِي غَيْرِ سَفَهٍ وَلَا فُسَادٍ وَلَا بَحْدٍ وَفَاءً

في الاسلام والاتقاد من الكفر وأما جعل الله في الاعطاء الاحتياج إلى إعانتهم لنا فليس بسديد لكثرة الاسلام وشيوعه فيلزم إبطال هذا الصنف وظاهر القرآن استمراره وبقاؤه (الخامس) من الأصناف (الرقاب وهو الرقيق المؤمن) كامل الرقي لا عقد حرية فيه (يشتري) منها (ويعتق وولاؤه للمسلمين) فلا يجوز شراء مكاتب أو مدبر (السادس) من الأصناف (الفارم وهو من استدان ديناً شأنه أن يجلس فيه وكان تدابره (في غير سفه ولا فساد) بل تدابره لقونه وقوت عياله (ولا) بحد له (وفاء) بأن كان لآمال له أصلاً

(أو يكون معه مال يراه دينه) أي قسر ما عليه من الدين فانه يعطى بشرط أن يعطى ما يئده من العين لأرباب الدينون (السابع) من الأصناف (سبيل القوم المراد به الجهاد) فيعطى الجاسوس وهو الذي يتطلع على عورات الكفار ويخبر المسلمين والحارس أي للجيش خوفا من هجوم العدو عليه والمرابط وهو القائم بغير من التخور والحراسة (دون الحج) فليس داخل في المراد من سبيل الله (فيدفع للغزى) المتابس به أو الشارع في سفره حيث احتاج لسفره (غنيا كان أو فقيرا من الصدقة) أي الزكاة (ما ينفقه في غزوه) (١٢٥) بشرط أن يكون حرا ذكرا

مسلمًا قادرا غير هاشمي وأما الجاسوس فلا بشرط إسلامه (الثامن) وهو آخر الأصناف (ابن السبيل وهو المسافر الغريب) المحتاج لما يوصله لبلده (يعطى) منها (ثلاثة شروط أن لا يكون سفره في معصية) إلا أن يتوب أو يخاف عليه الموت (وأن يكون فقيرا بالموضع الذي هو به) وقت دفعها له (وأن كان غنيا ببلده) وأولى إن كان فقيرا ببلده (و) الشرط الثالث (أن

أَوْ يَكُونُ مَعَهُ مَالٌ يَرَاهُ دِينَهُ ، السَّابِعُ سَبِيلُ اللَّهِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْجِهَادُ دُونَ الْحَجِّ فَيُدْفَعُ لِلْغَزَايِ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا مِنْ الصَّدَقَةِ مَا يَنْفَقُهُ فِي غَزْوِهِ ، الثَّامِنُ ابْنُ السَّبِيلِ ، وَهُوَ الْمَسَافِرُ الْغَرِيبُ يُعْطَى بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ ، أَنْ لَا يَكُونَ سَفَرُهُ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَأَنْ يَكُونَ فَقِيرًا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا بَبَلَدِهِ وَأَنْ لَا يَجِدَ مَنْ يُسَلِّفُهُ وَيُصَدِّقُ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ ابْنُ سَبِيلٍ .

(فصل) يجوز إخراج الذهب عن الورق ، والورق عن الذهب

لا يجد المعنى ببلده من ببلده) فمن كان غنيا ببلده ووجد مسلما فلا يعطى وأما الفقير ببلده فيعطى ولو وجد مسلما (ويصدق) في دعواه (إذا ادعى أنما ابن سبيل) أي إذا كان على هيئة الفقراء إذ لا يجد من يعرفه بذلك الموضع قال الامام ملاي رضى الله تعالى عنه وابن بجد من يعرفه والله أعلم (فصل) في إخراج الورق عن الذهب وعكسه وإلى الجواز أشار المصنف بقوله (يجوز إخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب) معتمرا بصرف وقت الإخراج هذا إذا كان صرف وقت الإخراج لم يتأخر عن وقت وجوبها بل لو تأخر عن وقت وجوبها وسواء سارى صرف

وقت الاخراج صرف دينار الزكاة وهو عشرة دراهم أو لم يساوه بأن زاد أو نقص
 وحيث كان المتبر في الصرف وقت الاخراج متلبسا ذلك الصرف بقيمة السكة فلو
 أخرج من نوع النصاب الذهب المسكوك ذهباً غير مسكوك أخرج بقيمة السكة
 لأنه لما ثبت للفقراء حق في السكة التي هي في النصاب الكامل المسكوك ثبت مثله في
 إخراج الذهب غير المسكوك عن المسكوك (ونحب نية الزكاة) بأن ينوي أن الذي
 أعطاه زكاة ماله فإن أكره على إخراجها أجزأته نية الكره بالكسر ولا تجوز سرقه
 قدر الزكاة من مال مشهور بغير تزكية لعدم نيته ولكن قال بعضهم ينبغي الجواز
 إذا علم من شخص أنه لا يخرجها بحال وليس ثم حاكم يكرهه على إخراجها أو يتعيل
 ربه على منعه من أخذها لأن (١٣٦) برأيه منها على قول خير من

وَتَحِبُّ نِيَّةُ الزَّكَاةِ وَتَفَرِّقُهَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي
 وَجِبَتْ فِيهِ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 مَوْضِعُ آخِرِهِ بِهِ فَقَرَاهُ أَشَدُّ إِعْدَامًا ، فَإِنَّهُ
 يُعْطَى مِنْهَا فِي مَوْضِعِ الْوُجُوبِ ، وَيُنْقَلُ
 أَكْثَرُهَا لِلْأَعْدَمِ .

(فصل) إذا عزل الزكاة عند الحول

بقائها بذمته على كل
 قول وإن نوى رب المال
 بما سرق منه الزكاة لم نفده
 هذه النية (و) تحجب
 (تفرقها بالموضع الذي وجبت
 فيه) وهو موضع المالك
 والمال (ولا يجوز نقلها عنه)
 في كل حال (إلا أن يكون
 موضع آخر به فقراء أشد

إعداداً من فقراء موضع الوجوب) فتوزع على فقراء موضع الوجوب وعلى
 فقراء غير موضع الوجوب الأحوج من فقراء موضع الوجوب وإذا ضرفت على
 التوزيع (فإنه يعطى منها في موضع الوجوب) الأقل (وينقل أكثرها للأعدم)
 الذي ليس بموضع الوجوب وأجرة النقل من بيت المال لا من عند مخرجها فإن لم
 يكن بيت مال أو كان ولم يمكن نقلها بيعت في بلد الوجوب لبشترى بثمنها مثلها
 في الموضع الذي تنقل إليه .

(فصل) في عزل الزكاة (إذا عزل الزكاة) أي القدر الواجب عليه في ماله
 ناوياً به الزكاة وكان عزله (عند الحول) أو قبله بوقت يجزى إخراجها فيه
 أو بعده بيوم ونحوه

(فضاعت) بعد إخراجها (لم يضمن) بدلها بل تسقط عنه إن كان الضياع أو التلف
 بغير تفریط في حفظها وإلا ضمن ومفهوم إن عزلها عند الحول أنه إن عزلها بعده
 بأيام ضمن وإليه أشار بقوله (وإن عزلها بعد الحول) بأيام (ضمن) لأنه حيث
 أخرها عن وقتها من غير موجب عند مفرتها فأشبهه من جحد الوديعة ثم أقرها بعد
 أن ضاعت عنده (وإن عزلها) بعد أن وجبت عليه وذلك عند الحول لأقبله
 (ثم ضاع) المال الذي هو (أصلها قبل إخراجها) وإعطائها المتحققة ودفعها لهم
 فليس له أن يستردها وإذا لم يكن له استردادها لنفسه (فانه يدفعها لأربابها) لأنها
 زكاة وقعت موقعها (ومن مات) (١٢٧) قبل إخراج الزكاة (وبعد

ما وجب عليه ببس الحب
 وطيب الثمر ومرور حول
 العين والنعم ومعلوم للوارث
 مرور الحول ومعلوم له أيضا
 أنه لم يخرجها قبل موته
 (أو أوصى بها) واعترف
 بحولها (فانها تؤخذ من
 رأس ماله) قبل قسم الورثة
 (ويستحب في صدقة التطوع
 السر) خبر ورجل تصدق
 بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم
 شماله ما تنفق بيمينه فعده من

فَضَاعَتْ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ عَزَلَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ ضَمِنَ
 وَإِنْ عَزَلَهَا ثُمَّ ضَاعَ أَصْلُهَا قَبْلَ إِخْرَاجِهَا فَإِنَّهُ
 يَدْفَعُهَا لِأَرْبَابِهَا وَمَنْ مَاتَ قَبْلَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ
 أَوْ أَوْصَى بِهَا فَإِنَّهَا تَتَّخَذُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ،
 وَيُسْتَحَبُّ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ السِّرُّ وَصَرَفُهَا
 لِلْأَقْرَبِ وَالْخَيْرِ إِنْ وَتَّأ كَدُّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ .
 (فَصْلٌ) صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَارْجَبَةُ فَرَضُهَا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

السبعة الذين يظاهم الله تعالى في نال عرشه وفي الخبر صدقة السر تطفي غضب الرب
 قاله القرطبي (وصرفها للأقرب والخير) أو كد وأفضل وأولى خير أمك ثم أباك
 ثم أدناك أي الأقرب منك (وتأت كد في شهر رمضان) اقتداء به عليه الصلاة
 والسلام فقد كان فيه أجود بالخير من الریح المرسله . (فصل : صدقة الفطر
 واجبة) ويقال لها زكاة الفطر وفي إضافتها للفطر وجوه فقيل من الفطرة وهي
 الخافقة لتعلقها بالأبدان وقيل لوجوبها بالفطر (فرضها) أي أوجبها (رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) في السنة الثانية من الهجرة والدليل على أن فرضها بمعنى
 أوجبها لا معنى فسرهما ما أخرجه الترمذي • بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

مناديا ينادى في فجاج مكة إذا أن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ه فبعد نص الحديث
حمل الفرض على التدبير بعيد وقد نقرر أن الدليل إذا عارضه غيره وجب تأويله
بيان ذلك أن الدليل ما تقدم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مناديا
ينادى في فجاج مكة وعارض ذلك غيره من أن مكة كانت حربا في السنة الثانية
فيؤول بأن بعث المنادى ليس بلازم أن يكون عقب الفرض ثم اختلف في وقت
وجوبها فقبل (نحب بأول ليلة عيد الفطر) جريا (على أحد القولين المشهورين
و) القول (الآخر) نجب بطاوع فجر يوم العيد وفائدة الخلاف تظهر فيمن مات
أو ولد أو أسلم أو نحو ذلك (١٢٨) كمرأة تزوجها أو طفلها وموسر

تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ عِيدِ الْفِطْرِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ
الْمَشْهُورَيْنِ وَالْآخَرُ تَجِبُ بِطَاوَعِ فَجْرِ يَوْمِ الْعِيدِ
وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِيمَنْ مَاتَ أَوْ وُلِدَ أَوْ أُسْلِمَ
أَوْ نَحَرَ ذَلِكَ ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ يَوْمِ الْعِيدِ
بِالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَلَا تَسْقُطُ بِمُضَى زَمَانٍ وَلَا
تُدْفَعُ إِلَّا لِلْفَقِيرِ حَرَمٌ مُسْلِمٌ ، وَهِيَ صَاعٌ مِنْ غَالِبِ
قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْمَكْنَانِ الْمُوسِرِ
عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ

يعسر وموسر بوسر بين
هذين الوقتين فمن ولد بعد
الغروب لا نجب الزكاة عنه
على الأول ونجب على الثاني
ومن مات في ذلك الوقت
على العكس فتجب على
الأول دون الثاني وعلى
ذلك بقية الأمثلة (ويجوز
إخراجها قبل يوم العيد
باليومين والثلاثة) تلك
الزيادة للجلب والقدى

في الدونة الافتصار على اليومين واليوم وهو الراجح (ولا تسقط) المسلمين
من الموسر (بمضى زمنها) ولا يأنم مادام يوم الفطر باقيا فان آخرها عنه مع
القدرة أتم (ولا تدفع إلا للفقير) أي فقير الزكاة فتدفع لما لك نصاب لا يكفيه
لعيش عامه وتدفع للمساكين بالأولى (حر مسلم) ولا بأس بدفعها لأقاربه الذين
لا يلزمه نفقتهم والمرأة دفعها لزوجها الفقير ولا يجوز له هو دفعها لزوجته (وهي)
أي زكاة الفطر (صاع) أو جزؤه إن لم يقدر على الصاع (من غالب قوت أهل
البلد) في جميع السنة لا في خصوص شهر رمضان ولا يجوز إخراج قيمتها عينا
ولا عرضا فتجب (على المسلم الحر المكف المؤسر عن نفسه وعن تلزمه نفقته من

المسلمين خاصة) فمن تلزمه نفقته من غير المسلمين كزوجته وأمه وأبيه وعبيده
السكران فهو مؤلف وإن كان يلزمه نفقتهم إلا أنه لا يلزمه إخراج الزكاة عنهم فهم خارجون
بقول المصنف ومن تلزمه نفقته من المسلمين خاصة ويستمر لزوم إخراج الزكاة
عمن تلزمه نفقته (بالقراءة كالأولاد) حتى يحتمل الذكور ويدخل بالإناث الأزواج
أو يدعون إلى الدخول ومثل الأزواج في لزوم الإخراج عنهم الوالدان وعطف على
قوله ممن تلزمه نفقته بالقراءة (١٣٩) قوله (وبالرق كالعبيد) فيلزم

ساداتهم إخراج الزكاة عنهم
كما تلزمهم نفقاتهم (و) كذا
من وجبت عليه النفقة
(بغيرها) أي بغير القراءة
والرق وذلك (كالزوجة
وخادمها) الرقيق لها لا من
يخدمها بأجرة، هذا إذا
كانت الزوجة غير مملوكة أي
غير مومنة بل (وإن كانت
مملوكة) أي مومنة (وقولنا
على المسلم الخ احتراز من
السكران والرقيق والمعسر
فإنها لا تجب عليهم) يعرف
(المعسر) هنا بأنه (هو
الذي لا يفضل له عن قوت
يومه صاع ولا يجده من يسلفه

السُّلَمِيِّينَ خَاصَّةً بِالْقِرَاءَةِ كَالْأَوْلَادِ، وَبِالرَّقِّ
كَالْعَبِيدِ وَبِغَيْرِهَا كَالزَّوْجَةِ وَخَادِمِهَا إِنْ كَانَتْ
مَمْلُوكَةً، وَقَوْلُنَا عَلَى الْمُسْلِمِ الْخِ احْتِرَازٌ مِنَ الْكَافِرِ
وَالرَّقِيقِ وَالْمُعْسِرِ، فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَالْمُعْسِرُ
هُوَ الَّذِي لَا يَفْضُلُ لَهُ عَنْ قُوْتِ يَوْمِهِ صَاعٌ، وَلَا
يَجِدُ مَنْ يُسَلِّفُهُ إِيَّاهُ.

الباب الرابع في الصوم

وَهُوَ الْإِمْسَاكُ عَنْ شَهْوَى الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ
يَوْمًا كَامِلًا بِنِيَّةِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي
غَيْرِ زَمَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَأَيَّامِ الْأَعْيَادِ،
وَالصَّوْمُ ثَلَاثَةٌ.

(٩ - المقدمة العزبة) إياه) أو يجده من يسلفه إياه ولكنه لا يرجو
الوفاء. (الباب الرابع في الصوم، وهو) لغة مطلق الإمساك وشرعا إمساك
مخصوص وهو كما قال المصنف (الإمساك عن شهوة البطن والفرج يوما كاملا) من
طلوع الفجر حتى الغروب (بنية التقرب إلى الله تعالى) ليست بنية التقرب شرطا
وإنما الشرط نية الفعل في زمن قابل للصوم ك(في غير زمن الحيض والنفاس وأيام
الأعياد) جمع نظر إلى ثلثي النحر وثالثه (والصوم) من حيث هو برمضان أو غيره (ثلاثة

أركان) الركن (الأول الامساك عن المفطرات كالجماع وإخراج اللقي والمذي والقيء وإيصال الأكل والشرب أو غيرها إلى الحلق) وإن لم يصل إلى المعدة حيث كان مانعا ولو رده فإن كان غير مانع فلا شيء عليه إن رده من الحلق قبل وصوله إلى المعدة وسواء وصل إلى الحلق (من الفم والأنف والأذن) فالمدار على وصول المانع إلى الحلق من أي منفذ من هذه المنافذ الثلاثة وينزل كلام المصنف على أنه إن تحقق الوصول للحلق من هذه المنافذ في وقت الصوم حال استعمالها أو شك فيه فإن تحقق عدم الوصول أو استعمالها (١٣٠) في غير وقت الصوم ووصلت وقته

فلا شيء فيه وإنما يكون الجماع مفسدا للصوم إن كان من بالغ وأما جماع الصبي فلا يفسد صومه ولا صوم موطوءة البالغة حيث لم يوجد منها منى أو مذي وخرج بقوله إخراج اللقي الاحتلام فخرج اللقي بالاحتلام لا يفسد الصوم وأراد بالإيصال الوصول لاحقية الإيصال للفتضية لفعل ذلك عمدا إذا الوصول نسيانا فيه القضاء (الثاني)

أركان: الأول الإمساك عن المفطرات كالجماع وإخراج المني والمذي والقيء وإيصال الأكل والشرب أو غيرها إلى الحلق من الفم والأنف والأذن والمين، الثاني النية، فلا يصح صوم بدونها فرضا أو نفلا، ويشترط فيها أن تكون معينة بأن ينوي أداء فرض رمضان مثلا، معينة فلا يصح نهارا، جازمة، فالنية المترددة باطلة، فمن نوى ليلة الشك صيام غد إن كان من رمضان لم يجزه،

من أركان الصوم (النية) للصوم (فلا يصح صوم بدونها فرضا أو نفلا ويشترط فيها) أي النية زيادة على نية الصوم (أن تكون معينة) للنوى (بأن ينوي أداء فرض رمضان مثلا) لأن حكمة مشروعيتها تمييز العبادات من غيرها وتمييز العبادات بعضها من بعض ويشترط فيها أيضا أن تكون (معينة) بأن تكون قبل الفجر وفي حكمها المقاربة للفجر وحيث كان شرطها الليل (فلا يصح نهارا) ويشترط فيها أيضا أن تكون (جازمة) ولذا قال المصنف (فالنية للترددة باطلة) لما علمت أن الجزم شرط في صحتها (ف) يتفرع عليه أن (من نوى ليلة الشك صيام غد إن كان من رمضان) فعنه وإن كان من شعبان فنفل (لم يجزه) عن واحد منهما لعدم الجزم الثالث

وقت النية ونسفي نية واحدة في صوم يجب تنافعه كرمضان فان انقطع وجوب التتابع
بمرض أو سفر أو حيض أو نفاس أو جنون أو إغناء فلا بد من تجديد نية لما بقي
بعد زوال الموانع ولا نسفي النية الأولى لانقطاعها بما ذكر من الموانع فلو استمر
المسافر أو المريض على الصوم وجب عليهما التبييت كل ليلة لأن التتابع ليس واجبا
عليهما إذ يجوز لهما تفريق الصوم . الركن (الثالث) أن يكون الزمن قابلا للصوم
فلا يصح في أيام الحيض والنفاس وأيام الأعياد وإلى ذلك أشار المصنف بقوله (زمن
الصوم وهو من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس في غير أيام الحيض والنفاس
ويوم الفطر ويوم النحر واليومين (١٣١) بعده لغير المتمتع) والقارن

وكل من لزمه نقص في حج
ولم يجد هديا فصومه ما
(فصل : يستحب تقديم
الفطر) بعد تحقق دخول
الوقت وإنما استحب تعجيل
الفطر على صلاة الفرض
رفقا بالضعيف ومخافة اللهود
فإنهم يؤخرون فطرهم على
وجه التشديد فيكره لذلك
وأما من أخره لأمر عرض
أو اختيارا مع اعتقاد كمال
صومه فلا يكره (و) يستحب

الثالث زمن الصوم ، وهو من طلوع الفجر
الصادق إلى غروب الشمس في غير أيام الحيض
والنفاس ويوم الفطر ويوم النحر واليومين
بعده لغير المتمتع .

(فصل) يستحب تقديم الفطر وتأخير
السحور وكف اللسان عن الهذيان والفحش من
القول وترك السواك بالرطب ، وترك المبالغة
في المضمضة والاستنشاق ، وصوم يوم

(تأخير السحور) الوقت لا يشك فيه وفي البخاري كان بين سحوره صلى الله عليه وسلم
والأذان قدر ما يقرأ الفاري مخشين آية وكذا يستحب أصل السحور لحبر تسحروا
فإن في السحور بركة (و) يستحب في الصوم (كف اللسان عن الهذيان والفحش
من القول) إذا كان غير مهرم إذ المهرم يجب الكف عنه في الفطر ويتأكد
الوجوب في الصوم (و) يستحب في الصوم (ترك السواك بالرطب) ويكره لما
يتحلى منه فإن تحلل منه شيء ووصل لحلقه غلبة أو نسيانا قضى وتعمدا كفر إن
وصل للجوف لا للاحلق (و) يستحب (ترك المبالغة في المضمضة والاستنشاق) ولا يبلغ
ريقه حتى يتحقق عدم بقاء شيء من أثر المضمضة (و) يستحب (صوم يوم

عرفة لغير الحاج (ومثل عرفة يوم التروية في استحباب صومه لغير الحاج وكرهته
 الحاج (و) يستحب صوم (يوم تاسوعاء) وهو ناسع المحرم (وعاشوراء) وهو عاشر
 المحرم (و) يستحب صيام (ثلاثة أيام من كل شهر) وهي أول يوم منه وحادي عشره
 وحادي عشره (ولا تختص) الثلاثة الأيام المطلوب صومها من كل شهر (بالأيام
 البيض) الليالي وهي ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر (ولا يكره صوم يوم
 الجمعة منفردا) لا قبله صوم (١٣٢) ولا بعده صوم (ويكره ذوق

الملح) في طعامه مثلا لينظر
 حاله هل اعتدل أم لا وكذا
 يكره مضغ ما يملك من تمر
 ليطعمه صييا مثلا (و)
 اذا وقع منه ذلك (محه)
 وجوبا لئلا يصل منه شيء
 لجوفه (و) نكره (مقدمات
 الجماع كالعقبلة و) كذا
 (الباشرة والتفكر والنظر
 المستدام والملاعبة إن علمت
 السلامة) من الأزال والذي
 في جميع ذلك أو ظنت ظنا
 قويا (وإلا) أي والاتعم
 السلامة بل علم عدمها

عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ وَيَوْمَ تَاسُوعَاءَ وَعَاشُورَاءَ
 وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَلَا تَخْتَصُّ بِالْأَيَّامِ
 الْبَيْضِ وَلَا يُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُنْفَرِدًا
 وَيُكْرَهُ ذَوْقُ الْمِلْحِ وَمَسْجُوعُهُ وَمُقَدَّمَاتُ الْجَمَاعِ
 كَالْعُقْبَلَةِ وَالْبَاشِرَةِ وَالتَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ الْمُسْتَدَامِ
 وَالْمَلَاعِبَةِ إِنْ عَلِمْتَ السَّلَامَةَ وَإِلَّا فَيُحْرَمُ عَلَيْهِ
 ذَلِكَ وَلَا يَفْطِرُ الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ لِعَزِيمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا
 وَإِنْ حَلَفَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوْ الْعَتَقِ حُنْثٌ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدَ وَالدِّينِ أَوْ شَيْخَهُ فَإِنَّهُ يُطِيعُهُ
 إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الرَّأْفَةِ لِإِدَامَةِ

أوشك (فيحرم عليه ذلك) والنخمى انتفاء الحرمة مع الشك (ولا يفطر صومه
 الصائم المتطوع) أي يحرم عليه الفطر (لعزيمة أو غيرها) كعجزه شهوته لطعام
 أو ماء (وإن حلف عليه) العازم (بالطلاق الثلاث أو العتق حنث) الخالف وكذا
 إن حلف هو على نفسه بالفطر يحرم عليه ويحنث نفسه (إلا أن يكون) الأمر له
 بالفطر (أحد والدين) دنية أي لا الجد والجدة (أو) يكون الأمر له بالفطر
 (شيخه) الذي أخذ على نفسه العهد أن لا يخالفه (فإنه يطاعه) إذا كان أمره ماله
 بالفطر (على وجه الرأفة لإدامة

صومه) وتتابعه واضعته يحتاج للقضاء والسوم بضعفه وإذا أفطر طاعة لأمرها بقيوده
الذكورة فلا قضاء عليه فان أفطر لأمرها من غير فيوده المذكورة فعليه القضاء
(ومن أفطر في نهار رمضان عمدا أو سهوا وجب عليه فضاؤه) لخصوصية رمضان
بل كل صوم أفطر فيه تغير عنر، ويجب إمساك صبي بلغ أثناء رمضان إن كان صائغا
فيه ولا قضاء عليه لا إن كان مفطرا فلا يجب عليه إمساك بقيته ولكن يجب عليه
القضاء ويجب إمساك مفطر بصوم نفل صاهيا ولا يقضيه وجوبا بخلاف واختلف
في فضاؤه استحبابا على قولين (ويأثم) مفطر في رمضان (إن كان عمدا) ويجب عليه
القضاء (وتجب عليه الكفارة) أيضا ولكن بشروط التعمد والاختيار وإتيان
الحرمة حال الفعل والعلم برمضان فلا كفارة على ناس كونه رمضان أو حرمة الوطء
فيه كما يفيدته نقل الواقع ولا على متأول تأويل آخر يباهو والمستند لأمر موجود كالفطر
ناسبا لا إن استند لأمر معلوم (١٣٣) كالحيض قبل حصوله وعمل

الكفارة في إتيانك الحرمة
إن لم يتبين خلافه فمن تعمد
الفطر يوم الاثنين ثم ثبت
أنه يوم عيد فلا كفارة ولا
قضاء وعمدت امرأة الفطر
ثم علمت أنها حاضت قبل

صَوْمِهِ، وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا
وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ، وَبِأَثْمٍ إِنْ كَانَ عَمْدًا،
وَتَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ عَلَى
التَّخْيِيرِ، وَهِيَ إِمَّا إِطْعَامُ سِتِينَ

الفطر فلا كفارة عليها وكذا من جهل رمضان فلا كفارة عليه اتفاقا كمن أفطر يوم
الشك قبل ثبوت الصوم وأما من اعتقد حرمة الفعل واعتقد أن لا كفارة أو جهل
وجوبها فعليه الكفارة. ثم اعلم أن الفطر الموجب للكفارة يكون بأحد أمور أحدها
جماع بالغ مطابقة لاجماع صبي فلا كفارة على موطؤه البالغة إن لم تنزل ولا على بالغ
في غير مطابقة إن لم ينزل هو، ثانيها أكل أو شرب بغيره فقط ووصل في خوف ولو وصل
لحقه ولو مائعا ورد فلا كفارة وإن كان عليه القضاء كما مر: ثالثها تعمد رفع نية
الصوم نهارا أو ليلا وطلع عليه الفجر رافعا لها، رابعها تعمد إخراج منى وإن بإدامة
فكر أو نظر من عادته الانزال منهما أما إذا كانت عادته السلامة منهما وإن أدامهما
فقد مر أنه حصل خلافها فلا والكفارة الرتبة على الفطر بواحد من الأمور المتقدمة
تكون (بأحد ثلاثة أشياء على التخيير) على المشهور وقيل على الترتيب: العتق
فالصوم فالإطعام (وهي) على أنها على التخيير (إما إطعام) أي عليك (ستين

مسكيناً) أي محتاجاً فيشمل الفقير (كل واحد مد بجمده صلى الله عليه وسلم وهو) أي الاطعام
 اسكونه أعم نفعاً سواء كانت جماعة أم لا (أفضل) أنواعها (أو) ينقل إلى (صيام شهرين
 متتابعين أو) ينقل إلى (حق رقبة مؤمنة كاملة) الرق لا مبيعة وتكون الكفارة (غير ملققة)
 بأن يعق نصف رقبة مثلاً مع صيام شهر وفي صورة ما إذا كان نوع الكفارة العتق بشرط
 في الرقبة زيادة على ما تقدم من كونها كاملة مؤمنة أن تكون (سليمة) من عيب يمنع
 الإجزاء (الباب الخامس في الاعتكاف) وهو لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه خيراً
 كان كقوله تعالى - سواء العاكف فيه والباد - أو شراً نحو - فأتوا على قوم يكفون على
 أصنامهم - واعتكف واعتكف (١٣٤) بمعنى واحد فيستعملان في الخير

مُسْكِينًا كُلُّ وَاحِدٍ مَدٍّ يُمَدُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَهُوَ أَفْضَلُ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ
 عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ كَامِلَةٍ غَيْرِ مُلَقَّقَةٍ سَلِيمَةٍ
 لَا تَسْتَحِقُّ بَوَاحٍ .

الباب الخامس في الاعتكاف

وَحَقِيقَتُهُ الْبَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِبَادَةِ عَلَى وَجْهِ
 مَخْصُوصٍ وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْمَلُهُ عَشْرَةُ
 أَيَّامٍ وَهُوَ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ ، وَلَهُ أَرْكَانٌ

والشر وقيل الأول في الخير
 والثاني في الشر (وحقيقته)
 اصطلاحاً (البَيْتُ في المسجد
 للعبادة على وجه مخصوص)
 بأن يكون صائماً تالياً
 للقرآن ذاكرة لله مصلياً
 كافياً عن الجماع ومقدماته
 ليلاً ونهاره - سواء وإلى أقل
 ما تحصل به حقيقته الشرعية
 أشار للصنف بقوله (وأقله)
 يوم وليلة وأكمله عشرة

أيام) لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف عشرة أيام وهو إما أربعة
 يفعل الأكل وحينئذ فتكره الزيادة عليها (وهو) أي الاعتكاف (من نوافل
 الخير) الرغبة فيها وحكمة مشروعيتها التشبه باللائكة الكرام في استغراق الأوقات
 في العبادات وحبس النفس عن شهواتها وكفها عن الخوض فيما لا ينبغي، ودليل
 مشروعيتها الكتاب والسنة والجماع فمن الأول وطهر بيتي للطائفين والعاكفين
 وقوله تعالى - ولانقر بوهن وأنتم عاكفون في المساجد - ومن الثاني فعله صلى الله
 عليه وسلم فكان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف
 أزواجه من بعده قال القرافي وأجمعت الأمة على جواز عدم وجوبه إياه (وله أركان

أربعة) . الركن (الأول المعتكف وهو كل مسلم مميز) ولو عبدا أو صبيا أو امرأة (فيصح من المرأة والصبي والرفيق) إن أذن الزوج والسيد في الاعتكاف وإلا لم يصح . الركن (الثاني الصوم فلا يصح بدونه) ولو لعاجز عنه كشيخ هرم . الركن (الثالث المعتكف فيه وهو المسجد) غير المحجور (فلا يصح في غيره) أي المسجد ولا على سطحه ولا فيما حبر عليه حكيبت خطابته أو مناديله أو سقايته ولا يشترط كون المسجد جامعا إلا أن يكون المعتكف نوي أو نذر أياما تأخذه فيها الجمعة وكان ممن نحب عليه (١٣٥) فيجب عليه الاعتكاف في الجامع

فما تصح فيه الجمعة دائما لأبرحيته الخارجة عنه وأما رحيته الداخلة فيه فيصح فيها إذ هي عبارة عن ممن الجامع فان اعتكف في غير الجامع زمتا تأخذه فيه الجمعة خرج وبطل اعتكافه فان لم يخرج حرم عليه ولم يبطل اعتكافه لأنه لم يرتكب كبيرة بناء على ما ذهب إليه الخطاب في باب الجمعة من أن تركها مرة من غير عذر صغيرة ولا يعد مرتكبا

أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ الْمُعْتَكِفُ وَهُوَ كُلُّ مُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ فَيَصِحُّ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ وَالرَّقِيقِ ،
الثَّانِي : الصَّوْمُ فَلَا يَصِحُّ بِدُونِهِ ، الثَّلَاثُ :
الْمُعْتَكَفُ فِيهِ وَهُوَ الْمَسْجِدُ فَلَا يَصِحُّ فِي غَيْرِهِ ،
الرَّابِعُ : الْإِسْتِمْرَارُ عَلَى عَمَلٍ مَخْصُوصٍ مِنَ
الْعِبَادَةِ وَهُوَ الصَّلَاةُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَذِكْرُ اللَّهِ
تَعَالَى ، وَيُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ غَيْرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِمَّا
هُوَ عِبَادَةٌ كَالِاشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ ،

كبيرة إلا أن يتركها ثلاث مرات متواليات خلافا لأصبغ . (الرابع) من أركان الاعتكاف (الاستمرار على عمل مخصوص من العبادات وهو الصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى) ليس المراد أنه يلزم هذه الأمور الثلاثة دائما بل له أن يفعل جميعها وله الانصراف على بعضها بل المراد أن لا يشتغل بغيرها وله الفصل بنوم أو راحة لشدة النشاط (ويكره له أن يفعل غير هذه الثلاثة مما هو عبادة كالاشتغال) الكثير (بالعلم) وإنما كره الاشتغال الكثير بالعلم واستحب صلاة النافلة لأنه يحصل بها بالقراءة والذكر من رياضة النفس وخلوصها من صفاتها الذمومة المطلوبين بالاعتكاف مما لا يحصل بالاشتغال بالعلم اهـ

(و) من السكروه أيضا (كتابة الكثير من القرآن) وأولى بالكراهة كتابة غيره
ولا كراهة في كتابة البسبر من القرآن ومحل كراهة الكثير من الكتابة إن لم
تكن معاشه وإلا فلا كراهة كما لانه القرآن أو إقرائه لغيره (و) من السكروه
أيضا على قول ضعيف (أن يكون إماما راتبا) وإنما كان هذا ضعيفا لأنه عليه الصلاة
والسلام كان هو الإمام مع كونه كان يعتكف العشر الأخير من رمضان وهو الشرع
ففعله دليل على الجواز بل على الاستحباب وإنما يكره ترتيبه للإقامة بل ظاهر نص
الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كراهتها له وإن لم يرغب لها لقوله يكره أن يقيم مع
للؤذن بالكفة والفرق بين كراهتها له وبين ما ذكره التتائي من جواز تأذينه بصحن
للمسجد أن شأنها المشي للإمام (١٣٦) بخلاف الأذان (و) يكره له

وَكِتَابَةِ الْكَثِيرِ مِنْ الْقُرْآنِ وَأَنْ يَكُونَ إِمَامًا
رَاتِبًا ، وَأَنْ يَرْتَقِيَ عَلَى سَطْحٍ أَوْ مَنَارَةٍ ، وَأَنْ
يُعْزَى أَوْ يُهْنَى ، وَأَنْ يَعْتَكِفَ غَيْرَ مَسْكُوفٍ
وَيُسْتَحَبُّ الْإِعْتِكَافُ بِرَمَضَانَ ، وَيَتَأَكَّدُ
بِالْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْهُ

(فصل) يَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ بِفَعْلٍ

أيضا (أن يرقى على سطح)
المسجد للتأذين (أو منارة)
للتأذين أيضا أما رقيه
للاكل بها فلا كراهة كافي
الخطاب اهـ (و) يكره له
أيضا (أن يعزى أو يهنى)
أو يصلى على جنازة ولو
لاصقت بأن انتهى إليه زحام

للمصلين علم أو كره له أيضا عيادته لمريض إن لم يكن بقربه وإلا جاز سلامه الكبير
عليه (و) يكره له أيضا (أن يعتكف غير مكفي) بما يحتاج له من الزاد واللباس
وله حينئذ الخروج لحاجته من شراء طعام ونحوه إذا لم يجد من يقوم مقامه في ذلك
وتدب من أقرب سوق للمسجد كما قال مالك وإلا خالف الندوب ولا يبطل اعتكافه
ولا ينف مع أحد يتحدث معه ولا لقضاء دين ولا يمكث بعد قضاء حاجته لأنه يخرج بذلك
من محل الاعتكاف فيفسد اعتكافه (ويستحب الاعتكاف برمضان) لفصل زمانه على
غيره (ويتأكد بالعشر الأخير منه) لفعله عليه الصلاة والسلام وليلة القدر الغالبة به لقوله
عليه الصلاة والسلام الحمد وهما في العشر الاواخر ثم إذا اعتكف العشر الاواخر من رمضان
فندب له مكثه بمكثه ليلة العيد أيضا فيضي منه صلاة ثم من صلاة ليلة القدر الغالبة به عليه الصلاة
والسلام (فصل) في بيان مبطلات الاعتكاف (يَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ بِفَعْلٍ) نهي من

(الكبائر كالزنا) واللواط (وشرب الخمر والكذب) المحرم (والقذف وبالجماع)
ولو لموطوءته (و) يبطل أيضا (بمقدماته) أي الجماع وذلك (كالقبلة والنساء) وسواء
حصلت تلك المقدمات (ليلا أو نهارا) إذ المدار أن تكون (على وجه الشهوة)
بالفعل أو قصد لها فان صدرت لا عن قصد ووجدان بل كانت لوداع أو رحمة فلا
(وبالحيض) لعدم الصوم الذي هو شرط الاعتكاف ولكن المذهب عدم بطلانه
بحيض أو مرض أو عيد أو فطر ناسيا وفي صورة ما إذا أفطر ناسيا فإنه يمكث في معتكفه
ولا يخرج ويقضى الصوم واصل له باعتكافه ويخرج وجوبا في مانع المكث بالسجدة
كحيض ومرض لكسلس ويخرج جوازا في مانع الصوم كعيد ومرض لا يمنع مكثه
بالسجدة وفي الرجراجي واعتمده (١٣٧) الأجهوري منع خروجه

في هذين وجوب بقائه ثم
إذا خرج فيما يخرج فيه
فعلية حرمة الاعتكاف فلا
يقرب النساء ولا يفعل مالا
يسوغ للمعتكف فعله فإذا
زال المانع رجع لمعتكفه
وبنى على ماضى إن كان
غير معين أو معينا وبقي
شيء منه بعد زوال المانع
ويقضى ما فات فان خالف

الكبائر : كالزنا وشرب الخمر والكذب
والقذف وبالجماع ومقدماته كالقبلة ليلا أو
نهارا على وجه الشهوة ، وبالحيض وبالأكل
والشرب نهارا وبالخروج من المسجد لغير
معيشة أو لغير حاجة الإنسان .

الباب السادس في الحج

وهو واجب في العمر مرة على الحر

ما أمر به من الرجوع للمعتكف بعد زوال المانع بطل اعتكافه (و) يبطل أيضا
الاعتكاف (بالأكل والشرب) والواو بمعنى أو فأحدهما كاف في البطلان (نهارا و)
يبطل أيضا (بالخروج من المسجد لغير معيشة أو لغير حاجة الإنسان) بأن خرج لطلب
حد أو قضاء دين أو لوقوف مع أحد ليتحدث معه أما خروجه لمعيشة أي شراء
ما يشقوت به هذا هو المراد بالمعيشة لا تكسبه أو سؤال أحد قوتا فليس بمراد بل هذا
عن المبطلات فإذا خرج لمعيشة بالمعنى الذي أردناه فلا يبطل اعتكافه وكذلك لا يبطل
اعتكافه إذا خرج لحاجة الإنسان من بول أو غائط أو لجنابة أو نحو ذلك مما يجوز
له الخروج والله أعلم (الباب السادس في) بيان واجبات (الحج وهو واجب في العمر
مرة) بثلاثة شروط أشار إلى الأول منها بقوله (على الحر) فلا يجب على عبد خاص

الرق ولا من فيه شائبة حرية من مدبر ومكاتب ومعتق لأجل وأم ولد ومبعض ولو
 قل جزء رقه وأشار إلى الثاني منها بقوله (المكلف) فلا يجب على صبي ولو مراهما
 وكذا المجنون وضعيف العقل وهو المراد بالمعتوه في كلام بعض فلا يقع فرضا من هؤلاء
 أي العبد وما بعده ولو نووه نعم يصح وأما الوقوع فرضا فلا بد فيه من الشرطين
 المتقدمين الحرية والتكليف وأشار إلى الثالث منها بقوله (المستطيع) فغير المستطيع
 لا يجب عليه إذ هي شرط في الوجوب وأما في الوقوع فرضا فلا بد لو تكلفه غير المستطيع
 لو وقع فرضا وقد عرفوا الاستطاعة بأنها إمكان الوصول إمكانا عاديا فلا يجب على من
 يمكنه الوصول إمكانا غير عادي بل ينحو طيران لأنه خلاف حجة صلى الله عليه
 وسلم . ولما كان الكافر داخلا في عموم المكلف بناء على أنه مخاطب بفروع الشريعة
 وكان الإيمان شرطاً في صحة الأعمال (١٣٨) قصر صحة العمل على من اتصف

بالإيمان مخرجا منها من اتصف
 بالكفر فقال (ولا يصح)
 العمل مطلقا وخصوصا للحج
 لأن الباب معقود له (إلا
 من مسلم) فلا يصح الحج
 من كافر وإن وجب عليه
 زيادة العذاب ثم إن مقومات

المُكَلَّفُ السَّطِيعُ ، وَلَا يَصِيحُ إِلَّا مِنْ مُسْلِمٍ .
 وَلَهُ أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ : الْأَوَّلُ الْإِحْرَامُ بِزَمَنٍ
 مَخْصُوصٍ وَهُوَ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ
 وَمَكَانٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ مَكَّةُ الْمُقِيمِ بِهَا وَقْتُ
 الْإِحْرَامِ ،

الحج أي الأمور التي تنقوم ولا تتحقق هويته الخارجية إلا بها أربعة وإليها أشار وذو
 الحجة فقال (وله أربعة أركان الأول الإحرام بزمن مخصوص وهو شوال وذو القعدة
 وذو الحجة) وقد تجوز المصنف بإطلاق اسم الكل على البعض فإن ذوالحجة ليس كله
 وقتا للإحرام فيه وإنما وقت الإحرام فيه النسمة الأول مع ليلة النحر بمقدار وقوفه
 برفة جزء قبل الفجر وأما إحرامه بعد فجر يوم النحر فللعام القابل وهو مكروه قبل
 زمانه كمكانه (و) له أيضا أي الإحرام (مكان مخصوص وهو مكة للمقيم بها وقت
 الإحرام) وليس إحرام المقيم بها منها بمتعين بل هو أولى فقط فإذا أحرم من الحل أو من الحرم
 خارج مكة خالف الأولى فقط ولادم عليه كافي الخطاب في تركه الإحرام من مكة وأما لزوم
 الدم للمتبع الذي حل بالعمرة في أشهر الحج ولو عاد إلى الميقات حيث لم يعد لباده أو مثله ولو
 بالحجاز فمن حيث التمتع وفي الدم المتقدم من حيث تركه الإحرام من مكة فلا منافاة بينهما كما قد

يشوهم عم يندب للقيم بركة أن يحرم من جوف المسجد من موضع صلاته ويلى وهو جالس
بوضعه ولا يلزمه أن يقوم من مصلاه ولا أن يتقدم إلى جهة البيت (وذو الحليفة لمن توجه
من المدينة) ومن وراءها ويكره إحرامهم من المدينة لما فيه من مخالفة فعله صلى الله عليه
وسلم (والجحفة لمن توجه من مصر والشام والمغرب) ومنه الأندلس وهي أيضا مضافات
أهل الروم وبلاد السكروور (ويلعلم لمن توجه من اليمن والهند) ويقال ألم (وذات
عرق لمن توجه من فارس وخراسان) وأهل الشرق ومن وراءهم من غير أهل اليمن
(ولا ينمقد إلا بنية) أى لا توجد حقيقة إلا بها وإن خالفها لفظه ولا دم عليه إذا
كان مانفاظ به مخالفا لنبه (١٣٩) وإن كان فيه دم على تقدير

كونه مقصودا بيان ذلك
كانت نية الاحرام بحج
مفردا فتلفظ بقران أو تمتع
غير مقصودين بالنية فلا دم
عليه لما تلفظ به مخالفا
لنبه والأفضل الاقتصار على
النية وعن ابن وهب التسمية
أحب إلى بأن يقول لبيك
بعمره أو بحج وعمره فقله
(مقرونة بقول) أى متعلق
به كالتلبية تبع في ذلك
الخمى وابن بشر وغيرها

وَذُو الْحُلَيْفَةِ لِمَنْ تَوَجَّهَ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَالْجُحْفَةُ
لِمَنْ تَوَجَّهَ مِنْ مِصْرَ وَالشَّامِ وَالْمَغْرِبِ وَيَأْمَلُ
لِمَنْ تَوَجَّهَ مِنَ الْيَمَنِ، وَذَاتُ عِرْقٍ لِمَنْ تَوَجَّهَ
مِنْ فَارِسَ وَخُرَّاسَانَ، وَلَا يَنْمَقِدُ إِلَّا بِنِيَّةٍ
مَقْرُونَةٍ بِقَوْلٍ أَوْ قِيلٍ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ إِزَالَةُ
شَعَثِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِقَلَمٍ أَوْ ظَافِرِهِ وَإِزَالَةُ مَا عَلَى
بَدَنِهِ مِنْ شَعَرٍ. وَسَنَنْ الْإِحْرَامِ أَرْبَعَةٌ :
الْفَسْلُ مُتَّصِلًا بِهِ وَالتَّجَرُّدُ مِنَ الْخَيْطِ فِي رَدَائِهِ

وهو ضعيف إذ الراجح أن النية كافية في انعقاده (أو فعل) أى متعلق به
كالنوجه للناشي والاستواء على الدابة للراكب (ويستحب للمحرم) أى يريد
الاحرام (إزالة شعثه قبل إحرامه) ثم صور إزالة الشعث بقوله (بقلم أو ظافره
وإزالة ما على بدنه من شعر) مأمور بإزالته كعلق عانة وتنف إبط وقص شارب
لا حلق رأس فان المطلوب إيقاؤه طلبا للشعث في الحج وإن لبده بنحو صمغ فهو
أفضل لتقل دوابه (وسنن الاحرام أربعة الفسل متصلا به) ولا فرق في هذا
بين الرجال والنساء ولو كن حياض أو نساء فالفسل مطلوب لكل من أحرم :
أى لكل من أراد الاحرام (و) ثانی السنن (التجرد من الخيط في ردائه

ولما زار وتعلين) فالسنة التجردية إذا لم تجرد في غير هذا أجزاء كالو تجرد في كساء أو رداء فالسنة منوطة بما ذكره للمصنف وأما أصل التجرد فهو واجب دائم بتركه غير عذر (و) ثالث السنن الاحرام (صلاة ركعتين من غير الفريضة) في وقت جواز وإلا أحرم بغير صلاة وسقط عنه طلب السنة ولم يطلب بهما بعد بوقت حل وتناديا بفرض ولا دم عليه بتركهما ولو في وقت جواز (و) رابع السنن الاحرام (التلبية) أي اتصالها بالاحرام اتصالا حقيقيا فان فصلها عمدا أو جهلا لم يكن آتيا بالسنة ثم إن كان الفصل طويلا لزمه دم لترك الاتصال فقط بل لترك تركا طويلا منافي المطلق الاتصال الشامل للاتصال الحقيقي والحكمي وهو أن يحصل فصل بغير (وهي) أي التلبية من حيث (١٤٠) اللفظ (لبيك اللهم لبيك لبيك

لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك) وليكون الجملة تناديا إخباريا مستأنفا وابست علة لما قبلها كان المختار فيها كسر إن وتعام التلبية التي اقتصر عليها الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : (والملك لا شريك لك) وقد زاد عمر رضي الله

وَلَمَّا زَارَ وَتَعْلَيْنَ ، وَصَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ
الْفَرِيضَةِ ، وَالتَّلْبِيَةِ وَهِيَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ
لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنْ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ
لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَلَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ
حَتَّى يَدْخُلَ مَسْجِدَ فَإِذَا طَافَ وَسَمِيَ عَاوِدَهَا
لِرَوْاحِ مُصَلًى عَرَفَةَ ، وَأَوْجُهُ الْإِحْرَامِ أَرْبَعَةٌ

عنه لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوبا منك وأفضلها ومرغوبا إليك اه واستحب التوسط في علو الصوت بها ويكره رفعه بها حتى يقره وكذا سائر الأذكار (ولا يقطع التلبية حتى يدخل مكة) وفي للدونة حتى يبتدىء الطواف وقد سوى صاحب المختصر بينهما حيث قال وهل لمكة أو للطواف خلاف (فإذا طاف وسمى عاودها) عقب كل صلاة وظاهره الاستحباب والذي أفاده الأجهوري الوجوب وتستمر معاودتها عقب كل صلاة (لرواح مصلى عرفه) ومصلى عرفه هو الذي يقال له مسجد إبراهيم ومسجد عرفة بالنون ومسجد نمرة (وأوجه الاحرام أربعة) أفراد وقران وتمتع وإرداف فالإرداف أن يردف الحج على العمرة في طوافها وهو قران أيضا إن صحت فإن فسدت لم يصح الإرداف ولم ينعقد إحرامه به ولا قضاء عليه فيه وهو باق على عمرته فلا يحج حتى يقضيها

(وأفضلها) أى أوجه الاحرام عندنا معاشر المالكية (الافراد) وهو أن يحرم بالحج مفردا (لا قارنا ولا متمتعا) فيستمر على أعمال الحج حتى يطوف الافاضة ويرى الجمار (ثم إذا فرغ من أفعال الحج يسن له أن يحرم بعمره) ولكن صليح المصنف يقتضى بأن الأفضلية الثابتة للأفراد لا تحمّل إلا بكونه يحرم بالعمره بعد الفراغ من أفعال الحج وليس كذلك إذ ظاهر جعلهم العمره سنة مستقلة أن الافراد أفضل ولو لم يستمر بعده غاية الأمر أنه ترك سنة مستقلة فى ذاتها اهـ (وإحرام الرجل فى وجهه ورأسه) المراد به الذكر حرا أو عبدا (١٤١) بالغا أو صغيرا فيجب على وليه أن

يغنيه المحيط مخيطا وغيره وإذا كان إحرام الذكر فى وجهه ورأسه (فيحرم عليه سترها بما يعد ساترا) أى ساتر كان (كالعمامة والحرقه وكل ما ينتفع به من) انقاء (الحر والبرد) كذا يحرم عليه للمحيط بعضو فـ (يحرم عليه لبس الخاتم) ولا فرق بين كون المحيط محيطا بنسج أو زر أو عقد ويجوز للمحرم حمل السيف للحفاظ ويمنع غيره ولكن لأفدية (وإحرام المرأة فى وجهها

وأفضلها الأفراد ، وهو أن يحرم بالحج مفردا ثم إذا فرغ من أفعال الحج يسن له أن يحرم بعمره ، وإحرام الرجل فى وجهه ورأسه ، فيحرم عليه سترهما بما يعد ساترا كالعمامة والحرقه ، وكل ما ينتفع به من الحر والبرد ، ويحرم عليه لبس الخاتم ، وإحرام المرأة فى وجهها وكفها فقط . ولها أن تسدل على وجهها ثوبا لأجل السر ، ولا تغرز بآبرة ونحوها ، ويحرم على المحرم مس طيب يعلق

وكفها فقط) فيحرم عليها سترها أو ستر بعضهما بما يعد ساترا كبرقع وقفاز وهو ما يعمل على صفة الكف من نحو القطن (ولها) أى المرأة لقصد السر عن أعين الناس إذا كانت جميلة وخشيت الفتنة بها (أن تسدل على وجهها ثوبا لأجل السر) ولا يضر لصوقه بوجهها إنما الضرر أن تغرز بآبرة ونحوها أو تربطه ولما قال المصنف (و) لكن (لا تغرز بآبرة ونحوها) ولا تربطه فان غرزته بآبرة ونحوها ولو كان لأجل السر عن أعين الناس أو كان لأجل السرافندت (ويحرم على المحرم) مطلقا رجلا أو امرأة (مس طيب) مؤث (يعلق بالجسد

والثوب) أى شأنه أن يعلق بهما (كالمسك والعنبر) فتجنب الفدية في استعماله ولو
 أزيل سريعا أو لم يعلق وأما الطبيب المذكور كالورد والياسمين وأنواع الرياحين
 فلا يحرم على المحرم مسه وإنما يكره فقط ولا فدية فيه (و) يحرم على المحرم مطلقا
 ذكرا أو أنثى (دهن) شعر (الرأس) بدهن وإن لم يكن فيه طيب كزيت فإن
 فعل افتدى (و) يحرم عليهما (تقليم ظفر وإبانة شعر) منهما بحلق أو غيره من
 رأس أو عانة أو غيرها وتجنب المرأة في إحرامها كل ما يتجنبه الرجل كالصيد
 وإلقاء الثفت ونحو ذلك فلا تنقب ولا تلبس الفقازين إلا أنها تلبس الحفزين والتياب
 المخيطة وتغطي رأسها فهذه الثلاثة مستثناة مما يتجنبه الرجل (و) يحرم (الجماع
 ومقدماته ويفسد الحج بالجماع) مطلقا سواء وقع عمدا أو جهلا أو سهوا من بالغ
 أو غيره ومثل الجماع استدعاء (١٤٢) الذى وإن بنظر ونزل بالفعل

بِالْجَسَدِ وَالثَّوْبِ كَالْمَسْكِ وَالْعَنْبَرِ وَدَهْنِ الرَّأْسِ
 وَتَقْلِيمِ ظُفْرٍ وَإِبَانَةِ شَعْرٍ وَالْجِمَاعِ وَمُقَدَّمَاتِهِ،
 وَيَفْسُدُ الْحَجُّ بِالْجِمَاعِ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ
 بَعْدَهُ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ
 فِي يَوْمِ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ، الرَّكْنُ الثَّانِي: الطَّوَافُ

(إن وقع) الجماع وكذا
 استدعاء الذى مع نزوله (قبل
 الوقوف) بعرفة مطلقا سواء
 وقع بعد فعل من أفعال الحج
 أم لا (أو) وقع (بعده)
 و (قبل طواف الإفاضة
 ورعى جمره العقبة في يوم

النحر أو قبله) فإن وقع أحدهما بعد إفاضة أو عقبة يوم النحر وله
 أو وقع أحدهما قبل إفاضة وعقبة في غير يوم النحر فهدى إذا فسد بحصول الجماع
 واستدعاء الذى ونزل بالفعل مفيد بحصول أحدهما يوم النحر أو قبله ويكونه قبل
 إفاضة وعقبة ومما فيه الهدى أيضا الذى قبل الوقوف بمجرد نظر أو فسكر والذى ولو
 بلدة معتادة ووجب إتمام الفسد إن أدرك الوقوف فإن لم يتمه ظاناً أنه خرج منه
 بفساد وتمادى إلى السنة الثانية وأحرم بحج أو عمرة فإنه لا يجوز له ذلك عن الغائت
 وإحرامه الثانى لغو لم يصادف محلا وهو على إحرامه الفاسد ولا يكون ما أحرم به
 قضاء عن الفاسد فإن فاته الوقوف يحلل بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء على إحرامه
 اتفاقا لأن فيه تماديا على الفاسد مع التمكن من التخلص منه (الركن الثانى) من
 أركان الحج (الطواف) وهو أفضل أركان الحج لاشتياؤه على صلاة وطهارة ولقرب محله

من البيت الذي هو مقصود بالذات وخبر الحج عرفة لتقييدها بزمن مخصوص بحج
بغدد الحج إذا لم يقف بها فيه فإدراك الحج يكون بالوقوف بها في ذلك الزمن
الخصوص وفواته يكون بعد الوقوف بها في ذلك الزمن فالتمتع من الخبر هو أن
الحج يدرك بإدراك الوقوف ويفوت بفوات الإدراك ولا دلالة في هذا على الأفضلية
(وله) أي الطواف (واجبات وسنن ومستحبات فواجباته سنة) أي ما يجب حصوله
ليحصل الطواف ويقع صحيحا سنة أشياء الأول منها (السلامة من الحدث والحبث)
فلا يصح طواف الحدث حدثا أصغر أو أكبر وكذا لا يصح طواف من كان بازاره
أوردناه حيث فإذا لا بد في صحة الطواف من طهارة الحدث والحبث (و) الثاني
(ستر العورة) فلا يصح (١٤٣) طواف مكشوفها والثالث (جعل

البيت عن يساره) ولا بد
أن يمشي مستقبها فلو مشى
الفهقري فلا يصح (والطواف)
مقداره (سبعة أشواط)
متواليات فلو فرقه لم يجزه
إلا أن يكون التفريق يسيرا
أو يكون لعذره وهو باق على
طهارته (داخل السجدة) فلا
يصح خارجه وإن برحابه

وَلَهُ وَاجِبَاتٌ وَسَنَنٌ وَمُسْتَحَبَّاتٌ قَالُوا وَاجِبَاتُ
سِنَةٍ. السَّلَامَةُ مِنَ الْحَدَثِ وَالْحَبْثِ، وَسَرُّ
الْعَوْرَةِ، وَجَمْعُ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ، وَالطَّوْافُ
سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَخُرُوجُ جَمِيعِ
الْبَدَنِ عَنِ الْبَيْتِ وَصَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ عَقِبَهُ.
وَمَسْنُونَاتُهُ خَمْسَةٌ: الْمَشْيُ،

وطرقه المتصلة به ويستحب فيه الدخول من البيت كالصلاة والنساء
يطافن من وراء الرجال كالصلاة (و) يشترط فيه (خروج جميع البدن عن البيت)
فن جعل أصبعه في حلقة من شاذروانه لم يصح طوافه وكذا لا يدخل في الحجر وهو
طائف لأنه من البيت فان دخل فيه وهو طائف بطل جميع طوافه إن فعل ذلك
في كل شوط فان فعله في بعضها بطل ما فعله فيه (و) من واجباته أي الطواف (صلاة
ركعتين عقبه) أي قبل الخروج للسعي وقبل إتمام سنة وقد أشار إلى هذا الخلاف
المختصر حيث قال وفي سنة ركعتي الطواف ووجوبهما خلاف ويندب اتصالهما
بالطواف وسن فعلهما بمقام التحليل وندب قراءتهما بالكافرون والإخلاص وحمل
طلبهما إن كان الوقت وقت جواز وإلا أخرها إليه (ومسنوناته خمسة) وفي عده المشي
من السنن حيث قال (المشي) نظر لأنه واجب يجبر بالدم حيث ركب أو حمل وهو قادر

على المشي فان كان من مضامير ضايق معه المشي فلا دم عليه كما أنه لا دم في ترك المشي إذا كان الطواف غير واجب (و) من سنن الطواف (تقبيل الحجر الأسود) من خطا يابى آدم الكفار لا المسلمين فسواده ليس أصلاً كيف وقد كان نوره متصلاً بالمواقيت المتقدمة ولذا منع الشرع من تجاوزتها بدون إحرام تعظيماً لتلك الآثار وإنما يسن تقبيل الحجر الأسود (بفيه في الشوط الأول إن قدر) وإلامسه بيده اليمنى ثم وضعها على فيه من غير تقبيل فان لم يصل إليه كبر إذا حاذاه ولا يرفع يده ثم يمضي للطواف ولا يقف وندب تقبيله بعد الأول (و) من سنن الطواف (لمس الركن اليماني) الذي يعقبه الحجر الأسود في الطواف وسنة المس إنما تكون (في أول شوط) فيندب في باقي الأشواط وليس عليه مس الركن العراقي الذي قبل الميزاب ولا الشامى الذي (١٤٤) يعقبه بل يكره له مسهما (و) من

وَتَقْبِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِيهِ فِي الشُّوْطِ الْأَوَّلِ
إِنْ قَدَرَ وَلَمَسَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي فِي أَوَّلِ شَوَاطِئِهِ
وَالدُّعَاءَ وَالصَّلَاةَ حَتَّى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، وَالرَّمْلَ لِلرِّجَالِ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ
الْأُولَى فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَهُوَ فَوْقَ الْمَشْيِ ،
وَدُونِ الْجَرِيِّ ، وَمُسْتَحَبَّاتُهُ

سنن الطواف (الدعاء) بلا حد في الدعاء والمدعوية فلا يقصر دعاءه على دنياه ولا على آخرته ولا على لفظ خاص ولا على نفسه بل يعمم في الجميع (و) من سنن الطواف (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ولا يقرأ

القرآن وإن كان القرآن الحيد أفضل الله ذكر لأنه لم يرد أنه كثيرة عليه الصلاة والسلام قرأ في الطواف ويستثنى من ذلك - ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار - فانه يندب (و) من سنن الطواف (الرمل للرجال في الأشواط الثلاثة الأولى) ولا رمل في الأربعة ولو تاركه من الأول عمداً أو نسياناً ولا يكون آتياً بالسنة إن فعل وإنما يطلب الرمل في الأشواط الثلاثة الأولى على جهة السنية (في طواف القدوم) وأما طواف الوداع والتطوع فلا رمل فيهما كما لا رمل في طواف الإفاضة إذا كان طواف القدوم وأما إذا راهقه الزمن ولم يطلب القدوم فانه يندب له أن يرمي في طواف الإفاضة (وهو) أي الرمل (فوق المشي ودون الجري) وهذا بما بقي حكمه وزال سببه وهو قول الكفار إن محمداً وأصحابه وهنتهم حتى شرب أي أصابهم حتى رهنوا أي ضحكوا فأمروا بتركه أصحابه بالرمل فنهوا حتى قال الكفار هم أجلبدنا (ومستمعنا)

كثيرة منها ترك الكثير من قراءة القرآن وترك الكلام وإنشاد الشعر وترك شرب الماء إلا لعطش وليكثر الغريب من الطواف فإنه أفضل في حقه من الركوع ويستحب لمن جلس في المسجد أن يتوجه إلى الكعبة ونكره القراءة والتلبية فيه (أي في الطواف كالقراءة واستلام غير الحجر الأسود واليماني واختلاط بفساء وتغطية قدم وانتقاب امرأة وتقديم طواف عن محوله على طواف نفسه) (الركن الثالث) من أركان الحج (السعي بين الصفا والمروة) (١٤٥) سبعة أشواط يبدأ (وجوبا

(بالصفا ويختم بالمروة) فإن بدأ بها لم يحسب الشوط الأول ويأتي ببده فان لم يأت بالبذل حتى طال بطل سعيه (ويعد البدء شوطا والرجعة شوطا) آخر (ولا يصح) السعي (إلا بتقديم طواف) ويجب أن يوالي بين الطواف والسعي فإن من شروط صحة السعي اتصاله بالطواف فإن فصل بينهما بشئ خفيف لأجل راحة أجزأ، وبطويل آتى به بعد طواف آخر ومن

كثيرة منها ترك الكثير من قراءة القرآن وترك الكلام وإنشاد الشعر وترك شرب الماء إلا لعطش، وليكثر الغريب من الطواف فإنه أفضل في حقه من الركوع، ويستحب لمن جلس في المسجد أن يتوجه إلى الكعبة ونكره القراءة والتلبية فيه. الركن الثالث السعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويعد البدء شوطا والرجعة شوطا ولا يصح إلا بتقديم طواف، ولا يشترط أن يكون الطواف واجبا،

(١٥ - المقدمة العزبة) شروط صحة السعي أيضا موالاة أشواطه بعضها ببعض فإن جلس بينها لراحة جلوسا خفيفا أجزأ وإن طال أو فعل ذلك عينا ابتداء من أوله (ولا يشترط أن يكون الطواف) الذي تتوقف عليه صحة السعي (واجبا) بل يصح السعي بعد طواف نفل لكن إن فعل بعد طواف نفل فإنه وإن صح سعيه لا بد من إعادته إن قرب فإن لم يعده حتى رجع لابتداء أو بعد فعله دم وإذا كان مثلها بالسعي فلا يبسح ولا يشترى ولا يقف مع أحد يحذره فإن فعل لم يضر إن كان خفيفا وإن طال بطل وأما

(و يستحب فيه) أى السعى (شروط الصلاة غير الاستقبال) فكأنه يقول استحب
شروط الصلاة للمكة (و) يستحب (الكث) أى الوقوف (على الصفا والمروة) كذا
مرهما (و) يستحب (الدعاء عليهما وليس في ذلك حرج) بل بما يقتضيه الله به عليه
(وليحضر ما يفعله بعضهم) وهم الجهة فقوله (من الجرى من الصفا إلى المروة) بيان
لما يفعله بعضهم (وإنما يسرع الرجل) استثنائا (دون المرأة) فلا يسرن لها بل هو
مكروه في حقتها والاسراع المألوف من الرجال على جهة السنة إنما هو (بين الميادين
الأخضرين) فقط لا في جميع (١٤٦) المسافة التي بين الصفا والمروة

وهذا الإسراع بين الميادين
الأخضرين يفعل حين
مروره من الصفا إلى المروة
ولا يفعل حين مروره من
المروة إلى الصفا (ولو رمل
في جميع سعيه أجزاء وقد
أساء) أى فعل مكروها
(وكذا) يكون مسينا أى
فاعلا للمكروه (لأنه لم يرمل
بالكيفية) ثم أشار إلى الركن
الرابع فقال (الركن الرابع)
من أركان الحج (الوقوف
بعرفة) أى الصكون

وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ شُرُوطُ الصَّلَاةِ غَيْرَ الْإِسْتِقْبَالِ
وَالْكَثُّ عَلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ وَالِدُعَاءُ عَلَيْهِمَا ،
وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حَرَجٌ ، وَلَيُحْذَرُ مِمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ
مِنَ الْجُرْيِ مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمَرْوَةِ ، وَإِنَّمَا يُسْرِعُ
الرَّجُلُ دُونَ الْمَرْأَةِ بَيْنَ الْمَيْدَانِ الْأَخْضَرَيْنِ ، وَلَوْ
رَمَلَ فِي جَمِيعِ سَعْيِهِ أَجْزَاءَهُ ، وَقَدْ أُسَاءَ وَكَذَبَا
لَوْ أَنَّهُ يَرْمِلُ بِالْكَلِمَةِ الرَّكْنَ الرَّابِعَ الْوُقُوفُ
بِعرفَةِ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ وَالْوُقُوفُ زَاكِيَا
أَفْضَلُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَدَابِئَهُ عُدْرٌ ،

والاستقرار والاطمئنان على أى حال كأن وقف أو جلس أو ركب وسواء والقيام
علم أنها عرفه أم لا وأما المرور من غير طمأنينة فيكفي بشرطين أن يعرف أنها عرفه
وان ينوى الوقوف بها لأنه لما كان فعله لا يشبه فعل الحاج في الوقوف احتاج إلى
نية بخلاف من وقف طمأنينة فلا يحتاج إلى نية الوقوف لأن نية الإحرام اندرج فيها
الوقوف كالطواف والسعى وإذا صح وقوف المار بالشرطين للتقدمين فعليه دم ويمكن
في الركن وهو الوقوف بعرفة مقدار من الزمن ولو (ساعة) اعتبارية أى مقدار من الزمن
بغيره للغير ويعد ساعة ولو شيئا قليلا كائنا (من ليلة النحر) ولو ثلثها أو مئمتى عليه
أو جن أو سكر بحلال لم يدخله على نفسه (والوقوف زاكيا أفضل إلا أن يكون بدابته عذر

والقيام) للرجال فقط (أفضل من الجلوس ولا يجلس إلا لتعب) هذا حكم الوقوف بعرفة ليلة النحر وأما حكم الوقوف بها نهارا فأشار إليه بقوله (والوقوف نهارا مع الإمام واجب يجبر بالدم إذا تركه) وعمله من بعد الزوال ولا حاجة إلى التقييد بقوله مع الإمام إذ الواجب هو الوقوف نهارا كان مع الإمام أم لا وفي تركه الدم إن كان الترك لغير عذر أما من تركه لعذر فلا دم عليه (فصل: في بيان حكم العمرة) وحكمها ما أشار إليه المصنف بقوله (العمرة سنة في العمر مرة) وتندب فيما عداها ولكن تندب إنما يتعلق بفعلها (١٤٧) في كل سنة مرة وأما تكريرها

في السنة فمكروه (وأركانها أركان الحج ساءدا الوقوف) فليس الوقوف بعرفة من أركان العمرة بل هو ركن خاص بالحج (ولها ميقانان مكافئ وهو ميقان الحج إلا في حق من هو بمكة فإنه يحرم من الحل) ولا يجوز من الحرم لكن يعتقد إن وقع ولا دم عليه ويلزمه الخروج إلى الحل ليجمع بينه وبين الحرم في إحرامه فإن خرج إلى الحل أعاد

وَالْيَتَامَى أَفْضَلُ مِنَ الْجُلُوسِ وَلَا يَجْلِسُ إِلَّا لَتَعْبٍ
وَالْوُقُوفُ نَهَارًا مَعَ الْإِمَامِ وَاجِبٌ يُجْبَرُ بِالدَّمِ
إِذَا تَرَكَهُ .

(فصل: في العمرة سنة في العمر مرة
وأركانها أركان الحج ساءدا الوقوف ، ولها
ميقانان ، مكافئ وهو ميقان الحج إلا في حق
من هو بمكة فإنه يحرم من الحل ، والأفضل
أن يحرم من الجمرات ، وزماني وهو جميع
أيام السنة ،

طوافه وسعيه وإنما طوّل باعادتهما لأنهما وقعا بغير شرطهما وهو الخروج إلى الحل ولأنه لما طاف وسمى حلق رأسه فإنه يبعد طوافه وسعيه أيضا بخروجه إلى الحل ويعتقد أنه كمن حلق رأسه قبل طوافه وسعيه (والأفضل أن يحرم من الجمرات) والأحرام المستفاد من يحرم مستحب لا اعتباره ^{بأنه} منها في ذي النعدة حين قسم غنائم حنين كما في الصحيح (وزماني وهو) أي ميقانها الزماني (جميع أيام السنة) يستثنى من ذلك من أحرم بحج مفردا أو قارئا فيمنع ويفسد إحرامه بالعمرة لتحلله من جميع أفعاله أي فراغه منها من طواف وسعي وجميع الرمي من آخر أيامه وكره الأحرام بعد الرمي جميعه وطواف الإفاضة وقبل غروب الرابع ويعتقد إلا أنه يمنع من فعلها

حتى يخرج وقت الحج ففعلها قبل خروج وقته لقوله ولو طوى بعد ذلك الفعل
أفسد عمرته ولبقضا بعد غامها ويهدى (وصفة الاحرام بها من استحباب الفضل
والتنظيف وما يلبسه وما يحرم عليه من اللباس والطيب وغير ذلك) من شروط
الطواف والسعي وواجبات كل (كالحج ويكره تكرارها في العام الواحد) فالأفضل
والستحب أن لا يكون فعلها (١٤٨) بعد المرة الأولى التي تأدت بها

السنة إلا مرة واحدة في
السنة (وتفسد بالجماع وما
في معناه إذا وقع قبل
انقضاء أركانها)

(خاتمة : إذا خرج من
مكة فلتكن نيته وعزمته
زيارة النبي صلى الله عليه
وسلم إذ زيارته صلى الله
عليه وسلم سنة) أي
طريقة (بجمع عليها) وحيث
كان المراد بالسنة الطريقة
فلا منافاة بينه وبين قوله
(وفضيلة مرغب فيها)
مصدر ذلك قوله صلى الله
عليه وسلم من زارني بعد
موتي فكأنما زارني في
حياتي (فاذا أمله) أي قصده

وَصِفَةُ الْإِحْرَامِ بِهَا مِنْ اسْتِحْبَابِ الْفُسْلِ
وَالْتَنْظِيفِ وَمَا يَلْبَسُهُ وَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنَ
الْبَاسِ وَالطَّيْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَالْحَجِّ، وَيُكْرَهُ
تَكَرُّرُهَا فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ وَتَفْسُدُ بِالْجَمَاعِ،
وَمَا فِي مَعْنَاهُ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ انْقِضَاءِ أَرْكَانِهَا .
(خَاتِمَةٌ) إِذَا خَرَجَ الْإِنْسَانُ مِنْ مَكَّةَ
فَلْتَكُنْ نِيَّتُهُ وَعَزِمَتُهُ زِيَارَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِذْ زِيَارَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
سُنَّةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا وَفَضِيلَةٌ مُرْغَبٌ فِيهَا فَإِذَا أَمَّهُ
الزَّائِرُ لَا يُشْرِكُ مَعَهُ غَيْرَهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ مُتَّبَوِّعٌ لَا تَابِعٌ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَزَلَّ
خَارِجَ الدِّينَةِ ، فَيَتَطَهَّرَ وَيَتَطَيَّبَ وَيَلْبَسَ
أَحْسَنَ نِيَابِهِ ،

(الزائر) (ولا يشرك معه غيره) فيخلص النية بحيث لا يشرك معه الغير بل يفرد به ثم
بالقصد ولا يقصده مع غيره (لأنه عليه الصلاة والسلام متبوع لا تابع) وليكثر من
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مسيره وقيامه وجالوسه وسائر أحواله (ويستحب
أن يتزل خارج الدينة فيتطهر) أي يغتسل ندبا (ويتطيب ويلبس أحسن نيابه)
فكل واحد من هذه الأمور مستحب مستقل ثم يعنى على رجله وقد كان الامام

مالك رضى الله تعالى عنه لا يركب دابة بالمدينة احتراماً له صلى الله عليه وسلم (ثم إذا دخل المسجد بدأ بالركوع) أى تحية المسجد قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم لأمره بها ولأنها حق الله وهو أوكد من حق المخلوق هذا هو الأدب والامتثال وإنما يتدب له أن يبدأ بتحية المسجد (إن كان) وتصادف ووجد أن الوقت (وقت تجوز فيه النافلة وإلا بدأ بالقبر الشريف) وأحرص على الركوع فى الروضة الشريفة تحملاً للقبر على يمينك (١٤٩) والقبر على يسارك والأحسن

من الروضة العمود المخلوق لأنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يلتصق به) ولا يمس جداره ولا يقبله ولا يطوف به كما يفعله بعض الجهلة بل ذلك مكروه لأنه بدعة سيئة واللائق بالاحترام الوقوف من بعد (ويستدير القبلة ويستقبل القبر الشريف) هذا ما أجاب به الامام مالك رضى الله تعالى عنه أبا جعفر للنصور حين قال له يا أبا عبد الله أستقبل

ثُمَّ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ بَدَأَ بِالرُّكُوعِ إِنْ كَانَ وَقْتُ تَجَوُّزِ فِيهِ النَّافِلَةُ ، وَإِلَّا بَدَأَ بِالْقَبْرِ الشَّرِيفِ وَلَا يَلْتَصِقُ بِهِ ، وَيَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ وَيَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ الشَّرِيفَ وَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، ثُمَّ يَتَمَحَّى عَنْ يَمِينِهِ نَحْوَ ذِرَاعٍ فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، ثُمَّ يَتَمَحَّى إِلَى الْيَمِينِ أَيْضًا نَحْوَ ذِرَاعٍ فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا حَفْصٍ عُمَرَ الْفَارُوقَ ، وَيُسَلِّمُ كُلَّمَا دَخَلَ وَخَرَجَ

القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ فقال له الامام ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أهلك آدم (و) إذا استقبل القبر الشريف (يقول: السلام عليك أم النبي ورحمة الله وبركاته) وليكثر من الصلاة والسلام عليه أى يتأكد عليه ذلك (ثم يتحى عن يمينه نحو ذراع فيقول: السلام عليك يا أبا بكر الصديق) ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيراً (ثم يتحى إلى اليمين أيضاً نحو ذراع فيقول: السلام عليك يا أبا حفص عمر الفاروق ويسلم كلما دخل وخرج)

(الباب السابع : في) الأحكام المتعلقة (الأضحية و) الأحكام المتعلقة (العقيقة و)
 الأحكام المتعلقة (الذبح) ثم أشار إلى بيان كل منها فقال (أما الأضحية فهي ما يتقرب
 به ذكاته من الأنعام يوم الأضحي وتاليه وهي سنة) أي الضحية لا بمعنى ما تقدم بل
 بمعنى التضحية وذلك لأن المحكوم عليه بالسنة إنما هو الفعل في العبارة استخدام
 فصحة الحكم بالسنة في قوله وهي سنة وأراد على هذا المعنى المشار إليه على طريق
 الاستخدام وإنما تسن عينا (على المستطيع) وهو ما لا يحذف به عنها بأن لا يكون
 محتاجا إليه فلو احتاج إليه (١٥٠) في أي زمن من عامه فلا تسن

في حقه وتسقط عن الموسر
 بمضي زمنها لأنها سنة وقد
 فات إظهار شعيرتها بخلاف
 الفطرة فاتها وإن كان
 المقصود بها سد خلّة الفقير
 وإغناؤه عن السؤال يومها
 وقد مضى لكنها واجبة
 فلذا لم تسقط عن الموسر
 بمضي زمنها ثم وصف
 المستطيع بقوله (الحر المسلم
 كبيرا كان أو صغيرا
 ذكرا كان أو أنثى مقبلا
 أو مسافرا غير حاج) ولو

الباب السابع

في الأضحية والعقيقة والذبح
 أما الأضحية فهي ما يتقرب به ذكاته من
 الأنعام يوم الأضحي وتاليه، وهي سنة على
 المستطيع الحر المسلم ، كبيرا كان أو صغيرا
 ذكرا أو أنثى مقبلا أو مسافرا : غير حاج
 بمعنى عن نفسه وعن نازله نفقته كالأولاد
 والآباء الفقراء ، ووقتها بعد نحر الأضحية ،

كان غير الحاج من أهل منى الساكنين بها فليس في حقهم وليسوا من
 ملحقين بالحاج الذي لا تسن في حقه لأن الهدايا أغنت الحاج عن الضحية هذا إذا كان
 غير الحاج غير منى بل ولو كان (يعني) فذكر منى دفعا لما يشترط من إيفاء الحاج إذا
 كان منى وكذا تسن في حق للعمير لأنه غير حاج فتسن الأضحية عن المستطيع الحر المرح
 (عن نفسه وعن نازله نفقته) بقرابة (كالأولاد والآباء الفقراء) لا بزوجية
 وإنما خوطب بركة فطرتها لأنها تابعة للنفقة لحسب : أد الزكاة ممن تمون
 ويستمر خطابه بها عن الأولاد الفقراء حتى يحتمل الذكر ويدخل الزوج بالأنثى
 (ووقتها) أي ابتداءه تغير الامام (بعد نحر الامام) أي بعد أن ينحروا بذبح بالفعل

أو قصره إن لم يذبح أو ينحر (من يوم النحر) خاصة فالمتبر ذبح الامام أو قصره
خاص بيوم النحر ولو كان حين ذبح الامام غير مخاطب بها لفقر أو رقى أو كفر ثم
زال أثناء الأيام سنته أو عنه كن ولدا أيامها بناء على أن كل جزء من أجزاء الوقت
سبب للفعل (ومن لا إمام لهم فليتحروا) بضحيته وجوبا وإلا لم تجز ضحية (صلاة
أقرب الأئمة إليهم ونحروه) فان (١٥١) تحروا وتبين سبقهم له أجزاء

لفعلهم الواجب عليهم مع
عسر اطلاعهم على ذبحه
(وهل المراد بالامام إمام
الصلاة) للعبد المستخلف من
العباسي (أو العباسي قولان
ومن ذبح قبل يوم النحر
أو يوم النحر بعد الفجر قبل
طلوع الشمس لم ينحره) لأنه
ذبحها قبل زمنها الخاص
(وأقل ما يجزى من الضحايا
من الأستان الجذع من
الضأن والمز وهو ابن سنة)
ودخل في الثانية وإن لم يكن
بيننا في جذع الضأن وأما
جذع المز فلا بد أن يكون
الدخول بينا وذلك كالشهر
(والتي من البقر وهو ما دخل

مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَهُ لَمْ يَجْزِهِ وَمَنْ
لَا إِمَامَ لَهُمْ فَلْيَتَحَرَّ وَأَمَّا أَقْرَبُ الْأَيْمَةِ إِلَيْهِمْ
وَنَحْرُهُ ، وَهَلِ الْمُرَادُ بِالْإِمَامِ إِمَامُ الصَّلَاةِ أَوْ
الْعَبَّاسِيُّ ؟ قَوْلَانِ ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ
أَوْ يَوْمِ النَّحْرِ بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لَمْ يَجْزِهِ ، وَأَقْلُ مَا يَجْزِي فِي الضَّحَايَا مِنَ الْأَسْتَانِ
الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ وَالْمَزْ وَهُوَ ابْنُ سَنَةٍ وَالثَّنْيُ مِنَ
الْبَقَرِ وَهُوَ مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ وَالثَّنْيُ مِنَ
الْإِبِلِ وَهُوَ مَا أَوْفَى خَمْسِ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادِسَةِ
وَيَتَقَى فِي الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا الْعِيُوبُ فَلَا يَجْزِي
فِي الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا عَوْرَاهُ ، وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَ
نُورُ أَحَدَى عَيْنَيْهَا ، وَلَا مَرِيضَةٌ مَرَضًا يَلْتَمَسُ ،

في السنة الرابعة والتي من الإبل وهو ما أوفى خمس سنين ودخل في السادسة) والأفضل
الضأن مطلقا ذكرًا كان أو أنثى فحلا أو خصيا ثم المز ثم هل البقر أفضل أو الإبل
خلاف وفحول كل صنف أفضل من خصياته وخصياته أفضل من إناثه (ويتقى)
وجوبا (في الضحايا والهدايا العيوب) التي لا تجزى معها (فلا تجزى في الضحايا
والهدايا عوراء وهي التي ذهب نور إحدى عينيها) وكذلك لو ذهب أكثره (ولا تجزى
(مريضة مرضا يبتلى) وهو ما لا يتصرف معه كتصرف السليم من نوعه فإشمل البتم أي

التخمة والجرب اللينين (ولا) تجزى* (عرجاء عرجايفنا) وهو مالا تسير معه يسير
 السليم من نوعها (ولا) تجزى* (عجفاء وهي التي لا شحم فيها وقيل هي التي لا مخ
 في عظامها) التلازم في أحد الوصفين حاصل قطعا إذ يلزم من كونها لا مخ في عظامها
 أن تكون لا شحم فيها وهل يلزم من كونها لا شحم فيها أن لا يكون مخ في عظامها
 يسئل أهل المعرفة (ولا) تجزى* (مشقوقة الأذن إلا أن يكون الشق يسيرا وهو
 الثلث وكذا قطع الأذن لا يجزى* إلا أن يكون يسيرا) أي وهو الثلث (وكذا ذهاب
 أكثر الذنب) لا يجزى* وظاهره أن مادون الأكثر من الذنب يجزى* ولو النصف
 وليس كذلك بل المجزى* مادون (١٥٢) الثلث فذهب ثلث الذنب كثير

بخلاف ذهاب ثلث الأذن
 فبغير كما تقدم والفرق أن
 الذنب لحم وعصب والأذن
 مجرد جلد ولا تكاد تنضرر
 بتركه (وكذلك) لا تجزى*
 (مكسورة القرن إن لم
 يسيرا) كسر من أعلاه
 أو من أسفله أدى أم لا (فإن
 يرى أجزاء) لأن الاعتبار
 في الإجزاء البراءة وفي عدمه
 عدمها هذا حكم الضحية

وَلَا عَرَجَاءَ عَرَجًا يَتَنَّا وَلَا عَجْفَاءَ ، وَهِيَ الَّتِي
 لَا شَحْمَ فِيهَا ، وَقِيلَ هِيَ الَّتِي لَا مَخَّ فِي عِظَامِهَا
 وَلَا مَشْقُوقَةُ الْأُذُنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّقُّ يَسِيرًا
 وَهُوَ الثُّلُثُ وَكَذَا قَطْعُ الْأُذُنِ لَا يُجْزَى ، إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ يَسِيرًا وَكَذَلِكَ ذَهَابُ أَكْثَرِ الذَّنْبِ
 وَكَذَلِكَ مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ إِنْ لَمْ يَسِيرَ فَإِنْ بَرِيَ
 أَجْزَأُ . وَأَمَّا الْمَقِيْقَةُ فَمُسْتَحَبَّةٌ وَهِيَ الذَّبِيْحَةُ الَّتِي
 تُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِ وَلَادَةِ الْمَوْلُودِ ، وَيَشْتَرَطُ فِيهَا

(وأما) حكم (المقيقة) فهي (مستحبة) أي حكمها الاستحباب لأبهر ما يشترط
 أو رقيق بأذن سيده مؤسر فإن أعسر فلا ولو كان للمولود مال (وهي الذبيحة التي
 تذبح يوم سابع ولادة المولود) وأشهر قوله الذبيحة أنها واحدة للذكر والأنثى وهو
 كذلك على المشهور عندنا لحج البخاري والترمذي عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الحسن بكيش والقياس على الضحية يتساوى الذكر والأنثى فيها ولا شافعي
 وأحمد يعق عن الغلام بشاتين وعن الحارثية بشاة وأفهم قوله يوم سابع الحج أنها
 لا تذبح قبله وبعده في سابع ثان أو ثالث وهو كذلك اتفاقا فيها قبله وعلى المشهور
 فيها بعده (ويشترط فيها) من السن وعدم عيب يمنع الإجزاء

(ما يشترط في الضحية) ويباح له أن يأكل ماشاء ويتصدق بما شاء ويطعم ماشاء فلا حظر عليه في شيء من ذلك ويكره أن يجعلها طعاما يدعو الناس إليه خوف للباهة والمفاخرة ويكره أيضا ليطبخه أي للولود بدمها لأنه من سنن الجاهلية فإن خلق رأسه بخلق بدلا عن الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فحسن ويندب خلق رأسه والتصدق بزنة شعره فضة أو ذهباً والذكر والأثني في ذلك سواء ويكون هذا الحلق قبل ذبح العقيقة ويؤخر تسميته إلى اليوم السابع إن قصد أن يعق عنه وإلا قدمها عليه ويكره ختانه يوم السابع والشعب تأخيره للأنفار (وأما الذبح فهو قطع) للميز الذي توطأ أثناء مسلماً أو كافراً حراً أو عبداً (الحلقوم) أي الحلق الذي هو يجري النفس (جميعه و قطع الودجين) من المقدم الرفع قبل التمام (فلا يجزئ) أقل من ذلك (أي لا يجزئ) قطع نصف الحلقوم ولا يجزئ قطع أحد الودجين أو بعض كثر وكذا لا يجزئ قطع غير (١٥٣) الميز لصغر أو سكر وأفهم قوله فلا يجزئ أقل من ذلك أن

مَا يَشْتَرَطُ فِي الضَّحِيَّةِ . وَأَمَّا الذَّبْحُ فَهُوَ قَطْعُ
الْحَلْقُومِ جَمِيعِهِ وَقَطْعُ الْوَدَجَيْنِ ، فَلَا يُجْزِئُ
أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ ، وَذَبْحُ الرَّأَةِ جَائِزٌ ،

الأكثر منه لا يطلب وهو كذلك فلا يشترط قطع المرى بهمة في آخره بوزن أمير عرق أحر تحت الحلقوم

وعدم اشتراط قطعه هو المشهور عندنا وهو مذهب المدونة وروى أبو نعيم عن الإمام مالك اشتراطه وهو مذهب الشافعي وأفهم أيضا أن الغاصمة وهي ما حيزت جوزتها لبدنها لا تؤكل لأنه لم يقطع فيها الحلقوم حقيقة وهو المشهور عن مالك رضي الله تعالى عنه فالراجح أنه لا بد أن ينحاز بعض الجوزة ولو دائرة إلى الرأس فلما انحازت كلها إلى البدن لم تؤكل ولا يتأتى حوز الجوزة كلها إلى الرأس لأنها مستطيلة حتى إن في داخل البطن شيئا من ذلك (وذبح المرأة) الميزة صغيرة أو كبيرة حرة أو أمة مسالمة أو كتيابة (جائز) ونصح ذكاة الكتاني بشرط أن لا يأكل الميتة وذكرى بحضرة مسلم عارف بحقيقة الذكاة الشرعية وأن يذبح ما أحل له فإن ذبح غير ما أحل له لم تؤكل إن ثبت تحريمه عليه بشرهنا كذبي الظفر أي أخبر كتابنا أن الله حرم عليهم في شرعهم ذال الظفر فقد أفادنا قوله تعالى - وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر - أن ذال الظفر كان محرما عليهم في شرعهم وذو الظفر مالم يكن بين ظفريه انفتاح بل جلدة ونحوها وذلك كابل وأوز ونعام لا دجاج خلافاً لمن جعله من ذبي الظفر ولكن المعتمد أنه ليس منه وعليه فيؤكل ما ذبحوه من الدجاج وأما

إن لم يثبت تحريمه عليهم بشرعنا أي لم يذكر في كتابنا تحريمه عليهم وإنما هو بشرعهم فقط أو حرّموه على أنفسهم باجتهاد منهم وأخبرونا بذلك فلا يحرم علينا أكله من ذبحهم وإنما يكره فقط وذلك كالطريقة وهي فاسدة الرئة التي التصق رتتها بجوفها فإن ذلك في زعمهم علامة على أنها لا تعيش فلا تعمل فيها ذكاة عندهم بمنزلة مسفوفة المقاتل عندنا ويشترط في أكل ذبيحته أيضا أن لا يذبحه لغيره لأنه مما أهل به لغير الله وكذا لا تؤكل ذبيحة مرند وإن صييا لأن رده معتبرة كسلامه وكذا لا تؤكل ذبيحة الجومى إلا إذا تنصرف هو وإذا في عداد أهل الكتاب ونسكه ذكاة حتى وخصى وفاسق وأقلف وتصح ذكاة الأخرس والحائض والنفساء والرقيق وحيث كانت حقيقة الذكاة شرعا قطع الحلقوم (١٥٤) والودجين دفعة واحدة أى بلا

فَإِنْ دَفَعَ الذَّابِحُ يَدَهُ عَنِ الذَّبِيحَةِ بَعْدَ قَطْعِ
بَعْضِ الْحَلْقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ ثُمَّ أَعَادَ يَدَهُ فَأَجْهَزَهَا
لَمْ تَوْكُلْ فَإِنْ تَمَادَى الذَّابِحُ عَمْدًا حَتَّى قَطَعَ
الرَّأْسَ مِنَ الذَّبِيحَةِ أَسَاءَ وَتَوَكَّلْ كُلُّ مَنْ ذَبَحَ مِنْ
النِّقَا أَوْ مِنْ صَفْحَةِ الْعُنُقِ لَمْ تَوْكُلْ وَكُلُّ وَصِفَةٍ
الذَّبْحِ الْمُسْتَحَبَّةُ أَنْ يَضَعَ الذَّبِيحَةَ عَلَى يَسَارِهَا
مُتَوَجِّهَةً لِلْقِبْلَةِ وَيَقُولُ

رفع يده قبل التمام كان
ماخلف هذه الحقيقة لم
يستهبره الشرع ذكاة ويكون
ماحصلت ذكاته به حكمه
حكم الميتة ولذا قال المصنف
(فإن رفع الذابح يده)
اختيارا أو اضطرارا (عن
الذبيحة بعد قطع بعض
الحلقوم والودجين ثم أعاد
يده فأجهزها لم تؤكل) لأن

شرط الذكاة التجهيز دفعة واحدة مقتصر على قطع
الحلقوم والودجين (فإن تمادى الذابح عمدا حتى قطع الرأس من الذبيحة أساء) أى
فعل مكروها (وتؤكل) ذبيحته لأنه لم يؤثر خلل في الذكاة وإنما يكره فقط (ومن)
شرط الذكاة أن يكون الذبيح من القدم فلو (ذبح من النقا أو من صفحة العنق لم
تؤكل) ذبيحته إذ في صورة ما إذا ذبح من النقا فقد تنزع الذبيحة قبل أن يصل إلى
محل الذبح أى قطع نخاعها وهو اللخ الذى فى عظام الرقبة وهو مقتل من مقاتلها
وقد تقرر في الشرع أن الذكاة لا تفيد بعد إنقاذ المقاتل لئلا يشار إليها بقوله تعالى -
واللخنقة والوقوذة والترديبة الآية (وصفة الذبيح) الممودة أى (المستحبة) في عرف
الشرع (أن يضع الذبيحة على يسارها متوجهة للقبة ويقول) بالنصب

(الذائع بسم الله والله أكبر) فالاستحباب منصب على مجموع قوله أن يضع الخ (فيجمع بين التسمية والتكبير) فالجمع بينهما مستحب والتكبير مستحب على حدته وأما التسمية فواجبة إن ذكر (و) لما كان الذائع نوعا من العذاب وذكر الرحمة بأباه (لا يند كرمع التسمية الرحمن الرحيم) أي يكره كما أفاده الحرثي في كبره (ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) أي يكره ذلك عند الذائع وإذا كان الجمع بين التسمية والتكبير لاحقا له إلا الاستحباب وليس شرطاً في صحة التسمية حتى يؤثر خلافاً فيها ولذا قال المصنف (فإن اقتصر على التسمية) أي (١٥٥) وترك التكبير (أجزاء) بل قال

ابن حبيب لو قال بسم فقط أو الله أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا إله إلا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزاء وكل تسمية ولكن ماضية عليه الناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر (و) التسمية واجبة في الذائع إن ذكره (لو تركها ناسياً أجزاء اتفاقاً) لأن من شرط وجوبها الذكر (وكذلك تجزئته لو تركها عمداً ابن القاسم)

الذائع: بسم الله والله أكبر فيجمع بين التسمية والتكبير ولا يند كرمع التسمية الرحمن الرحيم ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، فإن اقتصر على التسمية أجزاء ولو تركها ناسياً أجزاء أو عمداً كذلك تجزئته ولو تركها عمداً عند ابن القاسم ومذهب المدونة لا تجزئته ولو تركه التوجه إلى القبلة أجزاء ولو كان عمداً أو الله أعلم.

الباب الثامن

في شيء من مسائل النكاح والطلاق

مع الكراهة ومحل الإجزاء مع الكراهة إذا لم يكن متهاونا (ومذهب المدونة لا تجزئته) مطلقاً متهاوناً أم لا ومذهبها هو المشهور هذا حكم ترك التسمية على ما علمت فيه من التفصيل (و) أما (لو ترك التوجه إلى القبلة) أي توجهه القبيحة إلى القبلة الذي هو معدود من المستحبات فلا يلزم عليه عدم الإجزاء وإنما يلزم عليه الكراهة فقط وأما الإجزاء فقد نص عليه المصنف بقوله (أجزاء ولو كان) الترك (عمداً) وبالأولى إذا كان الترك سهواً والله أعلم. (الباب الثامن: في شيء) قليل فالألف مأخوذة من قوله شيء إذ هو يترعر بالقليلة ثم بين الشيء القليل بقوله (من مسائل النكاح والطلاق) وقد أشار إلى معنى النكاح في اللغة فقال:

(أما النكاح فمعناه في اللغة دخول الشيء في الشيء) أهم من أن يكون حسيا أو معنويا (يقال) قولا موافقا للغة من موافقة الجزئي للملكي فلا يقال أن هذا القول من اللغة (نسكت الحصة أخفاف الإبل) في الحسنى أي أن الداخل والمُدخول فيه كل منهما حسنى (و) يقال (نكح النوم العين) في المعنوى باعتبار الداخل الذي هو النوم (و) هو أي النكاح (في الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء) أي أن لفظ النكاح اسم للعقد حقيقة ولوطء مجازا وقيل بالعكس وفائدة الخلاف من زنى بامرأة هل يحرم على ابنه (١٥٦) وأبيه على أنه حقيقة في الوطء

أما النكاح فمعناه في اللغة دخول الشيء في الشيء، يقال نسكت الحصة أخفاف الإبل ونكح النوم العين، وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء، قال بعضهم، قال مالك: النكاح مستحب، واختلف فيه في زماننا هذا، فقال بعضهم: تركه والاستغفال بالعبادة مخافة عدم القيام بحقوق الزوجة أفضل، وقال بعضهم: الزوج أفضل، ويجهل في الحلال ما قدر فإن لم يجد فالتشابه،

أولا يحرم على أنه مجاز في الوطء حقيقة في العقد والراجح أنه شرعا حقيقة في العقد مجاز في الوطء فتحرم على أبيه بمجرد العقد ولا يحرم بوطئه إياها زنا وأما في اللغة فهو حقيقة في الوطء مجاز في العقد (قال بعضهم قال مالك النكاح مستحب) أي الأصل فيه الاستحباب (واختلف فيه في زماننا هذا) أي زمن للصنف الذي هو أبو الحسن ولعل

مراده آخر الزمن لا خصوص زمنه (فقال بعضهم تركه والاستغفال والنكاح بالعبادة مخافة عدم القيام بحقوق الزوجة أفضل) أي فلا يكون النكاح مستحبا بل إما مكروها أو خلاف الأولى (وقال بعضهم الزوج أفضل) أي فالنكاح مستحب ولعل هذين القولين مطلقان عن التقييد بما إذا لم يحصل موجب تحريره أو وجوبه (و) إذا نزل وتزوج على مقتضى هذا القول الذي يقول بأفضلية الزوج فإنه (يجهل في الحلال) ما أمكن وهو معنى قول الصنف (ما قدر فإن) اجتهد وسعى جهده (لم يجد) الحلال (فالتشابه) هو الذي يجهل في تحصيله لينفق عليها منه ولما كان النكاح مشتركا بين الوطء والعقد وكان أحد المعنيين ليس مرادا في موضوعنا الآن بين المراد منه فقال

(والنكاح بمعنى الوطء لا يجوز) الاقدام عليه (في الشرع) إلا بأحد أمرين عقد نكاح
أو ملك بمين لقوله تعالى والذين هم لقروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت
أيمانهم) من الإناث ولا نالت لها وما روى عن عطاء من إباحة الفرج بالعارية فشاذا لا يرج
عليه (والأول) وهو النكاح (له أركان أربعة : الأول) من أركانه (الولي) من
قبل الزوجة (فلا يصح العقد بدونه) البكر والتيب فيه سواء وهو فسان مجبر وغير
مجبر فالجبر الأب في البكر ولو عانس وهي التي طالت إقامتها عند أهلها والتيب بنكاح
صحيح إن صغرت أو بعرض (١٥٧) مطلقا صغرت أو كبرت أو بحرام

والجبر أيضا وصى الأب في
البكر إذا أمره بالأجبار أو
عين له الزوج ما لم يكن
المعين فاسقا شريفا إذ ليس
الأب ولاية عليها بالنسبة
للفاسق والمجبر أيضا السيد
في أمته الفتن ثم ما عدا
هذه الثلاثة لا جبر لهم
في زوج الولي الغير المجبر إلا أن
البالغ أي ليس له ولاية إلا
على البالغ فلا زوج البتيمة
أي الصغيرة التي لم تبلغ إلا
بشروط تعلم من شرح

وَالنِّكَاحُ بِمَعْنَى الْوَطْءِ لَا يَجُوزُ فِي الشَّرْعِ إِلَّا
بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ : عَقْدِ نِكَاحٍ ، أَوْ مِلْكٍ بِمِينٍ ، لِقَوْلِهِ
تَعَالَى : وَالَّذِينَ هُمْ لِقُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى
أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ، وَالْأَوَّلُ لَهُ
أَرْكَانٌ أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ الْوَلِيُّ ، فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ
بِدُونِهِ ، وَيَشْتَرُطُ فِي الْوَلِيِّ شُرُوطٌ مِنْهَا اتَّفَاقُ
الدِّينَيْنِ فَلَا يَزُوجُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَةَ وَلَا الْمُسْلِمُ
الْكَافِرَةَ إِلَّا أَنْ نَكُونَ أُمَّتَهُ أَوْ مَعْتُوقَتَهُ ، فَإِنَّهُ
يَزُوجُهَا ، وَمِنْهَا الْحُرِّيَّةُ ، فَالْعَبْدُ وَالْمُكَاتَبُ وَالْمُدْبِرُ

خليل (ويشترط في الولي شروط ثمانية منها اتفاق الدينين فلا يزوج الكافر المسلمة)
ولو ابنته البكر وإذا وقع هذا النكاح فهو فاسد بخلاف ابنته الكافرة فيزوجها الكافر
وكذا يزوجها لمسلم إذا كان له ولاية نكاحها مع مراعاة بقية أركان النكاح وشروطه
في الاسلام (ولا المسلم الكافرة) في كل حال (إلا أن نكون) الكافرة (أمته)
فيزوجها لكافر لا لمسلم لأن أمة الكفار أي التي على دينهم وإن كانت ملكا لمسلم لا ينكحها
المسلم إلا بالملك لا بالعقد (أو معتوقته فانه يزوجها) ولو لمسلم لحرينها بأن أعتقها وهو مسلم
بيلد الاسلام فإن أعتقها وهو كافر أو مسلم بيلد غير الاسلام في الأولى لا يزوجها إلا أهل الكفر
إلا أن تسلم (ومنها) أي من شروط الولي (الحرية) الكاملة (فالعبد والمكاتب والمُدبر

والمتفق بعضه يفسخ ما عقده (ولو لم ينههم) (ولو بعد الدخول) (ولها
 المهر) (كاملًا تستحقه) (بالميسر) لغوات بعضها (ومنها عند بعضهم) هو ابن وهب
 (أن يكون غير مولى عليه) فالسفيه لا ولاية له عنده وإنما الولاية لوليه (وأن يكون
 عدلاً) كما هو مذهب الشافعي وطى خلاف المشهور عندنا ولذا قال (والمشهور أن
 الفسق لا يسلب الولاية وإنما يقدح في كمال العقد دون صحته ويعقد السفيه ذو الرأي)
 أى التدين أى كونه غير فاسق وكونه كامل العقل لا ضعفه ومعلوم أن الولي لا يشترط
 فيه العدالة فليكن السفيه ذو الرأي (١٥٨) مثله (على ابنته باذن ولأيه)

وَالْمُتَّفَقُ بَعْضُهُ يُفْسَخُ مَا عَقَدُوهُ وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ
 وَلَهَا الْمَهْرُ بِالمَيْسَرِ. وَمِنْهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنْ يَكُونَ
 غَيْرُ مَوْلَى عَلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا، وَالْمَشْهُورُ
 أَنَّ الْفِسْقَ لَا يَسْلُبُ الْوِلَايَةَ وَإِنَّمَا يَقْدَحُ فِي كَمَالِ
 الْعَقْدِ دُونَ صِحَّتِهِ وَيُعَقِدُ السَّفِيهَ ذُو الرَّأْيِ عَلَى
 ابْنَتِهِ بِإِذْنِ زَيْعٍ، وَمِنْهَا الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ
 وَالذَّكُورِيَّةُ، فَالْمَرْأَةُ لَا يَجُوزُ عَقْدُهَا عَلَى نَفْسِهَا
 وَلَا عَلَى غَيْرِهَا وَلَهَا أَنْ تَقُوضَ مِنْ إِنْ بَشَقَتْ لَهَا
 مِنَ الرِّجَالِ فِي تَزْوِيجِ نَفْسِهَا، وَفِي أَمْنِهَا الْقَنْ
 وَالْمُتَّفَقُ، وَمَنْ هِيَ فِي إِصْنَانِهَا

ليس اذن الولي بشرط صحة
 في العقد وأما في دوامه فانه
 ينظر فيه فان كان صوابا
 أمضاء وجوبا وإلا رده
 كذلك ومن لا ولي له بعضي
 فعله بلا نزاع وأما السفيه
 غير ذى الرأي فيه فيعقد
 ولله لاهو قال الباجي وأما
 ضعف الرأي فهو كالميت
 (ومنها) أى شروط لولي
 (البلوغ والعقل والذكورية)
 ومنها أيضا عدم إحرامه
 ومساق شروط الولي هكذا

الحرة والعقل والبلوغ وعدم الإحرام وعدم السكر في المأكل والمشرب في الجملة الركن
 إذ السفيه ذو الرأي يعقد باذن ولأيه والعدالة على القول الضعيف والذكورية ولذا قال
 (فالمرأة لا يجوز عقدها على نفسها) فإذا وقع أنها تولت نكاح نفسها وقع العقد
 باطلا (ولا) يجوز لها أن تتولى العقد (على غيرها) فإذا وقع منها ذلك وقع العقد باطلا
 (و) إنما (لها) أن تقوض لمن يعقد لها من الرجال في تزويج نفسها (إن لم يكن
 لها ولي فان كان فالعقد فاسد إن كان الولي مجبرا والأصح بالولاية العامة المأثرا لها
 بقوله إن يعقد لها من الرجال في دنية مع خاص لم يجبر كشريفة إن دخل وطال بأن

وثبت ولدين أو مضي مقدار ذلك حضانات سنين فلا تعد الستان طولا وتولى
 الخالص رد النكاح وإجازته حيث لم يحصل ما ذكر من الدخول والظول وصح
 مع الكراهة ابتداء أن يزوج المرأة الأبعد من أولياء الخاضعين مع وجود الأقرب
 لهم مع أخ أو أخ لأب مع شقيق (الركن الثاني) من أركان النكاح (الصداق)
 فلا يصح النكاح بشونه وهو ربع دينار (شرعي) (من الذهب أو ثلاثة دراهم)
 شرعية (من الفضة أو ما هو قيمة أحدهما من العروض) أو مجموع منهما (وهو
 حق لله تعالى وللأدعي) أي المرأة (فحق الله تعالى ثلاثة دراهم أو ربع دينار) أو
 قيمة أحدهما عروضاً من نكاح (١٥٩) بأقل من ذلك أتمه وإلا فسغ النكاح

إن لم يبين وإلا لزمه إنعاده
 وصح النكاح (وما زاد على
 ذلك) للذكر فهو (حق
 للمرأة فلا رضى به باستفاضة
 حجة لم يجز) وإن أعنته
 سفية ما ينكحها به ثبت
 النكاح ووجب عليه رده لها
 وأعطى لها من ماله قدر
 صداق المثل (ولها أن تسقط
 ما زاد على ربع دينار) إن
 كانت رشيدة وأما إن

الرُّكْنُ الثَّانِي الصَّدَاقُ فَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِدُونِهِ
 وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ ، أَوْ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ
 مِنَ الْفِضَّةِ ، أَوْ مَا هُوَ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْعُرُوضِ
 وَهُوَ حَقٌّ لِلرَّائِجَةِ وَاللَّادِيَةِ ، فَتَقْبَلُ الْفِضَّةُ ثَلَاثَةً
 دَرَاهِمَ ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ ، فَلَوْ
 رَضِيَتْ بِاسْتِفَاطَةِ جُمْلَةٍ لَمْ يَجُزْ وَلَهَا أَنْ تَسْقُطَ
 مَا زَادَ عَلَى رُبْعِ دِينَارٍ وَأَكْثَرُ الصَّدَاقِ لِأَحَدٍ
 لَهُ الرُّكْنُ الثَّالثُ الْإِشْهَادُ ،

كانت سفية فلا يجوز رضاها إلا بصداق المثل فليس لها أن تسقط ما زاد على ربع دينار
 أو ثلاثة دراهم فلأن الرشيدة وهبت له كل الصداق قبل الدخول أو وهبت له ما يصدقها
 به وأصدقها إياه بأن رده لها صداقاً ثبت النكاح وأجبر على دفع أقله وهو ربع دينار
 في الصورة الأولى ويجبر على دفع أقله وهو ربع دينار من خالص ماله زيادة على
 دفعه لها ما وهبته في الصورة الثانية بخلاف السفية فيدفع لها مهر مثلها مع رده
 لها ما وهبت له (وأكثر الصداق لأحد له) ثم أشار إلى ما هو شرط في صحة الدخول
 فقال (الركن الثالث) من أركان النكاح (الإشهاد) وفضية الإشهاد أنه ليس شرطاً
 في صحة العقد وإنما هو شرط في صحة الدخول ولذا قال المصنف :

(وهو شرط في صحة الدخول) وحيث كان شرطاً في صحة الدخول فلو خلا بلا إتيان
فسخ النكاح بطلقة بائنة ولو طال الزمان وإنما كانت بائنة لأنه من أفراد القاعدة الكلية
وهي كل طلاق يوقعه الحاكم فهو بآئن لإطلاق الولي والعسر بالنفقة هذا حكم الدخول
بلا إتيان من حيث الفسخ بطلقة بائنة وأما من حيث الحد فلا حد عليهما إن فشا
النكاح ولو بالدف أو الدخان فإن لم يكن فشو وأقر بالوطء حداً (لا في صحة العقد)
وحيث لم يكن الاشهاد شرطاً (١٦٠) في صحة العقد فيصح العقد بدونه

ولما يندب الاشهاد عنده
فقط . (الركن الرابع) من
أركان النكاح (الحلل وهو
للرأة الحلية من الموانع التي
تقتضي تحريمها) على من
أراد نكاحها بأن تكون
خالية من الموانع بسبب نسب
أو صهر أو رضاع أو لعان
أو عدة وقوله (والزواج)
معطوف على المرأة فيكون
الحلل مجموع كل منهما
(ويشترط في الزوج شروط
صحة وشروط استقرار
فشروط الصحة أربعة
الاسلام) فلا يتزوج الكافر

وهو شرط في صحة الدخول لآ في صحة العقد
الركن الرابع المعلن وهو المرأة الحلية من
الموانع التي تقتضي تحريمها ، والزواج ويشترط
في الزوج شروط صحة وشروط استقرار ،
فشروط الصحة أربعة : الإسلام والتميز
والعقل ، وتحقق الذكورة ، فالختن المشكل
لا ينكح ولا ينكح ، وشروط الاستقرار
خمسة : الحرية ، فلا يستقر نكاح العبد بغير
إذن سيده والبلوغ فلا يتزوج الصبي بغير إذن
أبيه أو وصيه فإن أجاز له وليه جاز ،

للصحة ولا يصح ذلك (والتميز) فغير المتميز لا يتأق منه إنشاء العقد وإن
(والعقل) فلا يصح عقد المجنون (وتحقق الذكورة فالخنثى المشكل لا ينكح) بفتح اللام
التحتية (ولا ينكح) بضمها هذه شروط الصحة (و) أما (شروط الاستقرار) فهي (خمسة)
أولها (الحرية) وإذا كانت الحرية شرطاً في استقرار النكاح (فلا يستقر نكاح العبد
بغير إذن سيده) فالسيد الإجازة فيستقر نكاح العبد وله الرد فلا يستقر النكاح (و)
من شروط الحل أيضاً (البلوغ) فلا يتزوج الصبي بغير إذن أبيه أو وصيه فإن أجاز له وليه جاز
وإن فسخه قبل البناء أو بعده فلا صداق (كذا في بعض النسخ وفي نسخة الشارح

(وإن رده بعد البناء فللزوجة ربع دينار) وظاهر المدونة لا شيء لها لأن إصابته كان إصابة
وهو المول عليه ولو كانت بكر أو أفتنم أو ينهي أن يكون لها حينئذ ما شأنها : الشرط
(الثالث) من شروط المحل (الرشد فإن تزوج السفية بغير إذن وليه فللولي إمساؤه
إن كان سدا) وله رده إن كان غير سدا فإن رده قبل البناء فلا شيء لها (وإن
رده بعد البناء فللزوجة ربع دينار) فقط . الشرط (الرابع) من شروط المحل
(الصحة فلا يجوز نكاح مريض ولا مريضة) مريضا خوفا وإن أذن الوارث ولو
احتاج لموافقه من إدخال وارث وهو منهي عنه (وبفسخ) نكاح المريض بمجرد
الغور عليه (ولو بعد البناء) ولو حائضا فإن صح المريض منهما فلا فسخ ويتقرر
النكاح ثم إن الفسخ المحكوم (١٦١) به عند مقتضيه تارة يكون قبل

البناء وتارة بعده فإن وقع
قبل البناء فلا شيء فيه
وبعد فلها المسمى لأن كل
نكاح فسخ لعقده ففسخ قبل
البناء بلا شيء وبعد البناء
يتقرر فيه المسمى وكل نكاح
فسد لصدقه فانه يفسخ قبل
البناء بلا شيء أيضا ويتقرر
فيه بعد البناء صداق الثل

وإن رده بعد البناء فللزوجة ربع دينار، الثالث
الرشد فإن تزوج السفية بغير إذن وليه،
فللولي إمساؤه إن كان سدا، وإن رده بعد
البناء فللزوجة ربع دينار، الرابع الصحة فلا
يصح نكاح مريض ولا مريضة وبفسخ ولو
بعد البناء، الخامس الكفاءة،

(١١ — المقدمة العزبة) وعلى المريض دخل أو لم يدخل ومات قبل
الفسخ فبها الأقل من المسمى وصداق الثل ويكون ذلك من ثلته فإن مات بعد
الفسخ الحاصل بعد دخوله فلها المسمى ولو زاد على صداق الثل من ثلته أيضا ولا تراث
ونأخذ مبدءا كما إذا فسخ بعد البناء ثم صح قبل أن تأخذ شيئا فانها تأخذ المسمى
فإن لم يدخل وفسخ قبل موته فلا شيء فيه. الشرط (الخامس) من شروط المحل (الكفاءة)
ويعتبر فيها الدين أي كونه غير فاسق وأما الإسلام فليس داخل في مفهومها وإن كان لا بد
منه كما مر ويعتبر في المحل الحال أي السلامة من العيوب التي توجب الخيار لأحد الزوجين
وهي مشتركة ومختصة بكل فريق منهما فالمشركة البهرص والجنام والبول في الفراش
والجنون والعيوب المختصة بفريق النساء الرق وهو انسداد مسلك الذكر والعقل وهو لم
يمز في فرجها شبه أدرة الرجل والقرن وهو شيء يبرز في فرجها كقرن الشاة والافضاء

وهو اختلاط المساكين مسلك الجماع ومسلك البول ومنها تنال الفرج لا الفم والعيوب
 المختصة بفريق الرجال الخصام والحب والعنة والاعتراض وحل ثبوت الخيار لكل من
 الزوج والزوجة عند العلم بعيوب صاحبه إن لم يكن بعد علمه بعيبه فإن مكنته بعد علمها
 بعيبه أو بنى بعد علمه بعيبها فلا خيار لأحدهما في فراق صاحبه ثم إن الكفاءة المعتبرة
 بالسلامة من العيوب التي بها الرد حق المرأة فقط وعلى هذا ينزل قول المصنف (والكفاءة
 حق المرأة) أي فقط وكون الزوج غير فاسق حق للمرأة (والأولياء) معاكرا أو تبيها وعلى هذا
 يتفرع قول المصنف (فإن اتفقت معهم على ترك ما عدا الإسلام جاز) فإما لو لولي أن تزوج
 من فاسق ولو سكرا إن أمن عليها منه وبصح النكاح فإن لم يؤمن عليها منه رده الإمام وإن
 رصبت هي وولها لأنه صار الحق لله تعالى لوجوب حفظ النقص فلم يلتفت لرضاها
 ورضاها (الركن السادس) كذا في (١٦٢) نسخ لعله الخامس ولعل صواب قوله

قبل أركانه أربعة خمسة
 (الصيغة وهي اللفظ الذي
 يتعقد به النكاح) من ولي
 وزوج (فالصيغة من الولي
 هو أنكحت وزوجت)
 ووهبت ولكن لا بد في
 الأخير أن يقترن بصدق

وَالْكَفَاءَةُ حَقُّ الْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءُ ، فَإِنْ اتَّفَقَتْ
 مَعَهُمْ عَلَى تَرْكِهَا مَا عَدَا الْإِسْلَامَ جَازٌ ، وَلَوْ كُنْ
 السَّادِسُ لِلصِّيغَةِ ، وَهِيَ اللَّفْظُ الَّذِي يَتَعَقَّدُ بِهِ
 النِّكَاحُ فَالصِّيغَةُ مِنَ الْوَلِيِّ نَحْوُ أَنْكَحْتُ
 وَزَوَّجْتُ وَالصِّيغَةُ مِنَ الزَّوْجِ نَحْوُ قَبِلْتُ وَرَضَيْتُ

معين وذلك أن يقول وهبتك وليي على أن تصدقها ما نأخذ بنار أو ما اتفقا عليه فإن ولا
 لم يسبق لصدق أن يقول وهبتك فلا يشترط على المشهور كذا كره هرام وقيل يتعقد وهو
 لابن الفصاراه أو يقول في صيغة المحبة وهبتك تغو يضاهي صدق ويكون فيه صدق المثل
 ولا يشترط خبر هذه الثلاثة على المذهب فلو قال بعثت أو ملكت أو أبحثت أو أحللت أو أطلقت
 لك التصرف فيها أو تصدقت أو أعطيت أو منحت فاصدا بواحدة من هذه الصيغ النكاح
 سمى الصداق أم لا وكذا وهبت إذا لم يذكر الصداق فالمذهب عدم الانعقاد وهذا كله مرور
 على طريقة صاحب الشامل وقضية ما ذهب إليه الأجهوري أنه يتعقد بواحدة من الصدقة
 والمطية ونحوها كالمسح إذا اقترن بلفظ الصداق هو كذا لا يتعقد بلفظ الوقف والجس
 والعمرى والاجارة والرهن والعارية والوصية ولو نوى النكاح واقترن بلفظ الصداق
 (والصيغة من الزوج) تكون (نحو قبلت ورضيت) إذا تقدم من الولي الإيجاب ولا يشترط

أن يقول قبلت نكاحها ومثل اللفظ الاشارة من الآخر من وكذا من القادر إذا كانت
جوابا من زوج أو ولي على الرجح (ولا يخطب أحد على خطبة أخيه) الركون اليه
من جانب الخطوبة ولو لم يقدر صداق فالحرمة ولو لم يقدر صداق وفسخ نكاح الثاني
إن لم يدخل حيث استمر الركون ولم يحكم غير مالم يصحح الثاني وإلا لم يفسخ
(ولا يسوم على سوم أخيه) إذا ركن البائع لمن ساء وتقارب معه بأن يشترط عليه
الوزن بأن يقول البائع لا آخذ الدينار إلا بوزن وبشرأ له الآخر من العيوب بأن
يقول المشتري إنني إذا وجدت عيبا أرد المبيع ولا أرضى به ولا فرق في هذا الاشتراط
والتمري بأن يكون حقيقة كما صورنا أو حكما بأن يكون الشأن ذلك ولا يخفى أن
ذلك لا يستلزم معرفة الثمن قياسا (١٦٣) على ما تقدم في النكاح من قوله

ولو لم يقدر صداق (ولا
يجوز نكاح الشغار) بكسر
السين وهو على ثلاثة أقسام
صرح الشغار ووجهه
ومركب منهما واقتصر
المصنف على الأول مشيرا
اليه بقوله (وهو البضع
بالضع مثل أن يزوج الرجل
ابنته) أو أخته أو أمته أو نحو
ذلك (لرجل على أن يزوجه

وَلَا يَخْطُبُ أَحَدٌ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى
سَوْمِ أَخِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَهُوَ
الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ ، مِثْلُ أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ
لِرَجُلٍ عَلَى أَنْ يَزُوجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ ، وَلَيْسَ
بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُتْعَةِ وَهُوَ
النِّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ وَيُفَسِّخُ قَبْلَ الْبَيْتَاءِ وَبَعْدَهُ
بِفَيْتْرِ طَلَاقٍ ،

الآخر استه) أو أمته أو نحوها (وليس بينهما صداق) أي أن المنع فيه إذا وقع على
شرط أن يشكحه وأما لو وقع على وجه الكفاة كما يزوجه ابنته أو أخته فكافة الآخر
بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف أحدهما على توقف الآخر لجاز (ولا يجوز نكاح
المتعة وهو النكاح إلى أجل) سمي بذلك لانتفاعه هو بقضاء الشهوة وهي بما سيطر
أولاً أن الغرض منه عرد النفع لا التوالد وصفة نكاح المتعة أن يصرح الرجل بذكر
الأجل في صلب العقد ولم يصرح لكن بملهاهي أو ولها بأنه يفارق بعد مدة يعينها من
الزمن فإن لم يملها بذلك القصد وإن فهمته منه فلا ضرر إذا لا يسمى نكاح متعة في عرف
الشرع إلا إذا صرح بالأجل في صلب العقد وأعلمهاهي أو ولها بذلك (و) حكم نكاح المتعة
أنه (يفسخ قبل البتاء وبعد فَيْتْرِ طَلَاقٍ) وحيث كان الفسخ غير طلاق لكونه نكاحا فاسدا

تفرع عليه أن من نكح امرأة نكاح متعة ولم يلد ذنبا فله أن يتزوج أمها وهذا حكم
نكاح المتعة من حيث الفسخ وأما من حيث الصداق فأشار له المصنف بقوله (ويجب
فيه صداق المثل إلا أن يكون هناك تسمية) يجب فيه (لها المسمى) لكونه ذا
شبهة فقد أجاز للبتدعة (يسقط عنه الحد) ولكن يعاقب العالم بالحرمة (و يلحق
به الولد وعليها العدة كاملة) فتعتمد بثلاث حيض (ولا يجوز النكاح في العدة) لا مفهوم
لقوله في العدة بل مثلها الاستبراء من زنا منه أو من غيره أو من غصب ففقه المسئلة
أن المستبرأة من زنا منه أو من غيره أو من غصب أو من ملك أو شبهته أو معتدة
من شبهة نكاح حكمها حكم المعتدة (١٦٤) من طلاق أو غيره في عدم

جواز النكاح وفي تحريم
التصريح بالخطبة لها في زمن
الاستبراء وفي تحريم المراجعة
لها أو أولها بالنكاح وفي
فساد النكاح وفي فسخوله
أن يتزوجها بعد تمام ما هي
فيه من عدة أو استبراء
إذا لم يحصل منه وطء ولا
تلذذ وإلا تأبد التحريم
ثم إن التعميم الواقع في قول
المصنف (سواء كانت عدة

وَيَجِبُ فِيهِ صَدَاقُ الْمِثْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ
تَسْمِيَةٌ فَلَهَا الْمُسَمَّى وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ وَيُلْحَقُ
بِهِ الْوَلَدُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَامِلَةٌ وَلَا يَجُوزُ النَّكَاحُ
فِي الْعِدَّةِ سِوَاهَا كَانَتْ عِدَّةً وَفَاةً أَوْ طَلَاقٍ وَبَيِّنَاتُ
التَّحْرِيمِ فِيهِ بِالْوُطْءِ فِي الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا وَيَحْرُمُ
التَّصْرِيحُ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ وَالتَّعْرِيزُ
بِالْقَوْلِ لِلْمَعْرُوفِ مُبَاحٌ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ إِنِّي
فِيكَ أَرَاغِبٌ .

وفاة أو طلاق) ظاهر في عدة الطلاق إذا كان من غيره وأما
من طلاقه هو فله تزوجها في عدتها منه حيث لم يكن بالثلاث (ويتأبد التحريم فيه
بالوطء في العدة) يعقد على المعتدة وكذا إذا وقعت المقدمات في العدة لا بعدها (أو)
وطئها (بعدها) أي العدة مع عقدها فيها فيتأبد أيضا وأما إن عقد فيها وفسخه لحرمة
ثم عقد بعدها ووطئها فلا حرمة ولا تأبد (ويحرم التصريح) للمرأة أو أولها
(بالخطبة) بكسر الحاء (في العدة) وكذا مواعدها أو مواعدها (والتعريض
بالقول للمعروف مباح مثل أن يقول إني فيك أراغب) وإباحة التعريض بالقول
للمعروف مقيدة بما إذا كانت العدة عدة وفاة أو كانت العدة عدة طلاق من غيره
طلاقا بائنا لأرجعيا وأما إن كان الطلاق من غيره رجعيا فيحرم التعريض بالقول

للعرف إجماعاً (ويجوز للحر والعبد نكاح أربع حرائر مسلمات أو كتابيات)
 فالعبد مساو للحر في النكاح على الاعتماد خلافاً لمن قال بتحريم النكاح عليه فضلاً عن
 الرابعة وإعساوى الحر في النكاح دون طلاق لأن النكاح من العبادات والحر والعبد
 فيها سواء والطلاق من قبيل الحدود وهو فيها على النصف من الحر فكان طلاقه
 نصف طلاق الحر كما أنه في الحدود كذلك (وللعبد نكاح أربع إماء مسلمات أو)
 يجوز (للحر ذلك) أي نكاح الأماء بشرطين أشار لأولها بقوله (إن خشي العنت)
 أي الزنا وأشار لثانيهما بقوله (ولم يجد للحرائر) ولو كتابيات (طولاً أي مالا) يصدقها
 به من نقد وعرض ودين على ملى (١٦٥) وسائر ما يمكنه بيعه ككتابة

وخدمة معتق لأجل أو
 أجارته ودابة ركوب وكتب
 فقه محتاج لها لإدارة سكناه
 وإن كان فيها فضل عن
 حاجته وخدمة مدبره للجهل
 قدرها فإن تزوج بدون
 الشرطين المذكورين أو
 أحدهما فسخ نكاحه بطلاق
 لأنه من المختلف فيه وكل
 نكاح مختلف فيه ففسخه
 بطلاق ولو تزوج بشرطه
 ثم زال البيع لم يفسخ

وَيَجُوزُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ حَرَائِرَ
 مُسْلِمَاتٍ أَوْ كِتَابِيَّاتٍ، وَالْعَبْدُ نِكَاحُ أَرْبَعِ إِمَاءٍ
 مُسْلِمَاتٍ وَلِلْحُرِّ ذَلِكَ إِنْ خَشِيَ الْعَنْتَ وَلَمْ يَجِدْ
 لِلْحَرَائِرِ طَوْلًا : أَيْ مَالًا .

(فصل) مَنْ كَانَ مُتَزَوِّجًا بِأَمْرَيْنِ
 أَوْ أَكْثَرَ حَرَائِرَ أَوْ إِمَاءَ مُسْلِمَاتٍ أَوْ كِتَابِيَّاتٍ
 فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْدُلَ بَيْنَهُنَّ فَإِنْ لَمْ يَمْدُلْ
 فَهُوَ ظَالِمٌ قَاصِرٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ لَا تَجُوزُ

نكاحه لأنه صار من أهلها زال البيع أولاً والله أعلم (فصل في بيان حكم العدل
 بين الزوجتين أو الزوجات) فيجب على (من كان متزوجاً بأمرأتين أو أكثر)
 أن يعدل بينهما أو يسنن فالعدل واجب عليه ولو كان خصياً أو مجنوناً أو مريضاً غير
 أنه إن كان مجنوناً أو مخاطباً بطافته على نسائه ولبه كما أنه مخاطب بنفقتين وكسوتهن
 والعدل واجب على الزوج أيضاً إذا كان مريضاً غير قادر معه على الانتقال إلى من لها
 الحق فإن أمدد عليه ذلك اختار من شاء منهن في الإقامة عندها مدة مرضه حتى يحصل
 له الشفاء ثم إن العدل بين الزوجات واجب مطلقاً سواء كن (حرائر أو إماء مسلمات أو
 كتابيات) فإنه يجب عليه أن يعدل يسنن فإن لم يعدل فهو ظالم عاصي لله ورسوله لا يجوز

إمامته ولا شهادته (لفسقه (ومن جحد وجوبه فهو كافر) أى مرئى لا كافر أصلي
 (يستتاب ثلاثا فإن لم يتب فهو كافر) أى يقتل كفر الاحدا (والعدل المذكور) الذى
 عقد الفصل لأجل بيان حكمه (يكون فى النفقة والكسوة) لا يخفى أن الكسوة
 من جملة النفقة فلهذا أفردناها بالذكر دفعا لما يتوهم من أن المراد بالنفقة القوت وما يتعلق
 به من أدم ونحوه ويعتبر العدل المذكور فى النفقة والكسوة (بحسب حال كل واحدة)
 منهن (فالشريفة) لها تمييز خاص يناسب حالها فلا يسوى بينها وبين الدنيئة فى
 الكسوة والنفقة (و) أما (فى البيت) فالنسوبة واجبة لا فرق بين الشريفة والدنيئة
 ولو ذمية بل ولو امتنع الوطء (١٦٦) شرعا وعادة كالارتقاء وإذا تمسكت

النوبة الواحدة منهن (فلا
 يدخل حاجته عند من لم
 تكن نوبتها) إذا دعت
 وعرضت له حاجة (وإنما
 يطلبها من خارج البيت)
 وإن امتنعت صاحبة النوبة
 من بيانه عندها بأن أغلقت
 دونه الباب جاز له البيات
 عند ضررتها إن لم يقدر أن
 يبيت بحجرتها وإذا جاز له
 البيات عند ضررتها فى ليلتها

إِمَامَتُهُ وَلَا شَهَادَتُهُ وَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَهُ فَهُوَ
 كَافِرٌ يُسْتَتَابُ ثَلَاثًا فَإِنْ لَمْ يَتَّبْ قَتْلُ كَافِرٍ
 وَالْعَدْلُ الْمَذْكُورُ يَكُونُ فِي النِّفْقَةِ وَالْكُسْوَةِ
 بِحَسَبِ حَالِ كُلِّ وَاحِدَةٍ فَالشَّرِيفَةُ يَقْدَرُ مِثْلُهَا
 وَالدَّيْنِيَّةُ يَقْدَرُ مِثْلُهَا . وَفِي الْمَبِيتِ فَلَا يَدْخُلُ
 الْحَاجَتُهُ عِنْدَ مَنْ لَمْ تَكُنْ نَوْبُهَا وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهَا
 مِنْ خَارِجِ الْبَيْتِ ، وَالْقِسْمُ يَوْمٌ وَآيَاتُهُ وَلَا
 يَقْسَمُ بِيَوْمَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ ،

جاز له وطء ضررتها أفاد ذلك الأجهورى ووجهه ظاهر لأنها حبت أغلقت الباب فاندثان
 دونه ولم يقدر على البيات بحجرتها كأنها أسقطت حقها ولم ير بعض الشراح هذا
 الوجه فقال إن له البيات عند ضررتها من غير استمتاع اقتصارا على الضرورة
 (والقسم) فى البيت يكون (بيوم وليلة) لكل واحدة منهما أو منهن (ولا يقسم
 بيومين إلا برضاهن) وهذا إن كانتا ببلد فإن كانتا ببلدين متباعدين فليقسم بما
 يسير من ذلك ولا يعكث عند إحداها أزبد من الأخرى إلا لحاجة تجرأ أو حرت
 أو نحوه هذا حكم القسم فى البيت وأما القسم فى الوطء فليس بواجب بل يترك إلى
 سعيته مالم يكف عن وطء صاحبة النوبة لأجل ليلتها ضررتها القابلة فيحرم ترك الوطء

إذا كان لهذا الغرض فكلاهما لا يجب التسوية في الوطء لا يجب في الليل القليل لأنه من الأمور القهريّة لا الاختيارية ولا تكليف بالأمور القهريّة وكذا لا يجب التسوية بين زوجة وأمة في البيت ولا يجب التسوية أيضا بين الاماء في البيت (فائدتان: الأولى لا يصيب الرجل زوجته أو أمته ومعه أحد في البيت) بحيث يراه (صغيرا كان أو كبيرا بفظان أو ناعما) فيكره مع النائم والصغير يمنع مع اليكظان الكبير (والثانية يكره أن يضمهما في (١٦٧) فراش واحد بلا وطم وقيل

بحرم) ولو بلا وطم واقتصر عليه في المختصر (واختلف في جمع الاماء في فراش واحد فقيل يجوز) اقله غيرهن (وقيل لا يجوز) أي يمنع (وقيل يكره) وعلى هذين القولين اقتصر الشيخ خليل حيث قال وفي منع الأمتين وكرهته قولان هذا حكم المضاجعة في فراش واحد (وأما وطم إحداها بمحضر الأخرى فلا يجوز اتفاقا) قال التتائي والظاهر منع جميع زوجته وأمه أي بلا وطم (وهذا آخر ما أردنا جمعه من مسائل النكاح) ثم

(فائدتان) الأولى : لا يصيب الرجل زوجته أو أمته ومعه أحد في البيت صغيرا كان أو كبيرا بفظان أو ناعما، الثانية يكره أن يضمهما في فراش واحد وقيل يحرم، واختلف في جمع الاماء فقيل يجوز وقيل لا يجوز وقيل يكره هذا في المضاجعة وأما وطم إحداهن بمحضر الأخرى فلا يجوز اتفاقا، وهذا آخر ما أردنا جمعه من مسائل النكاح. وأما الطلاق فهو مأخوذ من قولك أطلقت الناقة فانطلقت لماذا أرسلتها من عقال أو قيد،

شرع في بيان ماهو من متعلقات النكاح لكونه بطرا على العصمة المقررة بالنكاح مشبرا إلى ما خذماده فقال (وأما الطلاق فهو مأخوذ من قولك أطلقت الناقة فانطلقت) وهلا قال مأخوذ من قولك طلق أو من مصدره وهو التطليق وعلى أنه مأخوذ مما أشار إليه المصنف من قوله مأخوذ من قولك أطلقت الخ تقول ذلك (إذا أرسلتها من عقال أو قيد) حسي ولما كان بين الطلاق الذي هو حل العصمة إذ للراة موثقة بها وبين إرسال الناقة وهو حل وثاق من قيد أو عقال حسي من المناسبة الظاهرة أي بالتفريق فقال:

(فكل ذات زوج موثقة عند زوجها) وثاقا معنويا فإذا فارقها بصيغة ما يأتي فقد أطلقها من وثاقها المعنوي (و) يشترع على هذا أن (الطلاق لغة الانقطاع والذهاب) فكان على المصنف أن يأتي بالقاء بدل التواو فيقول فالطلاق لغة الخ وقوله (واصطلاحا حل العصمة المنعقدة بين الزوجين) يشير إلى أن قوله واصطلاحا معطوف على قوله لغة فقد تضمن مجموع كلامه معنى كليا فكأنه يقول ما أشرت له بقولي الطلاق لغة الخ فهو المعنى اللغوي وأما معناه اصطلاحا فهو حل العصمة الخ (وهذا) الحل (أمر جعله الله تعالى بأيدي الأزواج) (١٦٨) أصالة (دون الزوجات) وأما

فَكُلُّ ذَاتِ زَوْجٍ مُوثَقَةٌ عِنْدَ زَوْجِهَا ، فَإِذَا
فَارَقَهَا أَطْلَقَهَا مِنْ وَثَاقِهِ ، وَالطَّلَاقُ لُغَةً
الْإِنْقِطَاعُ وَالذَّهَابُ ، وَاصْطِلَاحًا حُلُّ الْعِصْمَةِ
الْمُنْعَقِدَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَهَذَا أَمْرٌ جَعَلَهُ اللَّهُ
تَعَالَى بِأَيْدِي الْأَزْوَاجِ دُونَ الزَّوْجَاتِ وَهُوَ
عَلَى فِئَتَيْنِ : مُبَاحٌ وَهُوَ طَّلَاقُ السَّنَةِ ، وَمَحْظُورٌ
وَهُوَ طَّلَاقُ الْبِدْعَةِ وَهُوَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي كَلِمَةٍ
وَاحِدَةٍ ، وَلِطَّلَاقِ السَّنَةِ شُرُوطٌ : أَنْ تَكُونَ
الْمُطَلَّقةُ بِمَنْ تَحِيضُ ،

إبقاءهن للطلاق عند نفواض الأزواج لمن في إبقاعه على جهة التملك أو التخيير فليس بطريق الأصالة بل لتبيان عن الأزواج في ذلك (وهو) أي الطلاق (على قسمين) أحدهما (مباح وهو طلاق السنة) الآخر (محظور) أي غير مباح فيشمل المكروه (وهو طلاق البدعة) ثم عرف طلاق البدعة بقوله (وهو الطلاق ثلاثا) مثلا

إذ صور البدعي لانهحصر في هذه الصورة ومن تمام الطلاق البدعي أن تكون الثلاث في (كلمة واحدة) هذه الصورة من أفراد حقيقة الطلاق البدعي (ولطلاق السنة شروط) أي الطلاق الذي أذنت فيه السنة وإنما أضيف للسنة مع أن القرآن أذن فيه أيضا قال تعالى فطلقوهن لعدتهن فغاية ما يستروح به أن الآية أذنت في أصل الوقوع مجردا عن قيوده والقيود لم تؤخذ إلا منها ثم أشار إلى شروط طلاق السنة فقال (أن تكون المطلقة) غير حائض ولا نفساء إن كانت (ممن تحيض) فإن كانت ممن لا تحيض أصغر أو إياس طلقها متى شاء وكذا الحامل والتي لم يدخل بها فيطلقها متى شاء إذ الحامل عدتها بوضع الحمل وغير الدخول بها لإعادة عليها فالطول الذي يحصل من

جهة الحيض منتف فيها (و) من شروط طلاق السنة (أن لا تكون) للطفلة
 (حائضا ولا نفساء) وإلا حرم ووقع وأجبر على الرجعة (وأن تكون في طهر لم يمسه
 فيه و) إذا طلقها في الطهر الذي لم يمسه فيه فلا بد (أن يطلق فيه واحدة) فهذه شروط
 طلاق السنة فإن فقد شرط منها فبدعي (ومن قال لزوجه أنت طالق فهي واحدة)
 إن نواها أو لم ينو شيئا فيحكم عليه بوقوع طلاق واحدة (حتى ينوي أكثر من
 ذلك) فيحكم عليه بوقوع ما نواه (والخلع طلاق) لا فسخ (بآثمة لا رجعة فيها وإن لم
 يسم طلاقا إذا أعطته شيئا يخلفها به من نفسه) فالغالب فيه أن تعطيه شيئا ومن غير
 الغالب أن لا تعطيه هي بل يعطيه (١٦٩) غيرها أو لا يعطى أصلا ويقع

بلفظ الخلع وهو طلاق بائنة
 سواء وقع بلفظ الخلع مقارنا
 لعوض أو كان بلفظ الخلع
 وإن لم يكن عوض أو كان
 بعوض وإن لم يكن بلفظ
 الخلع والعوض من غيرها
 كذلك إن كانت هي والغير
 أهلا لدفع العوض لا إن
 كانت سفينة أو صغيرة أو
 ذات رق بغير إذن ولي
 وسيد فلا يتم للزوج المال
 بل يردده وبانت منه ولو قال

وَأَنْ لَا تَكُونِ حَائِضًا وَلَا نَفْسَاءَ وَأَنْ تَكُونِ
 فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ وَأَنْ يُطْلَقَ فِيهِ وَاحِدَةً،
 وَمَنْ قَالَ لِرَؤُسَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ حَتَّى
 يَنْوِيَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَالْخُلْعُ طَلَقٌ بِأَثْمَةٍ
 لَا رَجْعَةَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَسْمِ طَلَقًا إِذَا أُعْطَتْهُ
 شَيْئًا يَخْلِفُهَا بِهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَرْكَانُ الطَّلَاقِ
 أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ مَوْضِعُ الطَّلَاقِ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ
 مُسْلِمًا مُكَلَّفًا فَلَا يَتَعَقَّدُ طَلَاقُ الْكَافِرِ،

بعد إيقاعه بشرط أن يتم لي ما خالفني به والا لم يلزمي خلع فلا ينفعه ذلك لأنه واقع
 بعد وقوع الخلع وأما إن وقع ابتداء معلقا بأن قال إن أبرأني أو إن صحت براءتك
 فأنت طالق فقالت له أبرأتك فيتم الخلع إن كانت رشيدة حرة بالغة وإلا لم يقع طلاق
 لأنه معلق على شرط لم يوجد ولم يقل أحد بوقوعه مع عدم وقوع شرطه وهذا ظاهر
 إن قال لها إن صحت براءتك وأما إن قال إن أبرأني فإنه يقع لأنه معلق على شرط
 وقد وجد (وأركان الطلاق أربعة : الأول) منها (موقع الطلاق وشرطه) إذا كان
 زوجا (أن يكون مسلما مكلفا) وأما الوكيل والفضولي فلا يشترط فيهما نية من الوصفين
 للذكورين وإذا كان شرط موقع الطلاق الإسلام (فلا يتعقد طلاق الكافر) ولو لا نية فلا

تعرض لهم إذا لم يترافعوا إلينا وإلا حكمنا بينهم بحكم الإسلام حيث كان صحيحا
 في الإسلام بأن توفرت فيه شروط نكاح المسلمين (و) كذا (لا) بنفسه طلاق (الصبي)
 ولا من زال عقله بمجنون أو إغواء أو نحو ذلك (و) في (السكران بخمر أو نبيذ) خلاف
 (المشهور نفوذ طلاقه في الجواهر وظاهره ميز أم لا) وهو المتمد ومقابله لازم
 إلا أن لا يميز فلا طلاق وفرض المسئلة أنه استعمل عمدا ما يغيب عقله ولو مع شكه
 أن يغيب كان مما يسكر جنسه أولا كلين حامض فإذا تحقق أو ظن أن اللبن ونحوه
 لا يغيب عقله فغاب باستعمال وطلق (١٧٠) فلا ينفذ طلاقه ولذا قال

وَلَا الصَّبِيُّ وَلَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِمَجْنُونٍ أَوْ إغْمَاءٍ
 أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَالسُّكَرَانُ بِخَمْرٍ أَوْ نَبِيذٍ
 الْمَشْهُورُ نَفُوذُ طَلَّاقِهِ ، قَالَهُ فِي الْجَوَاهِرِ وَظَاهِرُهُ
 مِيزٌ أَمْ لَا ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ بِخَمْرٍ أَوْ نَبِيذٍ عَمَّا
 لَوْ شَرِبَ لَبِنًا أَوْ أَكَلَ طَعَامًا حَلَالًا أَوْ دَرَاءً
 فَسَكِرَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ إِنْ طَلَّقَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ
 لَا يُلْزِمُهُ طَلَّاقٌ إِجْمَاعًا ، الثَّانِي الْمَحَلُّ وَهُوَ
 الزَّوْجَةُ ، وَتَرْتِطُهُ بِمِلْكِ الزَّوْجِ عِصْمَةُ الْمَرْأَةِ
 قَبْلَ الطَّلَاقِ ، الثَّلَاثُ الْقَصْدُ فَمَنْ سَبَقَ

للصنف (واحتراز بقوله بخمر
 أو نبيذ عمدا وشرب لبنا أو
 أكل طعاما حلالا أو دراء)
 كذلك (فسكر منه فإنه
 إن طلق في تلك الحالة لا
 يلزمه طلاق إجماعا) الركن
 (الثاني) من أركان الطلاق
 (المحل) وهو الزوجة وشرطه
 ملك الزوج عصمة المرأة
 قبل الطلاق (سواء كان
 للملك حقيقة بأن كانت في
 عصمته قبل إنشاء الطلاق
 أو كان الملك مجازا كأن

علق طلاقها على تقدير وجود عصمتها بأن قال لمرأة
 لست بزوجة له إن تزوجتك فأنت طالق أو قال إن دخلت الدار فأنت طالق ونوى
 إن دخلت بعد أن يتزوجها فإنه إذا نكحها فدخلت وقع عليه الطلاق الركن (الثالث)
 من أركان الطلاق (القصد) ولو بغير لفظ الطلاق كاستقنى الماء فالمدار على قصد
 التلغظ في الصريح والكناية الظاهرة وإن لم يقصد حل العصمة فلا عبرة بسبق اللسان
 وفي الكناية الخفية المدار على قصد حل العصمة وحيث كان المدار على قصد التلغظ
 ولو بغير لفظ الطلاق في الصريح والكناية الظاهرة تفرع عليه قوله (فمن سبق

لسانه إلى الطلاق) من غير قصد (لم يقع عليه طلاق) وكذا لا يقع الطلاق بالاكرام
على إشتهاره ولما قل المصنف (ولا يقع طلاق السكر) على السطح بالطلاق لزوجه
بشرط أن يكون الاكرام بخوف قتل أو سجن أو قطع أو صفع لدى مروة بلا
الركن (الرابع) من أركان الطلاق (اللفظ أو ما يقوم مقامه من الفعل) وذلك
كالإشارة التي احتف بها من القرائن ما يقطع من عاينها بأنه فهم منها الطلاق (أما
اللفظ فينقسم إلى صريح وكناية وما عداها) أي من الكناية الخفية (فالصريح)
هو ما دل على معنى لا يحتمل غيره بحيث لا ينصرف عنه ولو بنية صرفه وهو (ما فيه
لفظ الطلاق على أي وجه كان) (١٧١) أي ما كان مشتملا على مادة

الطلاق وهي الطاء واللام
والقاف على أي وجه كان
وقد مثل لذلك بقوله (مثل
أن يقول أنت طالق) فقد
اشتملت هذه الصيغة على
الطاء واللام والقاف فكانت
معتبرة في الصريح وكذلك
قوله (أو أنت مطلقة) من
الصريح لاستعمالها على مادة
الطلاق (فيلزم بهذا) أي بما
ذكر من الصيغ لاشتمالها
على المادة (الطلاق ولا يقتصر

لِسَانُهُ إِلَى الطَّلَاقِ لَمْ يَفْعَ عَلَيْهِ طَلَّاقٌ وَلَا
يَفْعَ طَلَّاقُ الْمَكْرَاهِ ، الرَّابِعُ اللَّفْظُ أَوْ مَا يَقُومُ
مَقَامَهُ مِنَ الْفِعْلِ ، أَمَّا اللَّفْظُ فَيَنْقَسِمُ إِلَى صَرِيحٍ
وَكَنَائِيٍّ وَمَا عَدَاهُمَا ، فَالصَّرِيحُ مَا فِيهِ لَفْظُ
الطَّلَاقِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ
طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ مُطَلَّقةٌ فَيَلْزِمُ بِهَذَا الطَّلَاقُ وَلَا
يَقْتَضِي إِلَى رَيْبٍ وَمُطَلَّقةً وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ
أَكْثَرَ ، وَالْكَنَائِيُّ قِسْمَانِ ظَاهِرٌ وَخَفِيٌّ

إلى نية) وكذا لا ينصرف عن الطلاق بنية صرفه هذا في لزوم الطلاق بهذه الصيغ
الصريحة وأما ما يلزمه من الطلاق عند عدم التقييد بالنية فأشار له بقوله (ومطلقها)
أي مطلق هذه الألفاظ الصريحة أي الآتي بها مطلقة عن نية واحدة أو أكثر
يلزمه (واحدة) في كل حال (إلا أن ينوي) بها أكثر من واحدة فيلزمه ما نواه
اثنين أو ثلاثا (و) أما (الكناية) فهي (قسمان ظاهرة) في الطلاق لا يحتمل
غيره إلا بنية الصرف للتعبير وإنما سميت هذه الألفاظ أي لفظ خفية وبورية بالكناية
لأنها استعمال اللفظ في لازم معناه مثلاً خفية اسم لمرأة الخفية من الزوج ويلزم من
ذلك ذهب المصنف وكذا يقال في البنية وقوله (وخفية) معطوف على ظاهرة وإنما

كانت محتملة لأنها لا تنصرف للطلاق إلا بنية الصرف له فإذا صرفها لعبير الطلاق
انصرفت إليه فهذا معنى قوله ومحتملة . ثم أشار إلى أمثلة الكناية الظاهرة فقال
(الظاهرة) أي فالكناية الظاهرة (مثل قولك) لزوجتك (أنت خلية وبرية)
ولكونهما مثالين فالواو في كلامه بمعنى أو ومن أمثلة الكناية الظاهرة بائن وبتة وحبلك
على غاربك وأنت حرام وأنت على كالميتة والدم ولحم الخنزير ووهبتك لأهلك ورددتك
لأهلك فهذه الكنايات ثلاث في المدخول بها وفي غيرها إلا أنت حرام فثلاث في
المدخول بها وينوي في غير المدخول بها وقيد الفراق في خلية وبرية وحبلك على
غاربك أن يستعملها العرف في حل العصمة وإلا فهي من الكناية الحفية إجماعا
لا الظاهرة فتستعمل استعمال (١٧٣) الكناية الحفية في فسد الطلاق

وعدم القصد وينبغي أن
يجرى هذا القيد في كل
ما يتبادر منه معنى غير
الطلاق وذلك كالميتة والدم وما
أشبههما (وهي) أي الكناية
الظاهرة (كالصرح) من
الطلاق ووجه الشبه بينهما
ما أشار إليه المصنف (في أنه
لا تقبل دعواه في غير
الطلاق) إذا قال لم أرد

فَالظَّاهِرَةُ مِثْلُ قَوْلِكَ أَنْتِ خَلِيَّةٌ وَبَرِيَّةٌ وَهِيَ
كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ فِي غَيْرِ
الطَّلَاقِ، وَالْحُتْمِيَّةُ مِثْلُ أَذْهَبِي وَأَنْصَرِفِي فَتُقْبَلُ
دَعْوَاهُ فِي نَفْيِهِ وَعَدْدِهِ فَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ أَرَادَ
الطَّلَاقَ فَالشَّهْوَرُ أَنَّهُ يَكُونُ طَلَّاقًا، وَأَمَّا
مَا يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ فَأَنْوَاعٌ : مِنْهَا الْإِشَارَةُ
الْمُفْهَمَةُ وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ مِنَ الْآخَرِ فِي الطَّلَاقِ

الطلاق هذا حكم الكناية الظاهرة من أنها كالصرح في عدم الصرف ومنها
عن الطلاق ولو مع نية الصرف فلا يقبل قوله لم أرد الطلاق (و) أما (المحتملة) وذلك (مثل
أذهبي وأنصرفي) واقعدى وأنت حرة ومعتقة فليست كالصرح (ف) تقبل دعواه في نفيه
وعدده (إذا ادعى ذلك) (فإذا ادعى أنه أراد الطلاق) (فيه خلاف) (الشهور أنه يكون
طلاقا) ومذهب أشهب الذي هو مقابل الشهور عدم لزوم هذه الألفاظ عند إرادة الطلاق
(وأما ما يقوم مقام اللفظ فأنواع) كثيرة (منها الإشارة المفهمة) أي التي شأنها
الافهام وإن لم تفهم منها المرأة الطلاق فالإشارة المفهمة هي التي انضم لها من القرائن
ما يقطع من عاينها بدالاتها على الطلاق (وهي معتبرة من الآخرس في الطلاق) وكذا
من غير الآخرس كافي بهرام لأنه قال وسواء كانت ممن هو قادر على الكلام أم لا كالأخرس

ونحوه فغير المفهومة بالمعنى المذكور لا يقع بها طلاق ولو قصد بهما لأنه فعل من الأفعال
والفعل لا يقع به طلاق إلا أن يعتاد قوم ذلك وذلك مثل أن يعتادوا وقوعه بغيرها
أو مسها فتكون الإشارة الغير المفهومة من الأفعال التي جرى العرف باستعمالها
في الطلاق بدون عوض (ومنها) أي من الأنواع التي تقوم مقام اللفظ (كتابة
الطلاق من القادر على النطق) وأولى منه العاجز (فإن كتب الكتاب بالطلاق)
أي متلبسا بالطلاق فالبناء للابسة وسواء كتبه لها أو لوليا (وهو عازم على الطلاق) حين
الكتابة أي ناويا له (وقع ما كتبه) بمجرد الكتب وكذا إن كتبه مستشيرا
وأخرجه عازما أو لانية له فيقع (١٧٣) الطلاق بمجرد الخروج وصل

للرأة أم لا (وإن كتبه
غير عازم فله رده) بعد
الخروج أي وقد كان أخرجه
مستشيرا فلا يقع عليه طلاق
(مالم يبلغ المرأة) حينئذ
(يلزمه) الطلاق إذا بلغها
ودخل في يدها على أي وجه
كان ولو بذهاها إلى بيته
فوجدته فيه فأخذته فالمدار
على دخوله في يدها (ولو
عقد الطلاق بقلبه جازما
من غير تردد) بأن

وَمِنْهَا كِتَابَةُ الطَّلَاقِ مِنَ الْقَادِرِ عَلَى النُّطْقِ فَإِنْ
كَتَبَ الْكِتَابَ بِالطَّلَاقِ وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى الطَّلَاقِ
وَوَقَعَ عَلَيْهِ مَا كَتَبَهُ وَإِنْ كَتَبَهُ غَيْرَ عَازِمٍ فَلَهُ رَدُّهُ
مَا كَمُ يَبْلُغُ الْمَرْأَةَ فَيَكْزِمُهُ وَلَوْ عَقَدَ الطَّلَاقَ بِقَلْبِهِ
جَازِمًا مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ فَفِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ
بِعَجْرٍ ذَلِكَ رِوَايَتَانِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ
الرَّجُلُ امْرَأَةً لِيُحِلَّهَا لِمَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَلَا
يُحِلَّهَا ذَلِكَ ، وَيُفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ ،

يجريه بقلبه كما يجريه بلسانه (ففي وقوع الطلاق عليه بمجرد ذلك روايتان) وأما
من عزم على طلاقها في المستقبل ثم بدا له عدمه فلا شيء عليه (ولا يجوز أن يتزوج
الرجل امرأة ليحلها لمن طلقها) ثلاثا أي نوى ذلك ولو مع نية إمساكها إن أعجبته
فإن لم ينو هو ونوى المطلق ثلاثا ذلك أو المرأة أو المطلق والمرأة ولم يشعر الزوج
الثاني بذلك فلا يضر فتحل إذا طلقها هذا الرجل لميتها بعد تمام عدتها (و) إذا وقع وتزوجها
بقصد أن يحلها لمن طلقها ثلاثا (لا يحلها ذلك) التزوج المذكور المتلبس بقصد المتزوج
الثاني تحلها لمن طلقها ثلاثا (و) يكون حكم هذا العقد المتلبس بقصد المذكور أنه
(يفسخ قبل البناء وبعده) بطلاق لأنه مختلف فيه فإن فسخ قبل البناء فلا شيء لها

(وإن فسخ بعده فنها المسمى إن كان ولا فسادا في المثل وكان الأولى تأخير هذه المسئلة التي هي قوله ولا يجوز أن يتزوج الرجل الحما بعد ما لأنها من فروع ما بعدها المثار إليها بقوله (ومن طلق امرأته ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زوجا غيره) بالعامس ما يوجب فيها حشفته بلامنع من حيض ونفاس ولا نكرة فيه بأن يتصادقا على الإيلاج أو لا يعلم منهما إقرار ولا إنكار بانتشار حال الإيلاج أو بعده في نكاح لازم وعلم خلوة فإن لم تتوفر هذه الشروط لم تحل لمن بينها فلا تحل بمجرد المقدول بالإيلاج غير بالغ ولو مراهما ولا بوطء نهى الله عنه لحيض أو نفاس أو بدبر أو مسجد أو بفساء مستقبل قبله أو مستدبرها ولا نكاح فيه نكرة ولو من أحدهما إلا أن يتصادقا عليه فيقبل رجوعهما بعد النكحة ولا بالإيلاج لا انتشار فيه لاحال الإيلاج ولا بعده ولا بالإيلاج في هوى الفرج ولا بما ألف (١٧٤) عليه خرقه كشبهة ولا بوطء سيد

وإن فُسِّخَ بَعْدَهُ فَلَهَا الْمُسَمَّى ، وَمَنْ طَلَّقَ
امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ رِعَاةٌ وَلَا نِكَاحٌ
حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ .
(فصل) قَالَ فِي الرَّسَالَةِ وَلَهُ نَأْيٌ لِلْمُطَلَّقِ
زَوْجَتَهُ الرَّجْمَةُ فِي أَلْي نَحِيضٍ

ولا نكاح غير لازم كشكاح
عبد أو سفيه بغير إذن
سيد وولي فإن أجازاه
ورضاه حلت أن وطئت
بعد الإجازة والرضا ولا
يتصادقها على الخلوة بدون
شهادة امرأتين لها ولا بوطء

مجنونة أو مغمى عليها أو لائقة وتعل المذونة بوطء مجنون لا سكران لأن
الحلية وعدمها من صفاتها وحدها فاعتبرت هي وحدها ولا بد في الاحلال المستكمل
للشروط المتقدمة من شاهدين على التزوج بالتأني (فصل في) بيان حكم (الرجمة)
فقوله (قال في الرسالة وله أن يراجع زوجته) بيان لحكمها من كونه مندوبا أو مباحا
وإنما تندب للرجمة أو نباح إذا كان الطلاق رجعيا ويلزم من كون الطلاق رجعيا
أن الزوجة رجعية ولما وصفها المستنف بقوله (الرجعية) فغير الرجعية لا نباح
ولا تندب للرجمة بل تحرم وتقع باطلة وإنما يجوز الرجعة لمن كان فيه أهلية النكاح
لأن كان مجنونا أو سكرانا أو حلالا ويستثنى من قولهم وإنما يجوز
الرجعة لمن كان فيه أهلية النكاح من لم يكن فيه أهلية النكاح ويجوز رجعه وذلك
المحرم والريض والعبد والسفيه والنفس بعد الحجر عليه فمؤلا لا يجوز رجعتهم ولا يجوز
نكاحهم وإنما يجوز الرجعة (في ألي نحيس) ما دامت في عدة نكاح صحيح لازم

حل وطؤه مدخولا بها (ما لم تدخل في الحيضة الثالثة) وذلك (في الحرقة) ما لم تدخل
 في الحيضة (الثانية) وذلك (في الأمة) فإذا دخلت الحرقة في الثالثة والأمة في الثانية
 فلا رجعة إلا بعد حديد بصدق وولي وشهود وأما التي لا تحيض لصغر أو إياس فله
 مراجعتها قبل انقضاء ثلاثة أشهر (قال شارحها) أي الرسالة (الرجعة بملكها الزوج
 في كل طلاق نقص عدده عن الثلاث) لأن العصمة لم تنقطع فإن مسببات الزوجية
 كلها باقية بينهما ما عدا الوطء وهذا (ما لم يكن معه) أي الطلاق (فداء) أي دراهم
 تعطى له من عندها وأما لو (١٧٥) أبرأته من صداقها المقدم أو للوثر

أو كلاهما فهو ما أشار إليه
 بقوله (أولم يكن على وجه
 للبراءة والفدية) فإنه يقع
 بالثاني كلتا الحالتين (والرجعة
 تكون) بأحد أمرين إما
 بالنية مع القول (بأن يقول
 راجعها أو ارتجعت وهما
 صريحان في هذا الحل
 أو يقول أعدت الحل
 أو رفعت التحريم إذا صح
 ذلك نية يحتمل أعدت
 الحل لي ويحتمل أعدته
 للناس ورفعت التحريم عن

مَا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْحُرَّةِ أَوْ
 الثَّانِيَةِ فِي الْأُمَةِ قَالَ شَارِحُهَا: الرَّجْعَةُ بِمَلِكِهَا
 الزَّوْجِ فِي كُلِّ طَلَاقٍ نَقَصَ عَدَدَهُ عَنِ الثَّلَاثِ مَا لَمْ
 يَكُنْ مَعَهُ فِدَاؤه أَوْ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْمُبَارَاةِ
 وَالْفِدْيَةِ وَإِنَّمَا كَانَتْ لَهُ الرَّجْعَةُ مَا لَمْ تَنْقُضْ
 الْمِدَّةَ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لَا تَنْقَطِعُ بِمَا
 دُونَ الثَّلَاثِ فِي الْحُرَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِدَاؤه مَا لَمْ
 تَنْقُضْ الْمِدَّةَ وَالرَّجْعَةُ تَكُونُ بِالنِّيَّةِ مَعَ الْقَوْلِ أَوْ
 بِالنِّيَّةِ دُونَ الْقَوْلِ، فَإِنْ نَوَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ رَاجِعُهَا
 فَقَدْ صَحَّتْ رَجْعَتُهُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى،

أو عن الناس فلذلك لم يحصل بهما رجعة حيث لا نية ولا دلالة ظاهرة بخلاف أعدت
 حلها ورفعت تحريمها فرجعة لأن فيه دلالة ظاهرة على الرجعة وذكر الأمر الثاني
 بقوله (أو بالنية دون القول) على الأظهر (فإن نوى في نفسه) أي أتى في نفسه
 بكلام نفسي كأبدل عليه لفظ القدسات لا قصد فقط ومتعلق قوله فإن نوى في نفسه
 قوله (أنه راجعها فقد صحت رجعته) عند ابن رشد فقوله المصنف (فيما بينه
 وبين الله تعالى) مرتبط بقوله أو بالنية دون القول أي فتصح رجعته بالنية دون
 القول فيما بينه وبين الله تعالى فقط .

(ولو انفرد اللفظ دون النية لما صحت له الرجعة بذلك فيما بينه وبين الله تعالى)
 لأن النية هي الأصل ولا يصح ذلك بدونها وأما في الظاهر فرجعة على المشهور لدلالاته
 بالوضع (والوطء بدون النية) للرجعة (لا يكون رجعة) على المشهور وقال ابن وهب
 إن الوطء دون نية رجعة (و) على المشهور (الوطء) بدون نية رجعة (حرام)
 ومثله في الحرمة الاستمناها بغيره (وفي الإشهاد على الرجعة قولان بالوجوب
 والاستحباب) وعلى الاستحباب (١٧٦) اقتصر في المختصر وأصاب

وَلَوْ انْفَرَدَ اللَّفْظُ دُونَ النِّيَّةِ لَمَا صَحَّتْ لَهُ
 الرَّجْعَةُ بِذَلِكَ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ،
 وَالْوَطْءُ بِدُونِ النِّيَّةِ لَا يَكُونُ رَجْعَةً ،
 وَالْوَطْءُ حَرَامٌ ، وَفِي الْإِشْهَادِ عَلَى الرَّجْعَةِ
 قَوْلَانِ بِالْوُجُوبِ وَالِاسْتِحْبَابِ .

الباب التاسع في البيع

وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ الْأَوَّلُ مَا يَبْدُلُ عَلَى الرِّضَا
 مِنْ قَوْلٍ كَقَوْلِ الْبَائِعِ بِمَتْنِكَ وَقَوْلِ الْمُشْتَرِي
 اشْتَرَيْتُ ، أَوْ فَعَلَ كَالْعَاطَاةِ . الثَّانِي الْعَاقِدُ
 وَهُوَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي وَيَشْتَرِطُ فِي صِحَّةِ بَيْعِهِ

من منعت نفسها من الزوج
 لأجل الإشهاد أي فطت
 أمر استحبابا على أن الإشهاد
 مستحب والله أعلم

(الباب التاسع في البيع)
 الأصل بإباحته وقد يعرض
 له الوجوب كبيع طعام
 مضطر وقد تعرض له
 الكراهة كبيع هر
 أوسيع لا يأخذ جلده وقد
 تعرض له الحرمة كالبيع
 للنهي عنها (وله ثلاثة أركان)
 الركن (الأول ما يبدل على
 الرضا من قول) من الجانبين
 (كقول البائع بمتنك

وقول المشتري اشتريت) ولا يشترط الترتيب بين الإيجاب والقبول
 فلو قال المشتري يعني فقال له البائع بمتنك أصبح (أو فعل) من الجانبين (كالعاطاة)
 بأن يأخذ البائع الثمن ويأخذ المشتري الثمن وينعقد أيضا بالإشارة الفهمية ولو من
 القادر وينعقد أيضا بقول من أحد الجانبين وفعل من الجانب الآخر . الركن (الثاني
 العاقد) للبيع (وهو البائع والمشتري ويشترط في صحة بيعه) أي العاقد للبيع المسر
 بالبائع والمشتري

(أن يكون مميزاً) وهو الذي يفهم الخطابات التي تتوجه إليه ويحسن الجواب عنها
فما لم يكن عنده هذا المقدار إما لكونه صغيراً أو سكران أو مجنوناً فلا يصح بيعه
ولا شراؤه لفقد التمييز الذي هو شرط في عقد البيع ولذا قال المصنف (فلا ينفذ بيع
غيره ولا شراؤه) أي غير التميز وهو ما أتت في عنه التمييز إما (لصغره أو جنونه أو سكره)
فالسكر مانع من صحة البيع والشراء وهو أيضاً مانع من صحة إقراره وسائر عقوده سيما
الباب ثلاث يشارع الناس إلى أخذ ما بيده وإنما أخذ بجناياته وعقته وطلاقه ثلاث
يتساكر الناس فيستلفون أموال غيرهم ويستبيعون دماءهم ويمزقون أعراضهم فهذا
للمصلحة شدد عليهم الشرع نكالا لهم فأخذهم بالجنايات والعقوبات والطلاق ثم عطف على
قوله لصغر أو جنون الخ قوله (١٧٧) (وتحوى ذلك) كالأغناء (و) إذا

كان شرط لزوم البيع المقتل
والرشد والطول فلا يلزم
البيع إلا من مكلف) فيبيع
السفيه صحيح إلا أنه غير لازم
متوقف لزومه على إجازة
الولي وكذا المجهور على
البيع جبراً حرماً بعه صحيح
غير لازم هذا حكم المجهور
على البيع جبراً حرماً وأما
المجهور على البيع جبراً

أَنْ يَكُونَ مُمَيِّزاً ، فَلَا يَتِمُّ بَيْعُ غَيْرِهِ ،
وَلَا شِرَاؤُهُ لِصَغَرِهِ أَوْ جُنُونِهِ أَوْ سُكْرِهِ أَوْ
نَحْوِ ذَلِكَ وَلَا يَلْزَمُ الْبَيْعُ إِلَّا مِنْ مُكَلَّفٍ .
الثَّالِثُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ الثَّمَنُ وَالْثَمَنُ ،
وَيُشْرَطُ فِيهِمَا خَمْسَةُ شُرُوطٍ : الطَّهَارَةُ فَلَا
يَجُوزُ بَيْعُ نَجِسٍ كَالْمَذْرُوءَةِ ، وَلَا مُتَنَجِّسٍ
لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ كَالزَّيْتِ ،

(١٢ - المقدمة العزبة) شرعياً كغير الحاكم المذبان على البيع لوفاء
الغرماء فيعه صحيح لازم. الركن (الثالث) من أركان البيع (المعقود عليه) البيع (وهو
التمن والتمن) فيشترط في المعقود عليه البيع وهو الثمن والتمن والشروط التي أشار لها
للمصنف بقوله (ويشترط فيهما خمسة شروط) الأول منها (الطهارة) في حالة الاختيار
لا في حالة الضرورة التي تبسح أكل الميتة فلا يشترط الطهارة وإذا كان الشرط طهارة
التمن والتمن (فلا يجوز بيع نجس) العين (كالمذرة ولا) بيع (المتنجس) الذي
(لا يمكن تطهيره كالزيت) فكذلك لا يجوز بيع التمن إذا كان نجس العين أو متنجساً بأن
عرضت عليه النجاسة وكان لا يمكن تطهيره كالمائع المتنجس فكذلك لا يجوز
أن يكون التمن نجساً أو متنجساً لا يمكن تطهيره فلا يؤخذ الحجر ثمناً للسلامة للبيعة

بيعا صحيحا بأن استوفيت شروط المبيع هذا حكم النجس الذات والمنجس الذي لا يمكن تطهيره وأما المنجس الذي يمكن تطهيره وإن كان يفسده الفسل أو ينقصه فيجوز بيعه ولكن مع البيان (و) أشار إلى الشرط الثاني من شروط المبيع وهو أن يكون المقود عليه البيع مائنا أو شتمنا يحصل (الانتفاع به انتفاعا شرعيا) فمثل آلات اللهو وإن كان يحصل الانتفاع بها إلا أنه غير شرعي فلا يجوز بيعها (ف) كذا (لا يجوز بيع محرم الأكل كالفرس والبغل والحمار إذا أشرف على الموت) بأن قوى مرضه واشتد وأولى إذا بلغ السياق أى نزع الروح واحترز بمحرم الأكل عن بيع مباحه إذا أشرف على الموت بأن قوى مرضه واشتد فيجوز فإذا بلغ حد السياق أى نزع الروح منع بيعه (١٧٨) فلو غ حد السياق مانع من جواز

وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ انْتِفَاعًا شَرْعِيًّا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مُحَرَّمِ الْأَكْلِ كَالْفَرَسِ وَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ ، وَعَدَمُ نَهْيٍ رَدَّ فِي عَيْنِهِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْآبِقِ ، وَلَا الْبَعِيرُ الشَّارِدُ وَالسَّمَكُ فِي الْمَاءِ ، وَالْعِلْمُ بِكُلِّ مِنَ الثَّمَنِ وَالْثَمَنِ فَالْجَهْلُ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا مُبْطِلٌ مِثْلُ أَنْ

البيع مطلقا لا فرق بين محرم الأكل ومباحه كما ارتضاه ابن عرفة قائلا هو ظاهر إطلاقهم (و) الشرط الثالث من شرط المبيع (عدم نهى ورد في عينه) أى المبيع أى نهى عنه نهى تحريم من حيث البيع وإن لم ينه عنه من حيث

اتخاذ لنحو الصيد (ف) اذن (لا يجوز بيع الكلب) وإن كان يشتري مأذونا في اتخاذ الصيد ومثل الصيد اقتناء للزرع أو لمنافع أو لدفع مضار (و) الشرط الرابع من شروط المبيع (القدرة على تسليمه) وإذا كان شرط المبيع القدرة على تسليمه (ف) اذن (لا يجوز بيع الآبق) لفقد الشرط وهو القدرة على التسليم (و) كذا (لا) يجوز بيع (البعير الشارد) لصعوبة التحصيل عليه وعدم معرفة مآبه من العيوب (و) كذا لا يجوز بيع (السماك في الماء) لفقد الشرط وهو القدرة على التسليم ولعدم المعرفة بمقداره وصفته ولهذا الشرط أشار المصنف بقوله (و) من شروط المبيع (العلم بكل من الثمن والتمن فالجهل بهما أو بأحدهما مبطل) للبيع ثم مثل للجهل بأحدهما فقال (مثل أن

يشترى) معلوم (بزنة حجر مجهول) فيفسد العقد سواء تعلّق الجهل بالجملة والتفصيل
 معا أو بالتفصيل فقط وأما إن تعلّق الجهل بالجملة فقط وعلم التفصيل فلا يفسد العقد
 كببيع شقة أو صبرة بتمامها بمجهولة القدر كل صاع بكذا فيجوز لأنه لا يخرج جزء
 من الثمن إلا بأزائه جزء من الثمن المعلوم (و) كذا لا يجوز أن يشترى (تراب
 الصواغين) أو تراب حاثوت العطار إذ لا يدري أقيه شيء أم لا وعلى تقدير أن
 يكون فيه شيء فلا يدري أقليل هو أم كثير ففيه من التردد ما لا يخفى والله أعلم
 (فصل: يحرم ربا الفضل) وقد عرف للمستفتر ربا الفضل بقوله (وهو الزيادة)
 أي في النقود أو الطعام الربوي وهو ما تقوم به البنية وتفسد بعده ولا يفسد بالتأخير
 فيؤخذ من بين هذين الوصفين (١٧٨) أنه المقتات الدخري وهل يشترط

مع الوصفين اتخاذ العيش
 غالباً ولا يشترط زيادة على
 الأقسيات والادخار قولان
 وتظهر فائدة الخلاف في
 ربوية التبن ونحوه
 (و) يحرم أيضاً (ربا النساء
 وهو التأخير) ويكون ربا
 النساء في الطعام المتحد الجنس
 والمتعدد ويكون (في النقد)
 أيضاً متحد جنسه أم يختلف

يَشْتَرِي بِزَنَةِ حَجَرٍ مَجْهُولٍ وَتَرَابِ الصَّوْغَانِ
 (فصل) يَحْرُمُ رِبَا الْفَضْلِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ
 وَرِبَا النِّسَاءِ وَهُوَ التَّأْخِيرُ فِي النِّقْدِ وَهُوَ الذَّهَبُ
 وَالْفِضَّةُ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ دِرْهَمَيْنِ بِثَلَاثَةٍ وَلَا بَيْعُ
 دِرْهَمٍ بِدِرْهَمٍ إِلَى يَوْمٍ أَوْ سَاعَةٍ مَثَلًا
 وَبَيْعُ الْمَرَابَحَةِ جَائِزٌ لَكِنْ الْأَحَبُّ خِلَافُهُ
 لِكثَرَةِ الْبَيَانِ عَلَى الْبَائِعِ فِيهِ فَرُبَّمَا يَنْشَى

ثم أشار إلى بيان ربا الفضل في النقد فقال (وهو الذهب) بالذهب متفاضلا يبدأ به (والفضة)
 بالفضة متفاضلا يبدأ أي مقايضة فإذا انكشف لك أن ربا الفضل هو الزيادة في أحد
 الجانبين على الجانب الآخر وإن لم يحصل تأخير في المقايضة وأن ربا النساء هو تأخير أحد
 الجانبين وإن تساوى في القدر علمت أن قول المصنف (فلا يجوز بيع درهمين بثلاثة) مثال
 لربا الفضل وأن قوله (ولا يبيع درهم بدرهم إلى يوم أو ساعة مثلا) مثال لربا النساء بفتح
 النون الشددة (وبيع المربحة جائز) وحقيقته يبيع سلعة بثمن اشتراها به معز باقرب
 معلوم يتفقان عليه (لكن الأحب خلافه) من يبيع الساومة وإنما كان يبيع للمربحة
 مرجوحا (لكثرة) وجوب (البيان على البائع فيه) لأنه يجب عليه أن يبين
 ما قد وما قد وما لم يجره وما لا يجره مفسلا وقل أن يبين على هذا الوجه (فرمما نسي

ما يضر أو يسهو فينتقل ذهنه من شيء إلى غيره (فيقع في الحرام بسرعة) ولا يجوز في البيع التدليس وهو كتمان عيب الداعة عن المشتري ولا (يجوز) (الغش) أيضا وهو أن يصف المبيع بصفة ليست فيه سواء وصفه بالقول أو بالفعل كمن طبخ ثوب عبد بعد ادبواهم بهذا أنه كاتب والحال أنه ليس بكاتب وخلق ردى بجيد وخلق لبن بماء وثوب بنشا (ويجب على البائع الإخبار بكل شيء إذا أخبر به المشتري قلت رغبته) في البيع ككتاب الموتى وثوب الأجنم والأبرص والثوب المقمل ونجاسة الثوب الجديد (فيجب عليه) إذا أراد (١٨٠) بيعها مراجعة (أن يبين أنه

عقد على كذا أو نقد عنه كذا) أو تجاوز عنه في الزيف أو طال مكثها عنده أو ولدت عنده ولو باع ولدها معها اشتراها إلى أجل أو ركب القابة مدة أو ليس الثوب مدة ونحو ذلك والله أعلم .

(الباب العاشر في الفرائض)
جمع فريضة مشتقة من الفرض وهو التقدير قال القرافي شروط التوارث ثلاثة تقدم موت المورث واستقرار حياة الوارث بعده والملم

مَا يَضُرُّ أَوْ يَسْهُو فَيَنْتَقِلُ ذَهْنُهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ التَّدْلِيلُ وَهُوَ كِتْمَانُ عَيْبِ السَّلْمَةِ عَنِ الْمُشْتَرِي ، وَيَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ الْإِخْبَارُ بِكُلِّ شَيْءٍ إِذَا أَخْبَرَ بِهِ الْمُشْتَرِي قَلَّتْ رَغْبَتُهُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ عَقَدَ عَلَى كَذَا وَنَقَدَ عَنْهُ كَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الباب العاشر في الفرائض

الْوَارِثُونَ مِنَ الرَّجَالِ عَشْرَةٌ : الْإِبْنُ وَابْنَتُهُ وَإِنْ سَقَلَ وَالْأَبُ وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا وَالْأَخُ مُطْلَقًا

بالقرب أي بالقرابة بينهما والدرجة التي اجتمعا فيها كالأخوة مثلا وابن وأسباب التوارث الولاء والنسب والنكاح وقد أتى على هذه الثلاثة في الرحبية فقال : أسباب ميراث الوري ثلاثة * كل يفيد ربه الورثة

وهي نكاح وولاء ونسب * ما بعدهن للموارث سبب ثم شرع في بيان الوارثين من الرجال فقال (الوارثون من الرجال عشرة) على سبيل الإدماج وعدم البسط وخمسة عشر على سبيل التفصيل والبسط (الابن وابنه وإن سفل) بفتح الفاء على الفصحى (والأب والجدة وإن علا والأخ مطلقا) شقيقا كان أو لأب أو لأم

(وابن الأخ الشقيق أو) ابن الأخ (للأب وإن بعد والم الشقيق أو) العم (للأب وابنه) أي ابن العم الشقيق وابن العم للأب (وإن علا والزوج ومولى النعمة وهو المعتق) وكلهم عصبة بأنفسهم إلا الزوج والأخ الأم فليسوا عصبة لأنفسهم ولا بغيرهم ولا مع غيرهم (والوارثات من النساء سبع) على طريق الأدماج وعشرة على طريق البسط (البنت (١٨٨) وبنت الابن وإن سفلت والأم

والجددة (من جهة الأم (وإن علت) والجددة من جهة الأب (والأخت) مطلقا شقيقة أو لأب أو لأم (والزوجة ومولادة النعمة) وكلهن أصحاب فرض إلا المعتقة (ومن عدا هؤلاء) الذين ذكروا من الرجال والنساء إلا الأخ للأم فلا حظ لهم في الميراث وذلك (كأبي الأم وابن الأخت) وبنت الأخت وبنت البنت وابن الأخ للأم والعم للأم والحال وبنت العم وبنت الأخ والحالة والعمة والجددة أم أي الأم (فهو من

وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ أَوْ لِلْأَبِ وَإِنْ بَعْدَ وَالْعَمِ الشَّقِيقِ أَوْ لِلْأَبِ وَابْنُهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالزَّوْجُ وَمَوْلَى النِّعْمَةِ وَهُوَ الْمُعْتَقُ . وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ : الْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَتْ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَلَتْ وَالْأُخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ ، وَمَنْ عَدَاهُمْ هَؤُلَاءِ كَأَبِي الْأُمِّ وَابْنِ الْأُخْتِ فَهُوَ مِنْ ذُرِّي الْأَرْحَامِ لَا يَرِثُ شَيْئًا .

(فصل) الفروض التي هي أصول ستة : النصف وهو فرض خمسة : البنت للصليب وبنت الابن عند عديمها والأخت للأب والأم وللأب عند عديمها والزوج مع عديم الحajib

ذوي الأرحام لا يرث شيئا) إلا الأخ للأم كما مر فان له سهما في كتاب الله تعالى . (فصل : الفروض للنفرة) في كتاب الله تعالى (التي هي أصول) للفرائض (ستة) الفرض الأول (النصف وهو فرض خمسة) أربعة من النساء وهن (البنت للصليب وبنت الابن عند عديمها والأخت للأب والأم) أي الشقيقة (و) الأخت (للأب عند عديمها) أي عدم الشقيقة (والزوج مع عدم الحajib) وهو وله الزوجة مطلقا منه أو من غيره وابن الابن وإن نزل .

(و) الفرض الثاني (الربع) وهو (فرض) اثنين (الزوج مع وجود الحajib) وهو ولد الزوجة مطلقا منه أو من غيره (والزوجات مع فقده) أي فقد أولاد الزوج منها أو من غيرها (و) الفرض الثالث (الثمن) وهو (فرض) واحد فقط (الزوجة أو الزوجات مع وجود الحajib) وهو الولد اللاحق للزوج الوارث له فقير اللاحق لا يحجبها كما أن اللاحق غير الوارث لرق أو كفر لا يحجبها (و) الفريضة الرابعة (الثلثان فرض اثنين) (١٨٢) فصاعدا تستحق إحداهن إذا انفردت

والربع فرض الزوج مع وجود الحajib
والزوجة أو الزوجات مع فقده، والثمن فرض
الزوجة أو الزوجات مع وجود الحajib ،
والثلثان فرض كل اثنتين فصاعدا تستحق
إحداهن إذا انفردت النصف ، والثلث فرض
الأم مع فقده الحajib ، والاثنتين فصاعدا من
ولد الأم ما كانوا ، والشدس فرض سبعة :
الأب مع وجود الحajib ، والأم مع وجود
الحajib ، والجدة إذا انفردت أو كان معها
أخرى تشاركها ، والواحدة فأكثر من بنات
الابن إذا كان هناك بنت الصلب ،

النصف) وهن أربعة
أصناف بنتان فأكثر
وبنتا ابن فأكثر وأختان
فأكثر شقيقتان أو لأب
(و) الفريضة الخامسة
(الثلث) وهو (فرض)
اثنين (الأم مع فقده الحajib
والاثنتين فصاعدا من ولد الأم
ما كانوا) على أي حاله كانوا
ذكورا فقط أو إناثا فقط
أو مجتمعين من ذكور
 وإناث ويستوى فيه
الذكر والأنثى (و)
الفريضة السادسة (السدس)
وهو (فرض سبعة)

وهم (الأب مع وجود الحajib) وهو الولد وولد الابن لقوله تعالى ولأبويه والاحت
للكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد (و) هو فرض (الأم) أيضا
(مع وجود الحajib) وهو الابن وابنه وإن نزل (والجدة إذا انفردت أو كان معها أخرى
تشاركها) هو فرض (الواحدة فأكثر من بنات الابن إذا كان هناك بنت الصلب)
ومفهوم قوله بنت الصلب أنه لو كان البنات اثنتين فلاتن بنات الابن إلا أن يكون
معهن أخ لمن أو ابن عم في درجتين أو أسفل مشين فيعصمن ويكون الميراث للذكر مثل

حظ الأثنين كما سيذكر ذلك المصنف في الحجب (و) السدس فرض (الأخت للأب فأكثر مع وجود الأخت الشقيقة) فإن كان الشقائق أكثر من واحدة فلا شيء للثاني للأب إلا أن يكون في درجتها أعفائه يعصبها ولا يعصبها من هو أسفل منها وإن كان في درجة الشقائق شقيق فلا شيء للاخوة للأب والأخوات للأب وأما ابن الأخ فإنه لا يعصب من هي في درجته (١٨٣) من أخواته (و) فرض (الواحد

من ولد الأم ذكرًا كان أو أنثى و) هو أيضا فرض (الجد مع الولد أو ولد الابن) ولا ينقص عنه بحال (فصل) في الكلام على العاصب (إذا انفرد الأب أو الجد أو الابن أو ابنته أخذ المال جميعه والاثنان من الاخوة فصاعدا يقسمونه بالسوية) لا خصوصية للاخوة بل وكذا البنون وبنوهم والأعمام وكل ذكر تساوى مع أخيه في درجة واحدة (وإذا اجتمع منهم ذكور وإناث فيقسمونه للذكر

وَالْأُخْتِ لِلْأَبِ فَأَكْثَرُ مَعَ وُجُودِ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ ، وَالْوَاحِدِ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَالْجَدِّ مَعَ الْوَالِدِ أَوْ وَالِدِ الْإِبْنِ .
(فصل) إِذَا انفرد الأب أو الجد أو الابن أو الابن أو ابنته أخذ المال جميعه ، والاثنان من الاخوة فصاعدا يقسمونه بالسوية ، وإذا اجتمع منهم ذكور وإناث فيقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويرث بالتعصيب كل ذكر يبدل بنفسه أو يبدل بذكره ومعنى التعصيب أن من يرث به يستغرق جميع المال إذا انفرد ويستحق الباقي بعد ذوى السهام إن كان معه ذوى سهام .

مثل حظ الأنثيين) بنص الكتاب قال تعالى « وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » (ويرث بالتعصيب) أيضا (كل ذكر يبدل إلى الميت (بنفسه) كالأب والابن (أو) يبدل للميت (بذكر) كالجد وابنته وإن سفل وابن الابن وإن سفل والأخ وابنته وإن سفل والعم وابنته وإن بعد (ومعنى التعصيب) في هذا الفن (أن من يرث به يستغرق جميع المال إذا انفرد) عن صاحب فرض أو غيره كما عصب (ويستحق الباقي بعد ذوى السهام إن كان معه ذوى سهام)

(فصل : الحجب قسمان حجب إسقاط وحجب نقل) ومعرفة كل منهما وسيلة إلى معرفة الفرائض فمن لا يعرف الحجب لا يعرف الفرائض (أما حجب الإسقاط فلا يلحق من ينسب إلى الميت بنفسه) وذلك (كالبنين والبنات والآباء والأمهات ومن في مقامهم الزوج والزوجة) وإنما كان ما ذكر من الزوج والزوجة في معنى ما ذكر من البنين وغيرهم من حيث عدم الوسطة بينه وبين الميت (ويلحق) حجب الحرمان (من عداهم) من الورثة (١٨٤) (فابن الابن يحجبه الابن)

وان لم يكن أباه لهذا ابن بل كان عما (والجد يحجبه الأب) للميت لدلالته به إذ القاعدة أن كل من أدلى بواسطة حجبته تلك الوسطة (والاخوة مطلقا) أشقاء أو غيرهم (يحجبهم الابن وابنه وان سفل و) يحجبهم أيضا (الأب وبنو الاخوة يحجبهم آباؤهم و) يحجبهم أيضا (من يحجب آباءهم) ومن يحجب آباءهم هو الابن وابنه وان سفل الأب (و) يحجب أيضا بنو الاخوة (الجد) وان لم يحجب

(فصل : الحجب قسمان : حجب إسقاط، وحجب نقل، أما حجب الإسقاط فلا يلحق من ينسب إلى الميت بنفسه كالبنين والبنات والآباء والأمهات ومن في مقامهم الزوج والزوجة ويلحق من عداهم فابن الابن يحجبهم الابن والجد يحجبهم الأب والاخوة مطلقا يحجبهم الابن وابنه وان سفل والأب وبنو الاخوة يحجبهم آباؤهم ومن يحجبهم والجد والمم يحجبهم بنو الاخوة ومن يحجبهم وابن المم يحجبهم أبوه ومن يحجبهم وبنات الابن يحجبهن الواحد من ذكور ولد الصلب،

آباءهم لأنه كالأب معهم (والعم يحجبه بنو الاخوة و) يحجبه أيضا (من والانتان يحجبهم) أي بنو الاخوة ومن يحجب بنو الاخوة هم آباؤهم والأب والجد (وابن العم يحجبه أبوه) يحجبه أيضا (من يحجبه) أي من يحجب آباؤهم بنو الاخوة ومن تقدم معهم والأخ الشقيق يحجب الأخ للأب وابن الأخ الشقيق يحجب ابن الأخ للأب وابن الأخ الشقيق يحجب العم الشقيق والمم الشقيق يحجب العم للأب والعم للأب يحجب ابن العم الشقيق وابن العم الشقيق يحجب ابن العم للأب (وبنات الابن يحجبهن الواحد من ذكور ولد الصلب

(و) يحجبهن أيضا (اللاتان فصاعدا من بنات الصلب إلا أن يكون معهن ذكر) في درجتهم أو أنزل (فيصصهن فيكون له ولهن ما بقى) وهو الثلث (عن فرض البنات) وهو الثلثان ووضع القسمة بينه وبينهن في الثلث الباقي بعد فرض البنات (لقد ذكر مثل حظ الأنثيين (١٨٥) والأخوات للأب يحجبهن الشقيقتان

(و) يحجبهن أيضا (الشقيقتان) فأكثر إلا أن يكون معهن أخ لأب فيصصهن فيكون له ولهن ما بقى) وهو الثلث (عن فرض الأخوات الأشقاء) وهو الثلثان (لقد ذكر مثل حظ الأنثيين والأخوات الأشقاء) أو لأب (يحجبهن الأب والابن وابنته) تحجب (الجدات من أي جهة كن بالأم وتسقط الجدة التي من جهة الأب به) أي بالأب (والولي للعنق يحجبه عصبة النسب) ويسقط إذا استغرق أصحاب الفروض النكحة كإثر العصبية هذا حكم حجب الحرمان (وأما حجب النقلة) هو (ثلاثة أقسام) القسم (الأول) نقل من

وَالْاِثْنَتَانِ فَصَاعِدًا مِنْ بَنَاتِ الصَّلْبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيُصَصَّهِنَّ فَيَكُونُ لَهُ وَلَهُنَّ مَا بَقِيَ عَنْ فَرَضِ الْبَنَاتِ لِذَلِكَ كَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَالْأَخَوَاتُ لِلْأَبِ يَحْجِبُهُنَّ الشَّقِيقُ وَالشَّقِيقَتَانِ فَأَكْثَرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ فَيُصَصَّهِنَّ فَيَكُونُ لَهُ وَلَهُنَّ مَا بَقِيَ عَنْ فَرَضِ الْأَخَوَاتِ الْأَشْقَاءُ لِذَلِكَ كَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَالْأَخَوَاتُ الْأَشْقَاءُ يَحْجِبُهُنَّ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَابْنَةُ وَالْجَدَّاتُ مِنْ أَيْ جِهَةٍ كُنَّ بِالْأُمِّ وَتَسْقُطُ الْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبِ بِهِ، وَالْوَلِيُّ الْمُتَرَقُّ يَحْجِبُهُ عَصْبَةُ النَّسَبِ . وَأَمَّا حِجْبُ النُّقْلِ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ نَقْلٌ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ دُونَهُ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ : الْأُمُّ يَنْقُلُهَا الْوَلَدُ مُطْلَقًا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ وَوَلَدُ الْإِبْنِ مُطْلَقًا وَالْاِثْنَتَانِ فَصَاعِدًا مِنَ الْإِخْوَةِ

فرض إلى فرض دونه) وذلك كنقل الزوج من النصف إلى الربع والزوجة من الربع إلى الثمن والأم من الثلث إلى السدس ونحو ذلك (وهو مختص بخمسة أشياء الأم ينقلها الولد مطلقا) ذكر أو أنثى (المرد أو تعدد فينقلها) من الثلث إلى السدس (و) كذلك ينقلها أيضا (ولد الابن مطلقا) ذكر أو أنثى (المرد أو تعدد) (و) ينقلها أيضا (اللاتان فصاعدا من الأخوة

والأخوات مطلقا) أشقاء أو لأب أو لأم (والزوج ينقله الولد وولده) مطلقا ذكر
أو أنثى فينقله (من النصف إلى الربع) كان الولد منه أو من غيره انفرادا أو تعدد
(والزوجة ينقلها من الربع إلى الثمن من ينقل الزوج) وهو الولد وولده (وبنات الابن
ينقل الواحدة) بالنصب (منهن) (١٨٦) أي من بنات الابن (عن

النصف والاثنتين فأكثر
عن الثلثين الواحدة)
بالرفع فاعل مؤخر (فوقهن
فيأخذن السدس) فإن
البنات تختص بالنصف فيبقى
السدس تكملة الثلثين
فهو لبنات الابن واحدة
كانت أو أكثر فلو كان
البنات بنتين فأكثر فلا
شيء لبنات الابن إلا أن
يكون معهن ذكر كما تقدم
(والأخوات للأب ينقلهن
إلى السدس الأخت
الشقيقة . القسم الثاني
النقل من التعصيب إلى
الفرض وهو مختص بالأب
والجد) مع الابن وابنه
(فينقلهما الابن وابنه إلى
السدس) فلا يرثان معها
بالتعصيب . (القسم

وَالْأَخَوَاتِ مُطْلَقًا، وَالزَّوْجُ يَنْقُلُهُ الْوَلَدُ وَوَلَدُهُ
مِنَ النِّصْفِ إِلَى الرَّبْعِ، وَالزَّوْجَةُ يَنْقُلُهَا مِنَ
الرَّبْعِ إِلَى الثَّمَنِ مَنْ يَنْقُلُ الزَّوْجَ وَبَنَاتُ
الْإِبْنِ يَنْقُلُ الْوَاحِدَةَ مِنْهُنَّ عَنِ النِّصْفِ
وَالْاِثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ عَنِ الثَّلَاثِينَ الْوَاحِدَةَ فَوْقَهُنَّ
فَيَأْخُذْنَ السَّدْسَ وَالْأَخَوَاتُ لِلْأَبِ يَنْقُلُهُنَّ
إِلَى السَّدْسِ الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ . الْقِسْمُ الثَّانِي النُّقْلُ
مِنَ التَّعْصِيبِ إِلَى الْفَرَضِ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْأَبِ
وَالْجَدِّ فَيَنْقُلُهُمَا الْإِبْنُ وَابْنُهُ إِلَى السَّدْسِ . الْقِسْمُ
الثَّلَاثُ النُّقْلُ مِنْ فَرَضٍ إِلَى تَعْصِيبٍ وَهُوَ مُخْتَصٌّ
بِالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتِ الْأَشْقَاءُ
وَالْأَخَوَاتُ لِلْأَبِ، فَإِنْ الْبَنَاتُ يُفَرِّضُ
لِلْوَاحِدَةِ مِنْهُنَّ إِذَا انْفَرَدَتِ النِّصْفُ وَالْاِثْنَتَيْنِ
فَصَاعِدَا الثَّلَاثَيْنِ وَإِذَا كَانَ كَهُنَّ أُخٌ

الثالث النقل من فرض إلى تعصيب وهو مختص بالبنات وبنات الابن
والأخوات الأشقاء والأخوات للأب) مدركهذا النقل من الفرض إلى التعصيب (ان
البنات يفرض لواحدة منهن إذا انفردت النصف والاثنتين فصاعدا الثلثان) هذا فرض
الواحدة والاثنتين من البنات عند خلوهن عن التعصيب (وإذا كان لمن أخ) يعصبن

(لم يرثن بالسهم و) إنما (يرثن بالتصيب) فهم عصبة بالغير بخلاف الأخوات مع البنات فهن عصبة مع الغير وبخلاف الذكور فهن عصبة بأنفسهم ماعدا الزوج وابن الأم كما تقدم (وكذا) أي مثل هذا الحكم (حكم بنات الابن إذا استحقين الوراثة) في أنه يفرض للواحدة النصف وللأنتين الثلثان ما لم يكن معهن أخ في درجتهم فإن كان معهن أخ في درجتهم عصبن ويقسم الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين (والأخوات الأشقاء والأخوات للأب مع عدم الأشقاء) كذلك إذا انفردت الواحدة لها النصف وإن تعدت فالثلثان فإن كان في درجتهم ذكر عصبن للذكر مثل حظ الأنثيين (فصل) في (١٨٧) موانع الارث الخمسة التي اقتصر

عليها المصنف وأسقط سادسا وهو الاشكال وذكر السنة في التلمسانية بقوله:

ويمنع للبرات فاعلم منه
فخمسة تمنع منه البتة

الكفر والرق وقتل العمد
والشك واللعان فافهم قصدي

وواحد يمنعه في الحال
وهو الذي لا يعرف عن إشكال

والى ما اقتصر عليه مصنفنا

لَمْ يَرِثْنَ بِالسَّهْمِ وَيَرِثْنَ بِالتَّصْيِبِ، وَكَذَا
حُكْمُ بَنَاتِ الْإِبْنِ إِذَا اسْتَحَقَّيْنِ الْوَرَاثَةَ
وَالْأَخَوَاتِ الْأَشْقَاءَ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ مَعَ عَدَمِ
الْأَشْقَاءِ.

(فصل) بمنع الميراث باختلاف الدين
فَلَا تَوَارِثُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلَا بَيْنَ يَهُودِيٍّ
وَنَصْرَانِيٍّ، وَالرَّقُّ فَلَا يَرِثُ الرَّقِيقُ وَلَا يُورَثُ
وَمَا مَاتَ عَنْهُ كَهْوٌ لِمَالِكِهِ.

من الخمسة أشار بقوله (يمنع الميراث باختلاف الدين) ف (اذن) لا توارث بين مسلم وكافر) فلا يرث أحدهما الآخر فالكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر (و) إذا منع التوارث باختلاف الدين (لا) توارث (بين اليهودي والنصراني) لأن اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداها ملة على الصحيح فاذن يقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس ومقابل الصحيح أن ما عداها ملل وانتصر له الأجهوري قائلا كلام ابن حزموق يفيد أن غير اليهودية والنصرانية ملل وهو ظاهر نص الأمهات (و) من موانع الارث (الرق فلا يرث الرقيق) فإذا مات حر وله أب رقيق وجد حر فالجد هو الذي يرثه دون الأب الرقيق (ولا يورث) فإذا مات وله أب أو ابن حر (ومات عنه) وترك مالا أو عقارا (فهو لملكه) ولو كان العبد كافرا إن كان السيد مسلما.

(و) من موانع الارث (القتل فلا ميراث لمن قتل مورثه عمدا) وعدوا فلا حظ له من المال ولا من الدية فان قتله خطأ ورث من المال دون الدية (و) من موانع الارث اللعان واليه أشار بقوله (انتفاء النسب باللعان) به (ينقطع التوارث بين الملاعن والولد فقد) فلا يرث أحدهما الآخر ولا يفتنى الارث بين الولد الذي لاعن فيه أبوه وبين أمه فترث منه الثلث أو السدس جريا على ما تقدم ويرثه اخوته لأمه (و) من موانع الارث (استيهام المتقدم والمتأخر في الموت كما إذا مات أقارب تحت هدم مثلا) أو بفرق أو حرق فانا نقدر أن كل (١٨٨) واحد لم يخلف صاحبه وإنما

وَالْقَتْلُ فَلَا مِيرَاثَ لِمَنْ قَتَلَ مُورَثَهُ عَمْدًا وَاتِّفَاقًا
النَّسَبُ بِاللَّعَانِ، فَيَنْقَطِعُ التَّوَارُثُ بَيْنَ الْمَلَأَعِنِ
وَالْوَلَدِ فَقَطْ، وَاسْتِيْهَامُ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخِّرِ فِي
الْمَوْتِ كَمَا إِذَا مَاتَ أَقَارِبُ تَحْتَ هَدْمٍ مَثَلًا .

الباب الحادى عشر

في بيان جمل من الفرائض والسنن والآداب
وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ إِلَهُ
وَاحِدٌ،

خلف الأحياء (الباب
الحادى عشر في بيان جمل
من الفرائض والسنن
والآداب) اعلم أن خطابات
الشارع إما أن تكون على
جهة الالتزام والتعتم وعدم
الانفكاك عن المطلوب
فهى الواجب ، وإما أن
تكون لا على جهة الالتزام
للمطلوب فإن تأكد الطلب
لا على جهة التعتم فهى
السنة وإلا فهى الندوب
الشارع إليه فى الترجمة

بالآداب وقد نسج النصف على هذا النوال فقال (ويتعين على المسلم) لا
وهو من تقرير اسلامه وحكمنا باسلامه بالنطق بالشهادتين فيترتب على النطق بالشهادتين
الحكم باسلامه وحقق دمه بشهادة قوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس
حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قتلوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا من ظلم (و) لكن هذا
القدر لا يكتفى فى الإيمان الباطنى الذى لا اطلاع لنا عليه فهو مخاطب من قبل الشارع
أن يخلص الإيمان لله تعالى بأن يأتى بإيمان كامل ولا يكون ذلك إلا أن يعتقد
ويصدق (أن يؤمن بأن الله إله واحد) أى يذعن بقلبه بأن الله تعالى هو المنفرد
بالألوهية المنجم لجميع الكالات ومنها وحده الذات فيذعن بقلبه أنه واحد فى ذاته

وواحد في أفعاله (لا شريك له في أفعاله) فهو المنفرد بالإنجاد والاختراع (ولا في ملكه)
فهو المدير الحكيم الخبير هذا هو الإيمان الكامل الذي يجب على كل مكلف (ولا نظير
له في صفة من صفات الأنوهمية) فليست صفاته كصفات مخلوقاته (ويعلم أن لجميع
الوجودات خالقا) إذ من المحال أن توجد صنعة بدون صانع (وهو) أي صانع العالم
الوحيد (واجب الوجود) فوجوده لا يقبل الانتفاء ويلزم من كونه واجب الوجود
أنه قديم باق فقول المصنف (أزلي أبدي) تصرح بما استلزمه وجوب الوجود
(حي بحياة) قديمة دائمة (قادر) (بقدرة) (قديعة) (مريد بإرادة)

قديعة (عالم يعلم) قديم (سميع)
بسمع) قديم (بصير يبصر)
قديم (متكلم بكلام) قديم
(و) يجب على المكلف أن
يعتقد (أن صفاته أيضا
واجبة الوجود تتعلق بجميع
الجزئيات والكليات
والاستحيالات وغيرها)
كالواجبات ولكن هل
تفصيل في ذلك فالقدرة
والإرادة إنما يتعلقان
بالممكنات دون الواجبات
والاستحيالات فالقدرة صفة
يتأتى بها لإنجاد كل ممكن

لَا شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي صِفَةِ
مِنْ صِفَاتِ الْأَلُوْهِيَّةِ ، وَيَسْمَعُ أَنْ لِّجَمِيعِ
الْمَوْجُودَاتِ خَالِقًا ، هُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ ، أَزَلِيٌّ
أَبْدِيٌّ حَيٌّ بِحَيَاةٍ قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ
عَالِمٌ يَعْلَمُ سَمِيعٌ يَسْمَعُ بِصِيرٌ يَبْصُرُ مُتَكَلِّمٌ
بِكَلَامٍ وَأَنَّ صِفَاتِهِ أَيْضًا وَاجِبَةُ الْوُجُودِ تَتَعَلَّقُ
بِجَمِيعِ الْجُزْئِيَّاتِ وَالْكُلِّيَّاتِ وَالْاِسْتِحْيَالَاتِ
وغيرها ، وَأَنَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا نَظِيرَ
لَهُ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْمُبَادَاةَ غَيْرُهُ ،

وإعدامه والإرادة صفة بها تخصيص الممكن بوجوده دون عدمه مثلا وبصفة دون
أخرى وزمن دون زمن ومكان دون آخر وبجهة دون أخرى وبقدرة دون آخر
والعلم والكلام يتعلقان بالثلاثة ولكن تعلق العلم تعلق انكشاف وتعلق الكلام تعلق دلالة
والسمع والبصر يتعلقان بجميع الموجودات واجبة كذا ذات الله عز وجل وصفاته
الوجودية أو ممكنة كذا ذاتنا وصفاتنا الوجودية والحياة لا تتعلق بشي (و) إنما يجب على
المكلف أن يعتقد (أنه تعالى واحد في ذاته لا نظير له) في صفاته فليس كمثله شيء لا من حيث
ذاته ولا من حيث صفاته (و) إنما يجب على المكلف (أن يعتقد أنه لا يستحق المباداة غيره) أي

الله (و) مما يجب على المكلف أن يعتقد (أن جميع رسله صلوات الله وسلامه عليهم
مصدقون فيما جاءوا به) من عند الله وأنهم آمناء الله بينه وبين خلقه في جميع أقوالهم
وأفعالهم فليسوا بمتهمين على التبليغ لصحة ما عن الكبار والصغار فواقع منهم لا يكون
إلا واجبا أو مندوبا لا معصية وما يصدر عنهم من مكروه أو خلاف الأولى فهو باعتبار
غيرهم وأما باعتبارهم فهو واجب الوقوع دعت إليه ضرورة التشريع وبيان أنه
ليس بحرام على الأمة (و) بتقرر ويجب على المكلف أن يعتقد بقلبه وينطق
لسانه (أن محمدا صلى الله عليه (١٩٠) وسلم عبده ورسوله) اصطفاة

وَأَنَّ جَمِيعَ رُسُلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ
مُصَدِّقُونَ فِيمَا جَاءُوا بِهِ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ
حَقٌّ ، وَمَا أَخْبَرَ بِهِ صِدْقٌ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
وَأَحْوَالِهِ وَالْقِيَامَةِ وَأَهْوَالِهَا وَمِنَ الصِّرَاطِ
وَالْمِيزَانِ ، وَجَمِيعَ النُّبِيَّاتِ عَمَّا ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ
وَأَنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ، وَأَنَّ
الْإِيمَانَ اعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ وَنُطْقٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ
بِالْجَوَارِحِ ، وَأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ ،

واختاره وأرسله إلى النفلين
أي الجن والإنس فرسلته
عامة لجميع النفلين فيجب
على جميع النفلين التصديق
برسالته (وأن جميع ما جاء
به حق وما أخبر به صدق)
فالتصديق برسالته ملزوم
والتصديق بأن جميع ما جاء
به حق وصدق لازم فما أخبر
به (من عذاب القبر
وأحواله) من أنه إما
روضة من رياض الجنة

أو حفرة من حفرة النار وسؤال الملوك (و) كذا ما أخبر به
محفوظ
من أحوال (القيامة وأهوالها) من الحشر والنشر (ومن الصراط والميزان وجميع
النبيات ع) حق وصدق (و) مما يجب على المكلف أن يعتقد أن وجود (الجنة
والنار) وأن ما أعد الله لهما لمن يدخلهما من الحق وصدق (و) مما يجب على المكلف أن
يعتقد (أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) فلا تتحرك ذرة ولا تسكن إلا بقدرته على
وفق ما سبق به العلم ونحتم به القضاء (و) مما يجب على المكلف أن يعتقد (أن الإيمان اعتقاد
بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح) فلا توجد حقيقة الإيمان ظاهرا أو باطنا إلا بهذه
الثلاثة (و) مما يجب على المكلف أن يعتقد (أن كلام الله تعالى) النفساني (قائم بذاته) فهو صفة

من صفات ذاته العليقوانة (محفوظ في الصدور) أي بألفاظه الذهنية الدالة عليه بلا واسطة
(ومقروء بالأسنة) أي بالألفاظ اللسانية الدالة عليه بواسطة دلالتها على ما في الذهن
(مكتوب في المصاحف) بالنقوش الدالة عليه بواسطة دلالتها على الألفاظ ودلالة الألفاظ
على ما في الذهن ودلالة ما في الذهن عليه (و) مما يجب على المكلف أن يعتقد (أن الله
تعالى يراه المؤمنون) فهم يرونه في الدار الآخرة ليس بينهم وبينه حجاب (ويكلمهم)
فيقول لهم نعمل كذا في يوم كذا فيقول بلى يا رب فيقول إني سترتها عليك في الدنيا
وأغفرها لك اليوم أو كما قال عليه (١٩١) الصلاة والسلام (و) مما يجب علينا

(أن نعتقد أن خير القرون
الصحابة) بشهادة قوله عليه
الصلاة والسلام خير القرون
الحديث (ثم الذين ياتونهم)
وهم تابعو التابعين (و)
مما يجب علينا أن نعتقد
(أن أفضلهم أبو بكر
ثم) يليه في الفضل (عمر
ثم) يليه في الفضل (عنان
ثم) يليه في الفضل
(علي) رضي الله تعالى
عنهم أجمعين (ويجب)
علينا (الكف عن ذكرهم

مَحْفُوظٌ فِي السُّدُورِ مَقْرُوءٌ بِالْأَلْسِنَةِ مَكْتُوبٌ
فِي الْمَصَاحِفِ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ
وَيُكَلِّمُهُمْ وَأَن يُعْتَقَدَ أَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ الصَّحَابَةُ ،
ثُمَّ الَّذِينَ يَكُونُهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَكُونُهُمْ ، وَأَنَّ
أَفْضَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُنَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ ،
وَيَجِبُ الْكَفُّ عَنْ ذِكْرِهِمْ إِلَّا بِخَيْرٍ .

(فصل) الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم واجبة في العمر مرة ، وتحرم قراءة
القرآن بالتلحين ، والنبية والنميمة ،

الإخبار لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا
من بعدى أي كافر ض وهو ما تصوب إليه السهام ويرمى به أي لا ترموهم بكلماتكم
المؤذية الشبيهة بالسهام والله أعلم . (فصل) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
واجبة في العمر مرة (وكذا الحمد والشهادتان) وتحرم قراءة القرآن بالتلحين
أي التطريب المؤدى إلى قصر محدود أو مدمر صور أو زيادة أو نقص (و) تحرم
(النبية) إجماعا وهي ذكرك أخاك المسلم بما يكره مما فيه فإن لم يكن فيه ما اغضبته
به فقد بهت ما كذب عليه فيكون أشد من النبية (و) كذا (النبية) فتحرم
انفاها إذ هي من الكبائر لأنها غيبة وزيادة الفساد وفي الحديث لا يدخل الجنة

فئات والفتنات النمام وهو ما ينقل الحديث عن الناسكم به على وجه الافساد (و) يحرم (الكذب) وهو الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه (و) يحرم (الحسد) وهو ممي زوال نعمة الغير (و) يحرم (الغضب) وهو اخذ للال قهرا (و) يحرم (الربا) والمراد به كل بيع محرم (و) يحرم (اكل اموال الناس بالباطل قال الله تعالى (١٩٢) وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ

بالباطل أى بالحرام وهو أنواع منها السحت) كالرشوة وما يأخذه الشاهد على شهادته وما يأخذه صاحب الجاه على جاهه وكل ما أخذ من اموال الناس بغير سبب فهو من اكل اموال الناس بالباطل (ومنه) أى من اكل اموال الناس بالباطل (اكل مال اليتيم قال الله تعالى ان الذين يأكلون اموال اليتيم ظلما) إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) أى سيدخلون نارا مبهم الوصف (فصل: ومن اعظم السحت الرشوة في

وَالْكَذِبُ وَالْحَسَدُ وَالغَضَبُ وَالرِّبَا وَأَكْلُ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ : أَيْ بِالْحَرَامِ ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ مِنْهَا السُّحْتُ ، وَمِنْهُ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا : أَيْ عَاقِبَةُ أَمْرِهِمْ ذَلِكَ فِي النَّارِ .

(فصل) ومن أعظم السحت الرشوة في الحكم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم كُلُّ لَحْمٍ بَيْتَ بِالسُّحْتِ فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا السُّحْتُ ؟ قَالَ : الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ ، وَقَالَ صلى الله عليه وسلم : لَعَنَ اللَّهُ

الحكم منطوق المصنف يفيد أن الرشوة في الحكم فرد من أفراد أعظم السحت ومفاد قوله (قال النبي صلى الله عليه وسلم) كل لحم بيت بالسحت فالنار أولى به قالوا يا رسول الله وما السحت ؟ قال الرشوة في الحكم) يدل على أن الرشوة نفس السحت لا أنها فرد من أفراد أعظم السحت فينافي ما قبله فالتارك على المصنف لا يهين عنه اهـ (وقال صلى الله عليه وسلم لعن الله

الرأشي والرشي، وهذا التفسير قال الحسن (وقناعة ومقاتل) وكان للناسبه تقديم قوله وهذا التفسير قال الحسن الخ على قوله قل صلى الله عليه وسلم الخ لأنه إشارة لقوله قال الرشوة في الحكم (وقال ابن مسعود السحت الرشوة في كل شيء) وقوله (وقال أيضا) أي قولاً آخر أخص من قوله للتقدم ومقول قوله وقال أيضا (هو أن يقضي الرجل لأخيه حاجة (١٩٣) فهدى إليه هدية) (فقبل له يا أبا

عبد الرحمن ما كنا نرى ذلك إلا الأخذ على الحكم فقال الأخذ على الحكم كفر قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وجه الاستدلال بالآية أنه إذا أخذ الرشوة فكانه لم يحكم بما أنزل الله وإن كان حكمه مصولاً لكونه ارتكب ما هو منهى عنه وبوجه الاستدلال بالآية أيضاً أن شأن أخذ الرشوة أن يتجاوز الحد فلا يكون حاكماً بما أنزل الله (وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه إذا ارشى الحاكم انصرف في الوقت) أي

الرأشي والرشي، وهذا التفسير قال الحسن وقناعة ومقاتل، وقال ابن مسعود: السحت الرشوة في كل شيء، وقال أيضاً هو أن يقضي الرجل لأخيه حاجة فيهدى إليه هدية فيقبل له يا أبا عبد الرحمن، ما كنا نرى ذلك إلا الأخذ على الحكم، فقال الأخذ على الحكم كفر، قال الله تعالى: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إذا ارشى الحاكم انصرف في الوقت وإن لم ينصرف بطل كل حكم يحكم به بعد ذلك، قال القرطبي: وهذا لا يجوز لأحد أن يختلف فيه إن شاء الله تعالى لأن أخذ الرشوة فسق والفاسق لا يجوز حكمه

(١٣) - المقدمة المزبية استحق العزل باطلنا فإن انصرف بظاهر الأمر واضح (وإن لم ينصرف بطل كل حكم يحكم به بعد ذلك قال القرطبي وهذا) أي ما ذكره أبو حنيفة (لا يجوز لأحد أن يختلف فيه إن شاء الله تعالى) إما للتبرك أو قاله استظهاراً لكونه لم ير نصاً صريحاً بذلك وإنما بطل حكمه بعد أخذ الرشوة (لأن أخذ الرشوة فسق والفاسق لا يجوز حكمه) فالكيس من دان نفسه وعمل

لما بعد الموت والأحقق من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمانى (وسمى المال الحرام
سحبا لأنه يسحب الطاعات أى يذهبها ويستأصلها) فهو طريق الكفر فإن اجتناب
للكبرياء حجاب بين العبد والحرام واجتناب الحرام حجاب بينه وبين الكفر فإذا
نهان بالكبائر سقط في الكفر صريحا وهان عليه الدخول فيه وانتظم في سلك
الأخسرين أعمالا كيف لا (وقد قال الله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله
وهو في الآخرة من الخاسرين) وما فسرت به الآية ما أشار له المصنف بالحكمة عن
قائله فقال (قيل هو الذى يحلل الحرام ويحرم الحلال) كما شاهدناه في كثير من
حكمانا وأعوانهم من قوتهم بلاد (١٩٤) السلطان يفعل فيها ما يشاء لأنه

ملكها بالقهر والقلبة إلى غير
ذلك مما فيه نسبة التصرف
في الأحكام إلى غير الله
والله أعلم (فصل والتسمية
عند الأكل والشرب
مستحبة) (الراجح أنها
سنة عين وإنما عبر عنها
بالسحب على طريقة
المراقبين الذين لا يعرفون
في التعبير عن السنة

وَسُمِّيَ الْمَالُ الْحَرَامُ سُحْبًا لِأَنَّهُ يُسْحَبُ الطَّاعَاتُ
أَيُ بُذِّهَتْ وَيَسْتَأْصَلُهَا ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ
فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ، قِيلَ هُوَ الَّذِي
يُحَلِّلُ الْحَرَامَ وَيُحَرِّمُ الْحَلَالَ .

(فصل) (والتسمية عند الأكل والشرب
مستحبة ، والتحميد عند الانتهاء ، وبأكل
وبشرب يمينه ، ولا ينفع في الطعام ،

والسحب والندوب والرغبة وإن كان قصد أنها سنة يكتفى باسم الله والشرب
فقط ولا يزداد الرحمن الرحيم فالتسمية عند الابتداء (والتحميد عند الانتهاء)
فيقول عند الفراغ الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ولا يقام عن الطعام حتى
يرفع فالقيام قبل رفع المائدة مكروه أو خلاف الأولى لما يلزم عليه من قيام غيره
حياء وعسى أن يكون له في الطعام حاجة (و) إذا أكل أو شرب قائما (يا كذا
وبشرب يمينه) على جهة الندب ومن الأدب في الأكل أن يأكل مما يليه إن كان
طعاما واحدا وكان يأكل مع غير أهله فإن تعدد أو كان قوما فانه يأكل ما شاء ولو
بعد عنه أو كان طعاما واحدا وكان يأكل مع أهله لا تتفاء العلة وهي الأدب مع
الغير إذا لا يلزمه أن يتأدب مع أهله ويلزمهم أن يتأدبوا معه (ولا ينفع في الطعام

(والشرب) أي يكره للنهي عن ذلك لئلا يخرج منه ما يقتدره على غيره أو على نفسه ولا يأكل طعاما حارا (ولا يتنفس في الإناء) لما ورد من النهي عنه في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يتنفس في الإناء ويجوز الشرب في نفس واحد ولكن السنة ثلاثا ومن الآداب الطبية أن يمس الماء معا قال ابن القيم : وقد علم بالتجربة أن هجوم الماء دفعة واحدة يؤلم الكبد ويضعف حرارتها له ولأنه ربما أخذ عرق أكثر مما يحتاجه فينأذى صاحبه وإذا شرب قائما يشرب جالسا (ولا بأس بالشرب قائما) ولكن الجلوس أولى (ويحرم) إجماعا (على الرجال لبس الحرير) الخالص (و) كما يحرم اللبس بحرم (الجلوس عليه) والالتفاف به ولو تيمم زوجته خلافا لابن العربي وقد شنع في الرد (١٩٥) عليه ابن عرفة حيث قال قول

ابن العربي يجوز للزوج الجلوس عليه تبعا لزوجته لا أعرفه اه لأن معناه لا أعرفه قولا لأحد من أهل المذهب فهو إذن دخيل في المذهب (و) يحرم (التختم بالذهب وبما فيه ذهب) ولو قل وقال بعضهم

وَالشَّرَابِ وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ وَلَا يَأْسُ
بِالشَّرْبِ قَائِمًا وَيَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ لُبْسُ الْحَرِيرِ
وَالْجُلُوسُ عَلَيْهِ وَالتَّخْتُمُ بِالذَّهَبِ وَبِمَا فِيهِ ذَهَبٌ
وَيُسَمَّى أَنْ يَبْدَأَ فِي لُبْسِ ثَمَلِهِ بِالْيُمْنَى وَفِي
خَلْعِهِ بِالْيُسْرَى وَلَا يَمْسُ فِي نَمَلٍ وَاحِدٍ

يكره ما بعضه ذهب ويكره بحديد على المعتمد أو نحاس ولو لامرأة كما يفعله الخطيب ولا بأس بالفضة في حلية السيف والمصحف لافي حلية غيرها من سرج أو لحام أو ثمن من آلات الحرب اقتصارا على ما ورد واختلاف في لبس الحرير هو ما سده حرير ولحمته وبر أو قطن أو كتان فأجيز وكره وهناك من يقول بأنه حرام قال القرافي وهو ظاهر مذهب مالك لقوله عليه الصلاة والسلام في حلة عطاردة وكان يحالطها الحرير إنما يلبس هذه من لاختلاف له في الآخرة (وأن يبدأ في لبس ثملته باليمن وفي خلعه باليسرى) لأن كل ما كان من باب التشریف والتكريم يستحب فيه التيامن كاللبس السراويل والخفين ودخول المسجد والبيت ونحو ذلك وما كان بضده يستحب فيه التيامر كترج النمل والخف والسراويل والنوب والمخرج من المسجد ونحو ذلك (ولا يمس في نمل واحد) أي يكره

(ولا يقف فيه إلا لضرورة) لما ورد من النهي عن ذلك (ويحرم اللعب بالشرنخ)
 كان يجعل أولا وقيل إن كان يجعل فحرام لأنه من القمار ولا فمكروه ويكره كراهة
 تحريم الجلوس إلى من يلعب بها والسلام عليه (ويحرم التصوير على صفة الإنسان
 أو غيره من الحيوانات) فقط إن كان له ظل قائم تلم الأعضاء بدوم أم لا وقال أصبغ
 إن كان بدوم كجعله صورة إنسان أو حيوان أو غير من خشب أو حلاوة لا تصويره
 بجدار أو ورق أو بسط أو ستور ولا ناقص عضو يموت به كحرق بطنه أولا فصل
 الابتداء بالسلام سنة (كفاية) (ورده فرض كفاية وصفته أن يقول المبتدئ السلام
 عليكم أو) يقول (سلام عليكم) (١٩٦) ويقول الراد وعليكم السلام

وَلَا يَقِفُ فِيهِ إِلَّا لِإِضْرَاقَةٍ، وَيَحْرُمُ اللَّعِبُ
 بِالشَّرْنَخِ وَيَحْرُمُ التَّصْوِيرُ عَلَى صِفَةِ الْإِنْسَانِ
 أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ.

(فصل) الابتداء بالسلام سنة ورده
 فرض كفاية، وصفته أن يقول المبتدئ:
 السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَوْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، وَيَقُولُ الرَّادُّ
 وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ، أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَيُكْرَهُ
 تَقْيِيلُ الْيَدِ فِي السَّلَامِ وَلَا يُسَلِّمُ عَلَى

أو) يقول الراد (السلام
 عليكم) ابن رشد الاختيار
 أن يقول المبتدئ السلام
 عليكم ويقول الراد وعليكم
 السلام ويجوز الابتداء بلفظ
 الرد والرد بلفظ الابتداء
 فيكون خلاف الأولى لقول
 ابن رشد الاختيار في السلام
 المحوي كره أن يبتدئ بعليكم
 السلام لما روى أبو
 داود وغيره أن رجلا

جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام فقال له عليه الصلاة والسلام أهل
 قل السلام عليك فان عليك السلام تحية للبيت (ويكره تقبيل اليد) أو غيرها من
 الأعضاء (في السلام) إلا أن يكون أبا أو شيعا أو من ترجى بركته فلا بأس بذلك
 وإن كان ظاهرا للذهب كما قال ابن بطال وغيره خلافه وتكره الإشارة باليد والرأس
 من غير نطق به انتهى عن ذلك إذ قد ورد لا تشبهوا باليهود أو بالنصارى فان تسلم
 اليهود الإشارة بالأصابع وإن تسلم النصارى الإشارة بالكف اه والدي في الفقه
 بالأ كف بلفظ الجمع وأما الجمع بين النطق بالسلام وبين الإشارة بيد أو رأس
 أو نحوها فلا كراهة فيه ويجوز الانثناء إلى حد لا يصل إلى الركوع (ولا يسلم على

أهل الأهواء كالمعتزلة والروافض (بل يجب عليه هجرهم وتجنبهم (ولا) يسلّم (على
 أهل اللغو حال تلبسهم به كلاب الشطرنج) أي بكره كراهة تحريم (ولا يبدأ أهل
 الذمة بالسلام) لأن السلام تحية والكافر ليس من أهلها بل من أهل الأدلال (وإذا
 دعوا رد عليهم) وجوبا حيث تحقق نطقهم به هذا ظاهره كالرسالة وفي القرطبي
 مذهب مالك فيها روى عنه أنه يب وباب وهب عدم الوجوب وإذا رد عليهم فأنما يرد
 عليهم (بغير واو) خبر مسلم عن ابن عمر أن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم
 السلام عليكم فقولوا عليهم وفيه عن عائشة أن رجلا من اليهود استأذنوا على النبي
 صلى الله عليه وسلم فقالوا السلام (١٩٧) عليك فقال لهم عليكم فقالت

عائشة وعليكم السلام واللعنة
 فقال يا عائشة إن الله يحب
 الرفق في الأمر كله فقالت
 أولم تسمع ما قالوه فقال
 قلت عليكم بغير واو اه
 (ولا يسلم السلام على المسلمي)
 بل ولا يستحب بل بكره
 كعلي قاضي حاجة الانسان
 أو في جماع أو أذان أو إقامة
 أو نائم أو مجنون أو سكران
 ولو في حال تميزه لتلبسه
 بمصية السكر وشاة عفافه

أهل الأهواء كالمعتزلة والروافض، ولا على
 أهل اللغو حال تلبسهم به كلاب الشطرنج
 ولا يبدأ أهل الذمة بالسلام، وإذا بدءوا
 ردّ عليهم بغير واو، ولا يسلم السلام على
 المسلمي وإذا سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم
 وكذلك إذا ردّ واحد منهم ويسلم الراكب
 على المائتي والمائتي على القاعد، ولا يجوز لأحد
 أن يدخل على أحد بيته حتى يستأذن عليه

الفتنة بمخالطتها ومكانتها وسماع صوتها وآكل وشارب وقاري قرآن وداع وذاكر
 (وإذا سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم وكذلك إذا رد واحد منهم) فانه يحزى عن
 الباقيين والأكل أن يسلم الجميع ويرد الجميع لانه أبلغ في اللوعة والحقبة (ويسلم
 الراكب على المائتي) أي يندب أي يتندى الراكب على المائتي بسنة السلام لانه أرفع
 حالا منه في الدنيا فتركه السلام على المفضل فيها من الكبر والعجب (و) يسلم
 (المائتي على القاعد) والصغير على الكبير والحر على العبد والمهابط على الطامع (ولا
 يجوز لأحد أن يدخل على أحد بيته) مطلقا كان أو مفتوحا (حتى يستأذن عليه)
 ثلاث مرات وجوبا محرما أو غيره مما لا يعمل له النظر إلى عورته بخلاف الزوجة

والأمة المفردين فلا يجب الاستئذان بل يندب خوف اطلاعهم على ما يكره كما كان
السلف يفعل وأما إذا كان معها غيرها فيجب الاستئذان والأصل فيه قوله تعالى
لاندخلوا بيوتنا غير بيوتكم حتى تستأسوا وتسلموا على أهلها والاستئناس الاستئذان
(وصفته أن يقول السلام عليكم أَدْخُلْ مرة ويستأذن ثلاثا) وقرع الباب
ثلاثا كاف في الاستئذان وأما ما يفعله بعض الناس في الاستئذان من قوله سبحان الله
أو يهال أو يكبر أو نحو ذلك فبدعة صريحة وإساءة أدب حيث جعل اسمه تعالى آية
للاستئذان (ولا يزيد على ذلك) للقدار أي الثلاث مرات (إلا أن يغلب على نفسه
عدم السماع) فيزيد على ذلك حتى يعلم أنهم سمعوا فإن أذن له ولو من امرأة أو عبد
أو صبي مميز دخل وإلا رجع (١٩٨) واختلف هل يخاطب الأعمى

وَصِفَتُهُ أَنْ يَقُولَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَدْخُلْ ؟
وَيَسْتَأْذِنُ ثَلَاثًا وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ
يَقْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمَ السَّمْعِ ، وَإِذَا اسْتَأْذَنَ
فَقِيلَ لَهُ مَنْ هَذَا ؟ فَلْيَسِّمْ نَفْسَهُ بِاسْمِهِ أَوْ بِمَا
يُعْرَفُ بِهِ مِنَ الْكُنْيَةِ ، وَلَا يَقُولُ أَنَا ، وَالْمَصَافِحَةُ
حَسَنَةٌ .

بالاستئذان أم لا ويستأذن
الأجنبي في كل وقت والعبيد
والمدعيان في الثلاثة الأوقات
التي ذكرها الله تعالى من
قبل صلاة الفجر وحين
تضعون ثيابكم من الظهيرة
ومن بعد صلاة العشاء
(وإذا استأذن فقل له
من هذا فليسم نفسه

باسمه أو بما يعرف به من الكنية ولا يقول أنا) لأنها لا تعيد شيئا
قد روى أن جابر قال جئت إلى النبي ﷺ فدعونه فقال من هذا قلت أنا فخرج وهو
يقول أنا أنا على معنى الإنكار فإن لم يعرف بأنا فلان فليقل أنا فلان ابن فلان
(والمصافحة حسنة) أي مستحبة لرجل مع مثله أو لامرأة مع مثله لأمع رجل ولو
متجالة لأنها من المباشرة إن لم يكن محرما ولا يوافق كافرا ولا مبتدعا لحبر من
صافح مبتدعا فقد خلع الإيمان عروته عروته والتقدير أزال الإيمان حالة كونه مفصلا
من حيث إزالته ولا يخفى أن هذا على سبيل الباطنة وإلا لكان كافرا فطعا وليس كذلك
وأما الكافر فبقياس الأولوية إذا البدعة قد تكون معصية لا كفرا وإذا صافح الرجل
مثله فلا يقبل كل يد صاحبه ولا يد نفسه والمصافحة وضع الكف على كف أخرى
عند التلاقي مع ملازمة لها قدر ما يفرغ من السلام ويكره اختطاف اليد إثر التلاقي

أى قبل الفراغ من السلام أو من سؤال عرض لها أو كلام فمن اختطف يده قبل ذلك يكون مرتكباً لمكروه (والمعاقبة) وهي جعل عنقه على عنق صاحبه (مكروهة عند بعضهم) وهو الامام مالك رضى الله عنه وقد ارتكب المصنف مالا يليق حيث عبر عن صاحب المذهب بقوله عند بعضهم وإنما كرهها الامام مالك لأنه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعلها إلا مع جعفر حين قدمه من الحبشة فاعتنقه عليه الصلاة والسلام وقبله بين عينييه كما في خبر طاوس عن ابن عباس ولم يصحبها عمل من الصحب بعده عليه الصلاة والسلام ولأن النفوس تنفر عنها وقد دخل سفيان بن عيينة على الامام مالك رضى الله تعالى عنه فصافحه الامام مالك وقال له لولأن المعاقبة مكروهة لماتتكم (١٩٩) فقال سفيان عانق من هو

خير مني ومنك وذكر قصة جعفر التقدمة لكن قال القسطلاني على البخاري في باب المعاقبة مانعه وأما حديث طاوس عن ابن عباس لما قدم جعفر من الحبشة اعتنقه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أذهب في ميزانه هذه الحكاية باطلة

وَالْمُعَاقَبَةُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَالْقُبْلَةُ فِي
الْفَمِّ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ لَا رُخْصَةَ فِيهَا.
(فصل) تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ وَاجِبٌ كَرَّةٌ
السَّلَامِ، وَهُوَ الْقَوْلُ لِلْعَاطِسِ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ،
وَجَوَابُهُ مُسْتَحَبٌّ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَاطِسِ: يَهْدِيكُمُ
اللَّهُ وَيُصْلِحَ بِأَلْسِنَتِكُمْ، أَوْ يَقْرِئُ اللَّهُ

واسنادها مظلم اه (والقبلة في الفم من الرجل إلى الرجل لا رخصة فيها) بل إباحة إن قصد لذة أو مكروهة إن لم يقصد لذة (فصل تشميت العاطس واجب) أى كفاى دليل قوله (كرد السلام) بجامع أن كلا من فروض الكفاية والتشميت معناه أبعد الله عنك الشتمة وجنبك ما يشمت بك عليه من تغيير أعضائك الحاصل بالعطاس التي يشمت بك لأجله فإن الأعضاء تنزل بالعطاس فإذا رجعت لقرها حمد الله على ذلك فيدعى له بالرحمة (وهو) أى التشميت (القول للعاطس يرحمك الله) بالافراد ولو كان عطافاً إذ هو الوارد الذي يتأدى به المطلوب هذا في شأن السلام وإذا حمد الكافر بعد عطاسه فيقال له هداك الله لا يقال يرحمك الله لأن الرحمة لا تكون إلا بعد الإيمان (وجوابه) أى جواب التشميت (مستحب وهو) أى الجواب (قول العاطس) التشمت (يهديك الله ويصلح بلسانكم) أى حالكم (أو) يقول العاطس التشمت (يقترئ الله

لنا ولكم) والأول أفضل (الجمع بينهما أفضل) ويأتي بصيغة الجمع في يهديكم الله
 ويصلح بالكم ويغفر الله لنا ولكم وإن كان الشمت له واحدا (ولا يشمت العاطس
 حتى يحمده الله) ندبا جهرا فهو في نفسه مندوب وكونه جهرا مندوب ثان وانظر
 هل المراد بالحمد المندوب للعاطس خصوص الحمد لله بدون زيادة وقال ابن مسعود
 يزيد رب العالمين وعطس بفتح الطاء لا غير وفي مضارعه الضم والكسر وينتهي
 تشميت العاطس لثلاث فإذا عطس رابعة قال له أنت مضنوك أي مزكوم عافاك
 الله (ولا يحل لمسلم) أي يحرم (أن يهجر أخاه) في الاسلام (فوق ثلاثة أيام) والدة
 في حرمة المجران ماورد من قوله تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر
 لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا (٢٠٠) إلا رجل كانت بينه وبين رجل

شعنا فيقال أنظروا هذين
 حتى يصطلحا هـ وأنظروا في
 متن الحديث بفتح الهمزة
 ومعناه يقول الله لللائكة
 النازلة بهدايا المغفرة أنظروا
 وأمهلا هذين حتى يصطلحا
 والعدول عن الضمير إلى
 اسم الإشارة لمزيد التنفير
 ثم إن كان المحرم تعرض

لَنَا وَلَكُمْ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ ، وَلَا يَشْمَتُ
 الْعَاطِسُ حَتَّى يَحْمَدَ اللَّهَ ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ
 أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يَتَنَاجَى
 اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ ، وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ
 يَخْلُوَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَتْ بِمَحْرَمٍ لَهُ وَلَا زَوْجَةٍ ،
 وَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهَا .

ديوي وهو حظ انفساني فان لم يكن لديوي بل كان لديني فان كان على جهة خاتمة
 الأدب كهجر الزوج زوجته فيجوز إلى شهر فأكثر وكذا الوالد مع ولده والشيخ
 مع تلميذه وكهجر أهل المصيبة إذا كان يحصل به ردعهم وإقلاعهم عما هم عليه إذا
 كانوا مجاهرين بالمصيبة ووفاة الدين والعرض واجبة إجماعا والسكينة كل ذنب
 يؤذن بعدم اكتراته صاحبه في الدين (ولا يتناجى اثنان دون واحد) في سفر
 أو حضر أي يحرم إذا خشيا أنه يظن أنهما يتحدثان في غسره فإن لم يخشيا ذلك
 وكان لا يظن هو بهما ذلك كره لهما لتناجيهما دونه فقط لأن فيه نوع أذية له وحل
 للتعلم إن لم يأذن لهما (ولا يجوز لرجل أن يخلو بامرأة ليست بمحرم له ولا زوجة) لغير لا يخلو
 رجل بامرأة ليست منه بل ذي محرم فإن الشيطان ثالثهما (ولا يجوز النظر إليها)
 متعمدا وليس في النظرة الأولى من غير تعدد حرج ويجوز النظر للشابة لعذر من

شهادة وطب وينظر إلى موضع الأذى إن لم يكن بفرج ولا يقر على الثوب قبالة الأذى
وينظر إليه وقيل لا ينظر إليه إذا كان في العورة قال ابن عمر وحرم نظر لامرأة لتعلم
القرآن أو غيره من العلوم بخلاف أمره فانه يجوز لذلك بشرط عدم التلذذ بالنظر إليه
والنشوة والإحرام تعليمه كالنظر له لغير تعليمه بشهوة والخلو به عند ابن شعبان وعليه
ابن عمر وحرم التنوير النظر إليه بغير ثمرة وأيضاً وحرم الشافعي الخلو به وإن أمن منه
الفتنة الفاكهاني وهو أيسر بسد القرائع وأقرب للاحتياط لاسيما في هذا الزمان الذي كثر
فيه البلاء ويحرم النظر للناس على وجه الاحتقار والنظر إلى عوراتهم (خاتمة) في مسائل
من التصوف تورث القلب خشية والنفس تهدياً فان شأن هذا الفن إصلاح
القلب وتصفية النفس من الكدورات الانسية والحشونة البهيمية (ينبغي للإنسان
أن لا يرى) نفسه في كل طور من أطوار حياته إلا مستعداً لما أمامه و(لا يحصل
حسنة لمعاده) أي لموده ورجوعه (٢٠١) إلى الله في الدار الآخرة التي

هي الحياة الحقيقية والدوام
السرمدى وفي تفسير المصنف
عنه بالإنسان إشارة إلى أن
مراده من لم تغلب عليه
طبيعة من الطبائع الحيوانية

(خاتمة)

يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَرَى إِلَّا مُحَصَّلًا
حَسَنَةً لِمَعَادِهِ ، أَوْ دِرْهَمًا لِمَعَاشِهِ ،

الشار إليها بقوله تعالى - أعطى كل شيء خلقه ثم هدى - فان من أفراد النوع الانساني
من تغلب عليه طبيعة حيوان من الحيوانات المعجم ولما يرى بعض أفراد في غاية
الخبث وبعضها في غاية الشربرية وبعضها في غاية الحيانة وبعضها في غاية السكر وهكذا
من الطبائع البهيمية وإنما مراده من بقى على فطرته الخلقية للشار إليها بقوله تعالى - لقد
خلقنا الإنسان في أحسن تقويم - هذا هو الذي ينظر إلى ما أمامه فترك سفينته
النجاة ويقتنى الآثار الحمدية والأخلاق المصطفوية فقد كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم متواصل الأحزان كثير الخوف كثير العطاء أجود بالخبر من الريح المرسلة
ويترك محالطة السفهاء ويرغب فيمن هو خير منه فيعلم من علمه وعمله وورعه
ولا يتعاطى فعلاً لا يليق به حتى إذا تلبس بمباح كشراب ماء يقصد به بقاء نفسه
فيصرف المباح إلى الثواب بالنية فإذا نسي على هذا المنوال فلا يحصل إلا حسنة
لمعاده (أو درهما لمعاشه) من كسب حلال وهو المعنى بقوله تعالى - كلوا من طيبات
ما رزقناكم - فان عماد الدين وقوامه طيب الطعام فمن طاب كسبه زكاه عمله ولما أقدم الله على

الحلال على صالح العمل فقال جل شأنه - يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا -
 تنبها على أن الانتفاع بالأعمال لا يتوصل إليه إلا بعد طيب الطعام كتناسله من طرق
 الحل (ويترك ما لا يعنيه) فيترك الفضول من الأقوال والأفعال والموارض القلبية
 وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من عد كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما
 يعنيه ومن كلام بعضهم إذا رأيت قسوة في قلبك ووهنا في بدنك وحرمانا في رزقك
 فاعلم أنك تكلمت فيما لا يعينك (و) ملاك الأمر كله أن (يحترس من نفسه) ويحذر
 من دسائسها ومن كلام صاحب البردة (و) راعها وهي في الأعمال ساعة (و) إلى أن قال
 (و) الخش الدسائس من جوع ومن شبع (و) إلى آخر ما قاله (و) إذا كان مأمورا
 من قبل الشرع أنه لا يتعاطى إلا الحلال البين حله فإذا عرض له في معاشه ما لم يتبين
 حله ولا حرمة فيتأني (ويقف) (٢٠٢) عند ما أشكل) عليه الأمر

وَيَتْرُكُ مَا لَا يَنْفَعُهُ ، وَيَحْتَرِصُ مِنْ نَفْسِهِ ، وَيَقِفُ
 عِنْدَ مَا أَشْكَلُ ، وَيُصَيِّفُ جَانِبَهُ ، وَيُذَيِّنُ لَهُ
 جَانِبَهُ ، وَيَصْفَحُ عَنْ زَلَّتِهِ ، وَيَتَزَمَّ الصَّبْرَ ،
 وَإِنْ جَاسَ عَالِمًا نَظَرَ إِلَيْهِ بِمَعْنَى الْإِجْلَالِ ،

ولم ير الحلال بينا والحرام
 بينا إلى أن يتبين له الأمر
 ومن ملاك الأمر أيضا أن
 يحجب بحالة الناس إلا
 بقدر الضرورة فإذا دعت
 الضرورة إلى مجالستهم فيلزم
 الأدب معهم في الجلوس
 فلا يتقدم عليهم ولا يضيق

عليهم بل يساوهم في هيئة الجلوس (ويصنف جانبه وذليل) وينصت
 له جانبه (فلا يضاظ عاياه ولا يعلو صوته على صوته) (ويصفح عن زلته) والصفح
 هو العفو عن الشيء (ويتزعم الصبر) فيحس نفسه عن الجزع الذي تريد أي
 عنهما منه ولا يقوم مع حفظها بل يحسها على ما تكره (وإن جالس عالما نظر
 إليه بمين الإجلال) أي العلماء الممدين بعلمهم الواقفين على الحدود لأعلام الدنيا
 الطالبين حطامها إذ العلم حقيقة ما أوردت عملا وخشية فلا يكون العالم إلا عالما بعلمه
 وإلا فلم يرد الله به خيرا بل زبادة وبال كما ورد في الصحيح أنه أول من تسعربه النار قل في
 الصباح سعرت النار سعرا من باب نفع فالعين من تسعرت مفتوحة له فإذا كان العالم بهذه
 الصفة المدوحة كان ممن ورت الأنبياء فلا ينظر إليه إلا بمين الإجلال والكمال كقوله لا وقد
 مدحه الله وأعز موأجله قال تعالى - إنما يخشى الله من عباده العلماء - فمن مدحه الله بكونه

يُخشي مولاه فينبغي إعرازه وتحكره وإجلاله (و) من إعرازه وإجلاله أن
 (ينسب له عند المقال) ليفهم عنه ما أراد (وإن راجع راجعه تفهما) لا تعسفا
 ولا تهكما (ولا يعارضه في جواب سائل سألة) أي لا يعارضه بنفس أو بدون علم
 وأما لو عارضه بعلم مع أدب (٢٠٣) فلا بأس بذلك (ومن ناظر في علم

فيسكتة ووقار) ويقصد
 بذلك إظهار الحق للإبطال
 قول مناظره وإن كان الحق
 معه بل يناظره معه ولا
 يكلمه مناهية بل مناوئة
 (وترك الاستعلاء وحسن
 الثاني وجميل الأدب فإنهما
 معينان على طلب العلم) لما
 ورد حق على الله ما تواضع
 شخص في غير مثله لإدراكه
 الله عز وجل أوكا قال صلى
 الله عليه وسلم وقوله في متن
 الحديث حق على الله أي
 أمر أوجبه الله على نفسه
 إحسانا منه ونكرما
 (والحمد لله وحده) لأنه
 للولي لكل جميل فلا
 يستحق الحمد غيره (وصلى
 الله على سيدنا محمد وعلى

وَبَنَاتِهِ أَهٗ عِنْدَ الْمَقَالِ، وَإِنْ رَاجَعَهُ رَاجَعَهُ
 تَعَهُمَا وَلَا يُعَارِضُهُ فِي جَوَابِ سَائِلٍ سَأَلَهُ،
 وَمَنْ نَظَرَ فِي عِلْمٍ فَيَسْكِينَهُ وَوَقَارَ وَتَرَكَ
 الْإِسْتِعْلَاءَ وَحَسَّنَ الثَّانِي وَجَمَّلَ الْأَدَبَ
 فَابْتَهَمَا مُعَيَّنَانِ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 وَحْدَهُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
 وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

(بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى تَمَّ الْكِتَابُ)



آله وصحبه وسلم) بدأ كتابه بها وختمه بها أيضا رجاء قبول ما بينهما والله أعلم
 وإليه المرجع والمآب . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كما ذكره
 القادرون وغفل عن ذكره الغافلون . وكان الفراغ من هذا الشرح يوم
 الاثنين لسبعة أيام خلت من شهر رجب الحرام سنة ١٣٣٢ هـ مؤلفه صالح
 عبد السميع الآبي .

فهرس

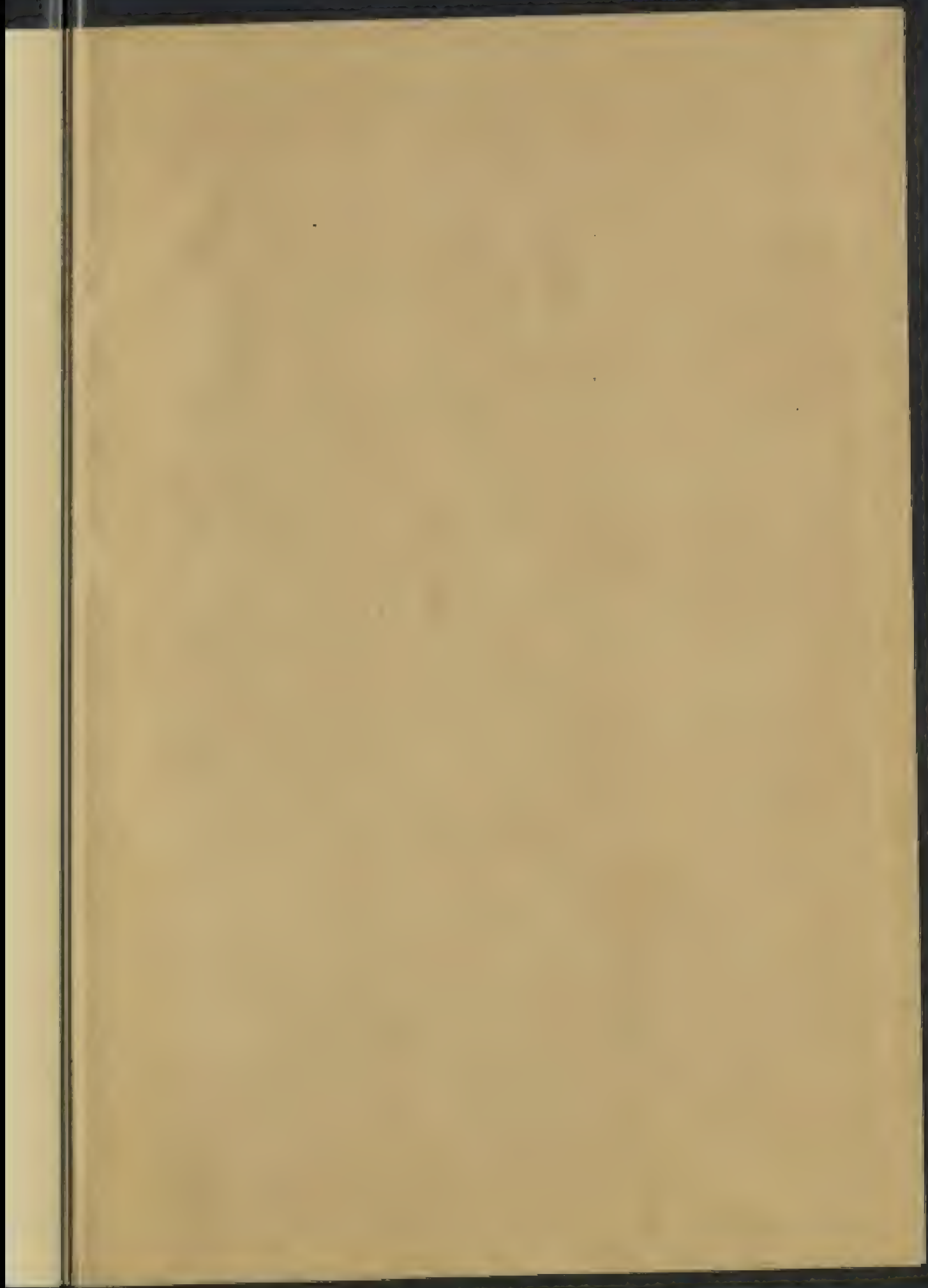
صفحة

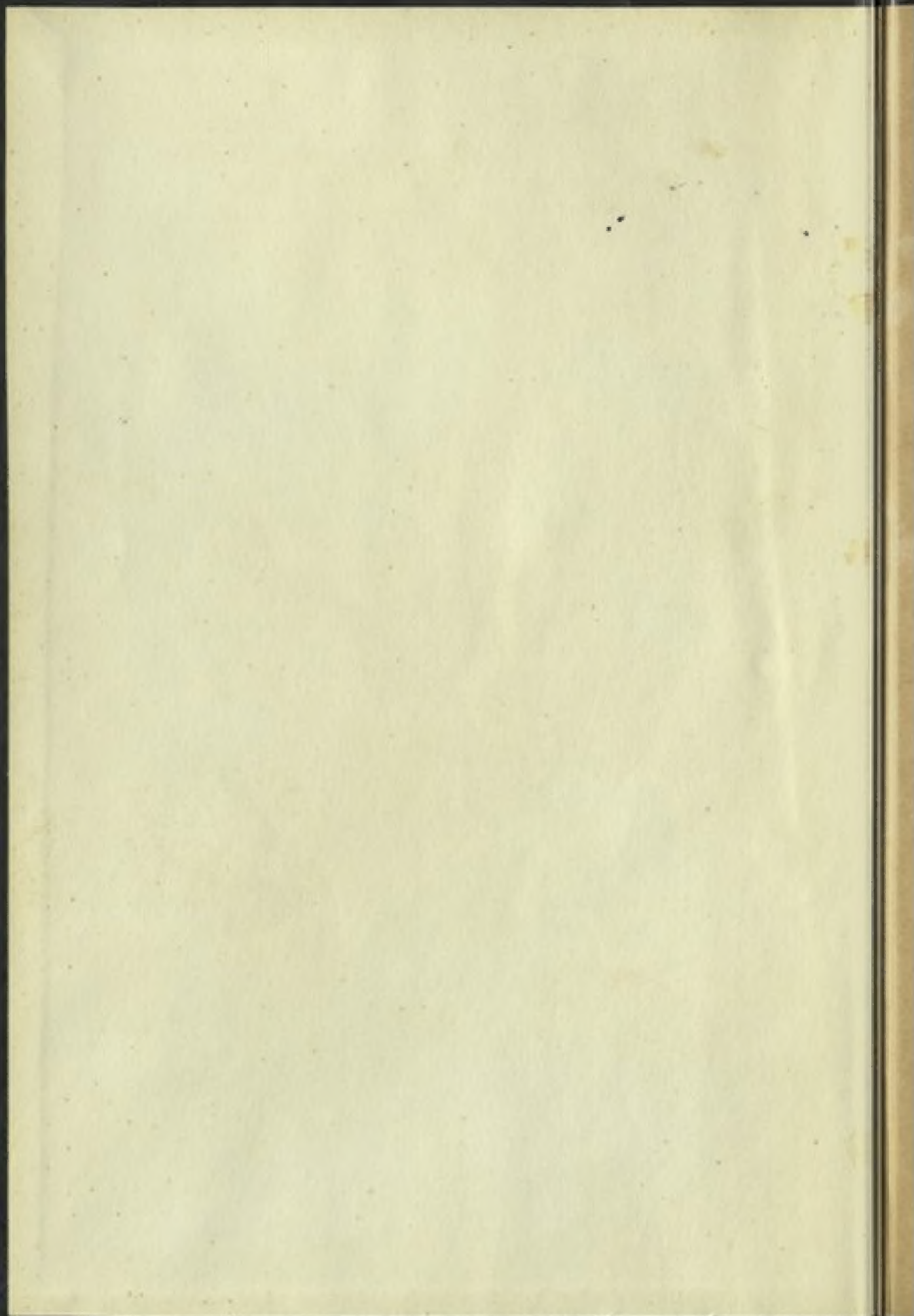
- ٢ خطبة الكتاب
 ٤ الباب الأول في الطهارة
 ٧ فصل : كل حي فهو طاهر آدميا أو غيره
 ٨ فصل : ميتة الآدمي غير الأنبياء نجسة
 ١١ فصل : نجس إزالة النجاسة عن ثوب المصلي وبدنه ومكانه
 ١٢ فصل : بمعنى عن يسير الدم مطلقا
 ١٣ فصل : فرائض الوضوء سبعة ، وفيه سنته وفضائله
 ٢٣ فصل : الاستنجاء واجب الخ
 ٢٥ فصل : آداب قضاء الحاجة أربعة عشر أدبا
 ٢٧ فصل : نواقض الوضوء أربعة
 ٣٢ فصل : وموجبات الغسل ، وفيه فرائضه وسنته وفضائله
 ٣٦ فصل : التيمم طهارة رأيية الخ
 ٤٢ فصل : في المسح على الجبيرة
 ٤٤ فصل : في المسح على الخفين
 ٤٧ فصل : الحيض هو الدم الخارج بنفسه الخ
 ٤٩ فصل : وللطهر علامتان الخ
 ٥١ فصل : النفاس هو الدم الخارج من القبل بسبب الولادة الخ
 ٥٢ الباب الثاني في الصلاة
 ٥٤ فصل : الصلاة المفروضة خمسة الخ

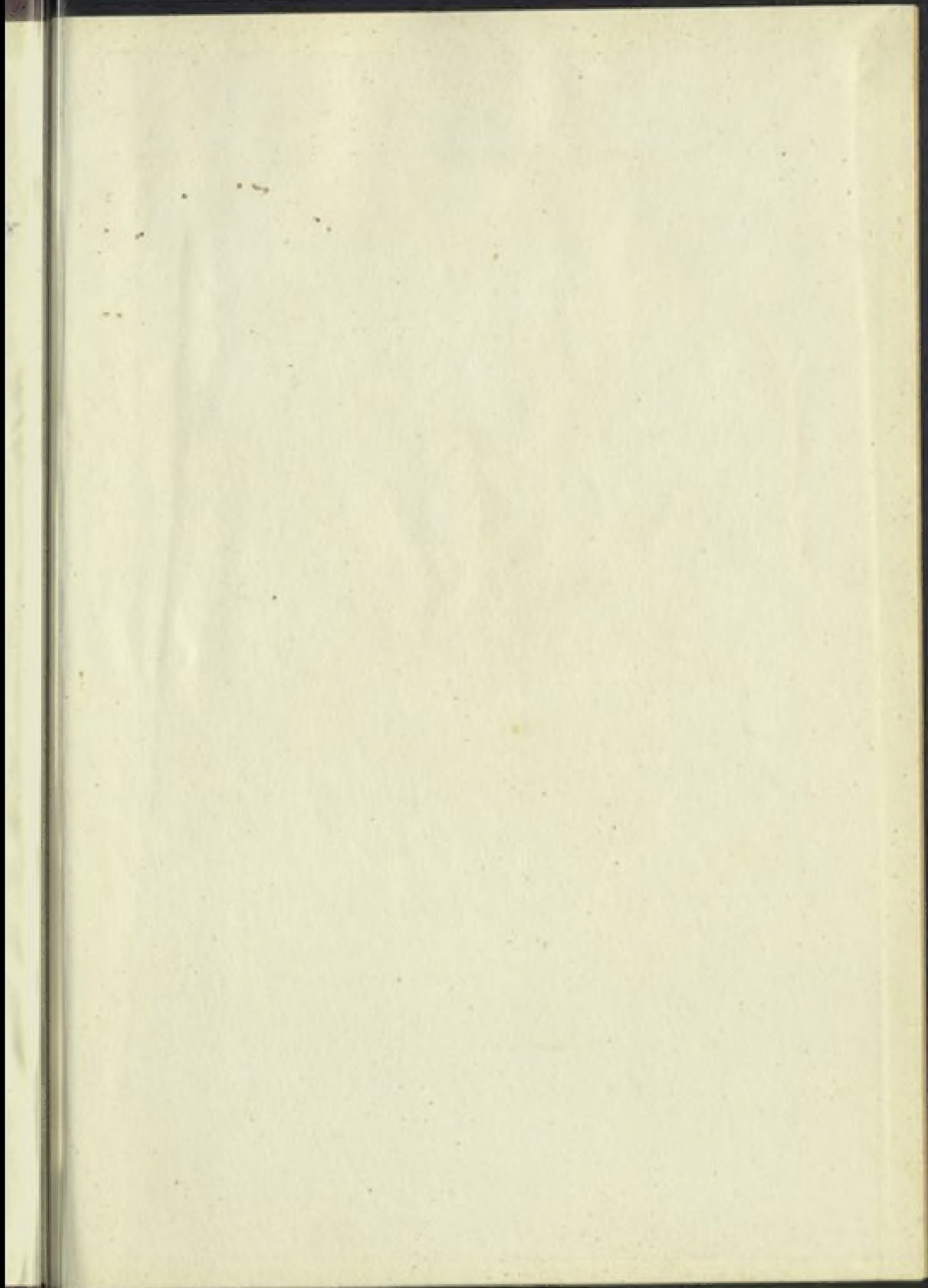
- ٥٦ فصل : في قضاء الغفوات من الصلوات المفروضة
- ٦٠ فصل : يحرم عليه صلاة النفل عند طلوع الشمس الخ
- ٦١ فصل : الأذان سنة في المواضع التي العادة أن يجتمع الناس بها
- ٦٤ فصل : الإقامة سنة أو كد من الأذان
- ٦٦ فصل : شرائط الصلاة أربعة الخ
- ٦٨ فصل : فرائض الصلاة أربع عشرة
- ٧٢ فصل : وسنن الصلاة ثمانية عشر
- ٧٦ فصل : ومستحبات الصلاة الخ
- ٨١ فصل : بكرة الدعاء بعد تكبيرة الإحرام الخ
- ٨٣ فصل : تبطل الصلاة بترك شرط من شرائطها الخ
- ٨٥ فصل : سجود السهو سنة الخ
- ٨٧ فصل : صلاة الجماعة سنة مؤكدة الخ
- ٨٩ فصل : شروط الإمامة تسعة
- ٩٢ فصل : شروط صحة صلاة المأموم خمسة
- ٩٤ فصل : الأفضل أن يقف الرجل الواحد عن يمين الإمام
- ٩٦ فصل : الجمعة فرض عين الخ
- ١٠٢ فصل : صلاة السفر سنة الخ
- ١٠٦ فصل : في الجمع بين الصلاتين المشتركتين في الوقت
- ١٠٨ فصل : السنن المؤكدة من الصلوات أربعة الخ
- ١١٣ فصل : ركعتا الفجر رغبة الخ
- ١١٤ فصل : صلاة الصبح مستحبة الخ

- ١١٦ فصل : صلاة الجنازة فرض كفاية
- ١١٧ الباب الثالث في الزكاة
- ١١٨ فصل : في زكاة النعم
- ١٢٢ فصل : في زكاة الحراث
- ١٢٣ فصل : في بيان من تصرف له الزكاة
- ١٢٥ فصل : يجوز إخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب
- ١٢٦ فصل : إذا عزل الزكاة عند الحول الخ
- ١٢٧ فصل : صدقة الفطر واجبة الخ
- ١٢٩ الباب الرابع في الصوم
- ١٣١ فصل : يستحب تقديم الفطر الخ
- ١٣٤ الباب الخامس في الاعتكاف
- ١٣٦ فصل : يبطل الاعتكاف الخ
- ١٣٧ الباب السادس في الحج
- ١٣٩ وسق الإحرام أربعة
- ١٤٠ وأوجه الإحرام أربعة
- ١٤٧ فصل : العمرة سنة في العمر حرة الخ
- ١٤٨ خاتمة : في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
- ١٥٠ الباب السابع في الأصحية والمقبقة والندخ
- ١٥٥ الباب الثامن في السكاح والطلاق
- ١٦٥ فصل : في المدل بين الزوجتين أو الزوجات

- ١٧٦ فصل : في الرجعة
- ١٧٦ الباب التاسع في البيع
- ١٧٩ فصل : يحرم ربا الفضل والنساء الخ
- ١٨٠ الباب العاشر في الفرائض
- ١٨١ فصل : في القروض المقدرة
- ١٨٣ فصل : في الكلام على العاصب
- ١٨٤ فصل : الحجب قسمان الخ
- ١٨٧ فصل : فيما يمنع الميراث
- ١٨٨ الباب الحادي عشر في بيان جمل من الفرائض والسنن والآداب
- ١٩١ فصل : الصلاة على النبي واجبة في العمر مرة الخ
- ١٩٢ فصل : ومن أعظم السحت الرشوة في الحكم
- ١٩٤ فصل : والتسمية عند الأكل والشرب مستحبة الخ
- ١٩٦ فصل : الابتداء بالسلام سنة الخ
- ١٩٩ فصل : تشميت الماطس واجب
- ٢٠١ غائبة : في مسائل من التصوف







349.297:Sh525mA:c.1

الأبى، صالح عبد السمیع

المقدمة العزیزة للجامعة الازهریة فی م

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01025975

American University of Beirut



349.297

Sh 525mA

General Library

